

Bait Al-Mashura Journal

مجلة بيت المشورة

مجلة دولية محكمة في الاقتصاد والصيرفة الإسلامية

العدد (8) دولة قطر - أبريل 2018 م



تصدر عن



إلكتروني ISSN : 2409-0867

ورقي ISSN : 2410-6836

mashurajournal.com

بيت المشورة للاستشارات المالية
Bait Al-Mashura Finance Consultations



مجلة بيت المشورة

مجلة محكمة دولية تعنى بالاقتصاد والصيرفة الإسلامية

الجهة المصدرة

Published by:



Bait Al-Mashura Finance Consultations
Doha-Qatar P.O Box 23471
www.b-mashura.com

بيت المشورة للاستشارات المالية
الدوحة - قطر ص.ب: 23471
www.b-mashura.com



عن المجلة..

مجلة علمية دولية محكمة تعنى بنشر البحوث في مجالات الاقتصاد والصيرفة الإسلامية، وتصدر هذه المجلة مرتين في السنة. تهدف المجلة إلى إتاحة الفرصة للباحثين والمتخصصين لتحكيم ونشر نتائجهم العلمي (عربي - انجليزي) من بحوث ودراسات في مجال الاقتصاد والصيرفة الإسلامية، كما تهدف إلى نشر الوعي المعرفي من خلال إتاحة هذه البحوث والدراسات للمستفيدين من وسائط النشر الورقية والإلكترونية.

الرؤية..

أن تكون مجلة علمية دولية رائدة في مجال الصناعة المالية الإسلامية.

الرسالة..

نشر البحوث العلمية المحكمة في مجال الصناعة المالية الإسلامية، وفق المعايير العالمية المعتمدة.

الأهداف..

- ❖ إتاحة الفرصة للباحثين محلياً وعالمياً للتحكيم والنشر في مجال الصناعة المالية الإسلامية.
- ❖ الإسهام في دعم وتطوير الصناعة المالية الإسلامية من خلال البحوث العلمية المتسمة بالأصالة والتجديد وفق المعايير العلمية المعتبرة.
- ❖ تحقيق عالمية الصيرفة الإسلامية وفق الرؤية العصرية بضوابطها الشرعية وأخلاقياتها المهنية.
- ❖ تأسيس مكانز للمعلومات تحقق المرجعية العلمية للمجلة بحيث تكون سجلاً وثائقياً للبحوث والدراسات في مجال الصناعة المالية الإسلامية.

العناوين للتواصل:

info@mashurajournal.com

http://www.mashurajournal.com

هيئة التحرير

نائب رئيس التحرير
د. أسامة قيس الدريعي

نائب مدير التحرير
د. إبراهيم حسن جمّال

رئيس التحرير
د. خالد بن إبراهيم السليطي

مدير التحرير
د. فؤاد حميد الدليمي

فريق التحرير

أ. محمد نفيل محبوب

أ. محمد مصلح الدين مصعب

الهيئة الاستشارية

• د. عصام خلف العنزي
عضو هيئة التدريس في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
بجامعة الكويت (الكويت)

• أ. د. عبد الرحمن يسري احمد
أستاذ الاقتصاد والتمويل الإسلامي في كلية الدراسات
الإسلامية بجامعة حمد بن خليفة - قطر (مصر)

• د. مراد بوضاية
عضو هيئة التدريس في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
بجامعة قطر (الجزائر)

• د. أسامة قيس الدريعي
العضو المنتدب الرئيس التنفيذي شركة بيت المشورة (قطر)

• أ. د. محمد أكرم آل الدين
المدير التنفيذي للأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية-إسرا
(ماليزيا)

• أ. د. عبد الودود السعودي
أستاذ مشارك في قسم الفقه وأصوله في كلية الشريعة
والقانون بجامعة السلطان الشريف علي الإسلامية (بروناي)

• د. فؤاد حميد الدليمي
رئيس مجموعة الرقابة والتدقيق الشرعي لدى بيت المشورة
للاستشارات المالية (العراق)

• د. أحمد بن عبد العزيز الشثري
أستاذ مساعد في كلية إدارة الأعمال بجامعة الأمير سطات
بن عبد العزيز (السعودية)

• د. إبراهيم حسن محمد جمّال
محاضر في الجامعة الوطنية، ومدير الدراسات والبحوث
لدى بيت المشورة للاستشارات المالية (اليمن)

• د. خالد إبراهيم السليطي
المدير العام للمؤسسة العامة للحي الثقافي - كتارا (قطر)

• أ. د. عائشة يوسف المناعي
مدير مركز محمد بن حمد آل ثاني لإسهامات المسلمين في
الحضارة - جامعة حمد بن خليفة (قطر)

• أ. د. إبراهيم عبد الله الأنصاري
عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة قطر
(قطر)

• أ. د. عبد الله الزبير عبد الرحمن
رئيس الهيئة العليا للرقابة الشرعية على المصارف
والمؤسسات المالية ونائب رئيس مجمع الفقه الإسلامي
(السودان)

• أ. د. عياض بن نامي السلمي
مدير مركز التميز البحثي بجامعة الإمام محمد بن سعود
الإسلامية (السعودية)

• د. العياشي الصادق فداد
كبير الباحثين في المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع
 للبنك الإسلامي للتنمية - جدة (الجزائر)

• أ. د. علي محمد الصوا
عضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية ببنك صفوة الإسلامي
(الأردن)

• د. خالد العبد القادر
عميد كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة قطر (قطر)

• أ. د. صالح قادر كريم الزنكي
رئيس قسم الدراسات الإسلامية في كلية الشريعة
والدراسات الإسلامية بجامعة قطر (العراق)

نبذة عن الجهة المصدرة



بيت المشورة للاستشارات المالية
Bait Al-Mashura Finance Consultations



نبذة عن بيت المشورة للاستشارات المالية

توطئة:

بيت المشورة للاستشارات المالية هي شركة مساهمة قطرية غير ربحية تأسست عام 2007 م، وتعد الأولى في دولة قطر في تقديم الاستشارات المالية الشرعية والرقابة والتدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية، بالإضافة إلى الاستشارات الإدارية والتدريب والتطوير. تعمل على تقديم الحلول والأعمال الإبداعية ضمن نطاق خدماتها للشركات والأفراد، ولأجل رفع مستوى الأداء انضمت بيت المشورة لعضوية تحالف مجموعة (LEA)، وهي شركة أمريكية تعتبر ثاني أكبر شركة عالمية متخصصة في الاستشارات والتدقيق. ومن أجل مواكبة التطور السريع في قطاع التمويل الإسلامي عمدت بيت المشورة إلى تقنين أعمال الهيئات الشرعية والتدقيق والرقابة تماشياً مع التطور السريع والانتشار الواسع لأعمال التمويل الإسلامي في العالم، بالإضافة إلى الاهتمام بالجانب العلمي والمعرفي المتمثل في نشر المفاهيم والقيم والأخلاق المالية الإسلامية، لتكون شريكاً حقيقياً في نجاح العمل المصرفي الإسلامي.

رؤيتنا:

أن نكون شركة رائدة عالمياً في تقديم الاستشارات الشرعية والتدقيق والتطوير والتدريب في مجال الصناعة المالية الإسلامية.

رسالتنا:


نشر المفاهيم والقواعد والأحكام المتعلقة بالصناعة المالية الإسلامية، ومتابعة تطبيقها بأعلى معايير الجودة والتميز من خلال الأساليب العلمية الحديثة والعنصر البشري المؤهل.

قيمنا:

الأمانة، المصداقية، الاحترافية، الشفافية، روح الفريق، السرية.

أهدافنا:

- ❖ نشر ثقافة الصناعة المالية الإسلامية داخل دولة قطر وخارجها.
- ❖ استحداث وتطوير منتجات مالية إسلامية تواكب النمو في الصناعة المالية الإسلامية وتدعيم وضعها التنافسي.
- ❖ الاستثمار في العنصر البشري لإعداد كوادر مؤهلة علمياً وعملياً في مجال الهيئات الاستشارية والرقابة والتدقيق الشرعي.
- ❖ تحقيق رضا المتعاملين عن الخدمات المقدمة.
- ❖ التواصل مع المؤسسات المالية محلياً وإقليمياً وعالمياً.



قواعد النشر

أولاً: شروط النشر العامة:

- 1- تعنى المجلة بنشر المواد المتعلقة بالاقتصاد الإسلامي باللغتين: العربية والإنجليزية، سواء أكانت بحوثاً أصيلة، أم تقارير عن مؤتمرات وندوات وورش عمل، أم عروضاً لأطاريح علمية مما له صلة بمجال التخصص .
- 2- تعنى المجلة بنشر البحوث التي لم يسبق نشرها، بأي وسيلة من وسائل النشر، ولا قُدمت للنشر في مجلة أخرى، ويوثق ذلك بتعهد خطي من الباحث .
- 3- البحوث التي تصل إلى المجلة لا تُرد سواء نُشرت أم لم تنشر .
- 4- لا يجوز نشر البحث في مكان آخر بعد إقرار نشره في المجلة إلا بعد الحصول على إذن خطي بذلك من رئيس التحرير .
- 5- في حال ثبوت إخلال الباحث بالأمانة العلمية فإن للمجلة الحق باتخاذ الاجراءات اللازمة وتعميم ذلك على المجلات المتعاونة.
- 6 - تعتبر المجلة غير ملزمة بإبداء الأسباب في حالة عدم النشر .

ثانياً: شروط النشر الخاصة:

- 1- ضرورة التقيد بالقيم الموضوعية والأخلاقية للبحوث العلمية؛ ومنها :
 - أ- اتسام البحث بالأصالة وسلامة الاتجاه علمياً وفكرياً .
 - ب- التبعد عن تحريج الأشخاص والهيئات أثناء النقد العلمي في البحث .
 - ج- معالجة البحث القضايا المعاصرة والأقرب إلى حاجة الواقع الإنساني معالجة نظرية تطبيقية.
 - د- ملازمة الموضوعية والتجرد عن الميول والاتجاهات الشخصية .
- 2- حسن الصياغة العلمية للبحث، ومراعاة ما يلي :
 - أ- سلامة اللغة وخلوها من الأخطاء اللغوية والنحوية.
 - ب- مراعاة علامات الترقيم والقواعد الإملائية .
 - ج- الدقة في التوثيق وتحريج النصوص والشواهد.
- 3- أن لا تزيد عدد صفحات البحث عن (30) صفحة من القطع العادي (A4) بما في ذلك الملخصان: العربي والانجليزي، وكذا المراجع والملاحق .
- 4- حجم الخط ونوعه :
 - أ- البحوث المكتوبة بالعربية يكون حجم الخط فيها: (16) وخط الهامش: (12)، ونوع الخط: (Traditional Arabic)
 - ب- أما البحوث المكتوبة بالانجليزية فيكون حجم الخط: (14) والهامش: (10) ونوع الخط: (Times New Roman)
- 5- يرفق البحث بملخصين باللغتين: العربية والانجليزية؛ على أن لا يتجاوز كل واحد منهما (300) كلمة بلغة رصينة؛ ويتضمن كلا الملخصين: توضيح فكرة البحث والجديد الذي أتى به البحث في بداية الملخص .
- 6- يُقسم البحث وينظم وفق متطلبات منهج البحث العلمي، حفاظاً على نسق البحوث والتقارير المنشورة في المجلة، على النحو الآتي :
 - أ- المقدمة وتشمل: موضوع البحث، وأهميته، ومشكلته، وحدوده، وأهدافه، ومنهجه، والدراسات السابقة (إن

- وجدت)، وهيكلية البحث التفصيلية .
- ب- متن البحث، وينبغي أن يكون مقسمًا إلى مباحث ومطالب متسقة ومتراصة .
- ج- الحرص على عرض فكرة محددة في كل مبحث تجنبًا لإطالة الفقرات والعناوين الفرعية .
- د- الخاتمة، وتكون ملخصة وشاملة للبحث متضمنة لأهم (النتائج) و(التوصيات) .
- هـ- قائمة المصادر والمراجع والملاحق .
- 7- تكون طريقة التوثيق كالآتي:
- أ- البحوث باللغة الانجليزية يتم اتباع منهج (APA) في التوثيق .
- ب- البحوث باللغة العربية يكون منهج التوثيق كالآتي:
- ذكر المصادر والمراجع في الحاشية السفلية لأول مرة بالشكل الآتي:
- (شهرة المؤلف، الاسم الأول، اسم الكتاب، مكان النشر، الناشر، رقم الطبعة، تاريخ النشر، الجزء والصفحة)
- ذكر المصدر والمراجع عند تكراره في الهامش التالي مباشرة (المراجع نفسه، الجزء والصفحة) وعند ذكره في موطن آخر من البحث فيكون (شهرة المؤلف، اسم الكتاب، الجزء والصفحة) .
- ج- إذا خلا المراجع من بعض البيانات، فتذكر الاختصارات المتعارف عليها على النحو الآتي:
- بدون مكان النشر: (د. م). بدون اسم الناشر: (د. ن)
- بدون رقم الطبعة: (د. ط). بدون تاريخ النشر: (د. ت)
- د- توضع الهوامش أسفل كل صفحة بترقيم متسلسل من بداية البحث إلى آخره .
- هـ- تثبت مصادر ومراجع البحث في نهاية البحث .
- و- الرسومات والبيانات والجداول ونحوها، يراعى فيها ما يلي:
- تدرج الرسوم البيانية والأشكال التوضيحية في المتن، وتكون الرسوم والأشكال باللونين الأبيض والأسود وترقم ترقيمًا متسلسلاً، وتكتب عناوينها والملاحظات التوضيحية في أسفلها .
- تدرج الجداول في المتن وترقم ترقيمًا متسلسلاً وتكتب عناوينها في أعلاها، أما الملاحظات التوضيحية فتكتب أسفل الجدول .

ثالثًا: سير البحوث

- ترسل الأبحاث إلكترونياً إلى العنوان الخاص بالمجلة (info@mashurajournal.com).
- تقوم هيئة تحرير المجلة بالفحص الأولي للبحث، ومن ثم تقرر أهليته للتحكيم، أو رفضه .
- تُحكّم البحوث والدراسات المقدمة للنشر في المجلة من قبل اثنين من المحكمين على الأقل .
- تُعاد البحوث إلى الباحثين بعد تحكيمها لغرض التعديل إن لزم .
- إذا تم قبول البحث للنشر، فإن كافة حقوق النشر تؤوّل للمجلة، ولا يجوز نشره بأيّ وسيلة من وسائل النشر الورقية أو الإلكترونية، إلاّ بإذن كتابي من رئيس هيئة تحرير المجلة .
- تنشر البحوث المقبولة حسب تسلسلها على الموقع الرسمي للمجلة .
- إذا تم نشر البحث فيمنح الباحث نسخة مجانية من المجلة التي تم نشر بحثه فيها .

الفهرس

- تقديم..... 23
- متطلبات إنشاء الشركات الوقفية في ضوء بعض القوانين العربية مقارنة بالشريعة الإسلامية
- أ.د. أسامة عبد المجيد العاني..... 27
- دور الصّيرفة الإسلامية في الشمول المالي والمصرفي - الاقتصادات العربية نموذجًا
- د. عبد الحليم عمار غربي..... 79
- الإفصاح عن المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية والتقليدية بالمملكة العربية السعودية: تحليل المحتوى للتقارير السنوية
- د. وائل حمريت..... 133
- الحسابات الاستثمارية المطلقة في ضوء المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (بنك الزيتونة نموذجًا)
- د. نبيل بن عرفة..... 189
- التوجيه الشرعي للتعامل بالعملات الافتراضية: البتكوين نموذجًا
- منير ماهر أحمد، د. أحمد سفيان عبد الله، د. سهيل بن شريف..... 233
- أحاديث الإرشاد إلى عدم استحباب بيع الدّار والعقار: أحكام وتوجيهات
- د. أحمد مهدي الشريف بلوافي..... 275

تقديم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فيسرنا أن نقدم لكم العدد الثامن من «مجلة بيت المشورة» والذي حوى في طياته بحوثاً متميزة تتعلق بمستجدات الاقتصاد والتمويل الإسلامي ومتطلباته في الفكر والتوجيه الشرعي المؤصل كالعملات الرقمية، وإرشادات التعامل مع العقار، وتجربة المؤسسات المالية وسبل تنميتها وتطويرها، والوقف وتفعيل دوره التنموي من خلال صيغ مبتكرة وأطر نظرية جديدة.

إن من سعة التشريع الإسلامي استيعابه لجميع تفاصيل ومستجدات الحياة الإنسانية؛ ومجال المال والاقتصاد يعتبر من أعظم وأسرع البيئات توسعاً وتطوراً، وهذا ما يستدعي توسيع قاعدة التفكير الابتكاري، والخروج من دائرة استصحاب الأفكار المقيدة لانطلاقة حركة البحث العلمي، والتي أدت إلى انحسار البحوث العلمية وترددها في إطار التكرار والنقل، وندرة الدراسات الاستشرافية في مجال الاقتصاد والتمويل الإسلامي.

إن الانتقال إلى مرحلة الدراسات المستقبلية يتطلب مزيداً من الدعم والتوجيه من قبل مراكز البحث والجامعات والمؤسسات، ومن هنا تسعد «مجلة بيت المشورة» بتجديد دعوتها للباحثين والمختصين لمزيد من البحث الإبداعي في مجال الاقتصاد والتمويل الإسلامي، آمليين أن تسهم جهود الباحثين ونتائجهم العلمي في تطوير مسيرة المالية الإسلامية وريادة الاقتصاد الإسلامي.

وتعد المجلة السادة الباحثين والمختصين بمزيد من التطوير والارتقاء سواء على الصعيد العلمي أو التقني، فهذا هو المنهج الذي التزمت به، وشرفت بشهادة كثير من الباحثين والمختصين لها بذلك.

نسأل الله تعالى التوفيق والسداد والهداية والرشاد.

هيئة تحرير المجلة



الدراسات والبحوث

متطلبات إنشاء الشركات الوقفية في ضوء بعض القوانين العربية مقارنة بالشرعة الإسلامية

أ.د. أسامة عبد المجيد العاني

جامعة عجلون الوطنية

(سَلِّمَ البحث للنشر في 22 / 7 / 2017م، واعتمد للنشر في 21 / 8 / 2017م)

الملخص

يقع على عاتق الوقف في عالمنا الإسلامي مسؤوليات جسام، لا يمكنه من النهوض بها لتدني ريعه لأسباب شتى، مما تؤثر بالسلب على أصله، الأمر الذي يحتم البحث عن صيغ جديدة معاصرة لإنشاء الوقف، مواصفات هذه الصيغ ينبغي أن لا تتقاطع مع أحكام الوقف، ولا مع القوانين والأنظمة السائدة. ويُمكن لهذه الصيغ أن تستنبط من تجربة العالم الغربي في إنشاء شركات وقفية يتم تكوينها عن طريق الاكتتاب العام.

يهدف البحث إلى بلورة الأساس النظري في إمكانية إنشاء الشركات الوقفية ومتطلباتها بوصفها إحدى الصيغ التمويلية المبتكرة للارتقاء بالأصول الوقفية. وقد توصل البحث إلى إمكانية إسقاط أركان الوقف على الشركة الوقفية، مع مراعاة خصوصيتها، مع ضرورة التزام الشركة الوقفية بالقوانين المحاسبية السائدة بما يضمن المحافظة على أصول الشركة الوقفية وحقوقها، ومتطلبات الشفافية.

واقترح الباحث لضمان ديمومة الشركات الوقفية ونجاحها، تشريع قانون خاص لهذه الشركات يكون مزيجاً لتفاعل كل من قانون الشركات مع قانون الأوقاف مضافاً إليه قانون المؤسسات غير الربحية، بحيث تغطي جميع الجوانب المتعلقة بخصوصية الشركة الوقفية في التشريع المقترح.

الكلمات المفتاحية: الوقف، الشركات الوقفية، قانون الشركات.

Requirements of Establishing Waqf Entities in light of Some Arab Laws Compared to Islamic Shari'ah

Prof. Dr. Usama Abdulmajed Alani

Ajloun National University

Abstract

Purpose: The purpose of this paper is to crystallize the theoretical basis for the possibility of establishing waqf companies and their requirements as one of the innovative financing formulas for the advancement of waqf assets.

Background: The Waqf in our Islamic world has great responsibilities, which cannot be affordable due to the declining returns stemming on several reasons which in course affect its origin negatively. The research suggests a new and contemporary formula for the establishment of the Waqf. The specifications of these formulas should not contradict the provisions of the waqf, nor the prevailing laws and regulations. These formulas can be derived from the experience of the Western world in the establishment of endowment companies formed through public subscription.

Methodology: The study reviews the extant literature relevant, Corporate Laws in selected Islamic countries.

Findings: The researcher proposed to ensure the permanence and success of the waqf companies, enactment of a special law for these companies is a mixture of the interaction of the Companies Law with the Waqf Law, as well as the Non-Profit Institutions Law, covering all aspects related to the Waqf company's privacy in the proposed legislation.

Keywords: *Waqf, Waqf Companies, Corporate Law.*

المقدمة

تزايد تعقيدات أوضاع عالمنا الإسلامي يوماً بعد آخر، ومعها تنمو متطلباته المتجددة، واحتياجاته المتنوعة، إذ إن مسؤولية الدولة في التمويل باتت محدودة بسبب تنوع مجالات إنفاقها، ويعجز القطاع الخاص عن تعويض النقص الحاصل في الدور الحكومي لضعفه ولأسباب شتى لا يتسع المجال لذكرها، مع هذه المتطلبات ينبغي البحث عن دور جديد للتمويل، نجح في تطويره العالم المتقدم من خلال النهوض بالقطاع الخيري المتضمن للأمانات الوقفية، إلا أن واقع الحال في عالمنا الإسلامي يشير إلى تدني مساهمة قطاع الأوقاف فيه، مع وجود مؤشرات تدل على تطوره في العقدين الأخيرين مقارنة بالحقبة السابقة من خلال النهوض بتشريعاته، أو تأسيس هيئات مستقلة، وأمانات وقفية للمحافظة عليه، مما يستوجب البحث عن آليات ومؤسسات جديدة له للنهوض بالمهمة الملقاة على عاتقه.

مشكلة البحث:

يقع على عاتق الوقف في عالمنا الإسلامي مسؤوليات جسام، لا يمكنه من النهوض بها لتدني ريعه لأسباب شتى، مما تؤثر سلباً على أصله، الأمر الذي يدعو للبحث عن صيغ جديدة معاصرة لإنشاء الوقف، وينبغي أن لا تتقاطع مواصفات هذه الصيغ مع أحكام الوقف، ولا مع القوانين والأنظمة السائدة، ويُمكن لهذه الصيغ أن تستنبط من تجربة العالم الغربي في إنشاء شركات وقفية يتم تكوينها عن طريق الاكتتاب العام. عليه يمكن صياغة المشكلة في شكل الأسئلة الآتية:

1. هل يمكن للشركة الوقفية المزعم إنشاؤها أن تسهم في ديمومة ريع الوقف؟
2. هل تساعد البيئة القانونية السائدة على تأسيس مثل هذه الشركات؟
3. هل يمكن للاكتتاب العام أن يضمن تأسيس الشركة الوقفية؟

هدف البحث:

يهدف البحث إلى بلورة الأساس النظري في إمكانية إنشاء الشركات الوقفية ومتطلباتها بوصفها إحدى الصيغ التمويلية المبتكرة للارتقاء بالأصول الوقفية.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية فحواها، أن أحكام الوقف تسمح باستنباط أشكال معاصرة للنهوض به، لا تتقاطع مع غاياته ولا شروطه، منها الشركة الوقفية.

أهمية البحث:

تنبع أهمية الشركة الوقفية من خلال الدور المتوقع لها بالنهوض بمتطلبات المجتمع، وسد النقص الحاصل في الدور الاجتماعي لكل من القطاعين الحكومي والخاص. إضافة إلى الارتقاء بالأوقاف القائمة وزيادة عوائدها، إضافة إلى تلبية رغبات الواقفين في تفعيل أوقافهم، أو تلبية رغبات الواقفين الذين لا يملكون مبالغ، أو عقارات واسعة لإيقافها من خلال المساهمة بالأسهم، أو الصكوك الوقفية.

الدراسات السابقة:

1. تأسيس الشركات الوقفية، دراسة فقهية تأصيلية، لخالد بن عبد الرحمن بن سليمان الراجحي. اشتمل البحث على أربعة مباحث، تطرق الأول إلى التعريف بالشركة الوقفية وأنواعها وخصائصها، أما الثاني فقد تناول رأس مال الشركة الوقفية من حيث المكونات، وبحث الثالث في ذمة الشركة الوقفية، أما المبحث الأخير فقد تطرق إلى شروط تأسيس الشركة الوقفية وإجراءاتها.⁽¹⁾

رجح الباحث إنشاء رأس مال الشركة الوقفية على أساس وقف المشاع، ووقف

(1) خالد بن عبد الرحمن بن سليمان الراجحي، تأسيس الشركات الوقفية، دراسة فقهية تأصيلية، ورقة علمية مقدمة للمؤتمر الخامس والعشرين لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية «أبوظبي»، جامعة طيبة 4-5/5/2016، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.

الأسهم، ولم يجز وقف النقود.

2. الشركات الوقفية، لخالد بن عبد الرحمن المهنا. تتمثل مشكلة البحث في الإجابة عن إمكانية وجود صيغة للشركة الوقفية مقبولة شرعاً كأحد الصيغ الوقفية؟ وكذلك هل يمكن أن يكون مجلس الإدارة ناظرًا للوقف بالمبادئ نفسها؟ وقد هدف البحث إلى معرفة أهم المبادئ الرئيسة للوقف الإسلامي، والأسس المتعلقة بالشركة الوقفية، وإيجاد صيغة مقترحة لشركة وقفية تتوافق مع الأنظمة أو تحاول تطبيقها أو إيجاد الأطر الناظمة. اقتصر البحث على دراسة موافقة نظام الشركات السعودي للشركة الوقفية، واقترح إجراء تعديلات مناسبة من أجل شمول نظام الشركات السعودي للشركة الوقفية.⁽²⁾

3. هيكلية الشركات والمؤسسات الوقفية، لعماد بن صالح الخراشي. ورقة عمل يقترح فيها الباحث مخططاً يتناسب مع حجم الاستثمارات القليلة، وغير المتنوعة، مثل: العقار والأسهم. ويعتمد في مقترحه على وجود الصكوك الوقفية المؤسسة على أصل عقار أو سهم يتم بموجبه الحصول على سجل تجاري. يقترح البحث صوراً للشركة الوقفية، وأن يعين مديرًا لها يختار من قبل مجلس النظارة؛ ليقوم بإدارة استثمارات الوقف حسب الخطط المعتمدة من مجلس النظارة.⁽³⁾

4. الشركات الوقفية وأثرها في تنمية أعيان الوقف⁽⁴⁾، لمحمد بن أحمد الزامل. جاءت الورقة استكمالاً لما طرحته ورقة الخراشي السابقة، والمتمثلة في بيان بعض الهياكل الوقفية المقترحة، والتي تضمن نموه واستمراره وقيامه بأهدافه، وتمكن الواقف من استثمار وقفه بما يضمن الفائدة على المجتمع، وأوضح البحث وجود عدد من المعايير تسهم في اختيار الصورة الملائمة للشركة الوقفية، كحجم الاستثمار وآلياته

(2) خالد بن عبد الرحمن المهنا، الشركات الوقفية، بحث ممول من كرسي الشيخ راشد بن دايل لدراسات الأوقاف، جامعة الإمام محمد بن سعود، المملكة العربية السعودية، 1434-1435 هـ/ 2013 م.

(3) عماد بن صالح الخراشي، ورقة عمل هيئة الشركات والمؤسسات الوقفية، ملتقى تنظيم الأوقاف المتعدد بفندق الريتز كارلتون بمدينة الرياض، للمدة 14-15/6/1433 هـ/ 2012 م.

(4) تم تقديمها -أيضاً- بعنوان ورقة عمل للشركات الوقفية، ورقة علمية مقدمة للمؤتمر الخامس والعشرين لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية «أبوفي»، جامعة طيبة 4/5/2016 م.

المستخدمة، وعدد الواقفين وتنوع أنشطة الوقف.⁽⁵⁾

انتهاء الوقف الخيري، لهيثم عبد الحميد خزنة. بحث مقدم إلى أعمال منتدى قضايا الوقف الفقهية السادس، ومع أن العنوان يشير إلى فحوى البحث، إلا أن الباحث قد أشار في مبحثه الثالث من البحث إلى انتهاء وقف الأوراق المالية، حيث أورد أحكاماً لانتهاء وقف الأسهم والصكوك.⁽⁶⁾

أما تميز هذا البحث، فينبع من خلال الإجابة على متطلبات ضرورية لإنشاء الشركة الوقفية، غفلت عنها الدراسات السابقة، كأركان الوقف وانطباقها على الشركات الوقفية، وأهمية الإدارة في هذه الشركات من خلال طرق موضوع النظرة في الشركة الوقفية، إضافة إلى المعالجات المحاسبية والرقابية ذات العلاقة، ومن ثم بحث معالجة خسارة الشركة الوقفية واللجوء إلى تصفيتها.

هيكلية البحث:

لتحقيق هدف البحث وإثبات فرضيته، فإنه سيتم تقسيم البحث إلى أربعة مباحث، حيث تناول الأول التكييف الفقهي للشركة الوقفية، بينما تطرق الثاني إلى موضوع النظرة على الشركة الوقفية، وبحث الثالث في توزيع ريع الشركة الوقفية، أما المبحث الرابع فقد تصدى لموضوع استخدام الأصول المحاسبية للشركة من حيث تصفيتها وانتهائها؛ وعرض الباحث أبرز النتائج والاقتراحات في الخاتمة.

المبحث الأول: التكييف الفقهي للشركة الوقفية

تستمد الشركة الوقفية مقوماتها من خلال كونها تجديد للدعوة إلى الوقف، بعد السبات الذي أصابه، ومحاولة إيدائه من جهات مختلفة، بعدما أثرت ضده الشبهات. إن قيام الشركات الوقفية تمثل إحياءاً للسنة وتجديداً للدعوة إلى الله

(5) محمد بن أحمد الزامل، الشركات الوقفية وأثرها في تنمية أعيان الوقف، ملتقى تنظيم الأوقاف الثاني، الرياض، 1435 هـ.

(6) هيثم عبد الحميد خزنة، إنهاء الوقف الخيري، بحث مقدم إلى أعمال منتدى قضايا الوقف الفقهية السادس، إصدار الأمانة العامة للأوقاف في الكويت، ط1 1435 هـ / 2013 م، ص79 وما بعدها.

بأسلوب عصري، ومراعاةً للتطور في الحياة، والتقنيات والإدارة والمؤسسات. سيسعى هذا المبحث إلى تحديد المفاهيم، ومن ثم التعرّيج على صور الشركة الوقفية، وبيان أركان الوقف ومدى انطباقها على الشركات الوقفية.

المطلب الأول: في تحديد المفاهيم

أ- الاكتتاب: هو عمل إداري يتم بمقتضاه انضمام المكتتب إلى الشركة تحت التأسيس، مقابل الإسهام في رأس مال الشركة بعدد معين من الأسهم المطروحة، وهو دعوة توجه إلى أشخاص غير محددين سلفاً للإسهام في رأس المال.⁽⁷⁾

ب- الشركة: عرف الحنفية الشركة بأنها عقدين المشاركين في رأس المال والربح.⁽⁸⁾ وقد اعتمد الباحث هذا التعريف لأنه يعبر عن حقيقة الشركة في أنها عقد، أما التعاريف الأخرى التي ذكرتها بقية المذاهب فقد عرفت الشركة، إما بالنظر إلى هدف الشركة أو أثرها أو النتيجة المترتبة عليها.

لم تنشأ الشركة المساهمة إلا في العصر الحديث، ولم تكن معروفة عند الفقهاء المتقدمين، لذا، لا تجد لها ذكرًا فيما كتبه الفقهاء المتقدمون عن الشركات. وعليه، فإن المعتمد في تعريفها ما ورد في قوانين الشركات المعاصرة وأنظمتها. جاء في نظام الشركات السعودي بأن الشركة المساهمة هي: (الشركة التي ينقسم رأس مالها إلى أسهم متساوية القيمة، وقابلة للتداول، ولا يسأل الشركاء فيها إلا بقدر قيمة أسهمهم، ولا يجوز أن يقل عدد الشركاء فيها عن خمسة).⁽⁹⁾

أما قانون الشركات العراقي، فقد عرفها بكونها: تتألف من عدد من الأشخاص لا يقل عن خمسة يكتتب فيها المساهمون بأسهم في اكتتاب عام ويكونون مسؤولين

(7) أبو زيد رضوان، شركات المساهمة، دار الفكر العربي، ط1، 1998، ص55.

(8) ابن عابدين، تنوير الأبصار، مع الدر المختار مع حاشية ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز بن عابدين الدمشقي ت/1252 هـ بيروت ط2/1409 هـ/1988 ط دار إحياء التراث العربي، 6/466.

(9) نظام الشركات السعودي، ص9.

عن ديون الشركة بمقدار القيمة الاسمية للأسهم التي اكتتبوا بها.⁽¹⁰⁾ أما القانون الأردني للشركات فقد عرفها بأنها: شركة تتألف من عدد من المؤسسين لا يقل عن اثنين يكتتبون فيها بأسهم قابلة للإدراج في أسواق للأوراق المالية للتداول والتحويل وفقاً لأحكام هذا القانون، وأي تشريعات أخرى معمول بها.⁽¹¹⁾

ويلاحظ اتفاق هذه القوانين من حيث تعريفها لشركة المساهمة؛ فالمساهمون متعددون، - لا يقلون عن خمسة- في النظام السعودي والعراقي، ولا يسأل المساهم إلا بقيمة أسهمه.

ج- الشركة الوقفية: عرفت الشركة الوقفية بأنها عقد مشاركة في رأس المال بين وقفين، أو أكثر، في مشروع يستهدف الربح؛ لتسييل الربح الناتج منها.⁽¹²⁾ وعرفت - أيضاً - بأنها «اجتماع أصول وقفية وإدارتها، بهدف الاتجار بها وفقاً للأنظمة التجارية.»⁽¹³⁾ والملاحظ من التعريفين اتفاقهما على اشتراك أصول لأكثر من وقف في مشروع بهدف تحقيق العائد، إلا أن كلا التعريفين أهملتا إمكانية إنشاء شركة وقفية عن طريق الاكتتاب العام، لذا فإن الباحث يقترح تعريف الشركة الوقفية، بكونها، عقد مشاركة في أصول وقفية قائمة، أو أسهم وقفية يكتتب بها بقصد مشروع معين من أجل تسييل العائد.

المطلب الثاني: صور الشركة الوقفية

اقترح عدد من الباحثين⁽¹⁴⁾ أشكالا يمكن أن تكون عليها الشركة الوقفية، وهي على النحو الآتي:

أ- الشركة الوقفية ذات المسؤولية المحدودة:

(10) قانون الشركات العراقي رقم 21 لسنة 1997، المادة 6.

(11) قانون الشركات الأردني رقم 22 لسنة 1997 وتعديلاته لغاية القانون رقم 57 لسنة 2006، الباب السادس المادة 90.

(12) خالد بن عبد الرحمن بن سليمان الراجحي، تأسيس الشركات الوقفية، دراسة فقهية تأصيلية، ص 28.

(13) خالد بن عبد الرحمن المهنا، الشركات الوقفية، بحث ممول من كرسي الشيخ راشد بن دابل لدراسات الأوقاف، ص 20.

(14) خالد بن عبد الرحمن المهنا وخالد بن عبد الرحمن بن سليمان الراجحي.

عرفت الشركة الوقفية ذات المسؤولية المحدودة بكونها: شركة من وقفين فأكثر بما لا يزيد عن خمسين وقفًا، ولا يكون كل شريك فيها مسؤولاً إلا بقدر حصته من رأس المال.⁽¹⁵⁾ ويتم اللجوء لهذا النوع من الشركات؛ لأنها تعتمد الشخصية الاعتبارية للشركة.⁽¹⁶⁾

وتكون هذه الشركة وقفية إذا كان كل شركائها من الأوقاف، وعليه فإن تأسيس هذه الشركة الوقفية لا يخلو من حالين⁽¹⁷⁾:

الأول: أن تكون هذه الشركة ذات المسؤولية المحدودة تجارية بصورتها المعروفة وقائمة، ثم يوقف كل شريك - سواء كان شخصاً عادياً أم اعتبارياً - جميع أسهمه في الشركة، فتكون الشركة - بذلك - قد تحولت إلى شركة وقفية بالكامل، وتحل صكوك الوقفية محل الشركاء السابقين في ملكية الأسهم.

الثاني: أن يتم تأسيس هذه الشركة ابتداءً من كيانات وقفية لا تقل عن وقفين، ولا تزيد عن خمسين وقفًا، من خلال سجلات تجارية تملك تلك الأوقاف، لتكون بذلك شركة مستقلة، لها شخصيتها وكيانها النظامي المستقل.

سيتيح هذا النموذج للأوقاف أن تستثمر أصولها من خلال الشركة ذات المسؤولية المحدودة، التي يتم تأسيسها بوصفها شخص اعتباري مستقل بذمته المالية عن الوقف، ويتناسب هذا المقترح مع الاستثمارات المتعددة، التي تملك أصولاً متنوعة، وتستثمر في مجالات عدة. ويتطلب تنفيذه وجود صك وقف، وبموجبه يصبح المالك للشركة، وعليه، يقوم مجلس النظارة بتعيين مجلس مديري الشركة؛ ليقوم بتنفيذ الخطط الاستثمارية المعتمدة من مجلس النظارة.⁽¹⁸⁾

ومن سلبيات هذا النموذج أن توثيق أي تعديل على عقد تأسيس الشركة ينبغي أن يكون أمام كاتب العدل، مما يترتب عليه استغراق بعض الوقت والمصاريف

(15) خالد بن عبد الرحمن المهنا، الشركات الوقفية، بحث ممول من كرسي الشيخ راشد بن دايل لدراسات الأوقاف، ص 20.

(16) المصدر نفسه، ص 31.

(17) خالد بن عبد الرحمن بن سليمان الراجحي، مصدر سبق ذكره، ص 29.

(18) محمد بن أحمد الزامل، الشركات الوقفية وأثرها في تنمية أعيان الوقف، ملتقى تنظيم الأوقاف الثاني، الرياض، 1435 هـ.

المرتبة على ذلك، وقد تكون هذه السلبية ميزة لدى البعض، سيما عند تعلقها باشتراط كاتب العدل مطابقة صك الوقف مع التعديل المطلوب، كي يضمن تحقيق أهداف الموقف.

كما يرى البعض أن سلبيات هذا النموذج وجود قيود محاسبية والتزامات حددها نظام الشركات على الشركاء وإدارتها، من أبرزها تقديم التقارير، والقوائم المالية للوزارة، وغيرها من الجهات ذات العلاقة⁽¹⁹⁾. ويرى الباحث أن وجود القيود المحاسبية والالتزامات التي حددها نظام الشركات تمثل ميزة لضمان الوقف والحفاظ على حقوقه.

ومن الملاحظ إنه لا وجود فعلي لهذه الشركة على واقع الحال، إنما حاول الباحثون استنباطها تماشيًا مع نظام قانون الشركات السعودي. أما فيما يخص قانوني الشركات العراقي والأردني، فقد أجازا تسجيل الشركة ذات المسؤولية المحدودة من شخصين فأكثر، وسمح لتقدير المراقب بأن يسجل الشركة من قبل شخص واحد، كما لم يحدد القانون حدًا أعلى للشركاء.⁽²⁰⁾ وينعكس ذلك فيما بعد على الشركة الوقفية ذات المسؤولية المحدودة على وفق نظام الشركات الأردني، ومن ثم ينبغي أن تكون مكونة من صكين وقفين فأكثر، كما يمكن لصك واحد أن يمارس نشاط الشركة.

ب- الشركة الوقفية المساهمة:

إن تأسيس هذه الشركة الوقفية لا يخلو من حالين:

الأول: أن تكون هذه الشركة المساهمة تجارية قائمة بصورتها المعروفة، ثم يُوقف كل شريك - سواء كان شخصًا عاديًا أم اعتباريًا - جميع أسهمه في الشركة، فتكون الشركة بذلك قد تحولت إلى شركة وقفية بالكامل، وتحل صكوك الوقفية

(19) المصدر نفسه.

(20) قانون تعديل قانون الشركات رقم 21 لعام 1997 الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة، رقمه 64 صادر بتاريخ 2004 الفصل الثاني، المادة 4؛ قانون الشركات الأردني رقم (22) لسنة 1997 وتعديلاته لغاية القانون رقم 57 لسنة 2006، الباب الثالث.

محل الشركاء السابقين في ملكية الأسهم.

الثاني: أن يتم تأسيس هذه الشركة ابتداءً من كيانات وقفية لا تقل عن خمسة أوقاف، من خلال سجلات تجارية تملك تلك الأوقاف، لتكون بذلك شركة مستقلة لها شخصيتها وكيانها النظامي المستقل. وبناءً على ما سبق، فإنه يمكن تعريف الشركة الوقفية المساهمة بأنها (شركة من خمسة أوقاف فأكثر، يكون رأس مالها مقسماً إلى أسهم متساوية القيمة، ولا يكون كل شريك فيها مسؤولاً إلا بقدر حصته من رأس المال)⁽²¹⁾. ولا يراد هنا الاعتبار للعدد بل للمقدار، فقد أراد المعرف أن يكون مقدار الوقف كبيراً. فهذا النموذج يتناسب مع الاستثمارات الضخمة التي تملك أصولاً متنوعة وتستثمر في مجالات مختلفة.⁽²²⁾ وإذا ما حاولنا إسقاط هذا المقترح على قانوني الشركات العراقي والأردني، نجد أن المشرع قد ميز بين الشركة المساهمة الخاصة والعامة، وفي كلتا الحالتين سمح بتسجيل الشركة المساهمة من قبل شخصين فأكثر، إلا أنه اقتصر تخصصات الشركة المساهمة العامة على الآتي:

- أعمال البنوك والشركات المالية والتأمين بأنواعه المختلفة.

- الشركات ذات الامتياز.⁽²³⁾

واعتقد أن ذلك سيفتح المجال أمام تأسيس الشركة الوقفية في الأردن باعتبارها مساهمة خاصة، وعامة كذلك، إذا ما كانت صكوكها الوقفية نقدية حصراً ومن ثمّ يمكن عدّها شركة مالية.

ج- المؤسسة الوقفية⁽²⁴⁾

يتناسب هذا المقترح مع حجم الاستثمارات القليلة وغير المتنوعة، مثل: وقف

(21) خالد بن عبد الرحمن بن سليمان الراجحي، مصدر سبق ذكره، ص 28.

(22) محمد بن أحمد الزامل، ص 15.

(23) قانون تعديل قانون الشركات رقم 21 لعام 1997 الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة، رقمه 64 صادر بتاريخ 2004 الفصل الثاني، الفرع

الثاني، المادة 6؛ قانون الشركات الأردني، مصدر سبق ذكره، المادة 93.

(24) محمد بن أحمد الزامل، ص 11.

العقار، والأسهم، والمشاريع الصغيرة، أو تملك حصص في شركات ذات عوائد جديدة؛ يتطلب تنفيذه وجود صك وقف على عقار، أو أسهم - مثلاً - يتم بموجبه الحصول على سجل تجاري يختار له مديرًا، يعين من قبل مجلس النظارة؛ ليقوم بإدارة استثمارات الوقف حسب الخطط المعتمدة من مجلس النظارة، ويصبح مالك هذا السجل هو الوقف بوصفه شخصية اعتبارية مستقلة.

ومن سلبياته:

- محدودية الأنشطة الممارسة.

- محدودية الإدارة والصلاحيات.

ولا يوجد تعارض في ذلك بالنسبة لقانون الشركات الأردني، إذ سبق ذكر أن المشرع قد سمح بتسجيل الشركة من قبل شخص واحد.

المطلب الثالث: أركان الوقف وانطباقها على الشركات الوقفية

أجمع الفقهاء على وجود أركان للوقف ينبغي وجودها لتحقيق الوقف، سيسعى هذا المطلب إلى تبيان مدى انطباق أركان الوقف على الشركة الوقفية.

أولاً- العين الموقوفة:

وضع الفقهاء شروطاً عدة للعين الموقوفة، حيث تمثلت في كون العين الموقوفة مالاً متقوماً، وأن تكون معلومة،⁽²⁵⁾ - كذلك - كونها ملكاً للواقف وناجزة، وهو قول الجمهور.⁽²⁶⁾

ويتحقق المال المتقوم إذا ما توافر فيه شرطان هما الحيازة، وإمكانية الانتفاع به. فأما الشرط الأول فإن الأسهم التي سيتم وقفها في هذه الشركات - بالتأكيد - ستكون ملكاً للموقوف عليهم، إذ إن ذكر الهدف من الشركات وغايتها هو تجميع الأموال

(25) البحر الرائق 5/203؛ حاشية ابن عابدين 4/341؛ مغني المحتاج 3/524، كشف القناع 4/243.

(26) حاشية ابن عابدين 4/341؛ الشرح الكبير 6/270؛ مغني المحتاج 3/537.

اليسيرة.

وبالتأكيد فإن هدف الشركة يسعى إلى تحقيق منفعة أو خدمة معينة حسب نوعه، وكما هو مذكور في صور الشركات الوقفية، لذا، فإن الأسهم الموقوفة في هذه الشركة أو تلك ستحقق منفعة ما، بحسب طبيعة الشركة المنشأة ومن ثمّ يتحقق شرط المال المتقوم.

الشرط الثاني: وهو أن يكون معلوماً. والسهم معلوم المقدار علماً مجملاً يعطي المساهم صورة تقريبية عن مقدار أسهمه، وما تمثله في الشركة كجزء من ممتلكاته. أما في كون أسهم الشركة ملكاً للواقف، فهذا أمر جلي، إذ إن المساهم يمتلك المال اللازم ملكاً تاماً، لا نزاع فيه، يمكنه من شراء حصته في أسهم الشركة.

وقد اتفق الفقهاء على خلاف من المالكية على عدم جواز التأقيت في الوقف، والواضح أن وقف أسهم الشركة يمكن أن يكون ناجزاً، إذ باستطاعة الواقف، أن يحدد مقدار الأسهم التي يريد وقفها دون تعليق، وبإخراجها من ملكه في الحال.

ثانياً:- الموقوف عليه:

وقد تبين أن المقصود بالموقوف عليه، الجهة المستفيدة من الوقف، ولما كانت غاية الوقف القربة، فقد حدد لها العلماء شروطاً تمثلت بالآتي:

أ- أن تكون الجهة الموقوف عليها جهة بر، وهو مذهب الحنفية⁽²⁷⁾ والحنابلة⁽²⁸⁾.

ب- أن تكون الجهة الموقوفة غير منقطعة: الواضح أنه لا خلاف بين الفقهاء على صحة الوقف معلوم الابتداء والانتفاء غير المنقطع⁽²⁹⁾.

ج- أن لا يوقف على نفسه: من المعلوم أن المنفعة المتحققة من الشركات الوقفية لا تستهدف شخصاً بعينه، ومن ثمّ فإن منفعتها ستكون على فئة

(27) حاشية ابن عابدين 4/ 341.

(28) كشف القناع 4/ 245.

(29) د. أسامة العاني، صناديق الوقف الاستثماري، دراسة فقهية اقتصادية، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط1، 2009، ص 36.

مستهدفة من خلال نوع الشركة دون شخص بعينه.

د- أن يكون على جهة يصح ملكها وتملكها: وهذا أمر متحقق في الشركات الوقفية، فالأسهم المطروحة للاكتتاب توضح الجهة المراد تملكها، وبما أن الهدف من هذه الشركات هو تحقيق منفعة يتبغي فيها مرضاة الله، لذا، فإن الأسهم الموقوفة ستدخل ضمن ما أجازها الفقهاء⁽³⁰⁾.

ثالثاً- الواقف:

الواقف: هو المتبرع بالمال. ويحق له أن يشترط في وقفه ما شاء مما لا يخالف الشرع، أو مما لا يخالف مصلحة الوقف أو الموقوف عليهم، وقد نص المالكية⁽³¹⁾ والشافعية⁽³²⁾ على أهلية التبرع للواقف. وإذا اشترط الواقف في وقفه أن يصرف المال في جهة معينة، فيجب الالتزام بشرطه، وحصر صرف الربح على هذه الجهة. ويدخل في شرط الواقف: تعيينه ناظرًا، فإذا اشترط الواقف النظر على وقفه أو لغيره، وجب العمل بشرطه⁽³³⁾، لما روي أن عمر -رضي الله عنه- كان يلي أمر صدقته -أي: وقفه- ثم جعله على حفصة تليه ما عاشت، ثم يليه أولوا الرأي من أهلها⁽³⁴⁾.

وبقدر تعلق الأمر بالشركة الوقفية، فينبغي على نشرة الإصدار المتعلقة بالسهم استيعاب كل الأمور آنفة الذكر.

واضح أن هذه الشروط لا يمكن تجسيدها من كل المساهمين في الشركة، مما يعطل إدارتها فيما إذا أراد كل مساهم استخدام حقوقه، مما يتطلب توفر الولاية على الوقف، وهذا ما سيتم تناوله في لاحقاً.

رابعاً: الصيغة:

ذهب الجمهور إلى أن الوقف لا يصح إلا بالقول، إلا أن الإمام أحمد -رحمه

(30) الصناديق الوقفية المعاصرة ص 30.

(31) حاشية الدسوقي 77/4.

(32) الشربيني، مغني المحتاج 3/523.

(33) المنهاج ومغني المحتاج 2/394، المحل 3/109، المجموع 16/333، المهذب 3/683.

(34) هذا الأثر رواه أبو داود 2/105، والبيهقي 6/160.

الله- رجح أن الوقف يحصل بالفعل مع القرائن الدالة عليه.⁽³⁵⁾ ومن المعلوم أن إقبال الواقف على شراء الأسهم وتملكها تمثل الصيغة الدالة على تحقق الوقف في الشركات الوقفية.

ويتم تحقيق ركن الصيغة في الشركة الوقفية من خلال وثيقة الاكتتاب التي تنظم الوقف، ومقداره، وأهدافه، وبقيّة الشروط.

المبحث الثاني : النظرة على الشركة الوقفية

الولاية على الوقف حق مقرر شرعاً على كل عين موقوفة، لتأمين حفظها أولاً، واستثمارها وتشغيلها، واستخراج الربح والغلة منها ثانياً، ولصرف ثمارها على الجهات المحددة فيها ثالثاً، ثم لحماية الوقف والدفاع عنه والمطالبة بحقوقه رابعاً.

وإن كل موقوف لا بد له من متول يدير شؤونه، ويحفظ أعيانه، ويستثمره على الوجه المشروع، ثم يصرف غلته إلى مستحقيه على مقتضى وثيقة الوقف، وحسب شروط الواقف.⁽³⁶⁾

الولاية على الوقف إما أن تكون أصلية للواقف -نفسه- باشتراطها لنفسه، وإما أن تكون للموقوف عليهم، وإما أن تكون للقاضي، وإما أن تكون بالتوكيل أو التفويض لآخر بولاية الوقف، وأهم شرط في المتولي على الوقف الكفاية بالقوة

(35) ابن قدامة، المغني ويليهِ الشرح الكبير، تحقيق محمد شرف الدين خطاب والسيد محمد السيد، دار الحديث، القاهرة، ط1، 1996، 6 / 213.
(36) ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز بن عابدين الدمشقي، تنوير الأبصار مع الدر المختار مع حاشية ابن عابدين، بيروت ط2 / 1409 هـ / 1988 م، دار إحياء التراث العربي 4 / 458؛ الخطاب، أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن المغربي، المعروف بالخطاب الرعيني، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، تحقيق زكريا عميرات، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، السعودية طبعة خاصة / 25 / 2003؛ البهوتي، الشيخ منصور بن يونس بن إدريس البهوتي، شرح منتهى الإرادات، دقائق أولي النهى لشرح المنتهى، تحقيق عبد الله بن المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط1، 2000، 2 / 12؛ النووي، يحيى بن شرف، أبو زكريا، روضة الطالبين وعمدة المفتين، المكتب الإسلامي، ط3، 1991 م، 5 / 384؛ البصري، عبد الرحمن بن عمر بن أبي القاسم، البصري الحنبلي، الحاوي الكبير، مخطوط، مكتبة الأسد الوطنية، 9 / 397؛ الشريبي، الشيخ شمس الدين محمد بن محمد الخطيب، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، تحقيق علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، ط1، 1994 / 2، 293؛ الشيرازي، أبو إسحاق، المذهب في فقه الإمام الشافعي، تحقيق الدكتور محمد الزحيلي، دار القلم دمشق، ط1، 1996 / 3، 390؛ حامد، عبدالله صالح، شرط الواقف وقضايا الاستبدال، مجلة أوقاف، العدد5، ص87، 118، 135؛ حماد، نزيه، أساليب استثمار الأوقاف وأسس إدارتها، في نحو دور تنموي للوقف، أبحاث ندوة أقامها مركز أبحاث الوقف والدراسات الاقتصادية بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الكويت - الطبعة الأولى - 1414 هـ / 1993 م، ص179.

والقدرة، والخبرة في التصرف في واجباته⁽³⁷⁾.

المطلب الأول : الولاية على الشركة الوقفية

أما فيما يخص الشركة الوقفية، فإن الأمر - كما أرى - يتطلب الاجتهاد قدر الإمكان في رسم معالم إنشاء ولاية، تتكون من مجلس نظارة الوقف. أما فيما يخص وظيفة ناظر الوقف، فهي تنحصر في تنفيذ شروط الواقف، والقيام بما أناطه به من مهام ووظائف وفق ما تتطلبه منه الولاية من تحرر للمصلحة، كما هو الشأن مع كل الولاية⁽³⁸⁾.

1. الهيئة العامة:

الهيئة العامة تمثل مجموع المكتتبين (المساهمين) في الشركة الوقفية، لذا، فهي تمثل أعلى سلطة لها، إذ إنها تقوم مقام الواقف، وهي التي تتولى اختيار مجلس النظارة⁽³⁹⁾، ورئيس مجلس الإدارة وأعضائه، وتتخذ القرارات الإستراتيجية التي تخص الشركة في ضوء مصلحة الوقف، وشروط الوقفية، ووثيقة الاكتتاب العام والنظام الداخلي. لترسم السياسات والخطط الإستراتيجية للشركة.

يحق للهيئة العامة للشركة الوقفية - في اجتماع غير عادي تعقده - إقالة رئيس مجلس الإدارة، أو أي عضو من أعضائه، باستثناء الأعضاء الممثلين لأسهم الحكومة، أو أي شخص اعتباري عام، وذلك بناء على طلب موقع من مساهمين، ويقدم طلب الإقالة إلى مجلس الإدارة، وعلى المجلس دعوة الهيئة العامة؛ لعقد اجتماع غير عادي لها خلال مدة يحددها القانون من تاريخ تقديم الطلب إليه؛ لتنظر الهيئة العامة فيه، وإصدار القرار الذي تراه مناسباً بشأنه.

(37) ابن المهام، فتح القدير 61/5، حاشية ابن عابدين 3/531 - 3/378، مواهب الجليل 6/37، المهذب 6/690، المغني 5/529، كشف القناع 2/459، الوقف في الشريعة ص 89، نظام الوقف ص 133، مفتاح الدراية ص 46، الأحكام الفقهية ص 819، إدارة وتتميم ممتلكات الأوقاف، بحث إدارة الوقف في الإسلام، ص 203 وما بعدها، للدكتور عبد الملك السيد.

(38) محمد المهدي، نظام النظارة على الأوقاف في الفقه الإسلامي والتطبيقات المعاصرة (النظام الوقفي المغربي نموذجاً)، الأمانة العامة للأوقاف للكويت، 2010 م/1431 هـ ص 230.

(39) قد تكون الهيئة العامة مجلس النظارة نفسه، على وفق أنها تتمتع بجميع الصلاحيات وكونها السلطة العليا.

2. تشكيل مجلس النظارة:

ذكر أعلاه أن من حق الهيئة العامة تشكيل مجلس النظارة، وينبغي على هذا المجلس أن يكون من ذوي الخبرة والاختصاص، فيما يتعلق بمهام الشركة، كما ينبغي أن يكون أعضاؤها على دارية بالوقف وبنصوص وثيقة الاكتتاب المتعلقة بالشركة، والجوانب الشرعية المتعلقة بها. ويتولى مجلس النظارة الإشراف على مجلس الإدارة، ويكمله ببعض صلاحياته من حيث ما يتعلق بأمور النظارة.

3. تشكيل مجلس إدارة للشركة الوقفية:

يلزم نظام الشركات تشكيل مجلس إدارة للشركة الوقفية، يتولى إدارتها وفقاً لما يحدده النظام الداخلي⁽⁴⁰⁾ للشركة. ويتم انتخاب المجلس من قبل الهيئة العامة للشركة (أصحاب الأسهم المكتتبين)، ويقوم مجلس الإدارة بمهام ومسؤوليات الإشراف على إدارة أعمالها لمدة محددة تبدأ من تاريخ انتخاب. وفي حال مساهمة الحكومة، أو أي من المؤسسات الرسمية العامة، أو أي شخصية اعتبارية عامة أخرى في الشركة تمثل في مجلس إدارتها، بما يتناسب مع نسبة مساهمتها في رأسمال الشركة، وفي جميع هذه الحالات يتمتع من يمثلها في المجلس بجميع حقوق العضوية، ويتحمل واجباتها. ينتخب مجلس إدارة الشركة الوقفية من بين أعضائه بالاقتراع السري رئيساً ونائباً له، يقوم بمهام وصلاحيات الرئيس عند غيابه. إنَّ رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة الوقفية مسؤولون تجاه (الهيئة العامة) والغير عن كل مخالفة ارتكبتها أي منهم، أو جميعهم للقوانين والأنظمة المعمول بها، أو لنظام الشركة، وعن أي خطأ في إدارة الشركة، ولا تحول موافقة الهيئة العامة على إبراء ذمة مجلس الإدارة دون الملاحقة القانونية لرئيس وأعضاء المجلس.⁽⁴¹⁾ بينما اقتصر قانون الشركات العراقي مسؤولية مجلس الإدارة أمام الهيئة العامة

(40) تنظم الأمور المالية والمحاسبية والإدارية للشركة المساهمة العامة بموجب أنظمة داخلية خاصة يعدها مجلس إدارة الشركة، ويجدد فيها بصورة مفصلة واجبات المجلس وصلاحياته ومسؤولياته في تلك الأمور.
(41) قانون الشركات الأردني لسنة 1997 المادة 73، النظام السعودي للشركات المادة 78.

وسكت عن الغير⁽⁴²⁾. فيما ذكرت المادة 145، أنه إذا ظهر من تقرير المفتش أن عضواً في مجلس الإدارة... قد أتى عملاً يسأل عنه، وجب على المسجل إبلاغ الجهات المختصة بذلك، لاتخاذ الإجراء المناسب⁽⁴³⁾.

يكون لمجلس إدارة الشركة الوقفية، أو مديرها العام الصلاحيات الكاملة في إدارة الشركة في الحدود التي يبينها نظامها. وتعد الأعمال والتصرفات التي يقوم بها المجلس ومديره، ملزمة لها في مواجهة الغير الذي يتعامل مع الشركة بحسن نية، ولها الرجوع عليه بقيمة التعويض عن الضرر الذي لحق بها، وذلك بغض النظر عن أي قيد يرد في نظام الشركة أو عقد تأسيسها.

وينبغي أن يحرص المجلس على تنفيذ دستور الوقفية (عقد الاكتتاب ونظامها الداخلي)، ويحرص على استقلاليتها، ويتولى المسؤولية القانونية للشركة، ويكون مسؤولاً عن الإشراف على إدارة المؤسسة، وتمثيلها لدى الجهات المختصة في ضوء عقد التأسيس أو نظامها الداخلي.

إن اتساع أعمال الشركة وتعقدتها تجعل مجلس الإدارة عاجزاً عن القيام بدوره على أفضل وجه دون الاعتماد على مجموعات استشارية داعمة، إذ تقوم - هذه - اللجان بتقديم الرأي العلمي المدروس والمحترف في المسألة التي تواجهه.

المطلب الثاني: صلاحيات ومسؤوليات مجلس الإدارة

وتكون على النحو الآتي:

1. يعد رئيس مجلس الإدارة رئيساً للشركة الوقفية، ويمثلها لدى الغير، وأمام جميع الجهات، بما في ذلك الجهات القضائية المختصة، وله أن يفوض من يمثله أمام هذه الجهات، ويمارس رئيس المجلس الصلاحيات المخولة له بموجب القانون والنظام الداخلي في الشركة، ويتولى تنفيذ قرارات مجلس الإدارة بالتعاون

(42) قانون الشركات العراقي، المادة 120.

(43) المصدر نفسه، المادة 145.

مع الجهاز التنفيذي في الشركة.

2. يجوز أن يكون رئيس مجلس الشركة متفرغاً لأعمال الشركة.

3. يجوز تعيين رئيس مجلس إدارة الشركة الوقفية، أو أي من أعضائه مديراً عاماً للشركة أو مساعداً أو نائباً له، بقرار صادر عن أكثرية ثلثي أصوات أعضاء المجلس في أي حالة من هذه الحالات، على أن لا يشترك صاحب العلاقة في التصويت. يتولى المدير العام إدارة الشركة، وترتيب أمورها، وتحديد نوع الأسهم الوقفية المتعامل بها، وآلية منح العوائد والقروض واستردادها، وأي متعلقات أخرى بالشركة.

4. المصادقة على اختيار رؤساء الدوائر التنفيذية بحسب التخصص وباقتراح من المدير العام. ويتحتم على مجلس الإدارة أن يقوم بالمصادقة على (وثيقة) صيغة الاكتتاب العام المقدمة من الإدارة التنفيذية، من حيث إقرار مقدار رأس المال المقترح الاكتتاب فيه، وشروط الوقفية، كي يكون المقبل على شراء الأسهم واعياً لطبيعة الشركة وعملها، ومن ثمّ نكون قد أنجزنا شرط الصيغة فيما يتعلق بالوقف.

أما الأعمال الاعتيادية، فيتولها الجهاز التنفيذي، ويكون مسؤولاً أمام الجهة العليا (مجلس الإدارة). يتكون الجهاز التنفيذي من أقسام حسب حجم الشركة، ويتولى متابعة حقوق والتزامات المؤسسة ومعاملاتها الختامية، ويكون مسؤولاً أمام مجلس الإدارة، ويتم إدارته من قبل المدير العام - عادة.

يستحق أعضاء مجلس الإدارة أجوراً. وهذه الأجور إما أن تكون مذكورة في صك الوقفية منصوص عليها أو شاملة له بعمومها، وإن لم تذكر فهي راجعة لمسألة أخذ النظار لأجور إدارة الشركة إن كانوا نظاراً، والصحيح جوازه على أن يكون أجره المثل، وهذه الأمور قد حددها النظام فكانت أجره المثل فيها مقبولة شرعاً، وإن لم يكونوا من النظار، فهي أجور لإدارة الوقف، وهو أمر مقبول شرعاً كسائر

أنواع عمارة الوقف⁽⁴⁴⁾. لذا، فإن النظارة في الشركة الوقفية ستكون على مستويات ومراحل، فالمدير العام هو الناظر على ما تحت سلطته من إدارات تنفيذية، وهو مُساءل أمام مجلس الإدارة، وكذلك أمام مجلس النظارة. ومجلس الإدارة هو المشرف على المدير العام والجهاز التنفيذي، في الوقت الذي يكون فيه مجلس الإدارة وما يندرج عليه من واجبات ومسؤوليات تحت نظارة مجلس النظارة. وكما هو مبين في الشكل (1).

وقد يثار بعض الالتباس فيما سبق، فقد ذكر بأن الناظر الأساسي للشركة الوقفية هو مجلس النظارة، ثم تم ذكر بأن مجلس الإدارة الذي يتولى الإشراف (النظارة) ويخول المدير العام الإشراف على الأجهزة التنفيذية المختلفة في الشركة، إضافة إلى توليه إدارة بعض الأمور المهمة في ضوء ما يحدده النظام الداخلي.

وللإجابة على ذلك، فإن مجلس النظارة خوّل مجلس الإدارة عن طريق التوكيل، حيث أجاز الشافعية التوكيل في الوقف، فقد جاء في مغني المحتاج ويصح التوكيل في طرفي بيع وهبة،... وسائر العقود... والفسوخ المتراخية؛ كالإيداع والوقف⁽⁴⁵⁾. ثم خوّل مجلس الإدارة جزءاً من صلاحيات الشركة إلى مديرها العام عن طريق التفويض. وقد وضع الفقهاء شروطاً للتوكيل تنسجم مع ما هو عليه في شروط أعضاء مجلس الإدارة، كما يحق للأصيل أن يحدد الوكالة للموكل إليه، في ضوء ما يراه مناسباً، وقد فصلت كتب فقه المعاملات في ذلك.

إنّ تحديد الصلاحيات لكل جهة من الجهات المسؤولة في الشركة الوقفية أمر بالغ الأهمية، كي لا تتداخل السلطات فيما بينها، ومن ثمّ تضييع حدود المسؤولية. ترسم هذه الحدود والصلاحيات في ضوء التشريعات السائدة في البلد (نظام الشركات)، ونص الوقفية وشروط الاكتتاب العام، وفي النظام الداخلي للشركة، الذي يقر من قبل الهيئة العامة.

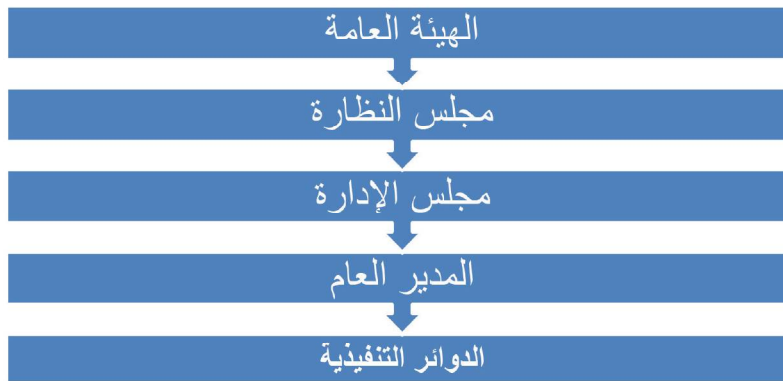
(44) خالد بن عبد الرحمن المهنا، الشركات الوقفية، بحث ممول من كرسي الشيخ راشد بن دابل لدراسات الأوقاف، ص 53.

(45) الشربيني، مغني المحتاج 2/220.

لقد حتمت طبيعة عمل الشركة الوقفية توزيع النظارة على هذه المستويات المختلفة، فالأعمال اليومية ينبغي أن تكون تحت ولاية المدير العام، أما التقارير الشهرية وأعمال المدير العام ينبغي أن تكون نظارة مجلس الإدارة. أما إقرار الموازنة والحسابات الختامية وتقويم أعمال الشركة المختلفة السنوية أو الفصلية -بحسب ما ينظمه النظام الداخلي- فتكون ضمن صلاحية مجلس النظارة والهيئة العامة.

شكل (1)

مستويات النظارة في الشركة الوقفية



والإدارة أو الولاية الجماعية لازمة للظروف المعاصرة، لتعدد الاختصاصات والمجالات اليوم، وهذا جائز شرعاً ويعرف بتعدد نظار الوقف، لضمان التعاون أولاً، ثم التكامل ثانياً، ثم الرقابة المؤسسية ثالثاً، ولتحمل المسؤولية وتوزيعها عليهم رابعاً، وهذا ما جرى عليه العمل، وتعارفه الناس في مختلف الإدارات والمؤسسات المعاصرة.⁽⁴⁶⁾

(46) انظر موضوع الوقف البعيد عن الدولة في العصور الأخيرة، والمطالبة بعدم صلاحية الدولة لإدارة الوقف في: الوقف الإسلامي، ص 121، 167، 183.

المبحث الثالث : أحكام ريع الشركة الوقفية

تخضع لقانون الشركات السائد في ذلك البلد الشركة الوقفية - ما لم يختص بها نظام أو قانون خاص - إلا أنها - مع ذلك - تبقى ملازمة للوقف من حيث خصوصيتها، ومن ثم فإن أحكام الوقف لا بد وأن تسري عليها. وعليه، يتحتم النظر في أحكام ريع الوقف وتوزيع مصارفه.

ينبغي التفريق فيما يخص المستفيدين من ريع الوقف من حيث طبيعة المستفيدين (كمساهمين وغيرهم)، وسيكون كل ذلك محكومًا بصك الوقفية التي اكتب عليها المساهمون. ومن ثم يكون توزيع الريع خاضعًا للصك الوقفي، أي: خاضعًا لشرط الواقف.

المطلب الأول : استفادة المساهمين

وقد أكدت المذاهب على ضرورة الالتزام بشرط الواقف، وقد أكدوا أن شرط الواقف كنص الشارع في المفهوم والدلالة ووجوب العمل به.⁽⁴⁷⁾ بينما خالفهم ابن تيمية - رحمه الله - فعنده، أن شرط الواقف كنص الشارع في المفهوم والدلالة، لا في وجوب العمل به.⁽⁴⁸⁾ إلا أن تدقيق النظر في القولين يصل بنا إلى نتيجة مفادها، أن الالتزام بشرط الواقف واجب، ما دام هذا الشرط لا يعارض المصلحة العامة، أو يلحق الضرر بالموقوف عليهم أو الوقف نفسه، ف(اتباع شرط الواقف ثابت لما فيه من وجوه المصلحة العائدة على الواقف أما الشرط الذي يخالف الشرع فلا يصح).⁽⁴⁹⁾

استفادة المساهمين تتمثل في (الربح) المتأتي من أسهمهم المستثمرة (العاملة)⁽⁵⁰⁾، والذي ينعكس على صاحبه. فهل يحق للواقف (صاحب السهم) أن يستفيد منه

(47) رد المحتار لابن عابدين 17 / 474، حاشية الصاوي 9 / 166، أسنى المطالب لزكريا الأنصاري 13 / 5، مطالب أولى النهى لمصطفى السيوطي 13 / 242.

(48) ابن تيمية، مجموع فتاوى، 21 / 98.

(49) الدمياطي، إعانة الطالبين 3 / 200.

(50) ويقصد به عائد السهم.

مباشرة (هنا لابد من استعراض آراء الفقهاء في ذلك من خلال تناول مسألة وقف الواقف على نفسه).

يرى المالكية والشافعية والراجح عند الحنابلة إلى عدم جوازه، وعلة ذلك: أن الوقف تمليك فلا يصح تمليكه لنفسه من نفسه.⁽⁵¹⁾ بينما ذهب الحنفية، ورواية عند الحنابلة إلى صحته.⁽⁵²⁾ وهو مروي عن العترة، وابن شبرمة، وابن الصباغ، وشريح.⁽⁵³⁾

والذي يمكن القول بجوازه في هذه المسألة، هو: إما حصول الواقف على كل الغلة مدة حياته، ثم تؤول للفقراء مثلاً، أو يشترط حصوله على جزء من الغلة مشاركة مع الموقوف عليهم، وفي تصور آخر، يجوز حصول الواقف على جزء من الربيع، إذا كان الوقف على صنف وتوفرت فيه صفاتهم، أو استفادة الواقف من المرفق الذي أوقفه مستغلاً للإئناق من ريعه عليه، ففي كل هذه الصور استحق الواقف جزءاً من الربيع، مما يشجع الناس على الوقف؛ لإفادة أنفسهم بالثواب، وبمصدر للدخل مع إفادة الغير من الموقوف عليهم.⁽⁵⁴⁾

أما في حالة إقبال الشركة الوقفية بأنواعها المختلفة على شراء عقار أو مرفق ما من ريع الوقف، فإن ذلك لا يعد وقفاً. جاء في قرار مجمع الفقه الإسلامي (إذا استثمر المال النقدي الموقوف في أعيان كأن يشتري الناظر به عقاراً، أو يستصنع به مصنوعاً، فإن تلك الأصول والأعيان لا تكون وقفاً بعينها مكان النقد، بل يجوز بيعها لاستمرار الاستثمار، ويكون الوقف هو أصل المبلغ النقدي).⁽⁵⁵⁾

وعليه، يمكن القول بإمكانية استفادة المساهمين من ريع وقفهم على أن يراعى ذلك، ويفصل فيه في شروط الاكتتاب (الصك الوقفي)، كي لا يفضي ذلك إلى

(51) الدسوقي، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير 222/16.

(52) جماعة من علماء الهند، الفتاوى الهندية 371/2.

(53) الشوكاني، نيل الأوطار ص 1187، الذخيرة 311/6.

(54) محمد عبد الخليم عمر، ضوابط صرف ريع الأوقاف الخيرية وقواعد ترتيب أولويات الصرف، أعمال منتدى قضايا الوقف الفقهية الرابع، المنعقد في الرباط 1430هـ/ 2009م، نشر الأمانة العامة للأوقاف في الكويت، ط 1، 1432هـ/ 2011م، ص 292 (بتصرف).

(55) قرار رقم 140 (15/6)، فقرة: ثانياً (4)، مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي المنعقد في دورته الخامسة عشرة بسقط (سلطنة عُمان) 14 - 19 المحرم 1425هـ الموافق 6 - 11 آذار (مارس) 2004م.

التنازع، كما قد يعيق المساهمين الذين يرومون الحصول على العائد في الإقبال على الاكتتاب في الشركات الوقفية. ويجوز -أيضاً- أن يحصل الواقفون -أصحاب الأسهم- على ريع المرافق المستثمرة للوقف، والله أعلم.

المطلب الثاني: استفادة غير المساهمين

ويقصد بهم:

أ- (الموقوف عليهم)، وهنا يكون توزيع الربح عليهم حسب وصية الواقف، أي: وفق الأهداف التي أنشئت الشركة من أجلها، ويكون ذلك مفصلاً في وثيقة الاكتتاب العام.

ب- المضاربون بالأسهم، وسيتم تناول هذا الموضوع، بمعرض حديثنا عن مشروعية تداول أسهم الشركة الوقفية.

ت- الموظفون والعاملون بالشركة، ويكون ذلك على وفق النظام الداخلي، ويستحقون الأجر اللازم بحسب أجرة المثل، السائدة في السوق. وتحتسب ضمن بند نفقات (مطلوبات) الوقف.

ث- المستفيدون من زكاة الشركة الوقفية، وذلك بحسب مصارف الزكاة.

فإذا تمت تغطية جوانب الإنفاق اللازمة لتمشية أمور الشركة، يمكن استخدام جزء من ريع الوقف النقدي في تنمية أصل الوقف، إذا ما اشترط الواقف ذلك، وحسب ما جاء في قرار مجمع الفقه الإسلام قرار رقم (140-6/15). وفي حالة الشركة الوقفية فإن الاشتراط يكون بحسب ما ورد في شرط الاكتتاب أو النظام الداخلي، أو بقرار من مجلس النظارة - إذا ما اقتضت الضرورة.

مما سبق يمكن القول بأن: وثيقة الاكتتاب العام التي تمثل (شرط الواقف) في الشركة الوقفية، هي التي تتناول مسألة استفادة المساهمين وغير المساهمين من الربح

- النقدي للشركة، وقد تبين مشروعية استفادة المساهمين (الواقفين) في حالات هي:
1. أن يحصل المساهمون على الربح مدة من الزمن ثم تؤول للفقراء مثلاً.
 2. أن يشترط الواقفون الحصول على جزء من الربح مشاركة مع الموقوف عليهم.
 3. إذا كان الوقف على صنف وتوفرت فيه صفات الواقفين، يجوز حصول الواقف على جزء من الربح.
 4. يمكن للواقف الاستفادة من المرفق الذي أوقفه مستغلاً للإنفاق من ريعه عليه.
 5. يمكن للموقوف عليهم الاستفادة من الربح بحسب شرط الواقف (المكتوبون).

المبحث الرابع : إنتهاء الشركة الوقفية وتصفياتها

يعد تطبيق الأصول المحاسبية على موجودات الشركة الوقفية، ومطلوباتها من الشروط الرئيسة التي تفرضها قوانين الشركات في مختلف بقاع العالم. ويعود الالتزام بالأصول المحاسبية بالثقة على دقة القوائم المالية، ومن ثم إمكانية الاعتماد عليها في تقويم الجدارة المالية للمؤسسة الوقفية في أي أنشطة استثمارية في المستقبل. كما أن من مزايا هذه القوائم المالية أنها تعطي المتابع، الثقة والاعتماد عليها، مما يساعد على تنامي الإقبال على عملية الوقف لديها من قبل الجمهور. ويسهم اتباع الأصول المحاسبية في متابعة الناظر في إدارة المهام المناطة به شرعاً تحقيق مبدأ الشفافية.⁽⁵⁶⁾ بل إن ذلك يسهم في منع تعميم صفة الإرهاب والفساد التي باتت توجه إلى المنظمات الإسلامية الخيرية غير الربحية.

ألزمت قوانين الشركات في الدول العربية الشركات على مختلف أنواعها باستخدام الأصول المحاسبية، وطالبتها بإعداد جرد في نهاية كل سنة مالية لقيمة أصول

(56) فؤاد عبد الله العمر، الأصول المحاسبية للوقف وتطوير أنظمتها وفقاً للضوابط الشرعية، بحث مقدم إلى أعمال منتدى قضايا الوقف الفقهي الخامس 10-12 جمادى الآخرة 1432 هـ / 13-15 مايو 2011، اسطنبول- تركيا، إصدار إدارة الدراسات والعلاقات الخارجية، الأمانة العامة للوقوف في الكويت، ط1، 2012م، ص 49.

الشركة وخصوصاً، وكذلك إعداد ميزانية للشركة، وحساب للأرباح والخسائر، كما في المادة (123) من قانون الشركات السعودي، بل طالب قانون الشركات الأردني في مادته (140) بإعداد تقارير مالية دورية كل ستة أشهر، وكذلك فعل قانون الشركات العراقي في المادة (117). تخضع - جميع - هذه البيانات لتدقيق ومراجعة المراقب القانوني، (المحاسب القانوني) لتتماشى مع معايير المحاسبة الدولية.

تُلزم قوانين الأوقاف -من جهة أخرى- المؤسسات الوقفية باتباع الأصول المحاسبية، إذ ألزم قانون الأوقاف الأردني - مثلاً - رقم (26) الصادر في عام (1966م) في مادته رقم (11)، احتفاظ ديوان الأوقاف بحسابات منتظمة وفقاً للأسس المحاسبية السليمة. مما سبق يتبين ضرورة اتباع الأصول المحاسبية للشركات الوقفية بحسب صورها المختلفة.

يدخل مال الوقف المستثمر في أسهم الشركات محاسبياً، لتحقيق عائد ممثلاً في الأرباح الموزعة على المساهمين في الشركة المساهمة في بند الاستثمارات المالية، ويعد العائد أحد بنود غلة الوقف التي تصرف للمستحقين... ولقد صدر معيار للمحاسبة على الاستثمارات عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وهو المعيار رقم (17) من معايير المحاسبة،... ويمكن الاستفادة منه في بيان المعالجة المحاسبية للشركة الوقفية.⁽⁵⁷⁾

يسهم الالتزام بالأصول المحاسبية في تبيان الموقف المالي للشركة، ومن ثمّ متابعة حالات التحوط اللازمة لتفادي الخسارة المتوقعة، أو للبحث عن أماكن استثمار جديدة في حالة توقع زيادة الإيرادات، كما يمكن من خلال جرد الأصول معرفة حالتها وقيمتها وجداول استهلاكها، وإعطاء التوصية اللازمة إلى مجلس إدارة الشركة بإجراء الاستبدال اللازم في وقته. أما في جانب الالتزامات فتمكن الشركة

(57) محمد عبد الحليم عمر، الأصول المحاسبية للوقف وتطوير أنظمتها وفقاً للضوابط الشرعية، بحث مقدم إلى أعيال منتدى قضايا الوقف الفقهي الخامس 10-12 جمادى الآخرة 1432هـ/ 13-15 مايو 2011، اسطنبول- تركيا، إصدار إدارة الدراسات والعلاقات الخارجية، الأمانة العامة للأوقاف في الكويت، ط1، 2012م، ص398.

من تحديد جدول أولوياتها تجاه الدائنين ومن ثم توجيه عملية التسديد. يتضح مما سبق أن إلزام الشركة الوظيفية بالتزام الأصول المحاسبية يحقق المصلحة من جانبين، الجانب الأول ذاتي، ويتمثل في كسب ثقة الجمهور والهيئة العامة، وكذلك إمكانية متابعة هيئة النظارة ومحاسبتها. والجانب الثاني خارجي، بامثال القوانين والأنظمة السائدة وتحقيقاً لمبدأ الشفافية وضمان حوكمة الشركات.

المطلب الأول : معالجة الخسارة في أصول الشركة الوظيفية

عاجلت المادة (58) من قانون الشركات العراقي والمادة (68) في الباب الرابع من قانون الشركات الأردني والمتعلقة بتخفيض رأس المال، مسألة الخسارة للشركة ذات المسؤولية المحدودة إذا زاد عن حاجتها أو لحقت بها خسائر، بينما حددت الفقرة (أ) من المادة (68) في قانون الشركات الأردني خفض رأسمال الشركة إذا زاد على حاجتها، أو إذا لحقت بها خسائر تزيد على نصف رأسمالها. كما ألزم القانونان المسجل العام في العراق والمراقب العام في الأردن بنشر ذلك في الصحف الرسمية، وأعطت الحق للدائنين الاعتراض على ذلك.

أما المادة (77) من قانون الشركات العراقي والمتعلقة بخسائر الشركة فقد نصت على:

أولاً: إذا بلغت خسائر الشركة ما يعادل أو يتجاوز 50 ٪ خمسين بالمئة من رأس مالها، وجب عليها إشعار المسجل بذلك خلال 60 ستين يوماً من تاريخ ثبوت هذه الخسائر في ميزانيتها العمومية.

ثانياً: إذا بلغت خسارة الشركة ما يعادل أو يتجاوز 75 ٪ خمسة وسبعون بالمئة من رأس مالها وجب عليها اتخاذ أحد الإجراءين التاليين:

1 - تخفيض او زيادة رأس مال الشركة.

2 - التوصية بتصفية الشركة.

وإلى الشيء نفسه دعت المادة (75) من قانون الشركات الأردني والمتعلقة بخسائر الشركة، فقد نصت الفقرة (أ) أنه: إذا زادت خسائر الشركة ذات المسؤولية المحدودة على نصف رأس مالها، فيترتب على مديرها أو هيئة المديرين فيها دعوة الهيئة العامة للشركة إلى اجتماع غير عادي لتصدر قرارها، إما بتصفية الشركة، أو باستمرار قيامها بما يحقق تصحيح أوضاعها، وإذا لم تتمكن الهيئة العامة من اتخاذ قرار بهذا الشأن خلال اجتماعين متتاليين، فيمنح المراقب الشركة مدة لا تزيد على شهر لاتخاذ القرار، وإذا لم تتمكن من ذلك فتم إحالة الشركة للمحكمة لغايات تصفيتها تصفية إجبارية وفقاً لأحكام القانون. أما الفقرة (ب): فقد أوجبت تصفية الشركة إذا بلغت خسائر الشركة ثلاثة أرباع قيمة رأس مالها، إلا إذا قررت الهيئة العامة في اجتماع غير عادي زيادة رأس مالها لمعالجة وضع الخسائر أو إطفائها بما يتفق مع معايير المحاسبة والتدقيق الدولية المعتمدة على أن لا يزيد مجمل الخسائر المتبقية على نصف رأس مال الشركة في كلتا الحالتين.

أما فيما يخص تخفيض رأس مال الشركة المساهمة العامة، فقد أوردت المادة (114) في الفصل السادس من قانون الشركات الأردني جواز تخفيض رأس المال غير المكتتب به، إذا زاد على حاجتها، أو إذا طرأت عليها خسارة، ورأت الشركة إنقاص رأس مالها بمقدار هذه الخسارة أو أي جزء منها. على أن تراعى في قرار التخفيض وإجراءاته حقوق الغير المنصوص عليها في المادة (115) من القانون. وأوضحت الطريقة التي يجري بها التخفيض من خلال تنزيل قيمة الأسهم، بإلغاء جزء من ثمنها المدفوع بحيث يوازي مبلغ الخسارة في حالة وجود خسارة في الشركة، أو بإعادة جزء منه إذا رأت أن رأس مالها يزيد عن حاجتها.

أما النظام السعودي للشركات فقد نص في مادته (144) على أنه للجمعية العامة غير العادية أن تقرر تخفيض رأس المال إذا زاد على حاجة الشركة أو إذا منيت

بخسائر. ويجوز في الحالة الأخيرة وحدها تخفيض رأس المال إلى ما دون الحد المنصوص عليه في المادة (الرابعة والخمسين) من النظام. ولا يصدر قرار التخفيض إلا بعد تلاوة تقرير خاص يعدّه مراجع الحسابات عن الأسباب الموجبة له عن الالتزامات التي على الشركة وعن أثر التخفيض في هذه الالتزامات.

السؤال الذي يثار -هنا- هو مدى تماشي هذه المواد القانونية المشار إليها أعلاه، مع خصوصية الشركة الوقفية؟ وللإجابة على ذلك ينبغي التطرق إلى مسائل قلة ريع الوقف والاستدانة عليه، ومدى تماشيها مع كل ما ورد ومع طبيعة الشركة الوقفية.

قد تعتري الشركة الوقفية أحوال تؤدي بها إلى أزمات مالية تقلل من كفاءة أدائها والأمر الذي ينعكس سلباً بانخفاض عائدها، أو يؤدي إلى توقفها في أحيان أخرى، ولا بد من الإشارة إلى أن انقطاع عائد الشركة الوقفية يدخل ضمن ما يسمى بانعدام منفعة الوقف، وهو صورة من صور إنهاء الوقف، وهذا ما سيتم التطرق عليه عند ذكر تصفية الشركة.

يمكن عد خسارة الشركة الوقفية (بما يساوي أو يزيد عن نصف رأسمال الشركة) حالة مشابهة لما اعتاد الفقهاء على تسميته بقلة ريع الوقف، ومن الطبيعي بأن حد القلة يختلف باختلاف الوضع المالي للشركة من حيث المقدار (يسيراً أو كبيراً)، أو المدة الزمنية (مؤقتة أو مستمرة). وعلى وفق قانون الشركات الأردني المشار إليه - آنفاً - فقد أوجب المشرع التدخل عندما تبلغ الخسارة حدّاً يزيد عن نصف رأسمال الشركة. وحيث أن المشرع قد أجاز للشركة التصرف دون التصفية، لذا، كان من الممكن الأخذ بآراء الفقهاء فيما يتعلق بقلة ريع الوقف. والظاهر من أقوال الفقهاء عدم جواز إنهاء الوقف ببيع ونحوه إذا انخفض ريعه، أورد ابن قدامة (الأصل تحريم البيع، وإنما أبيح للضرورة صيانة لمقصود الوقف عن الضياع،...، وإن قل ما يضيع المقصود، اللهم إلا أن يبلغ في قلة النفع إلى حد لا يعد نفعاً، فيكون وجود

ذلك كالعدم).⁽⁵⁸⁾

الحلول التي أوصى بها المشرع في حالة بلوغ خسارة الشركة حدًا يزيد عن نصف رأس مال الشركة هي تخفيض رأسمال الشركة - كما ورد آنفاً - وقد أورد الفقهاء حلولاً مشابهة لما ذكر. أورد البهوتي أنه: (ويجوز بيع آلتهم.. وصرفها في عمارته)، وقال - أيضًا: (ويصح بيع بعضه لإصلاح ما بقي).⁽⁵⁹⁾ مما يعني إمكانية السماح بتخفيض رأسمال الشركة الوقفية بغية الحفاظ عليها، وعليه، كان بالإمكان الموافقة على توصية المشرع فيما يخص الشركة الوقفية.

ولكن ما هو الحال إذا توجب الاستدانة لإنقاذ وضع الشركة الوقفية؟ تطرق الفقهاء إلى هذه المسألة فقد أجاز المالكية الاستدانة على الوقف من أجل التعمير، ودون الحاجة إلى إذن القاضي.⁽⁶⁰⁾ أما الشافعية فلم يختلفوا في جواز الاستدانة على الوقف من قبل القاضي، ولم يختلفوا - أيضًا - في جواز ذلك لناظر الوقف إذا كان مأذونًا،⁽⁶¹⁾ إلا أن الخلاف وقع في جواز استدانة الناظر إن لم يكن مأذونًا من القاضي، وقد أفتى ابن الصلاح بجواز الاقتراض دون إذن القاضي معلنًا ذلك بأن لناظر ولاية تقبل مثل هذا، كما هو الشأن في الوصي.⁽⁶²⁾ وذهب الحنابلة إلى جواز الاستدانة على الوقف بدون إذن القاضي كسائر تصرفاته للمصلحة.⁽⁶³⁾ أما الحنفية فقد ذهبوا إلى جواز الاستدانة إذا ما أذن الواقف، وإن لم يأذن فقد وضعوا شروطًا لجوازه تتمثل بوجود الحاجة، أو إذن القاضي.⁽⁶⁴⁾ إذا ما تبين اتفاق المذاهب جواز الاستدانة على الوقف، ترى ما هو المصدر الذي تتم منه الاستدانة؟

أجاب الفقهاء على هذه المسألة في: أن تكون من مصادر ثلاثة هي الاستدانة من

(58) ابن قدامة، المغني 5/ 519.

(59) البهوتي، كشف القناع 4/ 293.

(60) الدسوقي، حاشية الدسوقي 4/ 89.

(61) الشربيني، مغني المحتاج 2/ 396.

(62) ابن الصلاح، الفتاوى 1/ 390.

(63) المرادوي، الإنصاف 7/ 72.

(64) ابن عابدين، حاشية ابن عابدين 6/ 657.

مال الناظر الخاص، أو من بيت مال المسلمين، أو الاستدانة من وقف آخر. وقد أجازت المذاهب الفقهية ذلك باختلاف، فقد أجاز الأحناف الاستدانة من مال الناظر الخاص بإذن القاضي أو توثيق ذلك ببينة⁽⁶⁵⁾، وذهب المالكية إلى جواز ذلك في حاشية الدسوقي⁽⁶⁶⁾ ولم يفرق الشافعية بجواز الاستدانة على الوقف سواء أكان ذلك من مال الناظر أم من غيره.⁽⁶⁷⁾

وتماشياً مع ما جاء به المشرع في قانون الشركات الأردني، يتوقع في هذه الحالة جواز الاستدانة من مجلس النظارة، ويمكن أن يكون - أيضاً - بالدعوة إلى زيادة رأس المال ومن ثمّ توثق الاستدانة على شكل أسهم إضافية؛ لزيادة رأس المال ومن ثمّ تتوفر البيئة كما أراد الحنفية.

أما الاستدانة من بيت مال المسلمين، فيمكن تصورها في وزارة المالية في وقتنا الحاضر، وهذا ما لم تتطرق له قوانين الشركات في الوطن العربي، ولم تجزه أصلاً، لذا، سيتم تجاوزه.

ينبغي أن تكون للشركة الوقفية شخصية اعتبارية مستقلة، تميزها وتحافظ على خصوصيتها، ومن ثمّ استقلاليتها ماليتها وحساباتها، وهذا ما اتفق عليه الفقهاء بشأن الوقف بشكل عام. إلا أن بعض الفقهاء ذكروا استثناءات أجازوا فيها صرف ريع وقف على آخر، إذا اتحدت الجهة، قال ابن نجيم: (أما إذا اختلف الواقف أو اتحد الواقف، واختلفت الجهة بأن بنى مدرسة ومسجداً وعين لكل وفقاً وفضل من غلة أحدهما لا يبدل شرط الواقف. وكذا إذا اختلف الواقف لا الجهة، يتبع شرط الواقف. وقد علم بهذا التقرير إعمال الغلتين؛ إحياء للوقف ورعاية لشرط الواقف، هذا هو الحاصل من الفتاوى).⁽⁶⁸⁾ وإلى ذلك ذهب المالكية، ذكر الشيخ عليش: (فتيا سحنون في فضل زيت المسجد أنه يوقد منه

(65) ابن نجيم، البحر الرائق 5/ 229.

(66) الدسوقي، حاشية الدسوقي 4/ 88.

(67) الرملي، أسنى المطالب 5/ 562.

(68) ابن نجيم، البحر الرائق 5/ 234.

مسجد آخر⁽⁶⁹⁾، وبذلك أفتى الحنابلة، أورد المرداوي: (وما فضل من حصره وزيته عن حاجته، جاز صرفه إلى مسجد آخر.)⁽⁷⁰⁾ أي: أن الصرف من ريع وقف آخر سيكون على شكل استئانة، وبإسقاط ما تقدم على الشركة الوقفية، فسيكون بالإمكان بيع أسهم شركات وقفية أخرى، أو الاقتراض من شركات وقفية متحدة الجهة على وفق الشروط الآتية:

1. أن يتعذر الإعمار بوسيلة أخرى غير الاستئانة.
2. أن يخشى على الوقف من الهلاك والخراب، أو انعدام ريعه أو قلته ونحو ذلك.
3. أن تتحد جهة الموقوف عليها.
4. أن يكون ذلك على سبيل القرض ما أمكن.⁽⁷¹⁾

المطلب الثاني: الاحتياطي الإجباري والاحتياطي الاختياري

نصت الفقرة (رابعاً) بموجب المادة (63) من قانون تعديل قانون الشركات العراقي رقم 21 لعام 1997 - الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة، رقمه 64 صادر بتاريخ 2004، على أنه للهيئة العامة في الشركة المساهمة والمحدودة تغطية زيادة رأس المال بإحدى الطرق الآتية:

أولاً: إصدار أسهم جديدة، تسدد أقيامها نقدًا.
ثانياً: تحويل أموال من الفائض المتراكم أو من علاوات الإصدار الاحتياطي الأساسي إلى أسهم توزع على المساهمين بنسبة مساهمة كل منهم في رأس المال.

ثالثاً: احتجاز جزء من أرباح الشركة كاحتياطي لتوسيع وتطوير المشروع

(69) عليش، منح الجليل شرح مختصر خليل 8/144.

(70) المرداوي، الإنصاف 7/112.

(71) هيثم عبد الحميد خزنة، إنهاء الوقف الخيري، بحث مقدم إلى أعمال منتدى قضايا الوقف الفقهي السادس المنعقد بالدوحة/ قطر في 3-4/ رجب/ 1434 هـ الموافق 13-14/ مايو/ 2013، الأمانة العامة للأوقاف، إدارة الدراسات والعلاقات الخارجية، الكويت، ط1، 1435 هـ/ 2013 م، ص 114 (بتصرف).

بدلاً من توزيعه أرباحاً، بعد استشاره فعلاً في الغرض المحتجز من اجله وإضافة هذا الاحتياطي إلى رأس المال وإصدار أسهم جديدة بما يعادل هذا الاحتياطي يوزع على المساهمين بنسبة مساهمة كل منهم برأس المال.

والى الشيء نفسه ذهبت المادة (70) من قانون الشركات الأردني في فقرتها (أ) على أن: الشركة ذات المسؤولية المحدودة أن تقتطع (10 %) من أرباحها السنوية الصافية لحساب الاحتياطي الإجمالي، وأن تستمر على هذا الاقتطاع لكل سنة، على ألا يتجاوز مجموع ما اقتطع لهذا الاحتياطي رأس مال الشركة. وذكرت الفقرة (ب) من المادة - نفسها - بأن: للهيئة العامة في الشركة ذات المسؤولية المحدودة أن تقرر اقتطاع نسبة لا تزيد على (20 %) من الأرباح السنوية الصافية للشركة لحساب الاحتياطي الاختياري، وللهيئة العامة أن تقرر استخدام هذا الاحتياطي لأغراض الشركة أو توزيعه على الشركاء كأرباح إذا لم يستخدم في تلك الأغراض. وألزمت المادة (85) من القانون نفسه، الشركة المساهمة الخاصة بتكوين المقدار نفسه بوصفه احتياطي إجباري لها. وألزمت المادة (186) من القانون نفسه، الشركة المساهمة العامة بتكوين ذلك. وإلى الشيء نفسه ذهب نظام الشركات السعودي لسنة 2015 في مادته (129) ويجوز أن تقرر الجمعية العامة العادية وقف هذا التجنب متى بلغ الاحتياطي المذكور (30 %) من رأس المال المدفوع. ويجوز النص في نظام الشركة الأساس على تجنب نسبة معينة من صافي الأرباح لتكوين احتياطي اتفاقي يخصص للأغراض التي يحددها النظام المذكور.

السؤال الذي يمكن طرحه في هذا السياق: هل يمكن إنشاء احتياطي إجباري أو اختياري للشركة الوقفية؟ وقبل الإجابة على هذا السؤال، لا بد من التطرق إلى المقصود بالاحتياطي الإجباري، والتي قد يطلق عليه تسمية المخصصات. والتعريف الفني للمخصصات؛ أنها أموال لمواجهة أي ظروف استثنائية تمر بها المؤسسة، لكي تضمن استمرار الوقف النقدي، فمن المناسب أن يوجد احتياطي إلزامي في الشركة الوقفية، بحيث يكون هذا الاحتياطي مقدراً بشكل علمي

مدرّوس، بناء على دراسات فنية متخصصة مختلفة، ويستخدم للحالات الطارئة التي تمر بها الشركة، ومنها تعرضها للخسارة مثلاً.

قال ابن نجيم: ⁽⁷²⁾ (إن الواقف إذا شرط العمارة، ثم الفاضل عنها للمستحقين، كما هو واقع في أوقاف القاهرة، فإنه يجب على الناظر إمساك قدر ما يحتاج إليه للعمارة في المستقبل، وإن كان - الآن - لا يحتاج الموقوف إلى العمارة، على القول المختار للفقهاء)، وقال القرافي - في معرض حديثه عن نفقة الوقف: (وعلى المحبس عليه إن كان كالبساتين وللإبل، والبقر، والغنم، وما نفقته من غير غلته، كان على معين، أو مجهول؛ كالحيل، لا تؤاجر في النفقة، فإن كانت في السبيل فمن ثلث المال، وإن لم تكن بيعت واشتري بالثمن عيناً من النفقة كالسلاح والدروع). ⁽⁷³⁾ ويفهم من ذلك أنه يجوز أخذ شيء من المال الموقوف لإصلاح بعضه الآخر، وتكوين الاحتياطي نوع من الإصلاح والرعاية، وعليه، فيجوز استثمار بعض الأموال الموقوفة لتكون احتياطاً لمواجهة أزمات الشركة الوقفية.

وقد أشار عدد من الباحثين والفقهاء المعاصرين إلى أهمية تكوين مخصصات من ريع الوقف لما يحتاج إليه في المستقبل، ومن ذلك قولهم (وجوب أن يحجز من غلته ما يكون من موجبات إدارته وإصلاحه وعماراته بما يضمن استمرار غلته)، ⁽⁷⁴⁾ وقال آخر (التصرف المعقول والأفضل هو أنه يجب إن يبقّي دوماً (أي: الناظر) شيئاً من الغلة؛ لعمارة الوقف المستقبلية، حتى بدون شرط) ⁽⁷⁵⁾ وإلى ذلك ذهب كل من عبد الله العمار، ⁽⁷⁶⁾ وناصر الميهان، ⁽⁷⁷⁾ وعبد العزيز القصار. ⁽⁷⁸⁾ وقد نصت

(72) ابن عابدين، حاشية ابن عابدين 317/4.

(73) القرافي: الذخيرة (341/6) مطبعة دار العرب الإسلامية، بيروت ط1 / 1994.

(74) محمد بو جلال، دور المؤسسة المالية الإسلامية بالنهوض بمؤسسة الوقف في العصر الحديث، مجلة أوقاف، العدد 7 السنة الرابعة نوفمبر 2004 / ص/ 115. المؤسسة الوقفية المعاصرة - مجلة مجمع الفقه الإسلامي العدد 13 ج 1/ 541 عبد السلام العبادي.

(75) محمد بو جلال، دور المؤسسة المالية الإسلامية بالنهوض بمؤسسة الوقف في العصر الحديث، مجلة أوقاف، العدد 7 السنة الرابعة نوفمبر 2004 / ص/ 115.

(76) عبد الله العمار، وقف النقود والأوراق المالية، بحث مقدم إلى أعمال منتدى قضايا الوقف الفقهي الثاني، إدارة الدراسات والعلاقات الخارجية، الأمانة العامة للأوقاف في الكويت، الكويت، ط1، 2006، ص90.

(77) ناصر الميهان، وقف النقود والأوراق المالية، المصدر نفسه، ص131.

(78) عبد العزيز القصار، وقف النقود والأوراق المالية، المصدر نفسه، 197.

المادة (54) من قانون الوقف المصري على حتمية احتجاز نسبة من الربح، وما يحتاج إليه (يحتجز الناظر كل سنة (2.5 ٪) من صافي ربح مباني الوقف يخصص لعمارتها، ويودع ما يحتجز في خزانة المحكمة للغرض نفسه)،⁽⁷⁹⁾ كما نصت المادة (46) من قانون الوقف الكويتي على احتجاز 5 ٪ من صافي ربح الوقف.⁽⁸⁰⁾ لذا، فإن الفقهاء لا يعارضون تكوين مخصص أو احتياطي لتلافي الأزمات المختلفة، التي قد تعترى الوقف، إذ إن الشركة الوقفية هي وقف بكل مقاييس الوقف، ولهذا كان من الضروري إنشاء مثل هذا الصندوق تحسباً للطوارئ التي قد تعترى الشركة الوقفية ومنها الخسارة.

وإن عدّ ذلك من وجهة النظر الفقهية المتعلقة بالوقف، فإن الجانب القانوني (قوانين الشركات) يُلزم الشركة الوقفية بأصنافها المختلفة تكوين مثل هذا الاحتياطي. ومن ثمّ فإنه يمكن للشركة الوقفية استخدام هذا الاحتياطي في مواجهة الأزمات التي تواجهها ومنها خسارة الشركة، والله أعلم.

المطلب الثالث : تصفية الشركة الوقفية وأثره على صفة الأصول الموقوفة

حتمّ قانون الشركات العراقي في مادته (147)، وكذلك قانون الشركات الأردني تصفية الشركة إذا ما بلغت الخسائر مقدار يساوي ثلاثة أرباع رأس المال، أو زيادة رأسمالها. أما نظام الشركات السعودي لسنة 2015، في مادته (181) فقد أوجب انقضاء الشركة في الأحوال لآتية:

1. إذا بلغت خسائر الشركة ذات المسؤولية المحدودة نصف رأس مالها، وجب على مديري الشركة -تسجيل هذه الواقعة في السجل التجاري ودعوة الشركاء للاجتماع خلال مدة لا تزيد على تسعين يوماً من تاريخ علمهم ببلوغ الخسارة هذا المقدار؛ للنظر في استمرار الشركة أو حلها.

(79) القوانين المصرية المختارة، قانون الوقف 921،.

(80) مشروع قانون الوقف الكويتي ص 46.

2. يجب شهر قرار الشركاء سواء باستمرار الشركة أو حلها بالطرق المنصوص عليها في المادة (الثامنة والخمسين بعد المائة) من النظام.

3. تعد الشركة منقضية بقوة النظام إذا أهمل مديرو الشركة دعوة الشركاء أو تعذر على الشركاء - إصدار قرار باستمرار الشركة أو حلها.

وفيما يخص الشركة الوقفية، فإن ذلك يتماشى مع ما سبق ذكره، فيما يخص الخسارة التي تبلغ نصف رأس المال. أما في حالة التصفية لأصول الشركة فإنه يوجب على المكتتبين (الهيئة العامة) نقل ما تبقى من أسهم - بعد التصفية - إلى شركات وقفية جديدة، أو شركات وقفية مماثلة، بحيث تكون متفقة معها من حيث التوجه والأهداف.

من المعلوم إجماع الفقهاء على تأييد الوقف، على خلاف من المالكية الذين يجيزون التأقيت فيه. لذا، فإن وقفية الأسهم في الشركة موقوفة على التأييد - اللهم إلا إذا كان الواقف قد أخذ بقول من أجاز عدم التأييد ووقفه إلى حين تصفية الشركة - وقد قال ابن الهمام رحمه الله: «لو اقتسم الواقف وشريكه المشاع، فوقع نصيب الواقف في محل مخصوص كان هو الوقف، ولا يجب عليه أن يقفه ثانيًا»⁽⁸¹⁾.

لكن ما يمكن أن يثار - هنا - هو أن وقف الأسهم سيتوقف عن الريع بعد تصفية الشركة وانحلالها مؤقتًا، بلا شك، فهل تأخذ في هذه الحالة حكم الوقف الذي تعطل ريعه، ومن ثم يحكم عليها بالانتهاء بناء على رأي بعض الفقهاء، على ما تقدم؟

كلا، لأن هناك فرقًا ظاهرًا بين الوقفين، فالوقف الخرب الذي تحدثوا عن انتهائه، إنما يعود الخراب إلى عينه، بحيث لم تعد صالحة للاستفادة منها البتة، بخلاف وقف الأسهم الذي تعطل ريعها فقط دون أصلها، فهذا تعطل مؤقت حتى يدبر الناظر أمره ثانية، فإن أمكن الناظر وقفه بحصة من الأعيان والنقود في شركة مماثلة فعل، وإلا استبدله بأصل آخر، كالعقار - بعد القيام بما يلزم من تحويل

(81) ينظر: ابن الهمام، فتح القدير 6/ 212، ابن نجيم، البحر الرائق 5/ 123.

الأعيان إلى نقود، وما شابه ذلك؛ لأن الاستبدال يجوز عند المصلحة الراجحة، فضلاً عن الضرورة وإن أدى ذلك إلى قلة الربح والنفع، صيانة لمقصود الواقف عن الضياع مع إمكان تحصيله، ومع الانتفاع به - وإن قل - لا يضيع المقصود.⁽⁸²⁾ وإن تعذر الأمران، لقلة حصة الوقف أصلاً أو ما إذا كانت الشركة قد تكبدت خسائر كبيرة، فإن ما بقي من حصة الوقف يضم إلى وقف آخر مماثل في مصرفه للوقف الأول، كما قال الإمام أحمد - رحمه الله تعالى - من أن الفرس الحبيس للجهاد إذا كبرت فلم تصلح للغزو، إنها تباع ويشتري بثمنها غيرها، تكون موقوفة على الجهة نفسها، وإذا لم يف ثمن الفرس الحبيس لشراء فرس أخرى أعين بها في شراء فرس حبيس، يكون بعض الثمن، لأن المقصود استبقاء منفعة الوقف الممكن استبقاؤها، وصيانتها عن الضياع، ولا سبيل إلى ذلك إلا بهذه الطريق⁽⁸³⁾ بل لقد ذهب بعض فقهاء المالكية إلى أن أنقاض الحبس يجوز نقلها لوقف عام المنفعة، ولو كان غير مماثل للأول.⁽⁸⁴⁾ ومجمل القول: أن وقف الأسهم في الشركات الوقفية، شأنه شأن غيره من الأوقاف الخيرية، وقف مؤبد، ولا يحكم بانتهائه بمجرد تصفية الشركة، بل ينتفع به ما أمكن، اللهم إلا أن يصل في قلة النفع إلى حد لا يعد نفعاً في عرف الناس، فيكون ذلك كالعدم.⁽⁸⁵⁾ وقد نص قانون الأوقاف الكويتي في مادته (52) على أنه (لا ينتهي الوقف الخيري إلا إذا كان مؤقتاً بزم من محدد وانقضت مدته)،⁽⁸⁶⁾ والله اعلم.

المطلب الرابع: مسوغات إبدال أو استبدال الأصول الموقوفة

لا تختلف الشركة الوقفية في جوهرها عن بقية أنواع الوقف، لذا، كان لزاماً

(82) الميكان، النقود والأوراق المالية، ص 149.

(83) ينظر: ابن قدامة، المغني 5/369.

(84) ينظر: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير 4/91.

(85) ينظر: ابن قدامة، المغني 5/369.

(86) مشروع قانون الوقف الكويتي، ص 313.

خضوعها لما يسمى بالشروط العشرة للواقف، والتي يدخل ضمنها الإبدال والاستبدال. وقد أجاز الفقهاء تحويل هذه الشروط للناظر، وقدر تعلق الأمر بموضوعنا فإن هيئة النظارة في الشركة الوقفية ستؤول إليها هذه الشروط.

ولا بد من الإشارة إلى أنه يجوز الإبدال والاستبدال إذا ما شرطه الواقف. ولكن ما هو الحال إذا لم يشرطه الواقف، أو لم يذكر ذلك صراحة في الوقفية، أو شرط عدم الاستبدال؟

الذي عليه أهل العلم بأن هذا الأمر يؤول للقاضي، ويستبدل بما هو أصلح.⁽⁸⁷⁾ وإلى ذلك ذهب -أيضاً- بعض متأخري المالكية،⁽⁸⁸⁾ وبعض الشافعية⁽⁸⁹⁾، وبعض الحنابلة منهم شيخ الإسلام ابن تيمية،⁽⁹⁰⁾ وقال ابن القيم -رحمه الله- بمعرض حديثه عن شروط الواقفين: (ويجوز، بل يرجح، مخالفتها إلى ما هو أحب إلى الله ورسوله منها، وأنفع للوقوف والموقوف عليه، ويجوز اعتبارها والعدول عنها عند تساوي الأمرين، ولا يتعين الوقوف معها).⁽⁹¹⁾ نستنتج مما سبق أنه ينبغي على الهيئة العامة، أو مجلس الإدارة تلافي هذا الأمر، وذلك من خلال تثبيت حق الاستبدال في وثيقة الاكتتاب العام والنظام الداخلي للشركة الوقفية؛ إذ إن غالب أصول الشركة الوقفية من المنقول على شكل أوراق مالية (أسهم) - عادة - وهناك سؤال يفرض نفسه - هنا - : كيف يتم بيع الأسهم الموقوفة (أي الإبدال والاستبدال)، والوقف لا يجوز بيعه؟

أجاب على هذا التساؤل الدكتور ناصر الميهان،⁽⁹²⁾ فقال: إنه من المسلم الذي لا خلاف فيه أن الوقف الذي يوقف بقصد الاستغلال، لا بد له من ريع وثمره، لتصرف إلى المستحقين، وطريقة استغلال كل شي مختلفة، ولا يخفى أن من أهم

(87) ابن نجيم، الأشباه والنظائر، ص 225-226.

(88) أحكام استثمار الوقف وغلته، دراسة فقهية مقارنة، ص 22 نقلاً عن ناصر الميهان، وقف النقود والأوراق المالية، مصدر سبق ذكره، ص 132.

(89) الشربيني، معني المحتاج، 2/ 385.

(90) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، 31/ 261.

(91) ابن القيم، إعلام الموقعين، 3/ 293.

(92) الميهان، وقف النقود والأوراق المالية، ص 145-146.

أساليب استثمار الأسهم تداولها بالبيع والشراء، ثم التصرف الذي لا يجوز في الوقف هو ما كان مخالفاً لمقتضاه، من الدوام والبقاء، ولا شك أن البيع الذي نتحدث عنه - هنا - ليس مخالفاً لمقتضى الوقف، بل هو ما يقتضيه ويحتّمه بقاء أصله مع الانتفاع بريعه.

والذي يظهر - والله اعلم - أن بيع الأسهم وشراء غيرها، سواء أكان من نوعها أم من نوع آخر، يأخذ حكم استبدال الأعيان الموقوفة، وذلك لأن المساهم يملك حصة معينة شائعة من الشركة، وقد وقفها للاستفادة من ريعها، فعرض الأسهم للبيع يعني عرض الجزء الموقوف من الشركة للبيع. والبيع صورة من صور الاستبدال، وظاهر القول: بأن الأصل عدم جواز استبدال الوقف العام، لكن يستثنى من ذلك جواز الاستبدال إذا شرطه الواقف، وأما إذا سكت عنه، أو منعه كانت فيه مصلحة راجحة للوقف، أو درء المفسدة عنه، فتجوز مخالفة شرطه عندئذ.

هذا حكم الاستبدال بشكل عام، لكن الذي نحن فيه، تنطبق عليه حالة ما إذا كان الواقف قد شرط الاستبدال له أو لغيره؛ لأن الاستبدال في وقف الأسهم ثابتٌ اقتضاءً، حتى وإن لم يصرح به الواقف، إذ لا يتصور استغلاله إلا بهذه الطريقة - أي قابلية تداولها بالبيع والشراء -؛ لأن من أهم خصائص الأسهم والسندات قابليتها للتداول، وسد باب التداول في حق أسهم الوقف وحده، والمساهمون الآخرون يتداولون، سيؤدي إلى ضرر كبير برأس المال الموقوف والمستحقين، عند استمرار الأسهم في الانخفاض، وهذا ما لا يرضى به الواقف بحال من الأحوال.

وتجدر الإشارة - هنا - إلى أنه ما دام هناك ارتفاع في قيمة الأسهم الاسمية عن قيمتها السوقية، فالشركة الوقفية تعد عامرة، لكن إذا كان هناك انخفاض في القيمة السوقية عن القيمة الاسمية، ولا يمكن تعويض الخسائر، فعندئذ تعد الشركة الوقفية خربة، حيث تعطلت منافعها ولم تعد تدر ريعاً ليصرف إلى المستحقين،

وقد أجاز جمهور أهل العلم بيع وقف المنقول عند تعذر الانتفاع به للضرورة، مع أن الضرر الذي يلحق بوقف الأسهم نتيجة الاستمرار في الخسائر قد يؤدي إلى اضمحلال رأس مال الشركة الوقفية، فكان الأجدر بسرعة الاستبدال عند توقع الخسائر والله أعلم.

وبناءً على ما تقدم، تكون أسهم الشركة الوقفية شأنها شأن سائر أسهم الشركات من حيث تداولها بالبيع والشراء، على حسب ما تقتضيه مصلحة الشركة الوقفية، ولا أثر لوقفية السهم في حكم تداولها، بل حكمها باق على جواز التداول في الأوراق المالية، والله أعلم.

المطلب الخامس : مسوغات إنهاء وقفية الشركة

أشارت الفقرة الثامنة من البحث أنه باعتبار الشركة الوقفية وقفًا، فإنه لا يجوز إنهاؤها، وإنما يجوز في حالة خرابها أو خسارتها نقل المتبقي من أصول الشركة إلى وقفية أخرى، وعليه، يمكن تصور تصفية الشركة الوقفية، بعد تسديد الالتزامات المترتبة عليها، وضم المتبقي منها إلى شركة وقفية مماثلة. ويبقى الفيصل في إنهاء الشركة الوقفية القوانين السائدة للشركات في ذلك البلد، مع مراعاة حقيقتها الوقفية.

فقد نصت المادة (147) من قانون الشركات العراقي وكذلك المادة (75) من قانون الشركات الأردني والمتعلقة بتصفية الشركة في فقرتها (أ): أنه إذا زادت خسائر الشركة ذات المسؤولية المحدودة على نصف رأسمالها، وإذا لم تتمكن من ذلك فتم إحالة الشركة للمحكمة لغايات تصفيتها تصفية إجبارية وفقًا لأحكام القانون. أما الفقرة (ب): فقد أوجبت تصفية الشركة إذا بلغت خسائر الشركة ثلاثة أرباع قيمة رأسمالها. كما سبق ذكر المادة (181) من نظام الشركات السعودي حول الموضوع نفسه.

وعليه، فإن تصور انتهاء الشركة الوقفية يصعب تصوره إلا في حالات محددة هي:

- إذا نصت وثيقة الاكتتاب العام للشركة الوقفية على تحديد مدة معينة للشركة، ويتمشى ذلك مع رأي المالكية، وقد نص قانون الأوقاف الكويتي في مادته (52) على أنه (لا ينتهي الوقف الخيري إلا إذا كان مؤقتاً بزم من محدد وانقضت مدته)⁽⁹³⁾.

- إذا تجاوزت خسائرها نصف رأسمال الشركة، أو أكثر وعجز مجلس الإدارة عن تصحيح أوضاع الشركة، فيتم تصفيتها إجبارياً وعلى وفق القانون.

ويتصور -هنا- إذا ما تبقى شيء من الأصول بعد تسديد الالتزامات تحويلها إلى شركة وقفية ماثلة، كما سبق ذكره. ولا يتصور انتهاء الموقوف عليهم في حالة الشركة الوقفية، ومن ثم لا يتصور انتهائها بموجب هذه الحالة.

ويبقى قرار تصفية الشركة منوطاً بالهيئة العامة للشركة، وبحسب ما تقرره القوانين السائدة. ولا بد من الإشارة إلى أن البحث استشهد ببعض فقرات قوانين الشركات السائدة في بعض البلدان العربية، إلا أنه يصعب تصور ديمومة الشركات في ظل هذه القوانين، وذلك لأن الشركات الوقفية تختلف عن غيرها، فالفرق بين تأسيس الشركة التجارية وتأسيس شركة الأوقاف هو:⁽⁹⁴⁾

1 - (تؤسس الشركة التجارية من طرفين فأكثر، بخلاف الوقف فإنه يمكن تأسيسه من طرف واحد.

2 - يوثق عقد تأسيس الشركة لدى الجهات المختصة في وزارة التجارة وكتاب العدل، بينما يتم توثيق الأوقاف لدى الحاكم الشرعي في المحكمة المختصة.

3 - الشركة التجارية تؤسس لأغراض التجارة وتحقيق الأرباح، بخلاف الوقف فإنه يؤسس لأغراض البر والقربة ونفع الآخرين).

(93) مشروع قانون الوقف الكويتي، ص 313.

(94) خالد بن عبد الرحمن بن سليمان الراجحي، تأسيس الشركات الوقفية، دراسة فقهية تأصيلية، ص 25.

هذه الأمور تحتم سن قانون خاص بالشركات الوقفية يكون مستوعباً لقانون الشركات، وقانون الشركات غير الربحية من جهة، ومدرّكاً للتشريعات الوقفية من جهة أخرى، إلا أن ما لا يدرك كله، لا يترك جله، وعليه، يقترح أن يستفاد من القوانين السائدة، واستحصال استثناءات منها تخص الشركة الوقفية لحين سن تلك القوانين الملائمة.

الخاتمة:

(أ) النتائج:

توصل الباحث إلى النتائج الآتية:

1. يمكن إسقاط أركان الوقف على الشركة الوقفية، مع مراعاة خصوصيتها.
2. يتصور أن تتوزع مسؤولية النظارة في الشركة الوقفية ما بين الهيئة العامة ومجلس النظارة ومجلس إدارة الشركة.
3. تكون استفادة المساهمين من ريع الوقف في ضوء النظام الأساس للشركة وشروط الاكتتاب العام. وتكون استفادة الموقوف عليهم في ضوء شرط الواقف، وما نص عليه النظام الداخلي للشركة.
4. ضرورة التزام الشركة الوقفية بالقوانين المحاسبية السائدة بما يضمن المحافظة على أصول الشركة الوقفية وحقوقها، ومتطلبات الشفافية.
5. جواز الاستدانة من شركة وقفية أخرى في حالة تعرض الشركة الوقفية للخسارة.
6. يفضل عمل احتياطي إجباري للشركة الوقفية.
7. جواز استبدال أسهم الشركة الوقفية في حالة تدني ريعها بما هو أفضل منها، وبما يحقق مصلحة الشركة الوقفية.
8. تنتهي الشركة الوقفية بموجب تعليقات قوانين الشركات السائدة، أو

بموجب نص الوقفية إذا ما حددت مدة زمنية للشركة.
9. تسعى الشركة الوقفية للاستفادة من نصوص قوانين الشركات التي تنسجم وعملها، ومن قوانين الشركات غير الربحية أيضاً.

(ب) المقترحات:

- ويقترح لضمان ديمومة الشركات الوقفية ونجاحها الآتي:
1. سن تشريع خاص للشركة الوقفية.
 2. يكون هذا التشريع مزيماً لتفاعل كل من قانون الشركات مع قانون الأوقاف مضافاً إليه قانون المؤسسات غير الربحية.
 3. ينبغي على التشريع المقترح مراعاة جميع الجوانب المتعلقة بخصوصية الشركة الوقفية.

والله من وراء القصد.

المراجع:

التفاسير

- السكاكي، يوسف بن أبي بكر السكاكي، فتاح الدراية، العلوم-هامشه: إتمام الدراية لقراء النقاية مفتاح الدراية، هامشه: جلال الدين السيوطي، المطبعة الميمنية، مصر، 1318هـ.
- الصاوي، شهاب الدين أحمد بن محمد الخلوقي، حاشية الصاوي على الجلالين، تحقيق محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، 2014.

كتب السنن

- البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى، أبو بكر (ت/ 458هـ)، السنن الكبرى، تحقيق محمد عبد القادر عطا (مكتبة دار الباز مكة المكرمة، 1414هـ 1994م).
- أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي (ت/ 275هـ)، سنن أبي داود، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد دار الفكر، بيروت.

كتب الفقه الشافعي

- الأنصاري، أبو يحيى زكريا، أسنى المطالب شرح روض الطالب، ومعه حاشية أبي العباس بن أحمد الرملي الكبير، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001م
- السيوطي جلال عبد الرحمن (توفي / 911هـ)، الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية، المكتبة التوفيقية، تحقيق طه عبد الرؤوف وعماد البارودي، القاهرة، بدون تاريخ.
- الشربيني (ت/ 977هـ)، الشيخ شمس الدين محمد بن محمد الخطيب، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، تحقيق على محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، ط1/ 1994.
- الشيرازي، (ت / 476هـ)، أبو إسحاق، المهذب في فقه الإمام الشافعي، تحقيق

- الدكتور محمد الزحيلي، دار القلم دمشق، ط1/ 1996.
- ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري تقي الدين، فتاوى ومسائل ابن الصلاح في التفسير والحديث والأصول والفقه ومعه أدب المفتي والمستفتي، تحقيق عبد المعطي أمين قلعي، 1406هـ/ 1986 م.
- النووي، يحيى بن شرف، أبو زكريا (ت/ 676هـ)، روضة الطالبين وعمدة المفتين، المكتب الإسلامي، ط3، 1991 م.
- النووي، يحيى بن شرف، أبو زكريا (ت/ 676هـ)، المجموع، تحقيق محمود مطرحي (ط21)، دار الفكر بيروت، 1417هـ - 1996 م).

الفقه الحنفي

- الأوزجندي، الإمام فخر الدين حسن بن منصور الأوزجندي ت/ 295هـ الفتاوى الهندية المسماة بالفتاوى العالمكيرية، وبهامشه فتاوى قاضيخان، ط2/ المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر المحمية/ 1310هـ.
- ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز بن عابدين الدمشقي (ت/ 1252هـ)، تنوير الأبصار مع الدر المختار مع حاشية ابن عابدين، بيروت ط2/ 1409هـ/ 1988 ط. دار إحياء التراث العربي.
- ابن نجيم (ت/ 970هـ 1563م)،، زيد الدين بن إبراهيم بن محمد المصري، الحنفي، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، مخطوط، مكتبة الأسد الوطنية.
- ابن نجيم، (ت/ 970هـ - 1563م)، الأشباه والنظائر، بيروت دار الكتب العلمية، ط1/ 1413هـ/ 1993.
- ابن الهمام، محمد بن عبد الواحد السيواسي المعروف بابن الهمام (ت / 681هـ) فتح القدير، دار الفكر بيروت - ط2.

الفقه المالكي

- الخطاب، أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن المغربي، المعروف بالخطاب الرعيني (ت/ 954هـ)، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، تحقيق زكريا

عميرات، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، السعودية، طبعة خاصة/ 2003.

- الدسوقي، العلامة شمس الدين الشيخ محمد عرفة الدسوقي (ت/ 1230هـ)، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير لأبي البركات سيدي احمد الدردير، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1998، ط1.
- عlish، محمد، منح الجليل شرح مختصر سيدي خليل، دار الفكر، بيروت، 1989.
- القرافي أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن شهاب الدين (ت/ 684هـ)، الذخيرة، مطبعة دار العرب الإسلامية، بيروت، ط1/ 1994.

الفقه الحنبلي

- البصري، عبد الرحمن بن عمر بن أبي القاسم، البصري، الحنبلي (ت/ 648هـ/ 1285م) الحاوي الكبير، مخطوط، مكتبة الأسد الوطنية.
- البهوتي، الشيخ منصور بن يونس بن إدريس البهوتي (ت/ 1051هـ)، شرح منتهى الإرادات، دقائق أولي النهى لشرح المنتهى، تحقيق عبد الله بن المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط1، 2000.
- البهوتي، الشيخ منصور بن يونس بن إدريس البهوتي (ت/ 1051هـ)، كشف القناع على متن الإقناع، تحقيق محمد أمين الغناوي عالم الكتب، بيروت ط1/ 1997.
- ابن تيمية (ت/ 728هـ)، مجموع الفتاوى، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد النجدي، مطابع الرياض، 1383هـ.
- السيوطي، مصطفى السيوطي الرحيباني، مطالب أولي النهى شرح غاية المنتهى طبعة المكتب الإسلامي - دمشق - ط1/ 1961.
- ابن قدامة (ت/ 630هـ) المغني، ويلىه الشرح الكبير لابن قدامة المقدسي (ت/ 683هـ)، تحقيق محمد شرف الدين خطاب والسيد محمد السيد، دار الحديث القاهرة ط1/ 1996.

- ابن القيم محمد بن أبي بكر الزرعي، أبو عبد الله (ت751هـ)، أعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق طه عبد الرؤوف، دار الكتب العلمية، ط1 / 1991م.
- المرداوي، علي بن سليمان، أبو الحسن (ت/885هـ)، الإنصاف، تحقيق محمد حامد الفقي، دار إحياء التراث العربية- بيروت.

الفقه الظاهري

- ابن حزم، أبو محمد بن أحمد بن سعيد (ت/456هـ)، المحلى، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، دار الجيل، بيروت.

كتب فقهية أخرى

- الزعبي، بشير بن عبد الرحمن، الأحكام الفقهية على مذهب السادة الشافعية، دار الفكر، ط1، 2015.
- الشوكاني، محمد بن محمد بن علي (ت/1255هـ) نيل الأوطار، دار الجيل، بيروت 1973.

البحوث والدراسات المشورة في الدوريات والمؤتمرات والندوات العلمية

أ- الدوريات العلمية

- بو جلال، محمد، دور المؤسسة المالية الإسلامية بالنهوض بمؤسسة الوقف في العصر الحديث، مجلة أوقاف العدد / 7 السنة / 4 نوفمبر / 2004.
- حامد، عبدالله صالح، شرط الواقف وقضايا الاستبدال، مجلة أوقاف العدد / 5.
- العبادي، عبد السلام، المؤسسة الوقفية المعاصرة، مجلة مجمع الفقه الإسلامي العدد / 13 / ج1.

ب- الندوات والمؤتمرات العلمية

- حماد، نزيه، أساليب استثمار الأوقاف وأسس إدارتها، في نحو دور تنموي للوقف، أبحاث ندوة أقامتها مركز أبحاث الوقف والدراسات الاقتصادية بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الكويت - الطبعة الأولى - 1414هـ/

- 1993 م.
- الخراشي، عماد بن صالح، ورقة عمل هيئة الشركات والمؤسسات الوقفية، ملتقى تنظيم الأوقاف المنعقد بفندق الريتز كارلتون بمدينة الرياض، للمدة 14-15 / 6 / 1433 هـ / 2012 م.
 - خزنه، هيثم عبد الحميد، إنتهاء الوقف الخيري، بحث مقدم الى أعمال منتدى قضايا الوقف الفقهية السادس، إصدار الأمانة العامة للأوقاف في الكويت، ط 1 1435 هـ / 2013 م.
 - الراجحي، خالد بن عبد الرحمن بن سليمان، تأسيس الشركات الوقفية، دراسة فقهية تأصيلية، ورقة علمية مقدمة للمؤتمر الخامس والعشرين لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية «أيوفي»، جامعة طيبة 4 / 5 / 2016.
 - الزامل، احمد بن محمد، الشركات الوقفية وأثرها في تنمية أعيان الوقف، ملتقى تنظيم لأوقاف الثاني، الرياض، 1435 هـ.
 - الزحيلي، محمد، الصناديق الوقفية المعاصرة، تكييفها، أشكالها، حكمها، مشكلاتها، بحث مقدم الى أعمال مؤتمر الأوقاف الثاني في جامعة ام القرى 18-20 ذي القعدة 1427 هـ.
 - السيد، عبد الملك، إدارة الوقف في الإسلام، وقائع الحلقة الدراسية لشمير ممتلكات الأوقاف التي عقدت من قبل المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية بجدة من 20-3-1404 إلى 2-4-1404 هـ / 24-12-1983 إلى 5-1-1984 م.
 - العمار، عبد الله بن موسى، وقف النقود والأوراق المالية، بحث متقدم إلى أعمال منتدى وقضايا الوقف الفقهية الثاني (تحديات عصرية واجتهادات شرعية) الكويت 8 - 10 / 5 / 2005، ط 1، 2006، الكويت.
 - العمر، فؤاد عبدالله، الأصول المحاسبية للوقف وتطوير أنظمتها وفقا للضوابط الشرعية، بحث مقدم إلى أعمال منتدى قضايا الوقف الفقهية الخامس 10-12 جمادى الآخرة 1432 هـ / 13 - 15 مايو 2011، اسطنبول- تركيا، إصدار

إدارة الدراسات والعلاقات الخارجية، الأمانة العامة للأوقاف في الكويت، ط1، 2012.

- عمر، محمد عبد الحليم، الأصول المحاسبية للوقف وتطوير أنظمتها وفقاً للضوابط الشرعية، بحث مقدم إلى أعمال منتدى قضايا الوقف الفقهية الخامس 10 - 12 جمادى الآخرة 1432 هـ / 13 - 15 مايو 2011، اسطنبول- تركيا، إصدار إدارة الدراسات والعلاقات الخارجية، الأمانة العامة للأوقاف في الكويت، ط1، 2012.

- عمر، محمد عبد الحليم، ضوابط صرف ريع الأوقاف الخيرية وقواعد ترتيب أولويات الصرف، أعمال منتدى قضايا الوقف الفقهية الرابع، المنعقد في الرباط 1430 هـ / 2009 م، نشر الأمانة العامة للأوقاف في الكويت، ط1، 1432 هـ / 2011 م.

- القصار، عبد العزيز، وقف النقود والأوراق المالية والتطبيقات المعاصرة، أعمال منتدى قضايا الوقف الفقهية الثاني (تحديات عصرية واجتهادات شرعية) الكويت 8 - 10 / 5 / 2005، ط1، 2006، الكويت.

- المهنا، خالد بن عبد الرحمن، الشركات الوقفية، بحث ممول من كرسي الشيخ راشد بن دايل لدراسات الأوقاف، جامعة الإمام محمد بن سعود، المملكة العربية السعودية، 1434-1435 هـ / 2013.

- الميمان، ناصر بن عبد الله، وقف النقود والأوراق المالية وأحكامه في الشريعة الإسلامية، منتدى قضايا الوقف الفقهية الثاني (تحديات عصرية واجتهادات شرعية) الكويت 8 - 10 / 5 / 2005، ط1، 2006، الكويت.

القوانين والتشريعات الحكومية

- مشروع قانون الوقف الكويتي في إطار استثمار وتنمية الموارد الوقفية، د. إقبال عبد العزيز المطوع، إشراف د. محمد بلتاجي حسن، الأمانة العامة للأوقاف دولة الكويت ط1 / 1412 هـ.

- قانون الشركات الأردني رقم 22 لسنة 1997 وتعديلاته لغاية القانون رقم 57

لسنة 2006.

- قانون تعديل قانون الشركات العراقي رقم 21 لعام 1997 - الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة، رقمه 64 صادر بتاريخ 2004.
- نظام الشركات، المملكة العربية السعودية، وزارة التجارة والصناعة، 1437هـ / 2015م [http: // mci.gov.sa / ci2015 / Documents / 01.pdf](http://mci.gov.sa/ci2015/Documents/01.pdf).
- مقررات مجمع الفقه الإسلامي، مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي المنعقد في دورته الخامسة عشرة بمسقط (سلطنة عُمان) 14 - 19 المحرم 1425هـ، الموافق 6 - 11 آذار (مارس) 2004م.

الكتب

- شركات المساهمة، أبو زيد رضوان، دار الفكر العربي، ط1، 1998.
- صناديق الوقف الاستثماري، دراسة فقهية اقتصادية، أسامة عبد المجيد العاني، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط1، 2009.
- المهدي، محمد، نظام النظارة على الأوقاف في الفقه الإسلامي والتطبيقات المعاصرة (النظام الوقفي المغربي نموذجًا)، الأمانة العامة للأوقاف للكويت، 1431هـ / 2010م.

دور الصّيرفة الإسلامية في الشمول المالي والمصرفي الاقتصادات العربية نموذجًا

د. عبد الحليم عمار غربي

أستاذ مشارك في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- السعودية

(سَلِّم البحث للنشر في 18/6/2017م، واعتمد للنشر في 10/10/2017م)

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحليل أفضل السياسات الفعّالة لتحسين فرص الفئات المحرومة من الخدمات في الحصول على المنتجات المالية الإسلامية الملائمة واستخدامها في الاقتصادات العربية. كما تستخدم هذه الورقة قواعد وإرشادات الهيئات الدولية والإقليمية المعنية بقضايا الشمول المالي والمصرفي، مثل: مجموعة العشرين، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومنظمة التعاون الإسلامي، والبنك الدولي، والبنك الإسلامي للتنمية، وصندوق النقد العربي؛ حيث تستند إلى المعايير والممارسات الدولية الفضلى وفقًا لظروف الدول المختلفة. ختامًا؛ تقدّم هذه الورقة اقتراحات لصانعي السياسات في الاقتصادات العربية كدليل عام للإجراءات الأكثر تأثيرًا في أغلب الدول وفي أغلب الأوقات؛ من أجل صياغة الإستراتيجية الملائمة للتمويل الإسلامي الذي يتجاوز الشمول المالي إلى الشمول الاجتماعي.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، الاستبعاد المالي، الانتشار المصرفي، البنية التحتية المالية، حماية المستهلك المالي، التعليم المالي، التثقيف المالي (محو الأمية المالية)، التمويل الإسلامي، الاقتصادات العربية.

Role of Islamic Banking in Banking and Financial Inclusion: Model of Arab Economies

Dr. Abdelhalim Ammar Gherbi

Associate Professor at Al-Imam Muhammad Ibn Saud Islamic University-Saudi Arabia

دور المصرفية الإسلامية في الشمول المالي
والمصرفي - الاقتصادات العربية نموذجاً

Abstract:

This paper aims to analyze the most effective policies for improving access to and usage of appropriate Islamic financial products by the underserved in the Arab economies.

This paper also uses the rules and guidelines of international and regional bodies on issues of financial and banking inclusion, such as the G-20, the Organisation for Economic Co-operation and Development, the Organization for Islamic Cooperation, the World Bank, the Islamic Development Bank and the Arab Monetary Fund; where they are based on international standards and best practices in accordance with the circumstances of different countries.

Finally, the paper presents suggestions for the policymakers in Arab economies as a general guide on what could be most effective in most of the countries, most of the time, in order to formulate the appropriate strategy for Islamic finance that goes beyond financial inclusion to end up with social inclusion.

Keywords: Financial Inclusion, Financial Exclusion, Banking Outreach, Financial Infrastructure, Financial Consumer Protection, Financial Education, Financial Literacy, Islamic Finance, Arab Economies.

المقدمة

يشكّل الشمول المالي والمصرفي هدفًا إستراتيجيًا جديدًا للاقتصادات العربية والجهات الرقابية لديها، من أجل تحقيق التكامل بين الاستقرار المالي والنزاهة المالية والحماية المالية للمستهلك، وكلّها أهداف مطلوبة. إذ يحقّق الشمول المالي والمصرفي سهولة الوصول إلى التمويل لجميع الأسر والشركات، وإيجاد مؤسسات سليمة تقودها قواعد تنظيمية ورقابية واعية، وضمان الاستدامة المالية والمؤسسية للمؤسسات المالية والمصرفية، وتوفير بيئة تنافسية بين مقدّمي الخدمات والمنتجات المالية لتقديم وإتاحة البدائل أمام العملاء.

والحقيقة أن التقارير والتحليلات الاقتصادية الصادرة خلال السنوات الماضية أشارت إلى عدد من التحديات التي تواجه القطاعات المالية والمصرفية العربية، وتغوق فرص وصول العملاء للتمويل والخدمات المالية والمصرفية واستخدامها. وتتمثّل أبرز تلك التحديات فيما يلي⁽¹⁾:

- عدم تطوّر البنية التحتية للقطاعات المالية العربية بالقدر الذي يُمكن من زيادة فرص النفاذ للتمويل، ويتمثّل أهمّها في وجود نظم كفوة للاستعلام الائتماني وتسجيل الرهونات وضمان حقوق الدائنين؛
- ضعف مستويات التنافسية بين المؤسسات المالية والمصرفية العربية، وارتفاع نسب التركيز الائتماني سواء على صعيد التمويل المقدم للأفراد أو الشركات؛
- غياب تصنيف مالي وقانوني محدّد للمشروعات الصغيرة في الاقتصادات العربية؛ حيث أدّى ذلك إلى تقليل الشفافية في نشاط قطاع التمويل الأصغر وتقييد قدرته على تعبئة الموارد المالية اللازمة لعملياته المختلفة من خلال استقطاب الأموال أو الاقتراض؛
- بطء تطوّر المؤسسات المالية غير المصرفية بما يؤدي إلى تزايد الاعتماد على

(1) راجع: صندوق النقد العربي، «التقرير الاقتصادي العربي الموحد»، الدائرة الاقتصادية والفنية، أبو ظبي، ع32، 2012.

الائتمان المصرفي الذي يوفرّ موارد قصيرة الأجل لا تكون ملائمة لسدّ الاحتياجات التمويلية المتوسطة والطويلة الأجل للأفراد والشركات. كما أن تدني مؤشرات الشمول المالي والمصرفي في الاقتصادات العربية كمجموعة، بالمقارنة مع مجموعات دولية مشابهة من حيث مستويات الدخل، أبرز الحاجة لتعزيز الشمولية المالية في الاقتصادات العربية، ولا سيما في الاقتصادات الأقلّ دخلًا والأكثر سكانًا؛ لما لذلك من أثر إيجابي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

وتحاول معظم الاقتصادات العربية وضع إستراتيجية على المستوى الوطني لتوسيع الشمول المالي والمصرفي، ويتطلّب ذلك خمس ركائز أساسية هي:

- دراسة الفجوة بين جانبي العرض والطلب على الخدمات والمنتجات المالية لتكون نقطة الانطلاق في صياغة الأهداف المستقبلية للشمول المالي والمصرفي؛
- توفير بنية مالية تحتية قوية، من خلال تعزيز الانتشار الجغرافي للمؤسسات المالية، وتطوير نظم الدفع والتسوية، وتوفير قواعد بيانات شاملة، من خلال تفعيل دور شركات الاستعلام الائتماني، وتوفير بيئة قانونية ملائمة تدعم الشمول المالي والمصرفي؛
- إتاحة الخدمات والمنتجات المالية من خلال تطوير الخدمات والمنتجات المالية لتلبية احتياجات كافة فئات المجتمع، وابتكار منتجات مالية جديدة؛
- حماية المستهلك بوضع تعليمات رقابية لمعاملة العملاء بعدالة وشفافية، وإنشاء آلية للتعامل مع شكاواهم، وتوفير المعلومات الكافية والخدمات الاستشارية لهم؛
- تعزيز وتطوير منظومة التعليم والتثقيف المالي من خلال إعداد إستراتيجية وطنية للتعليم والتثقيف المالي تعزّز الوعي والمعرفة المالية لدى مختلف شرائح المجتمع، وخاصة الشباب والنساء والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وعادة ما تكون لدى البنوك المركزية السلطات والإمكانات والمهارات التي تسمح لها بتنسيق العملية نحو إستراتيجيات وطنية فعّالة للشمول المالي والمصرفي، على الرغم من أنها ليست دائماً مسؤولة عن جميع الجوانب المتعلقة بسياسات الشمول المالي.

ويمكن أن تقوم البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية بدور مهم في تحسين مستويات الشمول المالي والمصرفي؛ وذلك من خلال:

- وضع قواعد وأنظمة قانونية هدفها تسهيل إجراءات المعاملات المصرفية بكافة أشكالها، وتذليل العقبات على جانبي العرض والطلب لضمان وصول الخدمات المالية لمستخدميها؛
- العمل على تقنين القنوات غير الرسمية وإخضاعها لرقابة وإشراف البنوك المركزية؛
- الموافقة على إتاحة قنوات بديلة للخدمات المالية التقليدية مثل: وكلاء الخدمات المصرفية والمالية Branchless Banking باستخدام الهاتف المحمول والعمليات المصرفية الإلكترونية؛
- العمل على تشجيع التمويل الإسلامي خدمة للعملاء الذين يفضلون المعاملات المصرفية المتوافقة مع الشريعة؛
- تحسين البنية التحتية المالية من خلال إنشاء مكاتب الاستعلام الائتماني وتطوير نظم المدفوعات والتسويات والوساطة المالية؛
- تحفيز القطاع المالي والمصرفي على نشر الثقافة المالية والمصرفية.

مشكلة البحث

تجيب هذه الورقة البحثية لتثير التساؤلات التالية:

ما أكثر الحلول الواعدة لتحسين فرص الفئات المحرومة من الخدمات في الحصول على المنتجات المالية الإسلامية الملائمة واستخدامها؟ وهل تستطيع

المؤسسات المالية الإسلامية زيادة الشمول المالي والمصرفي لكل القطاعات
المستهدفة في الاقتصادات العربية؟

أهداف البحث

- بناءً على الإشكالية السابقة، يمكن تحديد أهداف البحث على النحو التالي:
- التعرف على أبعاد الشمول المالي والمصرفي ومتطلباته من منظور إسلامي؛
 - إبراز الدور المحوري الذي يمكن أن تقوم به المؤسسات المالية الإسلامية في تسريع الشمول المالي والمصرفي؛ من خلال سدّ فجوات العرض والطلب على المنتجات المالية في الاقتصادات العربية؛
 - إبراز آليات تطوير الشمول المالي والمصرفي من خلال التمويل الإسلامي استنادًا إلى قواعد وإرشادات الهيئات الدولية والإقليمية المعنية بقضايا الشمول المالي، والارتقاء بها لتكون محورًا أساسيًا من محاور اهتمامات صانعي السياسات الاقتصادية والمالية والمصرفية.

أهمية البحث

- تبيّن أهمية هذا الموضوع في النقاط الآتية:
- تزايد اهتمام الجهات الرقابية بالشمول المالي والمصرفي الذي أصبح شعار العديد من البنوك المركزية ووزارات المالية في الاقتصادات النامية والأسواق الناشئة؛ حيث توجد إستراتيجيات وطنية وأهداف كمية صريحة للشمول المالي والمصرفي لدى أكثر من 60 اقتصادًا على مستوى العالم؛
 - بروز تحديات كبيرة تواجه القطاع المالي المصرفي العربي الذي يتطلّب منه الإسهام في مواجهة المشكلات الناتجة عن الفقر المدقع والبطالة والأمية وانخفاض معدلات النمو، عن طريق معالجة الاستبعاد المالي وتثقيف الناس ماليًا وإتاحة الفرصة أمامهم للوصول الشامل إلى النظم المالية

الرسمية؛

- ندرة البحوث العلمية والدراسات التطبيقية التي تتناول علاقة المالية الإسلامية بالشمول المالي والمصرفي؛ حيث توجد حاجة ماسة لزيادة الوعي بشأن التحديات المتمثلة في تحسين الشمول المالي والدور الذي يمكن أن تؤديه المؤسسات المالية الإسلامية في حل هذه القضايا.

فرضية البحث

في ضوء إشكالية البحث وأهدافه؛ سوف تعمل هذه الورقة على التأكد من صحة الفرضية التالية:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الصيرفة الإسلامية والشمول المالي (وصول الفئات المستبعدة ماليًا إلى الخدمات المصرفية).

منهج البحث

يعتمد البحث على المنهجين الوصفي والاستقرائي؛ وذلك من خلال الرجوع إلى مختلف الأدبيات والتطبيقات ذات الصلة بالمشكلة موضوع الدراسة ثم تحليلها لاستخلاص النتائج والوصول إلى الاقتراحات.

وتتميز هذه الورقة البحثية باستخدام وسائل الإيضاح المختلفة (جداول وأشكال بيانية)؛ حتى تؤدي دورها في عملية عرض المعلومات المطروحة.

خطة البحث

سوف نبرز مرتكزات الشمولية المالية والمصرفية في الاقتصادات العربية والدور المحوري للمؤسسات المالية الإسلامية فيها؛ حيث ستعالج هذه الورقة البحثية المحاور التالية:

- المبحث الأول: دور البنية التحتية المالية في تعزيز الشمول المالي والمصرفي

العربي؛

- المبحث الثاني: دور الحماية المالية للعملاء في تعزيز الشمول المالي

والمصرفي العربي؛

- المبحث الثالث: دور الخدمات المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي

والمصرفي العربي؛

- المبحث الرابع: دور التثقيف والتعليم المالي في تعزيز الشمول المالي

والمصرفي العربي.

وينتهي البحث بعرض أهمّ النتائج والاقتراحات التي يمكن تقديمها لصانعي السياسات النقدية والمالية والمصرفية في الاقتصادات العربية.

دور المصرفية الإسلامية في الشمول المالي
والمصرفي - الاقتصادات العربية نموذجاً

المبحث الأول:

دور البنية التحتية المالية في تعزيز الشمول المالي والمصرفي العربي

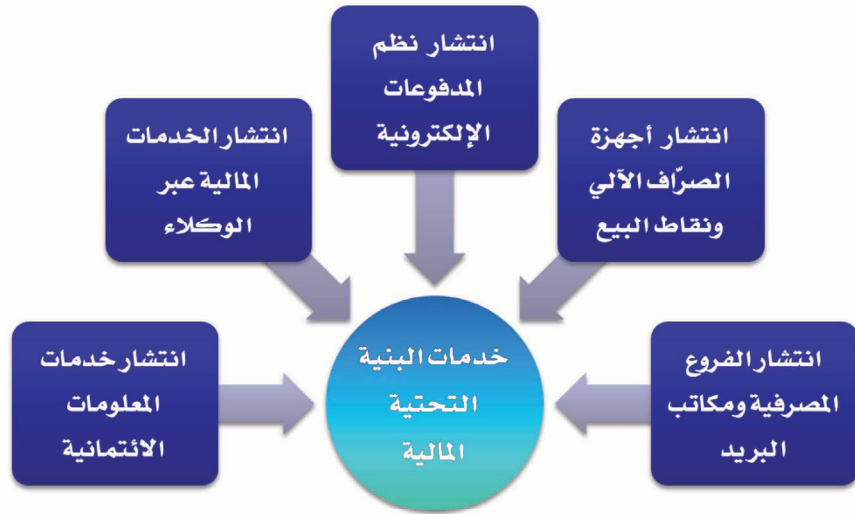
وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: انتشار خدمات البنية التحتية المالية

من المؤشرات المهمة في قياس أوضاع الشمول المالي في الاقتصادات العربية، التعرف على انتشار خدمات البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي، ويشمل ذلك انتشار الفروع المصرفية وأجهزة الصراف الآلي ATM، ونقاط البيع POS، ونظم الدفع Payment Systems، ونظم التسوية Settlement Systems، والعمليات المصرفية الإلكترونية E-Banking، والعمليات المالية باستخدام الهواتف المحمولة Mobile Payments، إلى جانب توافر المعلومات الائتمانية ومكاتب الاستعلام الائتماني Credit Bureaus، ونظم تسجيل الأصول المنقولة Movable Assets

Registry، وغيرها من مكوّنات البنية التحتية السّليمة للقطاع المالي. ويمثّل توافر نظم فعّالة وكفؤة للبنية التحتية للقطاع المالي، عاملاً مهمّاً ورئيسيّاً في تحسين كفاءة وصول التمويل والخدمات المالية والمصرفية إلى مختلف فئات المجتمع والمناطق الجغرافية. ويحتاج تطوير هذه النظم في الاقتصادات العربية للمزيد من الاهتمام والجهود رغم أن هناك تحسّناً نسبياً قد تحقّق في الأعوام الماضية في بعض جوانب بنيتها التحتية على مستوى انتشار وترباط أجهزة الصّراف الآلي ونقاط البيع ونظم الدّفع والتسوية، وبصورة أقلّ فيما يتعلّق بنظم المعلومات الائتمانية، في حين أن مستوى التقدّم يبدو أقلّ على صعيد نظم الإقراض المضمون (تسجيل الرّهونات) وحقوق الدّائنين ونظم الإفلاس⁽²⁾.

شكل 1: خدمات البنية التحتية المالية المساندة للشمول المالي والمصرفي



المصدر: من إعداد الباحث

(2) راجع: محمد يسر برنييه، توسيع فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية في الدول العربية ودور المصارف المركزية، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2012، ص: 23-31؛ 38-41.

المطلب الثاني : انتشار الخدمات المالية الرقمية في الاقتصادات العربية

تولّد تقنيات الاتصالات فرصاً لتحسين الوصول إلى التمويل والخدمات المالية بتكاليف أقل؛ وذلك من خلال الإفادة من انتشار استخدام الهاتف المحمول Mobile Banking وانتشار شبكاته وتغطيته لمعظم المناطق في مقابل محدودية التوسّع في الخدمات المصرفية وعدم وصولها إلى المناطق النائية. ومع ذلك فلا يزال انتشار خدمات الصيرفة عبر الهاتف المحمول في مراحلها الأولى في الاقتصادات العربية بالمقارنة مع المجموعات الإقليمية الأخرى.

إن حجم معاملات السداد غير النقدي حول العالم في تزايد ملحوظ، يكون مدفوعاً بالأنشطة التي تتم في الأسواق الناشئة والنامية. ووفقاً لتقرير المدفوعات العالمية لعام 2016، فقد زاد حجم المعاملات غير النقدية على المستوى العالمي في 2014 بنسبة سنوية 8,9٪ ليلعب 387,3 مليار معاملة مرتفعاً من 282,1 مليار معاملة في عام 2010. وتتركز معظم هذه الزيادة في منطقة شرق آسيا (خاصة الصين) بنسبة نمو بلغت 31,5٪، أما عن معدل النمو في الاقتصادات العربية فقد بلغ 12,3٪⁽³⁾.

وتُعَدُّ برامج الدفع الخاصة بالحكومة الإلكترونية عنصراً وحافراً مهماً لاستخدام آليات الدفع غير النقدي في الاقتصادات التي يقترن فيها نظام الإدارة الإلكترونية ببنية أساسية متطورة ومتقدمة للسداد غير النقدي.

لا تزال المجتمعات العربية مجتمعات تعتمد على النقدية بشكل كبير؛ حيث إن نسبة المعاملات غير النقدية Cashless للفرد الواحد هي الأدنى بين المجموعات الإقليمية⁽⁴⁾. ومن الممكن أن يتزايد الشمول المالي على المدى الطويل في الاقتصادات العربية عن طريق استخدام الخدمات المالية الرقمية.

(3) See: Capgemini and BNP Paribas, World Payments Report 2016, 2016, p. 6.

(4) See: World Bank, Payment Systems Worldwide A Snapshot Outcomes of the Global Payment Systems Survey 2010, Payment Systems Policy And Research, 2011; World Bank, Global Payment Systems Survey (GPSS), 2012, See Web Site: <http://www.worldbank.org>

وتوضّح الدراسات المسحية أن فكرة إنشاء نظام الدّفع عبر الهاتف المحمول بدأت تأخذ أهمية كبيرة لدى عدد من الاقتصادات العربية باعتبار أن الخدمات التي سيقدمها النظام ستساعد على رفع مستوى الشمول المالي لديها. وقد قام عدد محدود من الاقتصادات العربية (كالأردن والسودان وقطر ومصر والمغرب) بوضع الإطار القانوني لتنظيم جوانب تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية. وتنظّم هذه القواعد القانونية والرقابية إطلاق هذه الخدمات كشراكة بين البنوك وشركات الاتصالات، بإشراف ورقابة البنك المركزي.

وتكمن المسؤولية الرئيسة للبنوك المركزية كجهات إشرافية ورقابية في تعزيز الشمول المالي، في إيجاد البيئة القانونية التي تشجّع الوصول للخدمات المالية، وتسمح بالتوسّع في تقديم هذه الخدمات من خارج الفروع المصرفية التقليدية Branchless Banking. فقد وفّرت التقنيات الحديثة الفرصة لتقديم الخدمات المالية والمصرفية عبر أجهزة الصّراف الآلي ونقاط البيع والهواتف المحمولة ومحلات التجزئة، ويشمل ذلك خدمات الإيداع والمدفوعات والتّحويلات وسداد الأقساط. وسيُسهم تقديم الخدمات المصرفية من خارج الفروع المصرفية في خفض كلفة تقديم هذه الخدمات من جهة، ووصولها لفئات أوسع في المجتمع من جهة أخرى.

جدول 1: أوضاع نظم الدفع عبر الهاتف المحمول في الاقتصادات العربية

الاقتصاد	تواجد نظام دفع عبر المحمول		نوعية الإدارة	الإطار القانوني المنظم	التحويل من وحدات الزمن الأثري إلى نقود	دور/ موقف البنك المركزي	المراحل الباقية
	نعم/ لا	متوقع					
الأردن	نعم		شركات الاتصالات دون تدخّل البنك المركزي	- لوائح تنظيم الخدمة - قانون المعاملات الإلكترونية - تحت بند التحويل الإلكتروني للأموال	لا	ترك شركات الاتصال تقدم الخدمة لحين جاهزية البنك المركزي والبنوك (٩-١٢ شهرًا)	
البحرين	لا	في المستقبل القريب			لا	النظام يحتاج إلى دراسة	
تونس	لا	زمن غير محدد				المشروع قيد الدراسة	- إصدار القوانين واللوائح - دعم الرقابة - حماية القطاع المصرفي من المنافسة غير المتوازنة

دور المصرفية الإسلامية في التمويل المصرفي - الاقتصادات العربية نموذجاً

الاقتصاد	تواجد نظام دفع عبر المحمول		نوعية الإدارة	الإطار القانوني المنظم	التحويل من وحدات الزمن الأثيري إلى نقود	دور/ موقف البنك المركزي	المراحل الباقية
	نعم/ لا	متوقع					
الجزائر	لا	في أقرب وقت			لا	النظام يحتاج إلى دراسة	
السعودية	لا	في المستقبل	الخدمة متوافرة ضمن خدمات البنوك		لا	النهج المتعلق بالهاتف المحمول في طور الدراسة والبحث	
السودان	لا	جاري التجهيز له	مشترك بين البنوك مع شركات الاتصالات وتحت رقابة البنك المركزي	- قانون المعاملات الإلكترونية - لائحة الإشراف على نظم الدفع	نعم والمهدف هو تسهيل الأمر على المواطنين وسيتم إيقاف ذلك عند إطلاق النظام	إصدار النقود الإلكترونية والرقابة والإشراف	- اعتماد القانون - اعتماد النظام
سورية	لا	جاري التجهيز له			لا	إصدار النقود الإلكترونية	العمل على الترتيبات الفنية والدراسات والإطار التنظيمي والقانوني

الاقتصاد	تواجد نظام دفع عبر المحمول		نوعية الإدارة	الإطار القانوني المنظم	التحويل من وحدات الزمن الأثيري إلى نقود	دور/ موقف البنك المركزي	المراحل الباقية
	نعم/ لا	متوقع					
عمان	لا	في المستقبل				المشروع قيد الدراسة	
فلسطين	لا	في المستقبل				المشروع قيد الدراسة	الاشتغال على الإطار القانوني والتعليقات التنفيذية
قطر	نعم		مشارك بين البنوك مع شركات الاتصالات وتحت رقابة البنك المركزي	- أوامر تنظيم الخدمة - أوامر تصديق الخدمات	لا	الإشراف والرقابة	
مصر	لا	جاري التجهيز له	مشارك بين البنوك مع شركات الاتصالات وتحت رقابة البنك المركزي	- قواعد تحويل الأموال عبر الهاتف المحمول	لا	منح الترخيص بالعمل والإشراف والرقابة	بدء العمل بالنظام
المغرب	نعم		مشارك بين البنوك مع شركات الاتصالات وتحت رقابة البنك المركزي		لا	المراقبة	
موريتانيا	لا	في المستقبل			لا		
اليمن	لا	في المستقبل					

المصدر: صندوق النقد العربي، «نظم الدفع عبر الهاتف المحمول: الأبعاد والقواعد المطلوبة»، ورقة عمل اللجنة العربية لنظم الدفع والتسوية، أبو ظبي، 2013، ص: 29-30.

المطلب الثالث: متطلبات دعم البنية التحتية المالية الإسلامية في الاقتصادات العربية

- يرى البنك الدولي أن الإسراع في تعميم الخدمات المالية يتطلب ما يلي⁽⁵⁾:
- تعزيز تنوع المؤسسات المالية: تضم القطاعات المالية الشاملة أنواعاً كثيرة من المؤسسات المالية بخلاف البنوك التجارية، مثل: البنوك البريدية ومؤسسات التمويل الأصغر والجمعيات التعاونية الائتمانية التي تطبق نماذج أعمال متنوعة وتمارس نشاطها في مناطق جغرافية مختلفة لخدمة قطاعات متنوعة من العملاء. ومن الأهمية وجود إطار قانوني وتنظيمي يسمح بدخول المؤسسات المتنوعة ويطبق لوائح وقواعد رقابية ثلاث مستويات المخاطر بكل مؤسسة؛ وذلك من أجل الوصول إلى العملاء الذين لا يحصلون على خدمات كاملة من جانب البنوك التجارية. ومن الضروري أيضاً وجود سياسات تعزز بيئة سليمة وتنافسية وفرصاً متكافئة لجميع مقدمي الخدمات؛
 - تسير استخدام التقنيات المبتكرة ودخول المؤسسات غير التقليدية القائمة على التكنولوجيا: يستغل مقدمو الخدمة المبتكرون في كثير من الاقتصادات التكنولوجية، وشبكات العملاء القائمة، والبنية التحتية، والبيانات الضخمة؛ لخفض تكلفة المعاملات وتقديم منتجات مالية تناسب احتياجات العملاء محدودي الدخل. فهناك حاجة لإطار قانوني وتنظيمي واضح يتيح الفرصة أمام التقنيات والأطراف الفاعلة الجديدة، وفي الوقت ذاته مواجهة المخاطر الناشئة عن الابتكار من خلال إطار تنظيمي يقوم على أساس «التجربة والتعلم» Test and Learn؛
 - توسيع نطاق القنوات المصرفية القائمة على الوكلاء وغيرها من قنوات

(5) Douglas Randall and Jennifer Chien, "8 key approaches to accelerate financial inclusion", World Bank, 2017, See Web Site: <http://blogs.worldbank.org>

تقديم الخدمة ذات التكلفة المعقولة: إن الاعتماد على الفروع التقليدية دون غيرها يمثل عائقاً رئيساً أمام الشمول المالي. ويمكن للقواعد التنظيمية أن تساعد على التغلب على هذه العقبة عن طريق السماح باستخدام قنوات منخفضة التكلفة مثل: متاجر التجزئة المحلية التي تعمل كوكلاء لمقدمي الخدمات المالية والفروع «الصغيرة»؛ بما يؤدي إلى توسيع نطاق الحضور الفعلي لمقدمي الخدمات المالية بتكلفة معقولة، وفي الوقت ذاته توفير مزايا حقيقية للفئات التي تصل إليها الخدمات؛

- الاستثمار في تكنولوجيا الإشراف والرفع المالي لتعزيز الموارد المحدودة: إن القطاع المالي الذي لا يخضع لرقابة تحوطية جيدة لا يمكن أن يكون شاملاً؛ مما يعني أن هناك ضرورة للرقابة القائمة على أساس المخاطر؛ حيث تحولت الجهات الرقابية في عدد من الاقتصادات إلى استخدام التكنولوجيا للمساعدة على رقمنة التقارير وإجراء التحليلات الرقابية، وهو ما يُطلق عليه «التكنولوجيا التنظيمية» Regtech؛

- تعزيز البنية التحتية المالية: يمثل تضارب المعلومات ونقص الضمانات في أغلب الأحوال معوقات تواجه حصول الفئات المحرومة على الخدمات المالية، ويمكن زيادة فرص الحصول على الخدمات المالية من خلال توسيع نطاق نظام التقارير الائتمانية وسجلات الضمانات «بما في ذلك الأصول المنقولة»، وتحسين كفاءة نظم مدفوعات التجزئة وطرق الوصول إليها.

كما يرى صندوق النقد العربي أن دعم البنية التحتية المالية في الاقتصادات العربية يتطلب ما يلي⁽⁶⁾:

- بيئة تنظيمية: توفير بيئة قانونية ملائمة بما يدعم مبدأ الشمول المالي؛ من خلال إصدار وتعديل الأنظمة والتعليقات واللوائح؛

(6) صندوق النقد العربي، «نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي»، فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي، أبوظبي، 2017، ص: 3.

- الانتشار: تعزيز الانتشار الجغرافي من خلال التوسع في شبكة فروع مقدّمي الخدمات المالية، والاهتمام بإنشاء فروع أو مكاتب صغيرة لمقدّمي الخدمات بالأخصّ للتمويل المتناهي الصغر. بالإضافة إلى إنشاء نقاط وصول للخدمات المالية مثل: وكلاء البنوك، خدمات الهاتف المصرفي، نقاط البيع، الصرّافات الآلية، خدمات التأمين والأوراق المالية وغيرها وفقاً لقوانين الدولة؛

- تطوير نظم الدّفع والتسوية: تطوير نظم الدّفع والتسوية الوطنية لتسهيل تنفيذ العمليات المالية وتسويتها بين المتعاملين في الموعد المناسب؛ بما يضمن استمرار تقديم الخدمات المالية؛

- الاستفادة من التطورات التكنولوجية: العمل على تطوير وتحسين الاتّصال وتبادل المعلومات من خلال التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية Digital Financial Services، وكذلك الدّفع عبر الهاتف المحمول؛ وذلك لتيسير الوصول إلى الخدمات المالية بتكلفة أقلّ وفاعلية أعلى؛

- توفير قواعد بيانات شاملة: العمل على تفعيل دور مكاتب الاستعلام الائتماني، وإنشاء قواعد بيانات شاملة تتضمّن سجلات البيانات الائتمانية التاريخية للأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى قاعدة بيانات تسجيل الأصول المنقولة، واتّخاذ ما يلزم من إجراءات للتأكّد من حصول مقدّمي الخدمات والعملاء على المعلومات التي يحتاجونها لضمان الشّفافية وحماية حقوق كلّ منهم.

كما يشير البنك الإسلامي للتنمية ومجموعة البنك الدولي إلى أن التمويل الإسلامي لا يكون قادراً على تحقيق الشمول المالي والمصرفي من دون توافر البيئة التّمكنية المناسبة. ومع ذلك، يمكن أن يصبح التمويل الإسلامي حافزاً للحدّ من الفقر وتعزيز الرّخاء الشامل مع وجود إجراءات تدخّلية كافية في مجال السياسات

- الاقتصادية والمالية وبنية أساسية مالية تمكينية؛ بناءً على أربع ركائز أساسية⁽⁷⁾:
- إطار مؤسسي وسياسات عامة؛
- الحوكمة الرشيدة والقيادة الخاضعة للمساءلة؛
- تشجيع الاقتصاد القائم على المشاركة في تحمّل المخاطر وريادة الأعمال؛
- تعميم الخدمات المالية والاجتماعية للجميع.

المبحث الثاني:

دور الحماية المالية للعملاء في تعزيز الشمول المالي والمصرفي العربي
وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مسؤولية البنوك المركزية في حماية المستهلك المالي
اكتسب موضوع حماية (المستهلك/ العميل) في الخدمات المالية والمصرفية أهمية كبيرة من قبل المؤسسات المالية الدولية في ضوء نمو وتطور القطاع المالي، وتعقيد المنتجات والخدمات المالية المقدمة للعملاء، والتوسع الذي شهدته الخدمات المصرفية الإلكترونية، وما قد يتعرض له المستهلك من مخاطر الاحتيال أو سوء المعاملة كنتيجة لعدم وجود رقابة كافية على مقدمي الخدمات المالية والمصرفية؛ الأمر الذي استدعى النظر في مراجعة القوانين والإجراءات التي تكفل حماية حقوق المستهلك المالي ومنع الضرر الذي قد يقع عليه جرّاء تعامله بتلك المنتجات، وبخاصة العميل الفرد باعتباره الطرف الأضعف في العلاقة التعاقدية مع البنوك والمؤسسات المالية.

(7) World Bank and Islamic Development Bank Group, Global Report on Islamic Finance: Islamic Finance - A Catalyst for Shared Prosperity?, World Bank, Washington DC, Islamic Development Bank Group, 2017, pp. 23-37.

وقد سعت العديد من البنوك المركزية⁽⁸⁾ في إطار عملها نحو تفعيل مفهوم الشفافية والإفصاح في المعاملات المالية والمصرفية، إلى العمل على توفير بيئة مناسبة لحفظ حقوق العملاء وحماية البنوك والمؤسسات المالية من المخاطر التي قد تؤثر سلباً في عمل وسمعة المهنة المالية والمصرفية. وتهدف القوانين الصادرة في هذا الشأن إلى زيادة الثقة في القطاع المصرفي والمالي؛ بغرض تعزيز مبدأ الشمول المالي؛ ومن ثم الاستقرار المالي.

المطلب الثاني : حماية المستهلك المالي في الاقتصادات العربية

استناداً إلى إحدى الدراسات الاستقصائية في عشرة اقتصادات عربية (البحرين، تونس، فلسطين، قطر، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، موريتانيا، اليمن) تبين أن هناك حاجة كبيرة لتطوير الإجراءات والممارسات المتعلقة بحماية المستهلك في الخدمات المالية والمصرفية، وذلك في ظل التطور والتنوع الكبير في الخدمات المالية والمصرفية؛ والذي يقابله ضعف في الوعي المالي والمصرفي. وقد تلخصت النتائج فيما يلي⁽⁹⁾:

- لا تراقب أغلب البنوك المركزية العربية الحملات الترويجية والإعلانية للبنوك؛
- لا تقوم البنوك في عدد كبير من الاقتصادات العربية بالحصول على موافقة مسبقة من البنك المركزي بشأن الرسوم والعمولات التي تتقاضاها من عملائها؛
- البنوك غير ملزمة في العديد من الاقتصادات العربية، بتقديم تقارير دورية للبنوك المركزية، تتضمن عدد الشكاوى المستحقة وموضوعها، وما تم

(8) اختلفت الآراء حول مدى مسؤولية البنوك المركزية في قضايا حماية المستهلك في الخدمات المالية والمصرفية. فهناك من يرى أنها مسؤولة هيئات وجهات حماية المستهلك، وليست من مسؤوليات البنوك المركزية، ويرى آخرون أنه في ظل ما تحمله هذه القضايا من مخاطر على النظام المالي والمصرفي؛ فإن على البنوك المركزية إدخال قضايا حماية المستهلك كجزء مهم من الإجراءات الرقابية والإشرافية لها. وبغض النظر حول هذا الأمر؛ فإن البنوك المركزية معنية بصفتها الجهة الرقابية والإشرافية على المؤسسات المصرفية، أن تعمل على قيادة الجهود الوطنية لتطوير القواعد اللازمة لتوفير الحماية الكافية للعملاء في الخدمات المالية والمصرفية، إما بصفة مباشرة أو بالتعاون مع الجهات والهيئات الأخرى.

(9) راجع: صندوق النقد العربي، حماية المستهلك (العميل) في الخدمات المصرفية، اللجنة العربية للرقابة المصرفية، أبو ظبي، 2012، ص: 12-18.

اتخاذ من الإجراءات لمعالجة موضوع كل شكوى ومتابعتها والموقف الحالي لها؛

- الحاجة لوجود إستراتيجية وطنية لنشر وتعزيز التعليم المالي والوعي المصرفي لدى معظم الاقتصادات العربية.

ولعلّ العقبات التي تواجه انتشار المنتجات المالية والمصرفية الإسلامية في الاقتصادات العربية تتمثل فيما يلي⁽¹⁰⁾:

- الافتقار إلى الشفافية وعدم اعتماد معايير متجانسة لتقييم مدى التزام المؤسسات المالية بالشريعة الإسلامية؛ مما يؤدي إلى عدم قدرة الأفراد على التمييز بين المؤسسات المالية المتوافقة مع الشريعة والمؤسسات الأخرى؛

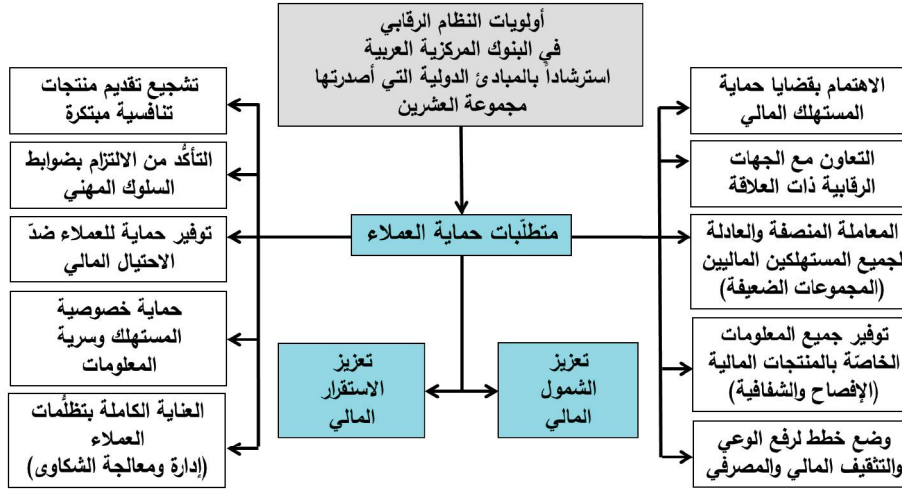
- نقص المعلومات والتدريب حول التمويل الإسلامي؛ حيث لم يسمع سوى 48 ٪ من البالغين في خمسة اقتصادات عربية (الجزائر ومصر والمغرب وتونس واليمن) عن البنوك الإسلامية؛

- تكلفة المنتجات المالية الإسلامية أعلى من المنتجات المالية التقليدية؛ مما يقلل من جاذبيتها.

وتعتبر المبادئ العشرة الصادرة عن مجموعة العشرين عام 2011 من أهم الجهود الدولية ذات الصلة بحماية المستهلك المالي⁽¹¹⁾. واسترشادًا بأفضل الممارسات العالمية، يمكن للبنوك المركزية العربية في إطار سعيها لتوفير متطلبات حماية المستهلك في الخدمات المالية والمصرفية، أن تقوم بما يلي:

(10) See: World Bank, Global Financial Development Report: Financial Inclusion, International Bank for Reconstruction and Development, Washington DC, 2014, p. 38; Asli Demirguc-Kunt et al, "Islamic Finance and Financial Inclusion: Measuring Use of and Demand for Formal Financial Services among Muslim Adults", Policy Research Working Paper, WPS6642, World Bank, Washington DC, October 2013, pp. 17; 40.
(11) G20/OECD, High-Level Principles on Financial Consumer Protection, 4 November 2011.

شكل 2: دور ومسؤوليات البنوك المركزية العربية في حماية المستهلك المالي



المصدر: من إعداد الباحث

المطلب الثالث : متطلبات حماية مستهلكي الخدمات المالية الإسلامية

في الاقتصادات العربية

لقد ورد في المبادئ الرئيسة لتحقيق الشمول المالي الصادرة عن مجموعة العشرين أنه ينبغي اتباع منهج شامل لحماية مستهلكي الخدمات المالية، يُبرز دور كلٍّ من الحكومة ومقدمي الخدمات والمنتجات المالية والعملاء بشكل واضح؛ حيث يؤدي التطور والابتكار في الخدمات ومزوّد الخدمات المالية إلى زيادة مخاطر تعرّض العملاء للاحتيال أو إساءة المعاملة أو وجود أخطاء بشرية أو تقنية أثناء تقديم الخدمات والمنتجات، ولمعالجة هذه المشكلات فإنه من الضروري وضع أسس عادلة وشفافة لحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية؛ وذلك من خلال⁽¹²⁾:

- توفير تعليمات تعمل على تعزيز الشفافية في تسعير الخدمات المالية؛

(12) Alliance for Financial Inclusion, G20 Principles for Innovative Financial Inclusion, Global Partnership for Financial Inclusion, April 2011, p. 3.

- توفير آلية لمعالجة الشكاوى والنزاعات الخاصة بمستهلكي الخدمات والمنتجات المالية؛
- تحديد الجهة الإشرافية المسؤولة عن حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية.

ويرى البنك الدولي أن الإسراع في تعميم الخدمات المالية يتطلب حماية العملاء من الاستغلال المحتمل ومعاملتهم معاملة عادلة من قبل مقدمي الخدمة؛ حيث تؤكد الممارسات السليمة للحماية المالية للعملاء على ضرورة أن يزود مقدمو خدمة العملاء بمعلومات واضحة حول شروط وأحكام المنتجات من خلال نموذج موحد؛ بغرض تسهيل المقارنة عند تسوق المنتجات، ومساعدة العملاء على اتخاذ قرارات مدروسة، وتجنب مخاطر الإفراط في المديونية، وينبغي على السلطات الإشرافية أيضاً تنفيذ لوائح تقيّد الممارسات التعسفية وإتاحة آليات استيفاء الحقوق بسهولة⁽¹³⁾.

ويرى صندوق النقد العربي أن تعزيز الحماية المالية للمستهلك في الاقتصادات العربية يتطلب ما يلي⁽¹⁴⁾:

- التأكيد على حصول العميل على معاملة عادلة وشفافة، بالإضافة إلى حصوله على الخدمات والمنتجات المالية بكل يسر وسهولة وبتكلفة مناسبة وجودة عالية؛
- توفير المعلومات اللازمة والدقيقة في جميع مراحل تعامل العميل مع مقدمي الخدمات المالية؛ من خلال الإفصاح للعملاء عن البيانات بشفافية وبما يكفل اطلاعهم على المزايا والمخاطر المتعلقة بالمنتج ووضع آلية لإبقاء العملاء على علم بكافة التحديثات والتغيرات التي تطرأ على المنتجات والخدمات بصورة منتظمة؛
- إمكانية توفير الخدمات الاستشارية بناءً على احتياجات العملاء ومدى

(13) See: Douglas Randall and Jennifer Chien, Op. Cit.; World Bank, "Good Practices for Financial Consumer Protection", Working Paper, No. 70157, Washington DC, June 2012.

(14) صندوق النقد العربي، «نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي»، مرجع سابق، ص: 2-3.

- تعقّد المنتجات والخدمات المقدّمة لهم؛
- حماية بيانات العملاء المالية ووضع آليات رقابة وحماية مناسبة تراعي حقوقهم؛
 - توفير آليات للتعامل مع شكاوى العملاء، على أن تكون مستقلة ونزيهة وخاضعة للمساءلة وفعّالة؛ وفقاً لأفضل الممارسات الدولية وفي التوقيت المناسب؛
 - توعية وتثقيف العملاء وبخاصّة غير المستفيدين من الخدمات المالية ومقدّميها بمبادئ حماية المستهلك ماليّاً لفهم حقوقهم ومسؤولياتهم والوفاء بالتزاماتهم.
- كما يشير البنك الإسلامي للتنمية ومجموعة البنك الدولي إلى أن حماية حقوق المستثمرين تُعدّ من أهم العوامل الرئيسة لنمو القطاع المالي. وتوسيع قاعدة المستثمرين لا يتطلّب المنتجات والأدوات المناسبة فحسب؛ بل يتطلّب أيضاً ضماناً لحماية العملاء والمستثمرين. ونظراً لأن قطاع المؤسسات المالية غير المصرفية يخضع لتنظيم أقلّ صرامة، فقد تنشأ حالات سوء إدارة تؤدّي إلى خسارة أصول المستثمرين. فبعد الأزمة المالية العالمية عام 2008، أصبحت بعض المؤسسات المالية غير المصرفية، بما في ذلك بعض المؤسسات الإسلامية، مُعسّرة أو أعلنت إفلاسها. وأبرزت هذه الإخفاقات الحاجة إلى الإفصاح السليم عن المعلومات المتعلقة بشروط وأحكام العقود، وعلاقتها بالعوائد والمخاطر، وهذا يحتاج إلى إفصاح تفصيلي. وفي الاقتصادات التي تتميّز بضعف حقوق المستثمرين لا تتوافر فيها الأموال المخصّصة للاستثمار الطويل الأجل؛ ومن ثمّ فإن شركات التأجير التي تعتمد على التمويل الطويل الأجل ستواجه قيوداً على التمويل تعوق نموّها⁽¹⁵⁾.
- ويلخص الجدول التالي تطور مختلف مؤسسات البنية التحتية الدولية التي قامت بدعم الصناعة المالية الإسلامية خلال الأعوام الماضية:

(15) World Bank and Islamic Development Bank Group, Op. Cit., p. 133.

جدول 2: السمات البنوية ومؤسسات البنية الأساسية الإسلامية

السمات البنوية	مؤسسات البنية الأساسية
البنية الأساسية القانونية	<ul style="list-style-type: none"> المركز الإسلامي الدولي للمصالحة والتحكيم التجاري IICRCA، (2004) دبي، الإمارات العربية المتحدة (منبر بديل لتسوية النزاعات في مجال التمويل الإسلامي وفقاً للشريعة الإسلامية)
المعايير التنظيمية	<ul style="list-style-type: none"> مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB، (2002) كوالالمبور، ماليزيا (هيئة تتولّى وضع المعايير من أجل تنظيم المصرفية الإسلامية والتكافل وأسواق رأس المال الإسلامية والإشراف عليها) السوق المالية الإسلامية الدولية IIFM، (2002) البحرين (تتولّى صياغة العقود لأسواق رأس المال الإسلامية وتمويل الشركات والتمويل التجاري)
سمات متعلّقة بالشريعة الإسلامية	<ul style="list-style-type: none"> تجمع الفقه الإسلامي IsFA، (1981) جدة، المملكة العربية السعودية (يُصدر القرارات الشرعية بشأن القضايا المختلفة، بما في ذلك التمويل الإسلامي) هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI، (1991) البحرين (وضع معايير شرعية للتمويل الإسلامي)
البنية الأساسية للسيولة	<ul style="list-style-type: none"> مركز إدارة السيولة LMC، (٢٠٠٢) البحرين (يطوّر المعاملات المصرفية الإسلامية في أسواق المال وأدوات السيولة) التعاون الدولي الإسلامي لإدارة السيولة IILM، (2010) كوالالمبور، ماليزيا (يُعَدّ الأدوات الإسلامية قصيرة الأجل وإصدارها من أجل إدارة السيولة عبر الحدود)
البنية الأساسية للمعلومات	<ul style="list-style-type: none"> هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI، (1991) البحرين (تضع معايير المحاسبة والمراجعة للتمويل الإسلامي) الوكالة الإسلامية الدولية لتصنيف IIRA، (2002) البحرين (تقدّم التصنيفات الائتمانية والشرعية)
المعرفة ورأس المال البشري	<ul style="list-style-type: none"> المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب IRTI، (1983) جدة، المملكة العربية السعودية (يدعم البحوث والتدريب في الاقتصاد والتمويل الإسلامي) المركز العالمي لتطوير التمويل الإسلامي التابع للبنك الدولي GIFDC، (2013) اسطنبول، تركيا (تُجري البحوث والتدريب وتقديم الخدمات الاستشارية من أجل تنمية التمويل الإسلامي)
مؤسسات التيسير	<ul style="list-style-type: none"> البنك الإسلامي للتنمية IIB، (1975) جدة، المملكة العربية السعودية (يُعزّز التنمية الاقتصادية في البلدان الأعضاء، ونشر التمويل الإسلامي) المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية CIBAFI، (2001) البحرين (اتحاد تجاري للمؤسسات المالية الإسلامية لتعزيز أفضل الممارسات)

دور الصّورة الإسلامية في السّوق المالي والمصرفي - الاقتصادات العربية نموذجا

يُلاحظ من الجدول السابق أن العنصر البنوي لحماية المستهلك المالي هو الأضعف بالنسبة للقطاع المالي الإسلامي. وفي حين يتعيّن على الهيئات التنظيمية تطبيق القوانين واللوائح المناسبة لحماية المستهلكين الماليين على المستوى الوطني؛ فإن المبادرات الدولية ستساعد في وضع مبادئ توجيهية لحماية المستهلك تفي بالسمات المحددة للقطاع المالي الإسلامي، ويمكن أن يتعاون مجلس الخدمات المالية الإسلامية مع المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية لبدء هذا المشروع.

المبحث الثالث:

دور الخدمات المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي والمصرفي العربي وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: الاعتبارات الدينية لاستخدام المنتجات والخدمات المالية

جذبت صناعة التمويل الإسلامي في الأعوام الأخيرة اهتمام صانعي السياسات الاقتصادية والمالية كقناة محتملة يمكن من خلالها توسيع نطاق الشمول المالي؛ حيث يُسهم التمويل الإسلامي في تلبية احتياجات الشركات والأفراد الذين لا يستخدمون حالياً الخدمات المالية التقليدية الرسمية لأسباب شرعية أو أخلاقية أو مالية.

وتسهّل أدوات التمويل الإسلامي عملية إعادة توزيع الثروة في المجتمع؛ إذ يحتوي النظام المالي الإسلامي على أدوات فريدة لإعادة توزيع الثروات مثل: الزكاة والصدقة والوقف والقرض الحسن، ومن شأن هذه الأدوات أن تُحدث تكاملاً مع أدوات تقاسم المخاطر؛ لاستهداف أصحاب الدخل المنخفض في

المجتمع⁽¹⁶⁾.

يوضح الجدول اللاحق حالة المؤسسات المالية الإسلامية والشمول المالي في الاقتصادات العربية ذات الأغلبية المسلمة؛ حيث تتجاوز درجة التدين 85 % في هذه الاقتصادات، وهو ما يعكس أهمية دور الدين في الحياة اليومية والمجتمع. هناك تفاوت في الشرائح السكانية المستبعدة ماليًا لأسباب دينية في الاقتصادات العربية، ومن هنا يمكن أن يؤدي التمويل الإسلامي دورًا في استقطاب الفئات المحرومة إلى النظام المالي الرسمي.

ومع ذلك، فإن عدد المؤسسات المالية التي تقدّم خدمات مالية متوافقة مع الشريعة لكل 10 مليون بالغ، منخفضٌ باستثناء عدد قليل من الاقتصادات مثل: البحرين والكويت وقطر. وبالمثل، فإن النطاق الجغرافي محدودٌ أيضًا، فانخفاض عدد المؤسسات المالية في اقتصاد يقدّم خدمات مالية متوافقة مع الشريعة لكل 10.000 كيلومتر مربع يجعل من الصّعوبة على التمويل الإسلامي أن يقدّم البديل لهذه الفئة السكانية المستبعدة ماليًا.

دور الصّلة الإسلامية في الشمول المالي
والصرفي - الاقتصادات العربية نموذجًا

(16) See: Abbas Mirakhor and Iqbal Zamir, "Financial Inclusion: Islamic Finance Perspective", MPRA, Journal of Islamic Business and Management, Vol. 2, No. 1, 2012; Islamic Financial Services Board, Islamic Finance for Asia: Development, Prospects, and Inclusive Growth, Asian Development Bank & Islamic Financial Services Board, 2015.

جدول 3: المؤسسات المالية الإسلامية والشمول المالي (2011)

الاقتصاد	التدئين والشمول المالي			المؤسسات المالية الإسلامية		
	التدئين (%)	أفراد بالغون لديهم حساب في مؤسسة مالية رسمية (%، سن (15+)	أفراد بالغون ليس لديهم حساب لأسباب دينية (%، سن (15+)	عدد المؤسسات المالية الإسلامية	الأصول الإسلامية لكل شخص بالغ (دولار)	عدد المؤسسات المالية الإسلامية لكل 10 مليون بالغ
الأردن	غ. م	25,5	11,3	329	1.538	15,4
الإمارات	91	59,7	3,2	84	9.298	33,5
البحرين	94	64,5	0	0	29.194	301,6
تونس	93	32,2	26,8	1.490	72	3,7
الجزائر	95	33,3	7,6	1.330	غ. م	0,8
جزر القمر	97	21,7	5,8	20	0	0
جيبوتي	98	12,3	22,8	117	0	0
السعودية	93	46,4	24,1	2.540	1.685	9,2
السودان	93	6,9	4,5	871	103	14,0
سورية	89	23,3	15,3	1.560	18	3,0
الصومال	غ. م	31,0	8,9	325	0	0
العراق	84	10,6	25,6	4.310	98	7,4
عمان	غ. م	73,6	14,2	78	غ. م	14,4
فلسطين	93	19,4	26,7	502	0	38,5
قطر	95	65,9	11,6	64	13.851	86,5
الكويت	91	86,8	2,6	7	28.102	87,2
لبنان	87	37,0	7,6	155	غ. م	12,4
ليبيا	غ. م	غ. م	غ. م	غ. م	غ. م	غ. م
مصر	97	9,7	2,9	1.480	146	1,9
المغرب	97	39,1	26,8	3.810	0	0
موريتانيا	98	17,5	17,7	312	76	4,7
اليمن	99	3,7	8,9	1.190	179	5,8

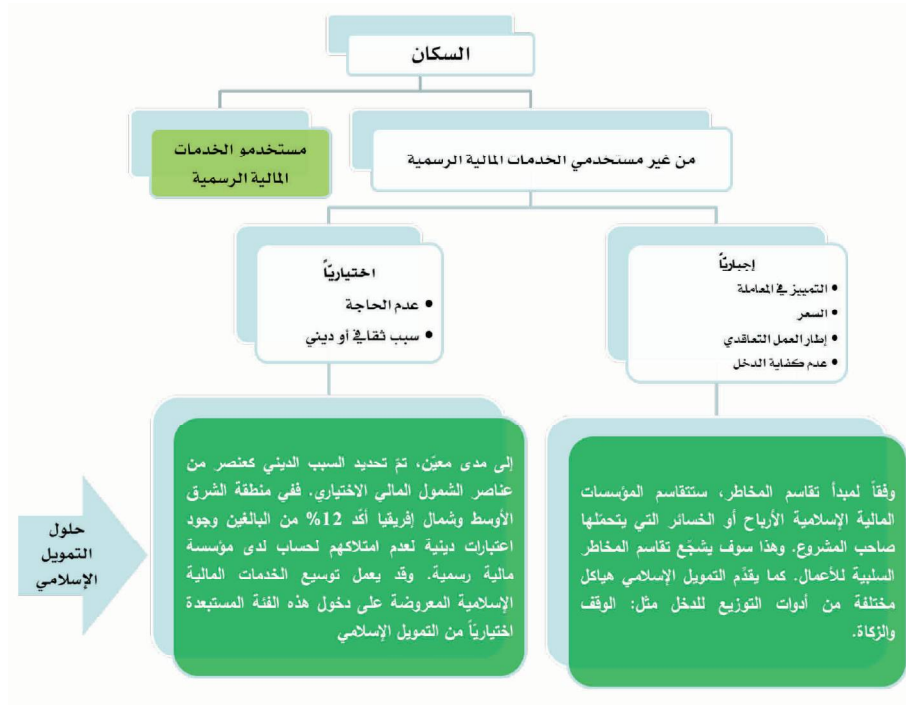
المصدر: 175-World Bank, Global Financial Development Report: Financial Inclusion, Op. Cit., pp. 174.

المطلب الثاني : تعميم الخدمات المالية والمصرفية الإسلامية

لم تُعد المصرفية الإسلامية تقتصر على الدول الإسلامية فقط؛ بل تحوّلت هذه الصناعة الناشئة من أسواق خاصّة بالمسلمين المتديّنين إلى بديل قابل للتطبيق بالنسبة لمستهلكي التمويل التقليدي؛ بغضّ النظر عن معتقداتهم الدينية. إن نمو المصرفية الإسلامية في الاقتصادات العربية، يمكن أن يساعد على تقليل الفجوة في الحصول على التمويل، ويدعم أهداف تعزيز الشمول المالي؛ ومن ثمّ تحقّق النمو الاقتصادي الحقيقي.

وأشارت الدراسات التي بحثت في الارتباط بين المصرفية الإسلامية والشمول المالي، إلى تأثير المصرفية الإسلامية بالغ الأهمية في محدودتي الدّخل؛ حيث يمكن أن يؤدي توافر التمويل الأصغر مع وجود مؤسسات متوافقة مع الشريعة إلى دعم التّمويل المقدّم لشريحة من السكان لا يتوافر لها إلا قدر محدود من الخدمات المصرفية التقليدية، أو لا ترغب في استخدام تلك الخدمات لأسباب دينية.

شكل 3: الحواجز المحتملة أمام الشمول المالي وحلول التمويل الإسلامي



المصدر: راجع: Malaysia International Islamic Financial Centre, "Insights Global Financial Inclusion: Islamic Finance Meets the Challenge", Bank Negara Malaysia, 16 July 2014, p. 3, World Bank and Islamic Development Bank Group, Op. Cit., p. 60.

تشير الدراسات المسحية⁽¹⁷⁾ إلى أن اقتصادات منظمة التعاون الإسلامي OIC التي تشمل الاقتصادات العربية هي أقل إتاحة للخدمات المالية وأقل استخداماً لها مقارنة بالمتوسّطات العالمية؛ وذلك للاعتبارات التالية:

- البنية التحتية المالية أقل تطوراً - بما في ذلك الحقوق القانونية - مما يحدّ من قدرة البنوك الإسلامية على اختيار الأسر والمشاريع الصغيرة والمتوسطة

(17) Lorraine Ocampos, "Can Islamic Banking Increase Financial Inclusion in the Muslim World?", August 10, 2015, See Web Site: <https://blog-montada.imf.org>; Sami Ben Naceur et al, "Can Islamic Banking Increase Financial Inclusion?", IMF Working Paper, WP/15/31, International Monetary Fund, February 2015.

ومتابعتها وتمويلها؛

- الإطار التنظيمي ملائم لمؤسسات التمويل التقليدية أكثر من الإسلامية؛
- الافتقار إلى الموارد البشرية المدربة على الأدوات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة؛ مما يحول دون التوسع بسرعة أكبر في إتاحة الخدمات المالية.

وتشير نتائج البنك الدولي حول أسباب الامتناع عن فتح حسابات مصرفية أبرزها: بنسبة 5٪ لأسباب عقائدية، و13٪ بسبب قلة الثقة في البنوك، و18٪ لعدم القدرة على توفير المستندات اللازمة، و20٪ بسبب بُعد المسافة، و23٪ بسبب الاعتماد على فرد من العائلة لديه حساب مصرفي، و25٪ لارتفاع تكلفة الخدمات المالية، و65٪ بسبب انخفاض الدخل.

واستناداً إلى استطلاع البنك الدولي فإن 90٪ من البالغين المقيمين في اقتصادات منظمة التعاون الإسلامي يعتبرون الدين جزءاً مهماً من حياتهم اليومية. وقد يساعد ذلك في تفسير سبب توافر حساب مالي ومصرفي لدى 25٪ فقط منهم؛ بما يقل عن المتوسط العالمي البالغ نحو 50٪. بالإضافة إلى أن 4٪ ممن لا يملكون حساباً رسمياً في الاقتصادات غير الإسلامية يستشهدون بعوامل دينية، مقارنة بـ 7٪ في اقتصادات منظمة التعاون الإسلامي و12٪ في الاقتصادات العربية.

جدول 4: أسباب الاستبعاد المالي في الدول

(الوحدة: %)

البيان	العالم	الاقتصادات العربية	اقتصادات منظمة التعاون الإسلامي	اقتصادات خارج منظمة التعاون الإسلامي
ملكية حساب في مؤسسة مالية رسمية	50	18	25	57
أسباب عدم ملكية حساب:				
• أسباب دينية	5	12	7	4
• المسافة	20	8	23	19
• التكلفة	25	21	29	23
• نقص المستندات	18	10	22	16
• قلة الثقة	13	10	13	13
• قلة المال	65	77	75	61
• فرد من العائلة لديه حساب	23	9	11	28

المصدر: راجع: World Bank, The Global Financial Inclusion (Global Findex) Database, Washington DC, See Web Site: <http://www.worldbank.org/globalfindex>; World Bank, Global Financial Development Report: Financial Inclusion, Op, Cit., p. 36; Muhamed Zulkhibri, "Islamic Finance, Financial Inclusion ,01-Policy and Financial Inclusion: Evidence from Muslim Countries", IRTI Working Paper Series 1437 ,January 6, 2016, p. 11

المطلب الثالث: انتشار التمويل الإسلامي الأصغر في الاقتصادات العربية

تؤدي الخدمات المالية الإسلامية على نحو متزايد دوراً مهماً وإيجابياً في تحسين الشمول المالي والمصرفي، ويمكن تطبيق آليات فعالة لتعزيز الشمول المالي للأفراد والأسر التي تعاني من:

- الفقر المدقع (تحت خط الفقر): عن طريق الزكاة، والصدقات، الوقف، وتقاسم المخاطر الجماعية؛
- الفقر (فوق خط الفقر): عن طريق القرض الحسن، الزكاة، الوقف، التمويل الأصغر، التكافل الأصغر؛
- الدخل المنخفض: عن طريق الحلول القائمة على السوق وتقديم الدعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

إن النتائج التي خلص إليها مسح مصرفي للاقتصادات العربية تكشف أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة لا تحصل إلا على 8٪ من التمويل المصرفي⁽¹⁸⁾.

ويمكن لمؤسسات إعادة توزيع الثروات كالزكاة والصدقة والقرض الحسن والوقف أن تدعم جهود تحسين الوصول إلى الخدمات المالية؛ حيث تشير التقديرات إلى أن 8 من 9 اقتصادات عربية في منظمة التعاون الإسلامي لديها ما يكفي من حصيلة الزكاة للقضاء على الفقر لأولئك الذين يحصلون يومياً على أقل من 1,5 دولار أمريكي، وذلك بتقدير حصة الزكاة في الناتج المحلي GDP إلى جانب الموارد اللازمة لدعم تقليل الفقر.

(18) Roberto Rocha et al, "The status of bank lending to SMEs in the Middle East and North Africa region: Results of a joint survey of the Union of Arab Bank and the World Bank", Policy Research Working Paper, WPS5607, World Bank & The Union of Arab Banks, March 2011.

جدول 5: تقييم الزكاة لسد فجوة الفقر في عدد من الاقتصادات العربية

م	الاقتصاد	نسبة الزكاة من الناتج المحلي الإجمالي	عجز الموارد تحت 1,25 دولار سنوياً كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	هل غطت الزكاة الفجوة؟
1	الأردن	1,77	0,01	نعم
2	الجزائر	1,77	0,14	نعم
3	جزر القمر	1,77	8,89	لا
4	جيبوتي	1,75	1,49	نعم
5	سورية	1,39	0,02	نعم
6	العراق	1,78	0,09	نعم
7	مصر	1,90	0,04	نعم
8	المغرب	1,81	0,06	نعم
9	اليمن	1,78	0,87	نعم

المصدر: راجع: Mahmoud Mohieldin et al, "The Role of Islamic Finance in Enhancing Financial Inclusion in Organization of Islamic Cooperation (OIC) Countries", Islamic Economic Studies, Islamic Research and Training Institute, Islamic Development Bank, Jeddah, Vol. 20, No. 2, December 2012, p. 78

وبالرغم من الطلب الكبير على خدمات التمويل الأصغر المتوافق مع الشريعة في الاقتصادات العربية؛ فإن هذه الخدمات لا تزال محدودة. ومن شأن تطوير توسيع هذا النوع من الخدمات التمويلية أن يساهم في توسيع نطاق وصول الخدمات المالية لشرريحة كبيرة من المجتمعات العربية؛ إذ تشير التقديرات إلى أن حوالي 35 ٪ من المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات العربية، تفضل الحصول على التمويل والخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة.

جدول 6: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتفضيل التمويل المتوافق مع الشريعة في عدد من الاقتصادات العربية

الاقتصاد	استفادة المشروعات الصغيرة والمتوسطة (نسبة التمويل)	تفضيل المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية (%) من المشروعات الصغيرة والمتوسطة
الأردن	12,5	25
تونس	15,0	18
السعودية	2,0	90
العراق	5,0	35
لبنان	16,1	4
مصر	8,0	20
المغرب	24,0	54
اليمن	20,3	37

المصدر: World Bank and Islamic Development Bank Group, Op. Cit., p. 127.

وقد شهدت الاقتصادات العربية تحسُّناً في الشمول المالي والمصرفي خلال الأعوام الماضية، بما في ذلك تغييرات في الأطر القانونية والتنظيمية التي كانت تشكّل أهمّ العقبات التي تواجه تعميم الخدمات المالية في المنطقة؛ حيث ركّزت الكثير من التغييرات على التمويل الأصغر كما يوضّحه الجدول التالي:

جدول 7: الأنظمة القانونية للتمويل الأصغر في عدد من الاقتصادات العربية

السنة	الاقتصاد	القانون	الادخار	التمويل	التأمين	المنظم
1999	المغرب	قانون رقم 18، 97 المحدث في 2004، وأخيراً في 2007، رقم 41.12 2013	x	✓	✓	بنك المغرب
2007	سورية	مرسوم التمويل الأصغر رقم 15	✓	✓	✓	مجلس النقد والتسليف
2009	اليمن	قانون بنوك التمويل الأصغر رقم 15	✓	✓	✓	البنك المركزي اليمني
2011	السودان	تعليمات شركات التمويل الأصغر	✓	✓	✓	البنك المركزي السوداني
2011	تونس	المرسوم رقم 117	x	✓	✓	هيئة رقابة التمويل الصغير
2011	فلسطين	المرسوم رقم 132	x	✓	x	سلطة النقد الفلسطينية
2014	مصر	تنظيم التمويل المتناهي الصغر رقم 141	x	✓	✓	هيئة الرقابة المالية المصرية
2015	الأردن	نظام شركات التمويل الأصغر رقم 5	x	✓	✓	البنك الأردني المركزي

المصدر: CGAP and AMF, "Financial Inclusion Measurement in the Arab World", Working Paper, January 2017, p. 14.

المطلب الرابع : متطلبات تطوير الخدمات والمنتجات المالية الإسلامية في الاقتصادات العربية

يرى البنك الدولي أن الإسراع في تعميم الخدمات المالية يتطلب تشجيع تطوير منتجات مالية مبتكرة ومنخفضة التكلفة؛ حيث تواجه الفئات المحرومة من الخدمات معوقات معينة ولديها احتياجات مالية معينة، ويتعين على صانعي السياسات وضع أطر تنظيمية تشجع على تطوير منتجات مالية ملائمة، مثل: الحسابات المصرفية الأساسية والتأمين الأصغر التي تلبي احتياجات العملاء المحرومين من الخدمات ومحدودي الدخل. وينبغي أيضاً تشجيع تصميم المنتجات التي تركز على العملاء وتتغلب على المعوقات السلوكية وتزيد من حجم المنفعة⁽¹⁹⁾. ويرى صندوق النقد العربي أن مهمة تطوير الخدمات والمنتجات المالية تقع على عاتق مقدمي الخدمات، أخذاً في الاعتبار ما يلي⁽²⁰⁾:

- مراعاة احتياجات ومتطلبات العملاء المستهدفين عند تصميم الخدمات والمنتجات لهم قبل طرحها والتسويق لها، بالإضافة إلى ابتكار منتجات مالية جديدة تعتمد على الادخار والتأمين ووسائل الدفع وليس فقط على الإقراض والتمويل؛
- التشجيع على المنافسة بين مقدمي المنتجات والخدمات المالية لتوفير المزيد من الخيارات للعملاء، ولتعزيز التنافسية بين المؤسسات المالية للحفاظ على الخدمات بجودة عالية، وبما يمكن العملاء من الاختيار ما بين المنتجات بسهولة وبتكاليف معقولة وشفافية؛
- تخفيض الرسوم والعمولات غير المبررة المفروضة على العملاء وكذا الخدمات المالية غير المناسبة التي تتم مقابل قيام العملاء بدفع عمولات؛
- مراعاة ظروف العملاء لدى التعامل معهم وعدم قيام مقدمي الخدمات أو المقرضين باستغلال ظروفهم وإثقالهم بالقروض؛

(19) Douglas Randall and Jennifer Chien, Op. Cit.

(20) صندوق النقد العربي، «نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي»، مرجع سابق، ص: 3.

- قيام الجهات الرقابية بمراجعة التعليقات القائمة لتخفيف متطلبات التمويل؛
 - إتاحة التدريب لموظفي مقدمي الخدمات المالية المتخصصين في هذا المجال.
- كما يشير البنك الإسلامي للتنمية ومجموعة البنك الدولي إلى أن صناعة التمويل الإسلامي في حاجة إلى طرح منتجات وخدمات مبتكرة للمشاركة في تحمل المخاطر، بدلاً من محاكاة المنتجات التقليدية التي تنقل المخاطر إلى أطراف أخرى، كما هي في حاجة أيضاً إلى التوسع خارج نطاق المعاملات المصرفية التي تُهيمن حالياً على مكونات الصناعة المالية الإسلامية؛ وذلك على النحو التالي:

جدول 8: آليات معالجة قطاعات المالية الإسلامية للشمول المالي

القطاع	الحلول الخاصة بالشمول المالي والاجتماعي
المصرفي	<ul style="list-style-type: none"> • تعزيز حجم الحصول على التمويل الإسلامي والوصول إليه ليشمل أصحاب الدخل المنخفض؛ • تدعيم رأس المال البشري للتمويل الإسلامي؛ • زيادة محور الأمية المالية الإسلامية.
أسواق رأس المال	<ul style="list-style-type: none"> • إدخال صكوك التجزئة لصغار المستثمرين؛ • تخفيف شروط إدراج الشركات من أجل توفير مجموعة أكبر من الأسهم للاستثمار.
التكافل	<ul style="list-style-type: none"> • تمكين المشاركين باستخدام التأمين التكافلي للدخار والاستثمار؛ • السماح بالتأمين التكافلي للعائلة والصحة والمحاصيل والثروة الحيوانية والممتلكات على أساس النموذج التعاوني.
المؤسسات المالية غير المصرفية	<ul style="list-style-type: none"> • زيادة عدد وتنوع المؤسسات المالية غير المصرفية الإسلامية (الصناديق الاستثمارية، شركات التمويل التاجيري، مؤسسات التمويل الأصغر...) • تشجيع المؤسسات المالية غير المصرفية الإسلامية على تقديم الخدمات المالية الإسلامية في الاقتصادات التي لا يمكن فيها إنشاء بنوك إسلامية بسبب القيود القانونية والتنظيمية.
التمويل الاجتماعي الإسلامي	<ul style="list-style-type: none"> • الاعتراف بالاستبعاد المالي كمسكلة رئيسة ناجمة عن المعتقدات الدينية والثقافية والأخلاقية للفقراء؛ • الاستفادة من أدوات ومؤسسات إعادة توزيع الثروة والعمل الخيري (القرض الحسن والزكاة والصدقات والأوقاف).

المصدر: راجع: 197- 199؛ World Bank and Islamic Development Bank Group, Op. Cit., pp. 3 - 9

المبحث الرابع:

دور التثقيف المالي في تعزيز الشمول المالي والمصرفي العربي

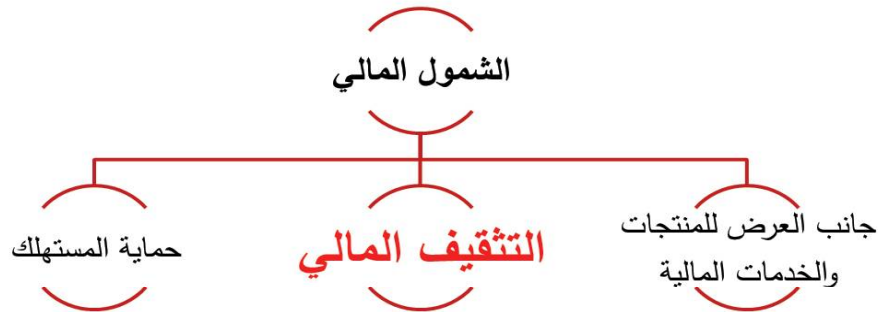
وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: أهمية التثقيف المالي في الاقتصادات العربية

يُعتبر وعي الأفراد والشركات بالقضايا المالية والمصرفية عنصرًا أساسيًا من عناصر نجاح الشمول المالي والمصرفي، ففي الاقتصادات المتقدمة التي يتمتع فيها الكثير من السكان بإمكانية الحصول على الخدمات المالية ينصبّ التركيز على توعية العملاء المحتملين باتخاذ قرارات مالية سليمة؛ أما في الاقتصادات العربية يكون الهدف من تعزيز التوعية بالقضايا المالية هو زيادة الوعي بالخدمات المتاحة والقدرة على استخدامها.

والتثقيف المالي هو من الدّعائم الأساسية للشمول المالي؛ حيث يمثل الاهتمام بجانب الطلب والرابط بجانب العرض والمزيد من المنتجات وكذلك حماية المستهلك؛ من خلال تغيير المعتقدات الخاطئة عن القطاع المالي الرسمي.

شكل 4: التثقيف المالي كأحد ركائز الشمول المالي



المصدر: محمد زكريا، «دور المعهد المصرفي المصري في نشر الثقافة المالية كمحور أساسي في منظومة الشمول المالي»، في منتدى الشمول المالي: التوجّه الإستراتيجي لاستقرار المالي والاجتماعي، بالتعاون بين البنك المركزي المصري واتحاد المصارف العربية، المعهد المصرفي المصري، 2015، ص: 3.

وهناك اهتمام متزايد من قبل الاقتصادات العربية بقضايا التثقيف المالي؛ الأمر الذي يستدعي إرساء منظومات تعليمية وتوعوية شاملة تعمل على تعزيز وتطوير مستويات الوعي لدى كافة شرائح المجتمع، بما يساعد الأفراد والمشروعات الصغيرة ليس فقط على الوصول للتمويل والخدمات المالية؛ بل على اتخاذ القرارات المالية والاستثمارية السليمة في كل ما يتعلق بتعاملاتهم المالية المختلفة. وتتمثل إحدى المبادرات في إرساء أسبوع المال العالمي Global Money Week الذي أصبح منذ عام 2013 حدثاً سنوياً تنظمه العديد من الاقتصادات العربية، مثل: مصر ولبنان والسعودية والإمارات العربية المتحدة وتونس وفلسطين واليمن والصومال والمغرب، وذلك من أجل نشر التثقيف المالي لدى الأطفال والشباب. وقد أصدر صندوق النقد العربي بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتنمية (التابعة لوزارة التنمية والتعاون الاقتصادي الألمانية)، تقريراً مشتركاً حول أوضاع وجهود الاقتصادات العربية على صعيد الارتقاء بقضايا التثقيف والتوعية المالية، وذلك في إطار تعزيز فرص وصول مختلف فئات المجتمع للتمويل والخدمات المالية، والارتباط الوثيق لذلك بتحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الثاني: الاستطلاع العالمي حول محو الأمية المالية لوكالة ستاندرد آند بورز قامت وكالة «ستاندرد آند بورز لخدمات التصنيف الائتماني» Poor's & Standard بعمل استطلاع حول محو الأمية المالية العالمية⁽²¹⁾ عام 2014، بعد إجراء مقابلات مع أكثر من 150.000 بالغ في 148 دولة؛ وتم اختبار معرفتهم وفق أربعة مفاهيم مالية أساسية: الحساب، والفائدة المركبة (الادخار)، والتضخم، وتنويع المخاطر (الاستثمارات)؛ حيث يتم اعتبار الشخص مثقفاً مالياً في حال أجاب عن 3 أسئلة على الأقل من أصل 4 أسئلة، وجاءت نتائج الاستطلاع كما يلي:

- ثلثي البالغين (66٪) في العالم تنقصهم المعرفة المالية؛ ويمتلك نحو 34٪

(21) Standard & Poor's Ratings Services Global Financial Literacy Survey (GFLS).

- من السكان البالغين في العالم معرفة مالية مناسبة؛
 - نسبة السكان البالغين في الاقتصادات العربية، ممن يمتلكون معرفة مالية مناسبة، تصل إلى 30 ٪، وهذه النسبة أقل من المتوسط العالمي؛
 - جاءت تونس في المرتبة الأولى من حيث المعرفة المالية، والتي تمكّن فيها 45 ٪ من البالغين من الإجابة بشكل صحيح؛
 - بلغت نسبة محو الأمية المالية من إجمالي البالغين في الكويت 44 ٪؛ مقارنة بنسبة 40 ٪ في البحرين، و38 ٪ في الإمارات العربية المتحدة، و31 ٪ في المملكة العربية السعودية؛
 - هناك تباين كبير في معدلات المعرفة المالية في اقتصادات الدول العربية، وتُعدّ الصومال واليمن من الدول ذات المعدّلات الأدنى من المعرفة المالية في العالم؛ حيث تبلغ 15 ٪ و13 ٪ على التوالي؛
 - في حين تصل الفجوة في نسب الوعي المالي بين الرجال والنساء 5 ٪ في العالم، فإنها ترتفع إلى 8 ٪ بين الجنسين على مستوى الاقتصادات العربية؛
 - سجّلت دول مجلس التعاون الخليجي نسبة معرفة مالية بين الرجال 40 ٪ مقابل 36 ٪ لدى النساء؛
 - سجّل متوسط محو الأمية المالية للمرأة في الإمارات 4 ٪ أعلى من الرجل.
- ولا شك أن هذه البيانات تُسهم في مساعدة صانعي القرار على إيجاد طرق لتعزيز المعرفة المالية وحماية المستهلك، والمساعدة في فتح المجال أمام المزيد من الشمول المالي والمصرفي.

جدول 9: نسبة من لديهم معرفة مالية وفق النتائج الرئيسة لمسح الأمية العالمية
في الاقتصادات العربية (2014)

ثلاثة على الأقل من أصل أربعة إجابات صحيحة (% البالغين)							الاقتصاد
السن أكبر من 55	السن 34-54	السن 15-34	البالغون الذين يعيشون في أفقر 40% من الأسر	البالغون الذين يعيشون في أغنى 60% من الأسر	رجال	نساء	
الأردن	24%	25%	22%	23%	24%	20%	16%
الإمارات	38%	37%	41%	40%	36%	39%	43%
البحرين	40%	41%	36%	42%	36%	43%	33%
تونس	45%	51%	38%	48%	39%	43%	39%
الجزائر	33%	38%	28%	36%	29%	36%	24%
السعودية	31%	34%	28%	35%	27%	32%	30%
السودان	21%	22%	20%	22%	24%	19%	15%
الصومال	15%	15%	15%	18%	11%	18%	13%
العراق	27%	29%	25%	29%	24%	31%	25%
فلسطين	25%	28%	21%	26%	23%	27%	22%
الكويت	44%	46%	40%	45%	42%	45%	39%
لبنان	44%	50%	39%	45%	44%	50%	40%
مصر	27%	30%	25%	30%	23%	31%	23%
موريتانيا	33%	38%	29%	34%	33%	35%	39%
اليمن	13%	18%	8%	17%	7%	16%	10%
المتوسط	30%	34%	26%	32%	27%	34%	26%

المصدر: Habib Attia and Helen Engelhardt, "Financial Education Initiatives in the Arab Region: A Stocktaking Report", Arab Monetary Fund & Deutsche Zusammenarbeit, 2017, p. 19

المطلب الثالث : مؤشر ماستر كارد العالمية لمحو الأمية المالية

يستند مؤشر ماستر كارد العالمية لمحو الأمية المالية⁽²²⁾ إلى استطلاع أُجري عام 2012؛ حيث تمّ استقصاء آراء المشاركين حول ثلاثة جوانب متعلّقة بثقافتهم المالية، بما فيها مهاراتهم الأساسية في إدارة الأموال، ومعرفتهم الاستثمارية، والتخطيط المالي؛ وذلك لتحديد مستوى مهاراتهم الأساسية في إدارة الأموال من حيث وضع الميزانيات، والادخار، واستخدام الأرصدة الائتمانية استخداماً مسؤولاً.

وسجّل المشاركون المصريون أعلى نتيجة بين فئات المؤشر الثلاث في فئة الإدارة المالية الأساسية 75 ٪، وكانوا حاذقين خصوصاً في وضع الميزانيات والإلمام بالنفقات. وتلت النتيجة التي سجّلوها في فئة الإدارة المالية الأساسية نتائج فئات التخطيط المالي 70 ٪، والاستثمار 54 ٪، وكانت نتيجة مصر الإجمالية على المؤشر 69 ٪ أعلى من المستوى الكلي للشرق الأوسط 61 ٪، تليها السعودية 62 ٪، ثم الإمارات 61 ٪.

وكانت النتيجة التي سجّلها المستهلكون الإماراتيون في مجال المعرفة بالاستثمار الأعلى في منطقة الشرق الأوسط 57 ٪، كما كانت نتيجتهم في فئة التخطيط المالي 65 ٪ أعلى من المتوسط الشرق أوسطي لهذه الفئة 64 ٪. وفي فئة الاستثمار أظهر المستهلكون الإماراتيون فهماً جيداً لكشوف حساباتهم المالية ومدى ملائمة المنتجات المالية لاحتياجاتهم.

(22) The MasterCard Index of Financial Literacy.

جدول 10: مؤشر ماستر كارد العالمية لمحو الأمية المالية (2012)

النتائج				الترتيب مؤشر محو الأمية المالية الإجمالي	
	فئات مؤشر محو الأمية المالية				
	الاستثمار	التخطيط المالي	الإدارة المالية الأساسية		
%54	%64	%62	%61	الشرق الأوسط	
%54	%70	%75	%69	مصر	1
%54	%64	%65	%62	السعودية	2
%57	%65	%60	%61	الإمارات	3
%55	%66	%61	%61	لبنان	4
%51	%65	%59	%59	عُمان	5
%51	%63	%57	%58	الكويت	6
%55	%57	%55	%56	قطر	7

المصدر: Habib Attia and Helen Engelhardt, Op. Cit., p. 20.

المطلب الرابع: متطلبات تعزيز المعرفة المالية الإسلامية في الاقتصادات العربية
قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بتعريف التعليم المالي على أنه «العملية التي يقوم الأفراد من خلالها بتحسين فهمهم للمنتجات والمفاهيم المالية؛ وأن يطوروا من خلال التعلم و/ أو المشورة الموضوعية مهاراتهم وثقتهم؛ ليصبحوا أكثر وعياً بالمخاطر والفرص المالية، واتخاذ خيارات مستندة إلى معلومات أفضل،

ومعرفة أين يذهبون للحصول على المساعدة، واتخاذ إجراءات فعّالة أخرى لتحسين رفاهيتهم المالية وحمايتهم»⁽²³⁾. كما أقرته مادة دراسية، وجزءاً من قياس أداء الطلبة الذين بلغ سنهم 15 سنة ضمن برنامج التقييم العالمي لمهارات الطلبة Programme for International Students Assessment (PISA).

وقد ورد في المبادئ الرئيسة لتحقيق الشمول المالي الصادرة عن مجموعة العشرين أنه لتمكين العملاء من تحقيق الاستفادة المثلى من الخدمات المالية؛ فإنه لا بدّ من تطوير قدراتهم وثقافتهم المالية وتمكين قدراتهم من خلال ما يلي⁽²⁴⁾:

- الثقافة المالية: وهي القدرة على فهم المعلومات الأساسية عن المنتجات والخدمات المالية؛
 - القدرات المالية: وهي تمكين العملاء من اتخاذ القرار المالي الذي يتناسب مع احتياجاتهم؛
 - آلية معالجة الشكاوى: وهي القدرة على معالجة شكاوى العملاء من خلال آلية واضحة وآمنة.
- ويُعتبر ذلك من المكملات الأساسية لقوانين وأنظمة حماية حقوق العملاء؛ حيث إن تطوير قدرات وثقافة العملاء المالية تساعد قوانين حماية حقوق العملاء على حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية.
- ويرى صندوق النقد العربي أن تعزيز المعرفة المالية في الاقتصادات العربية يتطلب ما يلي⁽²⁵⁾:

- يتعين على كل دولة الاهتمام بموضوع التثقيف والتوعية المالية من خلال إعداد إستراتيجية وطنية موجّهة لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي⁽²⁶⁾، وتطوير هذه الإستراتيجية من قبل عدّة جهات حكومية إلى جانب

(23) See: OECD, Improving financial literacy: Analysis of issues and policies, OECD Publications, Paris, 2005; OECD/INFE, Financial Literacy and Inclusion: Results of OECD/INFE Survey Across Countries and by Gender, Financial Literacy & Education Russia Trust Fund, Paris, 2013.

(24) Alliance for Financial Inclusion, Op. Cit., p. 3.

(25) صندوق النقد العربي، «نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي»، مرجع سابق، ص: 3.

(26) يُعرّف التثقيف المالي Financial Literacy بأنه مزيج من الوعي والمعرفة والمهارات والمواقف والسلوك الضروري لاتخاذ قرارات مالية سليمة؛ وذلك لتحقيق الرفاهية المالية للأفراد. يُعدّ التعليم المالي Financial Education هو العملية التي يتم من خلالها توفير المواد اللازمة للأفراد للوصول إلى التثقيف المالي؛ وذلك بهدف زيادة الوعي المالي والوصول إلى الرفاهية المالية للأفراد؛ أي أن التثقيف المالي هو نتيجة لعملية التعليم المالي.

القطاع الخاص والأطراف ذات العلاقة؛ وذلك لتعزيز الوعي والمعرفة المالية لدى المواطنين وخاصة الفئات المستهدفة التي تحتاج إلى ذلك مثل: المشروعات الصغيرة والمتوسطة والشباب والنساء؛

- يهدف التثقيف المالي إلى إيجاد نظام تعليم مالي متكامل، والوصول إلى مجتمع مثقف ماليًا يعمل على تعزيز وتطوير مستويات الوعي لدى كافة شرائح المجتمع، ويملك مهارات تمكنه من فهم واستيعاب المنتجات والخدمات المالية؛ حيث يساعد التثقيف المالي المواطنين على اتخاذ قرارات استثمارية سليمة ومدروسة فيما يتعلق بتعاملاتهم المالية المختلفة بأدنى درجات المخاطر؛

- ينبغي تحقيق التوازن بين المعلومات المتاحة لدى المستهلكين ومقدمي الخدمات المالية، وبالأخص المستهلكين الجدد؛ حيث يتعين مراعاة قلة خبراتهم في استخدام الخدمات المالية لمساعدتهم على إدراك حقوقهم ومسؤولياتهم، وفي أغلب الأحيان يتم توفير برامج توعية للمستهلك من خلال حملات التوعية العامة التي تستهدف تمكين المستهلكين من اتخاذ قرارات مالية تلائم احتياجاتهم.

كما دعا البنك الإسلامي للتنمية ومجموعة البنك الدولي إلى تعزيز رأس المال البشري ومحو الأمية المالية في التمويل الإسلامي؛ حيث يمكن تعزيز رأس المال البشري لهذه الصناعة من خلال إنشاء منصات للمعرفة المالية الإسلامية ذات مصداقية من خلال التدريب المنتظم والحلقات الدراسية وورش العمل، وكذلك من خلال تطوير المعرفة الجديدة في التمويل الإسلامي بدعم من الصناعة والمؤسسات الأكاديمية. ويتعين زيادة الثقة في استخدام الخدمات المالية الإسلامية. ويمكن زيادة الوعي العام من خلال تعزيز محو الأمية المالية الإسلامية، بما في ذلك معرفة المنتجات المالية الأنسب لأغراض معينة⁽²⁷⁾.

(27) World Bank and Islamic Development Bank Group, Op. Cit., pp. 3; 72-73.

الخاتمة

أولاً: نتائج البحث

في ختام دراستنا التحليلية للشمول المالي والمصرفي الإسلامي في الاقتصادات العربية؛ تأكدت لنا نتائج مهمة نستعرضها فيما يلي:

- حاجة الاقتصادات العربية إلى تحسين الشمول المالي والمصرفي الإسلامي عن طريق تطوير البنية التحتية الإلكترونية؛ حيث يُسهم تقديم الخدمات المالية الرقمية عن طريق الوكلاء في خفض تكلفتها ووصولها لفئات أوسع في المجتمع؛
- حاجة الاقتصادات العربية إلى تطوير الإجراءات والممارسات المتعلقة بحماية المستهلكين الماليين/المستثمرين في الخدمات المالية الإسلامية، في ظلّ تطور المنتجات المالية وضعف الوعي المالي والمصرفي الإسلامي؛
- حاجة الاقتصادات العربية إلى استخدام المالية الإسلامية التي تؤدي دوراً محفزاً في استقطاب الأفراد والمشروعات الصغيرة المستبعدة مالياً إلى النظام المالي الرسمي؛ والتي لا ترغب في استخدام الخدمات المالية والمصرفية لأسباب دينية؛
- حاجة الاقتصادات العربية إلى تعزيز التوعية بالقضايا المالية والمصرفية التي تستهدف زيادة الوعي بالخدمات المالية الإسلامية المتاحة والقدرة على استخدامها في المناطق ذات الشمول المالي المنخفض، كما تستهدف توعية العملاء المحتملين باتخاذ قرارات مالية سليمة في المناطق ذات الشمول المالي المرتفع.

ثانياً: اقتراحات البحث

تأسيساً على ما تقدّم يمكن طرح الاقتراحات الرئيسة التالية:

- أولوية الارتقاء بنظم البنية التحتية السّليمة للقطاع المالي والمصرفي العربي؛ من خلال الاهتمام بالتكنولوجيا المالية FinTech، وتحسين نظم الضّمانات والمعلومات الائتمانية والحوكمة الشرعية، ووضع إطار قانوني وتنظيمي للتمويل الإسلامي بالاستفادة من معايير الهيئات الدّاعمة للصناعة المالية الإسلامية؛
- تعزيز حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية والمصرفية الإسلامية؛ من خلال ضمان الإفصاح الكامل في عقود التمويل الإسلامي، وإعداد السياسات والتّعليمات وتعريف المتعاملين مع المؤسسات المالية الحاليين والمحتملين بحقوقهم وواجباتهم، وآليات تقديم الشكاوى وإجراءات متابعتها ومعالجتها؛
- تشجيع الابتكار والإبداع في تصميم منتجات مالية متوافقة مع الشريعة ومع احتياجات الفئات المستبعدة؛ من خلال تقديم خدمات ذات جاذبية ومزايا تنافسية مع المنتجات التقليدية من حيث التسعير، والشفافية، ووقت المعالجة، والعبء على العميل؛
- تقليص الفجوة في الوعي والتثقيف المالي لدى فئات المجتمع المختلفة؛ من خلال تعزيز المناهج التّعليمية بمواد في «التربية المالية» تُسهم في مكافحة الأمية المالية والمصرفية، وترفع من مستوى فهم المعاملات المالية الإسلامية، وتمكّن من اتّخاذ القرارات المالية والاستثمارية السّليمة؛
- تبني المنظّمات المالية والمصرفية الإقليمية العربية إستراتيجية كاملة وواضحة لتحسين الشمول المالي والمصرفي في الاقتصادات العربية؛ من خلال العمل

على تعزيز التعاون بين البنوك المركزية والمؤسسات المالية الإسلامية ومعاهد التدريب المالي بما يُسهم في الوصول الشامل للخدمات المالية الإسلامية.

شكل 5: مرتكزات الشمول المالي والمصرفي الإسلامي في الاقتصادات العربية



المصدر: من إعداد الباحث

قائمة المصادر والمراجع

- صندوق النقد العربي، «التقرير الاقتصادي العربي الموحد»، الدائرة الاقتصادية والفنية، أبو ظبي، ع32، 2012.
- صندوق النقد العربي، «نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي»، فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي، أبو ظبي، 2017.
- صندوق النقد العربي، «نظم الدفع عبر الهاتف المحمول: الأبعاد والقواعد المطلوبة»، ورقة عمل اللجنة العربية لنظم الدفع والتسوية، أبو ظبي، 2013.
- صندوق النقد العربي، حماية المستهلك (العميل) في الخدمات المصرفية، اللجنة العربية للرقابة المصرفية، أبو ظبي، 2012.
- محمد زكريا، «دور المعهد المصرفي المصري في نشر الثقافة المالية كمحور أساسي في منظومة الشمول المالي»، في منتدى الشمول المالي: التوجه الإستراتيجي للاستقرار المالي والاجتماعي، بالتعاون بين البنك المركزي المصري واتحاد المصارف العربية، المعهد المصرفي المصري، 2015.
- محمد يسر برنيه، توسيع فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية في الدول العربية ودور المصارف المركزية، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2012.
- Abbas Mirakhor and Iqbal Zamir, "Financial Inclusion: Islamic Finance Perspective", MPRA, Journal of Islamic Business and Management, Vol. 2, No. 1, 2012.
- Alliance for Financial Inclusion, G20 Principles for Innovative Financial Inclusion, Global Partnership for Financial Inclusion, April 2011.
- Asli Demirguc-Kunt et al, "Islamic Finance and Financial Inclusion: Measuring Use of and Demand for Formal Financial Services among Muslim Adults", Policy Research Working Paper, WPS6642, World Bank,

Washington DC, October 2013.

- Capgemini and BNP Paribas, World Payments Report 2016, 2016.
- CGAP and AMF, “Financial Inclusion Measurement in the Arab World”, Working Paper, January 2017.
- COMCEC Coordination Office, National and Global Islamic Financial Architecture: Problems and Possible Solutions for the OIC Member Countries, Ankara, October 2016.
- Douglas Randall and Jennifer Chien, “8 key approaches to accelerate financial inclusion”, World Bank, 2017, See Web Site: <http://blogs.worldbank.org>.
- G20/OECD, High-Level Principles on Financial Consumer Protection, 4 November 2011.
- Habib Attia and Helen Engelhardt, “Financial Education Initiatives in the Arab Region: A Stocktaking Report”, Arab Monetary Fund & Deutsche Zusammenarbeit, 2017.
- Islamic Financial Services Board, Islamic Finance for Asia: Development, Prospects, and Inclusive Growth, Asian Development Bank & Islamic Financial Services Board, 2015.
- Lorraine Ocampos, “Can Islamic Banking Increase Financial Inclusion in the Muslim World?”, August 10, 2015, See Web Site: <https://blog-montada.imf.org>.
- Mahmoud Mohieldin et al, “The Role of Islamic Finance in Enhancing Financial Inclusion in Organization of Islamic Cooperation (OIC) Countries”, Islamic Economic Studies, Islamic Research and Training Institute, Islamic Development Bank, Jeddah, Vol. 20, No. 2, December 2012.
- Malaysia International Islamic Financial Centre, “Insights Global Financial

- Inclusion: Islamic Finance Meets the Challenge”, Bank Negara Malaysia, 16 July 2014.
- Muhamed Zulkhibri, “Islamic Finance, Financial Inclusion Policy and Financial Inclusion: Evidence from Muslim Countries”, IRTI Working Paper Series 143701-, January 6, 2016.
 - OECD, Improving financial literacy: Analysis of issues and policies, OECD Publications, Paris, 2005.
 - OECD/INFE, Financial Literacy and Inclusion: Results of OECD/INFE Survey Across Countries and by Gender, Financial Literacy & Education Russia Trust Fund, Paris, 2013.
 - Roberto Rocha et al, “The status of bank lending to SMEs in the Middle East and North Africa region: Results of a joint survey of the Union of Arab Bank and the World Bank”, Policy Research Working Paper, WPS5607, World Bank & The Union of Arab Banks, March 2011.
 - Sami Ben Naceur et al, “Can Islamic Banking Increase Financial Inclusion?”, IMF Working Paper, WP/1531/, International Monetary Fund, February 2015.
 - World Bank and Islamic Development Bank Group, Global Report on Islamic Finance: Islamic Finance - A Catalyst for Shared Prosperity?, World Bank, Washington DC, Islamic Development Bank Group, 2017.
 - World Bank, “Good Practices for Financial Consumer Protection”, Working Paper, No. 70157, Washington DC, June 2012.
 - World Bank, Global Financial Development Report: Financial Inclusion, International Bank for Reconstruction and Development, Washington DC, 2014.
 - World Bank, Global Financial Inclusion (Global Findex) Database,

Washington DC, See Web Site: <http://www.worldbank.org/globalindex>.

- World Bank, Global Payment Systems Survey (GPSS), 2012, See Web Site: <http://www.worldbank.org>
- World Bank, Payment Systems Worldwide A Snapshot Outcomes of the Global Payment Systems Survey 2010, Payment Systems Policy And Research, 2011.

الإفصاح عن المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية والتقليدية بالمملكة العربية السعودية: تحليل المحتوى للتقارير السنوية

د. وائل حمريت

أستاذ مساعد بكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

(سَلَّم البحث للنشر في 2017/8/19 م، واعتمد للنشر في 2017/10/10 م)

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى التعرف على ممارسات الإفصاح عن المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية والتقليدية بالمملكة العربية السعودية عن طريق التقارير المالية بين سنتي 2008-2015؛ كما يهدف إلى تحديد الآثار المباشرة والمشاركة لخصائص المصارف وحوكمة الشركات والتصنيف الائتماني على مستوى الإفصاح عن المخاطر التشغيلية. تبين من نتائج هذا البحث أن هناك ارتفاعاً نسبياً وبطيئاً لدى الإفصاح عن المخاطر التشغيلية، مما يعكس الوعي الحسي لدى المؤسسات المصرفية للفوائد التي قد تنجم من إدارتها. اتضح أن البنوك ذوات الحجم الكبير والتي تتميز بضعف نسبة حضور الأعضاء المستقلين داخل مجلس الإدارة وقلة الفروع، وانخفاض عدد المشاركات في رأس المال التابع للشركات الأخرى وزيادة حجم مجلس الإدارة والعمل تحت غطاء إسلامي هي الأكثر إفصاحاً. في ما يخص النتائج المنسوبة لكل نوع من المصارف، كشفت نتائج البحث أن تعزيز الإفصاح عن المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية يرتبط إيجابياً بالأداء المالي

والتصنيف الائتماني، إلى جانب نمط مستمر من ضعف عدد اجتماعات مجلس الإدارة وتواجد عدد قليل للأعضاء المستقلين وعدم الاستقرار المالي، وعلاوة على ذلك، فإن متغيرات «مدى الانفتاح على النوافذ الإسلامية» و«الاستقرار المالي» تساهم في زيادة الإفصاح عن المخاطر التشغيلية في المصارف التقليدية.

الكلمات المفتاحية: المخاطر التشغيلية، اتفاقية بازل، المصارف التقليدية، المصارف الإسلامية، الإفصاح، انضباط السوق، المملكة العربية السعودية.

The Operational Risk Disclosure in Islamic and Conventional Banks in Saudi Arabia: A content analysis of annual reports.

Dr. Wael Hemrit

Assistant Professor at College of Economics and Management Sciences
Al-Imam Muhammad bin Saud Islamic University

Abstract:

This paper studies the operational risk reporting practices in annual reports of Islamic and conventional banks in the Saudi Arabia for the period 2008-2015. It determines the direct and joint effects of banking characteristics, corporate governance and credit rating on the operational risk reporting in the banking industry. We provide evidence that the extent of Bank's disclosure on operational risk increased slightly, reflecting their perceptual awareness of the benefits of its management. We find that banks having a large size, lower proportion of independent board directors, smaller number of subsidiaries, lower participation in equity capital of other companies, greater board size and operating under Islamic context are disclosing more information. In regards of results of each type of banks, we discover that the enhancement of operational risk disclosure in Islamic banks is positively associated with high profitability and credit rating, an ongoing pattern of small number of board members meeting, lack of independent members and Financial instability. Moreover, the variables that concern the opening of Islamic windows and the financial stability perform the operational risk reporting in the conventional banks.

1. المقدمة

إن مستحدثات المشروع المصرفي وتطور استخدام أدوات مالية جديدة في دول تعايشت فيها المصارف الإسلامية والتقليدية جنباً إلى جنب اقتضت تطبيق نظام قانوني مشترك بينهما لتقييم ومجابهة كل المخاطر الناشئة عن الأنشطة المصرفية (مخاطر السوق، مخاطر الائتمان، المخاطر التشغيلية...). إذن، لم يتم تحديد نظام قانوني منفصل يُنسب إلى خطوط أعمال المصارف الإسلامية، كما بات من الشائع أن المصارف الإسلامية تعمل بموجب القوانين المعتمدة في المصارف التقليدية والتي من المفترض أن تكون متجذرة ضمن التحديات التي تم تحديدها مسبقاً بهدف متابعة المخاطر والالتزام بالمعايير الدولية، وبالتالي ضمان رسوخ عمل الصناعة المصرفية الإسلامية على النطاق العالمي، وفي هذا الصدد، ذكر احد المؤلفين⁽¹⁾ أن لجان بازل المتتابة تعتبر أحد المحاور المهمة لوضع معايير كفاية رأس المال والممارسات المصرفية الإسلامية السليمة. يتناول هذا الاتفاق في جزء كبير من محاوره المخاطر الحقيقية في المصارف التقليدية كما في المصارف الإسلامية، إلا أن هذه المخاطر تنطلي مجتمعة ضمن مخاطر جامعة وهي تلك التشغيلية. جميع الأدبيات اتفقت أن كل مكونات هذه المخاطر تنبثق أساساً من كافة النظم المصرفية التي تتأثر بدورها بالعوامل البيئية والخارجية. هذه النقاط تعزز فكرة أن المخاطر التشغيلية هي أصل معظم الأزمات التي أصابت القطاع المالي.

تُعتبر تحديات المصارف الإسلامية مشابهة إلى حد كبير لأهداف جميع الوسطاء الماليين، سواء تلك المتوافقة مع الشريعة الإسلامية أو المتصادمة معها، ومع ذلك، فإن المخاطر التي تواجهها المصارف الإسلامية هي الأكثر تعقيداً بسبب تعدد الأنشطة المالية و تنوع أحداث المخاطر التشغيلية واختلاف ملامح العقود عن تلك التي يتم تداولها في المصارف التقليدية. هذه الفوارق تسلط دائرة الضوء على التباينات والاختلافات في سلوك المستثمرين بالمصارف الإسلامية والتقليدية التي

(1) Abdullah et al. 2011.

تلي خيار الإفصاح عن المخاطر، وهذه المخاطر التشغيلية ليس لها عوائد استثمارية كأغلب المخاطر المالية إن تحققت⁽²⁾، بل تشكل في الأصل استنزافاً مستمراً للوضع المالي.

دعماً لأهمية الإفصاح الواردة في الرؤى النظرية المعاصرة، ووفقاً للجنة بازل (2001، 2002)، فإن الارتفاع المفاجئ والسريع للمخاطر التشغيلية هو نتيجة للفشل في النظم الإدارية والتكنولوجية ومناهج المراقبة وانعدام الشفافية في عملية إعداد التقارير المالية؛ وبالتالي استوجب على المؤسسات المصرفية إسلامية كانت أو تقليدية أن تدرك أن مستوى الإفصاح عن المخاطر التشغيلية يعكس مدى وعيها واستجابتها لمتطلبات الاستثمار و مدى حرصها على إدارة هذه المخاطر والتحكم في نتائجها. في هذا الصدد، التعرف على مدى الإفصاح عن المخاطر التشغيلية من قبل المستثمر يعطي انطباعاً لديه عن مدى حرص المؤسسة المصرفية على الحفاظ على رأس المال وحماية الأصول المستثمرة وتجنب التقلبات في قيمة الأصول القابلة للتداول أو التأجير ودعم الجهود الجارية لتعزيز البنية المالية؛ إلى جانب ذلك، فإن التعرف على محددات الإفصاح المتعلقة بالحوكمة المصرفية و الخصائص المؤسسية والاقتصاد الكلي يمنح المستثمرين فرصة التوزيع المتوازن لاستثماراتهم في القطاع المصرفي، والتي تشمل الأسهم، أو الصكوك، أو المرابحة، أو العقود التي تضمن أصل الدين.

من جهة متخذي القرار، فإن القصور الذي لاح على مستوى الكشف الكمي أو النوعي للمخاطر التشغيلية يعتبر عاملاً جوهرياً مساهماً في زعزعة الاستقرار المالي ويوفر مناخاً مضطرباً لعدم التناسق في المعلومات وتفاقم الصراعات بين أصحاب المصلحة الخاصة. حينئذ، يفرض الواقع أن ينضوي خيار فرض الإفصاح عن المخاطر التشغيلية تحت نظام قانوني فعال يتم اعتماده كسياسة لتعزيز

(2) هذا المفهوم يعتبر في حد ذاته ثورة في إطار التعريف بمصطلح «خطر». ففي هذا السياق، هناك خاصية تميز المخاطر التشغيلية عن مخاطر المضاربة، وهي أنه «خطر نقي» يتسبب فقط في خسائر. وعلاوة على ذلك، وفقاً لتعريف المخاطر التشغيلية من قبل لجنة بازل (2001)، فإن هذه المخاطر ترتبط ببعض المكونات والميزات التي هي جزء من نظام التشغيل والتنظيم المالي بالمصرف.

انضباط السوق وضمان الشفافية بين المكونات الاقتصادية.

عمومًا، يهدف هذا البحث إلى إعطاء أفكار جوهرية عميقة منبثقة من سياسة إدارة المخاطر التشغيلية داخل المصارف الإسلامية والتقليدية من أجل مساعدة المستثمرين وأصحاب القرار والمراقبين الماليين للوصول إلى تقييم تلك المخاطر ومستوى الشفافية في الإفصاح عن المعلومات الخاصة بهم من خلال التقارير السنوية والاطلاع على العوامل المؤثرة في مستوى التواصل، كما يهدف هذا البحث إلى الوصول إلى بعض المؤشرات التي تُمكن المصارف، إسلامية كانت أو تقليدية، من التنبؤ بمخاطر حصول خسائر مستقبلية بعد التعرف على العوامل المؤثرة على سجلات الإفصاح عن المخاطر التشغيلية؛ وبما أنه لا يوجد أي بحث سابق قد أجري على المصارف الإسلامية والتقليدية بالملكة العربية السعودية، فإننا نرمي إلى تعزيز ما توصلت له الأبحاث العلمية السابقة الهادفة إلى تحديد الأولويات، حيث يطرح هذا البحث الإشكاليات التالية:

1. ماهو مستوى تطور الإفصاح عن المخاطر التشغيلية في المصارف التقليدية والإسلامية خلال الفترة الزمنية (2008 - 2015)؟
2. ماهي العوامل المالية، المؤسسية والمرتبطة بالحوكمة التي قد تؤثر في مستوى الإفصاح؟.

في ضوء ما سبق ولاستيفاء منهج البحث، فإن هيكل البحث يكون كما يلي:

يتناول المبحث الأول مجال الإفصاح عن المخاطر في المملكة العربية السعودية، بينما يطرح المبحث الثاني مختلف المفاهيم المميزة للمخاطر التشغيلية في المصارف التقليدية والإسلامية من خلال الرجوع إلى التوصيات الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية (The Basel Committee on Banking Supervision) ومجلس الخدمات المالية الإسلامية (Islamic Financial Services Board)، وسنحاول من خلال المبحث الثالث مراجعة شاملة للرؤى النظرية المعاصرة وأهم الأدبيات

السابقة التي تناولت المخاطر التشغيلية، وفي المبحث الرابع، يتم قياس سجل الإفصاح في المصارف الإسلامية والتقليدية اعتمادًا على قاعدة تحليل المحتوى، ويعرض المبحث الخامس أهم الفرضيات النظرية والمتغيرات التي تم اعتمادها في النموذج التجريبي. أخيرًا، يتم تقديم أهم النتائج التجريبية وكذلك بعض الاستنتاجات والتوصيات.

2. الإفصاح عن المخاطر في المملكة العربية السعودية

تزامنًا مع أبواب لائحة حوكمة الشركات التي أصدرتها هيئة سوق المال بالمملكة العربية السعودية⁽³⁾، فقد تم طرح مسألة ضمان إجراءات الإفصاح والشفافية في تقرير مجلس الإدارة. أغلب التقارير تهدف إلى ضمان حقوق المساهمين عبر إتاحة المعلومات الوافية والدقيقة والحرص على عدم التمييز بينهم، إضافة إلى ذلك، فقد عرفت الأسواق المالية وتحديدًا سوق تداولات الأسهم (Tadawul) نموًا متسارعًا أهله إلى أن يكون الأكبر في منطقة الخليج وضمن المراتب الأولى على المستوى العالمي. حاليًا يتكون سوق الأسهم السعودية من 173 شركة مساهمة، مقسمة إلى 15 قطاعًا، وبلغت القيمة السوقية نهاية سنة 2015 أكثر من 420 مليار دولار وبالتالي مثلت هذه القيمة قرابة 40٪ من إجمالي القيمة السوقية العربية بالرغم من الانخفاض الهام بنسبة 12٪ بالمقارنة مع سنة 2014⁽⁴⁾. هذا النمو السريع تزايد مع التفاعل القانوني وما تمليه وجوبية السعي لدعم حماية حقوق المستثمرين بصفة خاصة ومستخدمي التقارير المالية بصفة عامة وأحقيتهم في امتلاك المعلومة من خلال الإفصاح عن المخاطر المحتملة.

يُذكر كذلك أن هيئة سوق المال (Capital Market Authority) التي تأسست حديثًا في المملكة العربية السعودية كان لها دور محوري في تنظيم وتطوير الشركات السعودية من خلال توفير القواعد واللوائح التي تساهم في زيادة الاستثمار وتعزيز

(3) أم القرى، السنة 83 العدد: 4124 الجمعة 3 ذو القعدة 1427هـ الموافق 24 نوفمبر 2006 م.
(4) التقرير الإحصائي السنوي للسوق المالي السعودي (2015).

المعايير المناسبة لضمان الشفافية والإفصاح، ومن وجهة نظر محاسبية، واعتماداً على معايير المراجعة الصادرة في عام 1986 والتي كانت مستمدة أصلاً من المعايير الأمريكية، فإن القطاع المصرفي والشركات المالية نجحت في تطبيق معايير المحاسبة الدولية (IFRS) وذلك بالمقارنة مع غيرها من الشركات السعودية المدرجة تلك التي تعتمد على معايير المحاسبة السعودية لا غير. كما تُعتبر لجنة معايير المحاسبة في الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (SOCPA) المسؤولة عن تطوير ومراجعة معايير المحاسبة والمراجعة بالرغم من الكثير من المعوقات التي تتعلق بالتطبيق. عموماً، فإن المعايير المحاسبية الوطنية تلعب دوراً محورياً في البيئة السعودية لأجل تطوير سياسات الإفصاح عن المخاطر الناتجة عن المعاملات المالية. وفقاً لذلك، وفي أحد الأبحاث الحديثة، فقد لاح أنه بالرغم من التطور الهائل الذي عرفه سوق الأسهم السعودي، وتطور قواعد الإفصاح من هيئة السوق المالية من أجل أن تكون فعالة ومنسجمة مع المعايير الدولية، إلا أن آلية التطبيق أثبتت أنها غير فعالة بالشكل المطلوب⁽⁵⁾. يقول المؤلف أن المشكلة في سوق الأسهم السعودي تكمن في نقص المعرفة لدى المستثمرين وطريقة الحصول على المعلومات ومدى استخدامها، كما يؤكد كذلك على أهمية المعرفة لدى المستثمر وصرامة الإجراءات التأديبية ضد المتلاعبين في السوق، والذين يستغلون نقص الخبرة لدى صغار المستثمرين. إن سوق الأسهم السعودي يفتقر إلى مستوى متميز من النشاط من حيث الإفصاح عن المخاطر⁽⁶⁾. أكد هذا الأخير أن العجز الكبير في المعلومات بالمقارنة مع الأسواق المستقرة، مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأوروبا، كان العامل الأساس لعدم كفاءة سوق الأسهم، ما يعني بالضرورة وجود بنية تحتية مؤسسية ضعيفة لها.

تكريساً لمبدأ الشفافية في الوسطاء الماليين، أطلقت مؤسسة النقد العربي السعودي

(5) Baamir. 2008.

(6) Onour. 2012.

أسسًا وأنظمة تخص حماية عملاء مؤسسات التمويل⁽⁷⁾. فافترض الواقع تحديث المعلومات المتعلقة بالمنتجات والخدمات المالية والمخاطر الشاخصة لهم بعد ضمان وضوحها وبساطتها ودقتها الغير مضللة، دون أن يكون هناك عناء للوصول إليها باعتبار شروطها وميزاتها الرئيسة.

من الطبيعي أن تنشأ أهمية البحث من خلال وضع العينة التي سندرسها ضمن الإطار القانوني للإفصاح عن المخاطر لمعرفة مدى استجابة المصارف لمتطلبات إدارة الخطر وضمان الشفافية وانضباط السوق.

3. المخاطر التشغيلية في المؤسسات المصرفية

إن النقاشات المستفيضة التي تناولت دراسات تخص أهمية المخاطر التشغيلية توصلت إلى أن هناك إنتاجًا جديدًا لمحور قديم، إذ إنه لا بد من الإشارة أن المخاطر التشغيلية ليست بالمخاطر الجديدة أو غير المعروفة⁽⁸⁾، ولكن هناك فرض انضباط جديد للمؤسسات من أجل الاستجابة لمتطلبات الحوكمة ووضع حد لامتناد أنوع مختلفة من المخاطر التشغيلية. إن مسألة اكتشاف و تقييم و قياس المخاطر التشغيلية تعتبر نقطة مركزية مشتركة لتكييف قوانين بازل (II) للمصارف التقليدية والإسلامية على حد سواء.

عمومًا، ترتبط هذه المخاطر بالنظام البنكي وأدائه، بما في ذلك معوقات استعمال الأدوات التكنولوجية، وغيره من التقنيات، وصعوبة الامتثال لسياسات المصرف، والاحتيايل، وكذلك تعطل الإجراءات والتدابير لما ينجر عنهم من أضرار على سياسة الإدارة المصرفية.

1.3 المفهوم العام

المؤكد أن خطر التشغيل يشكل تهديدًا للأعمال المصرفية مما يؤدي إلى عدة خسائر

(7) انظر المادة 22 من نظام مراقبة شركات التمويل الصادر بموجب المرسوم الملكي الصادر في 13 / 8 / 1433 هـ، والباب 18 من اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التمويل الصادرة في 14 / 04 / 1434 هـ.

(8) Utz. 2008

وهي تلك التي لم يتم تضمينها ضمن فئات أخرى من الخسائر. في الواقع، تشير بعض الأدبيات الحديثة أنه من المهم أن يتم الأخذ في الاعتبار الأحداث التي تفتقر لتقييم واضح لمستوى التكلفة، لأنه في هذه الحالة، فإن الفشل لا يعني بالضرورة تحقق الخسارة⁽⁹⁾.

طرحت اتفاقية بازل (II) (2001) مفهوماً شاملاً للمخاطر التشغيلية، وهو كما يلي: «هو خطر الخسائر الناجمة عن إخفاق أو عدم كفاية الإجراءات الداخلية والعنصر البشري والأنظمة لدى البنوك أو نتيجة للحوادث الخارجية، ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونية، ولكنه لا يشمل كلاً من المخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة»⁽¹⁰⁾، ويضيف أحد الباحثين⁽¹¹⁾ أن عدم الأخذ في الاعتبار بهذا الخطر يدخل كذلك ضمن المخاطر التشغيلية. تؤدي هذه المخاطر التشغيلية إلى ارتفاع تكلفة التشغيل للمصارف وانخفاض للمداخيل، كما أنها تتفاعل مع مخاطر الائتمان والسوق. إن اتفاقية بازل (II) حددت سبع فئات منها المرتبطة أساساً بـ: الاحتيال الداخلي: أفعال يقصد بها تزوير أو اختلاس ممتلكات أو تحيل على لوائح وقوانين سياسة الشركة والمتسبب يكون على الأقل شخص من داخل الشركة.

1. الاحتيال الخارجي: أفعال يقصد بها الاحتيال وانتزاع الممتلكات بدون حق أو التفاف حول القانون من جانب طرف ثالث.

2. ممارسات العمالة وأمن موقع العمل: أفعال لا تتوافق مع قوانين العمالة أو الصحة والأمان والاتفاقيات، ابتداءً من دفع مقابل مطالبات الإصابات الشخصية أو نتيجة لحوادث متنوعة وأحداث تميز وتفرقة.

3. عملاء ومنتجات وممارسات الأعمال: إخفاق غير مقصود أو نتيجة إهمال في الوفاء بالتزام مهني تجاه عملاء معينين أو نتيجة لطبيعة أو تصميم المنتج.

4. أضرار الأصول المادية: ضياع أو تلف الأصول المادية نتيجة كوارث طبيعية

(9) مثال 2011 Chelly.

(10) الملحق (أ) يوضح التقسيم التفصيلي للأحداث المؤدية للمخاطر التشغيلية (بازل، 1999).

(11) Wahlström. 2006

أو أحداث أخرى.

5. تعطل العمل وفشل النظام: اضطراب في الأعمال المصرفية وإخفاق في الأنظمة.

6. تنفيذ وتوصيل وإدارة العمليات: فشل في العمليات وإدارتها وتوتر كذلك في العلاقات مع الأطراف الأخرى في التداول والعمليات.

تعرض المفهوم القانوني للمخاطر التشغيلية إلى عدة انتقادات بسبب مقيدات كثيرة من قبل بعض المؤلفين⁽¹²⁾ واتفق أغلبهم على أن المفهوم الأوسع للمخاطر التشغيلية يشتمل كذلك أيضًا المخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة، وفي بحث معاصر⁽¹³⁾، اتضح أن الكثير من المؤسسات المصرفية تعتبر أن المخاطر التشغيلية تحتوي على كل المخاطر باستثناء خطر السوق، خطر الائتمان وخطر السيولة.

2.3 المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية

تشهد المصارف التقليدية في جميع أنحاء العالم تغييرات كبيرة، ويكمن الهدف الرئيسي في ضمان قاعدة واسعة من العملاء في ظل ابتكار منتجات تستجيب لمتطلبات السوق وبأسعار تنافسية؛ بالمقابل، عرفت المصارف الإسلامية انفتاحًا سريعًا غير مسبوق، ونتيجة لهذا التوسع، ظهرت الكثير من المضاعلات والمخاطر التي تشبه إلى حد كبير لتلك التي تواجهها نظيراتها التقليدية. في هذه الحالة، يبدو أن تحديات مختلف الوسطاء الماليين سواء كانت أنشطتهم متوافقة مع الشريعة الإسلامية أم لا، تلتقي في عدة جوانب تخص التقييم والقياس والإفصاح عن المخاطر.

الحقيقة أن التحديات التي تواجه المؤسسات المالية الإسلامية هي الأكثر تعقيدًا لأن الأنشطة المالية ومعالم العقود المالية تختلف إلى حد كبير على تلك التي يتم

(12) Wislon. 2001 ; McDonnell. 2003; Cummins et al. 2006)

(13) Asli. 2011

تداولها في القطاع المصرفي التقليدي⁽¹⁴⁾، بالإضافة إلى ذلك، اتضح أن هناك صنفين آخرين من المخاطر التشغيلية بالمصارف الإسلامية⁽¹⁵⁾. في البداية إن المخاطر التشغيلية هي تلك التي ترتبط بشرعية إنتاج العقود الإسلامية، وهي تتمثل تحديداً في عدم امتثال الأنشطة المصرفية لقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية حيث إن العملية تبدو أكثر تعقيداً بالمقارنة مع التمويل التقليدي، أما الفئة الثانية فتتعلق بالمخاطر الاستثمارية التي تُعدّ مؤشراً على سوء أداء المؤسسة الإسلامية وفقاً للمعايير الصريحة والضمنية التي تنطبق على مسؤولياتهم⁽¹⁶⁾؛ ويتبين كذلك المخاطر البشرية هو جانب هام من المخاطر التشغيلية والتي ينبغي إيلاؤها أهمية كبرى، واستشهد البعض⁽¹⁷⁾ على سبيل المثال بمصرف دبي الإسلامي، الذي خسر 50 مليون دولار أمريكي في عام 1998 نتيجة لعدم امتثال أحد الموظفين للشروط الائتمانية؛ إضافة إلى ذلك، توجد مخاطر ناتجة عن الإخلال بمسؤوليات الاستثمار كما تقتضيه معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية.

يوفر هيكل الميزانية العمومية لنموذج العمل المصرفي الإسلامي عدة أدوات تمويل مختلفة من جانب الأصول (مثل المربحة أو الإجارة) وتقاسم الربح-الخسارة (Profit Loss Sharing)، مثل المشاركة والمضاربة، وكل أداة قد تشكل مصدراً أساسياً للمخاطر بناء على نوع الاتفاق التعاقدية، على سبيل المثال، تختلف مصادر المخاطر التشغيلية في عقد الإجارة عن تلك التي تكمن في عقد المربحة، ولهذا السبب، فإن هذه المخاطر بمختلف أشكالها والسياسة المعتمدة لإدارتها تنبثق من خصائص العقود والمعايير القانونية والشرعية الخاصة بكل عقد وأداة⁽¹⁸⁾؛ إلى جانب ذلك، ينبغي أن يتم ادماج التقييم الفردي للمخاطر التشغيلية داخل منظومة شاملة لإدارة الخطر على مستوى المصرف عموماً من أجل الوضع

(14) Izhar. 2010

(15) Archer and Haroun 2007.

(16) IFSB. 2005

(17) Iqbal and Mirakhor. 2007

(18) Ariffin et al. 2009

بالاعتبار العلاقة بين مختلف المخاطر⁽¹⁹⁾.

3.3 الإفصاح عن المخاطر التشغيلية في إطار تشريعات مجلس الخدمات المالية الإسلامية

إن اندماج أصحاب حسابات الاستثمار في إطار تمويل أنشطة المؤسسات المصرفية الإسلامية ومشاركتهم في تقاسم الربح وتحمل الخسارة كما رب المال في عقد المضاربة تحتم فرض الإفصاح والتي تتعلق بحقوقهم في الأرباح والمخاطر التشغيلية المرتبطة بها، ومن المرجح أن تنشأ مشاكل الإفصاح عن المخاطر التشغيلية نظرًا لعدم وجود بيانات، وبالتالي يصبح من الصعب الوصول إلى الحد من الخسائر الناتجة عن هذه المخاطر وقياس رأس المال نسبة للمخاطر التشغيلية؛ لذلك، فإن مجلس الخدمات المالية الإسلامية لا يطلب من المصارف الإسلامية تخصيص أي مبلغ إضافي يفوق الـ 15٪ من متوسط الدخل السنوي الإجمالي خلال السنوات الثلاثة السابقة لتغطية المخاطر التشغيلية. علاوة على ذلك، في إطار تحديد الأوزان للمخاطر التشغيلية، فإن المجلس يوصي باستبعاد حصة أصحاب حسابات تقاسم الربح والاستثمار من حساب الدخل الإجمالي.

من ضمن المعايير الأساسية المندرجة في المبدأ الأساس للرقابة على التمويل الإسلامي رقم 31⁽²⁰⁾، نجد أن هناك التزامًا من قبل المؤسسات المصرفية من أجل الإفصاح على مدى كفاية متطلبات رأس المال لتغطية مختلف فئات المخاطر وفقًا لأنواع الأصول (التي تم إنشاؤها من مختلف عقود التمويل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية)، وعلى إثر ذلك، يخص الإفصاح تحديد أوزان المخاطر المنسوبة لهذه الأصول والتعديلات المتخذة لمتطلبات رأس المال الخاصة بالمخاطر المشتركة مع أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة.

(19) Salem, 2013

(20) من خلال هذا المعيار، يمكن التعرف على متطلبات الإفصاح من الإصدارات المحاسبية وتلك الخاصة بتداول الأسهم والمعمول بها أو من أي قواعد مماثلة، بدلاً أو بالإضافة إلى التعليقات الصادرة عن السلطة الإشرافية (المبادئ الأساسية للرقابة على التمويل الإسلامي ص - 125)..

إلى جانب الصبغة النوعية والكمية للمعلومات التي تخص الأداء والموقف المالي وهيكل رأس المال وكفاية رأس المال وحسابات الاستثمار (بما في ذلك إفصاحات محددة حول أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة والمطلقة)، فإن استراتيجيات وإجراءات الإفصاح تركز على إدارة وتصنيف المخاطر التشغيلية؛ ولهذا السبب، تستوجب القوانين ضرورة الإفصاح عن المعلومات الجوهرية لمكونات هذا الخطر، منها ما هو نوعي وكمي، مما قد يثير الكثير من التعديلات السريعة في الأسعار والتغير في الوضعيات المالية، وبالتالي، توفر هذه القوانين الكثير من الحوافز للحد من الإفراط في المجازفة والسعي لتحقيق الحكم الرشيد، ومن هذا المنطلق، يتطلب انضباط السوق مجموعة من الآليات التي من خلالها يمكن للأسواق أن تتخذ إجراءات وقائية وإصلاحية تجاه الإفراط في المجازفة أو عدم كفاية الشفافية⁽²¹⁾.

يساهم برنامج عمل الإفصاح عن المخاطر التشغيلية في ضمان انضباط السوق (العمود الثالث) وحسن المراقبة (العمود الثاني)، ويشترك كلاهما في توجيه إدارة المخاطر بشكل أفضل من قبل المصارف الإسلامية، إذ يمثلان الخطوة الأولى قبل التخطيط لاعتماد منهج قياس رأس المال، كما تتطلب استراتيجية إدارة المخاطر الإفصاح عن القيمة المعرضة للمخاطر التشغيلية الناتجة عن عملية المضاربة⁽²²⁾ وزيادة استعمال توريق الأصول من خلال إصدار صكوك تلك الأصول؛ فكل هذا يساهم في زيادة شفافية السوق التي تساعد أصحاب حسابات الاستثمار على اتخاذ القرار الاستثماري المناسب والرفع من كفاءة السوق المالية.

4. الدراسات السابقة

بالرغم من تنوع وتطور المراجع والبحوث العلمية التي سلطت الضوء على البنود التنظيمية والقانونية لإدارة المخاطر والإفصاح عنها، فإن التركيز على تقييم

(21) IFSB. 2007.

(22) من خلال الميزانية العمومية الموحدة للمصارف الإسلامية.

وقياس المخاطر التشغيلية في المؤسسات المصرفية ذات الصبغة الإسلامية لم يكن بالكيفية اللازمة وكان عمومًا دون المأمول، كما أن الأبحاث التي تطرقت إلى موضوع الإفصاح عن المخاطر عمومًا والخطر التشغيلي خصوصًا اقتصر على المصارف التقليدية بالدول المتطورة⁽²³⁾، وفي الآن نفسه، تقيدت أغلب الدراسات السابقة التي عالجت هذه الإشكالية في البلدان العربية والإسلامية على دراسة مدى تطابق استراتيجية سياسة إدارة الخطر مع التحكم في الخسائر المالية.

يُرجّح أحد الباحثين⁽²⁴⁾ أن الأسباب التي أعاقَت طرح هذه الإشكاليات وعدم وجود أبحاث تخص الإفصاح عن المخاطر التشغيلية تعود إلى غياب الوعي الكلي بالخطر التشغيلي، وعدم الأهلية للوسائل البشرية والتكنولوجية، والقصور في الإجراءات المحاسبية وغياب الكم الوافر من المعلومة الخاصة بالخسائر الناتجة عن الخطر التشغيلي، وفي استعراض شامل للأبحاث، تم استخدام عدة طرق لقياس مستوى المخاطر بالتقارير السنوية للمصارف، حيث نجد من أهمها التقييمات الذاتية، وتحليل المحتوى، ودراسات القراءة، والتحليل اللغوي وسجل الكشف.

في بحث حديث⁽²⁵⁾ تبين أن مستوى المعلومات التي أشهرتها المصارف الإسلامية في تقاريرها السنوية لمدة 5 سنوات بين 2009 و2013 أقل من نظيرتها التقليدية بالملكة العربية السعودية؛ ومن خلال دراسة هامة⁽²⁶⁾، تجلّى أن المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية بما ليزيا تمثل أهمية كبرى وهي الأجدر أن تكون محل دراسة عميقة نظرًا للتراجع الهائل في الأرباح وهذا يعود تحديدًا إلى التعقيدات التي تتميز بها أشكال التعاقدات المصرفية والبيئة القانونية العامة.

من جهة أخرى، وفي إطار تحديد المخاطر التشغيلية التي ظهرت في المصارف الإسلامية، ونظرًا للميزات الفريدة في العقود المالية بالمصارف الإسلامية

(23) Elshandidy et al. 2013 ; Helbok and Wagner. 2006 ; Barakat and Hussainey. 2013

(24) Wahlström. 2006

(25) Al- Maghzom et al. 2016

(26) في بحث لـ (Abdullah et al. 2011)

والالتزامات الائتمانية، اتضح أن هناك وجود لمخاطر امتثال للشريعة الإسلامية وبالتالي فإن المخاطر التشغيلية تكون أكثر تعقيداً من نظيرتها التقليدية، وتتغير مفاهيم الإفصاح عن مثل هذه المخاطر، وذلك بسبب توفر حوافز أكبر لمراقبة أداء المصرف الإسلامي من قبل أصحاب الودائع؛ كما أن العوائد تعول بدرجة كبيرة على الأداء؛ وبالمثل، يوضح أحد الأبحاث أن الإفصاح عن معلومات خاصة بالمخاطر عموماً بالإضافة إلى وسائل قياسها، هي المسألة الجوهرية التي تعزز استراتيجية إدارة المخاطر⁽²⁷⁾.

رجّحت دراسة حديثة⁽²⁸⁾ أن المخاطر التشغيلية تتحقق بفعل عاملين أساسيين، أولاً يصدر هذا الخطر نتيجة لعمليات المضاربة والمشاركة خلال المراحل النهائية لتخصيص الأرباح وذلك على أساس الربح المتوقع، وثانياً يكون هذا الخطر عموماً مرتبطاً بالعامل التكنولوجي الصادر عن عقود الإجارة عندما يكون هناك عدم توافق برنامج محاسبي جديد مع الإطار المنصوص عليه في العقود الإسلامية المذكورة.

في مرجع تطبيقي لعينة مصارف إسلامية بماليزيا، أوضحت إحدى الدراسات أن الإفصاح عن المعلومات التشغيلية ومخاطر السيولة يتزايد خلال فترات معينة⁽²⁹⁾، وبما أن هذا البحث ذو طابع استكشافي، فمن الملاحظ أنه لا يوجد محددات مؤثرة على الإفصاح عن المعلومات الخاصة بالمخاطر التشغيلية.

كل هذه الدراسات تناولت موضوع الإفصاح عن المخاطر التشغيلية في الاقتصادات المتقدمة، إلا أن التحقق من ممارسات الإفصاح عن المخاطر التشغيلية في الاقتصادات النامية أو في طريق التطور لم يأخذ النصيب الكافي في الأبحاث المعاصرة، ويعود هذا التقصير إلى التغيرات المتواصلة للسلوك الاستشاري المرافقة لانتقالات الأسواق المالية والنقص في الكفاءة وعدم الامتثال للوائح القانونية

(27) Sundararajan et al. 2004

(28) Rahim. 2014

(29) Htay and Salman. 2014

المتعلقة بالشفافية المالية.

5. العينة ومنهج البحث

يصف هذا الجزء منهجية البحث المعتمدة، بما في ذلك اختيار المصارف، ومعايير جمع البيانات والتقنيات المستخدمة لتكوين سجل الإفصاح؛ إلى جانب ذلك، يتم تقديم النموذج الذي سيتم اعتماده من أجل التطلع إلى معرفة العوامل المالية، والمؤسسية وتلك المتعلقة بالحوكمة داخل المصارف الإسلامية والتقليدية التي قد تأثر على مدى الإفصاح عن معلومات تخص المخاطر التشغيلية من خلال تصميم بيانات السلاسل الزمنية المتقطعة.

5-1 خصائص عينة المصارف بالمملكة

يُبين الجدول (1) بعض الخصائص ووصفًا لهيكل رأس المال للعينة التي تتكون من 12 مؤسسة مصرفية بالمملكة (مصرف الراجحي، بنك الجزيرة، مصرف الإنماء، بنك البلاد، بنك سامبا، البنك السعودي الهولندي، البنك السعودي البريطاني، البنك السعودي الفرنسي، البنك العربي الوطني، بنك الرياض، البنك السعودي للاستثمار، البنك الأهلي التجاري) والتي تكون التقارير السنوية الخاصة بها متاحة على مواقعها على شبكة الإنترنت خلال السبع سنوات السابقة؛ كما أن المصارف الإسلامية في المملكة المدرجة تشكل أساسًا مصدر بيانات المصرف الإسلامي، في حين أن المصارف غير الإسلامية تشكل بالأساس مصدر بيانات المصرف التقليدي، ووفقًا لمؤسسة النقد العربي السعودي، تندرج أربعة من هذه المصارف فقط ضمن المصارف الإسلامية، بينما المصارف المتبقية هي تقليدية ذات نوافذ مصرفية إسلامية؛ ويغطي هذا البحث مدة ثمان سنوات من أجل قياس مستوى الإفصاح عن المخاطر التشغيلية في التقارير السنوية 2008-2015.

الجدول 1: خصائص عينة المصارف طوال مدة الدراسة.

المصارف	الأصول (ر.س)	عائد الأصول (%)	عائد رأس المال (%)	سنة الانطلاق	عدد الفروع	وزن الشركة (%) (بتاريخ غرة مايو 2016)	التصنيف الائتماني (موديز) 15 مايو 2016
مصرف الراجحي	238987.287	3.12	20.63	1957	552	9.27	A1/Prime-1
بنك الجزيرة	44846.941	0.84	7.55	1975	48	0.86	Baa1/Prime-2
مصرف الإنماء	49051.447	1.62	4.58	2008	71	2.93	A3/Prime-2
بنك البلاد	30607.246	1.19	8.87	2005	120	0.98	A3/Prime-2
بنك سامبا	196640.304	2.28	15.32	1980	72	3.52	A1/Prime-1
بنك الرياض	190478.571	1.78	10.86	1957	318	2.93	A2/Prime-1
البنك السعودي الهولندي	73763.798	1.60	14.37	1926	60	0.34	A3/Prime-2
البنك العربي الوطني	134359.732	1.85	14.47	1979	156	1.72	A2/Prime-1
البنك السعودي الفرنسي	151308.830	2.07	15.19	1977	101	2.72	A1/Prime-1
البنك السعودي للاستثمار	66386.587	1.29	9.25	1976	59	0.91	A3/Prime-2
البنك الأهلي التجاري	335532.516	1.84	15.82	1939	352	5.47	A1/Prime-1
البنك السعودي البريطاني	153980.406	2.02	16.77	1978	99	1.81	A1/Prime-1

المصدر: - المؤلف اعتمادًا على معطيات في التقارير المالية للمؤسسات المصرفية.

- رابط مؤسسة التصنيف الائتماني موديز www.moodys.com

يُلاحظ من خلال هذا الجدول أنه في نهاية عام 2008، وتتكون العينة من 12 مصرفًا، نجد منها 4 مصارف إسلامية وهي مصرف الراجحي، وبنك الجزيرة، ومصرف الإنماء وبنك البلاد، و 8 مصارف تقليدية لديها عمليات متوافقة مع الشريعة بنسبة ممتازة في قطاع تمويل الأفراد خصوصًا (بنك سامبا، وبنك الرياض، والبنك السعودي الهولندي، والبنك العربي الوطني، والبنك السعودي

الفرنسي، والبنك السعودي للاستثمار، والبنك الأهلي التجاري والبنك السعودي البريطاني⁽³⁰⁾؛ وفي بلاغ للهيئة الشرعية للبنك الأهلي التجاري في سنة 2014، من المتوقع أن يصبح هذا المصرف ذا صبغة إسلامية بشكل كامل خلال الثلاث سنوات القادمة، فقد بلغت مصادر التمويل الإسلامية 92٪ من مصادر أموال البنك.

هذا القسم يسلط الضوء على خصائص العينة وذلك بناءً على التقارير السنوية المتاحة على مواقعها بشبكة الإنترنت، وبنك المعلومات المتوفر في مواقع مختلفة؛ وبالنظر إلى المتغيرات الخاصة بعوائد الأصول ورأس المال من أجل تقييم مدى فعالية إدارة رأس المال، فإنّ مصرف الراجحي سجل عوائد مرتفعة بالمقارنة مع بقية المصارف كما أنه يمثل وزنًا هامًا مما يؤثر بصفة مباشرة على المؤشر العام.

وبالرغم من التخفيض الذي شهدته أغلب المؤسسات المصرفية وذلك بسبب انخفاض القدرة المالية للمملكة⁽³¹⁾ إضافة إلى ضعف البيئة التشغيلية للبنوك، فإنّ وكالة «موديز» ثبتت تصنيف مصرف الراجحي على مستوى 1-p/A1. بالمقابل، يتراوح عائد الأصول لأغلب المصارف المتبقية بين 1٪ و 2٪ وهو ما يعكس تقارب كفاءات البنوك في استغلال مواردها، لكن بالمقابل، فإنّ العائد على رأس المال سجل اختلافاً واضحاً بين المؤسسات المصرفية وتحديداً بين 4٪ و 20٪ طوال مدة الدراسة (انظر الجدول 1 أعلاه)؛ وتشير مؤشرات وكالة موديز أيضاً أن الوضع المالي الحالي للمصارف السعودية فرض انتقائية الحكومة من أجل إعادة رسملة المصارف المتعثرة، مما زاد في تعقيد وضع القطاع؛ وقد تجلت النتائج في تصنيفات ائتمانية أغلبها 2-Prime/A3 و 2-A2، وتعتبر الالتزامات ذات هذين التصنيفين ذات مستوى متوسط إلى مرتفع ومعرضة لدرجة منخفضة من

(30) بغض النظر عن عدد المصارف الإسلامية في المملكة، فإنّ جميع البنوك العاملة في السعودية تقدم خدمات متوافقة مع الشريعة وهذه الخدمات تشغل حيزاً كبيراً في بعض الأحيان.

(31) حسب البيانات المتاحة على «أرقام»، خفضت وكالة موديز للتصنيف الائتماني مؤخرًا، وتحديداً في شهر مارس 2017، تصنيف المملكة العربية السعودية من A3 إلى A1، مع نظرة مستقبلية مستقرة، ويظهر أن المحرك الرئيسي لانخفاض تقييمات ودائع المصارف يتمثل في تراجع قدرات الحكومة على تقديم الدعم للبنوك في حالة الحاجة.

المخاطر، ولكنها تحتوي على أمور قد تعرضها للضعف على المدى الطويل، إضافة إلى أن المؤسسات المصرفية لها قدرة جيدة على سداد قروض قصيرة المدى⁽³²⁾. تمثل مجموعة فروع المؤسسات المصرفية الإسلامية نسبة 40 ٪ من مجموع الفروع البنكية في المملكة⁽³³⁾ بالرغم من أن عدد المصارف الإسلامية يقتصر على 4 فقط؛ وهذا يعكس مدى الطلب القائم للمنتجات الإسلامية والالتزام الشرعي المرتبط بهيكل المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية وتصميمها، هذا إلى جانب نجاح الدور الرقابي والإشرافي والتنظيمي لمؤسسة النقد العربي السعودي.

2-5 منهج البحث

بداية، يستند البحث بشكل أساسي على قياس سجل الإفصاح عن المخاطر التشغيلية اعتماداً على طريقة تحليل المحتوى المطبقة على مجموعة التقارير المالية السنوية للمصارف الإسلامية والتقليدية بالمملكة العربية السعودية؛ ولقد تم استخدام هذا الأسلوب على نطاق واسع في أدب المحاسبة ولا سيما فيما يتعلق بالإفصاح البيئي والاجتماعي، ورأس المال الفكري، والمعلومات المالية المستقبلية والمخاطر؛ وقد امتازت هذه الطريقة على اعتبارها أسلوباً متناسقاً ومنتظماً لخصر العديد من المصطلحات الموجودة في النص داخل فئات محدودة وذلك بالاعتماد على قواعد واضحة من الترميز⁽³⁴⁾؛ وعلى إثر ذلك، سنحدد أهم فرضيات بحث العلاقة بين خصائص المؤسسة المصرفية وبعض محددات نظام الحوكمة وعوامل مؤسسية من جهة أولى ومستوى الإفصاح من جهة ثانية من خلال نموذج تجريبي محدد.

2-5-1 أسلوب تحليل المحتوى

(32) في إطار دعم المؤسسات المصرفية، اتخذت موديز تدابير سياسية عامة، مثل نظام «البنوك المحلية ذات الأهمية الوطنية» (أو ما يسمى D-SIB)، التي تصنف البنوك على أساس أهميتها النظامية.
(33) تم قسمة عدد فروع المصارف الإسلامية على مجموع الفروع لكل المصارف النشطة بالمملكة.
(34) Krippendorff 2004 (34).

يتم تطبيق تحليل المحتوى مع التركيز أولاً، على محاولة استخراج المعاني الأساسية الموجودة في النصوص قيد التحقيق، وثانياً، على الذهاب إلى ما وراء النص على النحو الذي يتم من خلاله تقديم استنتاجات واضحة ومخبأة (معان قد تكون غير مقصودة) أو رسائل تعود بالفائدة. بعبارة أخرى، يرمي هذا الأسلوب إلى تطوير إطار الترميز نحو فئات أو مفاهيم معينة، وبهذا يتم توظيف رمز رقمي «0» إلى عدم الإفصاح ورقم «1» إلى الإفصاح عن وحدة الترميز Coding Unit (المصطلح «i»). في مرحلة أخيرة من حساب النتيجة، يمكن ترميز وتيرة وحدات التسجيل عن طريق احتساب عدد المرات التي تكررت به المصطلحات في النصوص المعتمدة.

إذن، يعتبر تحليل المحتوى تقنية هامة مفيدة لفحص البيانات والوقائع التي تقاس من خلال إطار أساسي؛ وأخيراً، يتم احتساب سجل الإفصاح The Score of Disclosure الخاص بكل مصرف على النحو التالي:

$$SD = \sum_{i=1} ITEM_i$$

SD = سجل الإفصاح.

$ITEM_i$ = الرمز الرقمي المسند لكل مصطلح i .

من خلال التقدم التكنولوجي الذي شهدته مجالات منهجية نوعية إلى جانب التطور اللغوي أو السيميائي، فقد شهدت طريقة تحليل المحتوى توسعات إثر إدراجها في مجموعة واسعة من طرق الاتصال، مما ساهم في استيضاح وسيلة تحليل المحتوى الآلي Automated Content Analysis والتي لا يمكن القول أنها تخلو من بعض نقاط الضعف.

تشير إحصائية ألفا كرونباخ أن التناسق بلغ 0.76 وهو مستوى مقبول بالنظر إلى ما أقرت به أغلب الدراسات⁽³⁵⁾ ذلك أن معامل الثبات المقبول لا بد أن يتجاوز عتبة 70٪⁽³⁶⁾؛ إضافة إلى ذلك، تم استخدام الاختبار الإحصائي القبلي Scott's pi

(35) انظر إلى Nunnally 1978

(36) في بعض الأدبيات، يكون مستوى متوسط معامل الثبات مقبولا إذا زاد عن 0.6.

للاطلاع على مدى التناسق بين الترميز وجميع السجلات المتاحة والعينة التمثيلية؛ وقد استخلصنا أن القائمة النهائية للمخاطر باتت مقبولة، حيث إن مقياس الموثوقية بين البنود يصل إلى مستوى معقول وهو يساوي 0.81؛ وفي الختام، يمكننا القول أن سجلات الإفصاح النهائية تعتبر متناسقة وثابتة.

5-2-2 تعريف المتغيرات والنموذج التجريبي

في إطار البحث عن المحددات والخصائص المصرفية التي من شأنها أن تعزز فاعلية الوسائل الديناميكية لتقييم المخاطر التشغيلية الشاملة في كل خطوط الأعمال، ارتأينا أن نطرح نموذجاً تطبيقياً للنظر في العلاقة المفترضة بين المتغيرات التالية (الأداء المالي، حجم المصرف، عدد الشركات التابعة للمؤسسة المصرفية، الانتشار المصرفي الداخلي، الاستقرار المالي، طبيعة البنك، حجم مجلس الإدارة، التصنيف الائتماني) من جهة وسجل الإفصاح من جهة ثانية، بناءً على النظريات المالية المعاصرة واستعراض للفرضيات البحثية النابعة من أفكار أدبية وعلمية خلال المدة التي تمتد بين سنتي 2008 و 2015.

أ- وصف المتغيرات والفرضيات

بلغ الحجم النهائي للعينة 12 مصرفاً ونتج عن ذلك توفر 95 ملاحظة⁽³⁷⁾، وتم حساب المتغيرات اعتماداً على البيانات والوثائق المتاحة والتي تتضمن التقارير السنوية والبيانات الكمية والنوعية طويلة مدة الدراسة؛ ويضع التحليل التجريبي في الاعتبار الافتراضات النظرية بناءً على المتغيرات التفسيرية.

-الأداء المالي (PROF): خلال البحوث السابقة، تم اعتبار الربح والعائد كمتغيرات ذات صلة بمستوى إفصاح الخطر، وتجدر الإشارة إلى أنه هناك تضارب وتعقيدات في نوعية واتجاه العلاقة القائمة بينهما؛ وفي هذا الإطار، في

(37) نشير إلى أنه في إطار جمع المعطيات، تبين أن التقارير المالية لسنتي 2008 و 2009 والخاصة تحديداً بمصرف الإنماء كانت موحدة.

بحث شامل⁽³⁸⁾، تؤكد أن التقليل من تكلفة إدارة الخطر Risk Management Cost هو نتيجة آنية لسياسة الحوكمة المعتمدة وخيار الإفصاح عن خصائصه واحتمال التجسيم إلى خسائر؛ وهكذا، وفي إطار نظرية الإشارات Signalling Theory، تشير سياسة الإفصاح عن المخاطر التشغيلية إلى أن الشركة التي تتميز بأداء مالي مرتفع فهي بصدد الإفصاح عن هذه المخاطر لإثبات قدرتها على التقليل من تلك المخاطر التي تتحملها والتهديدات المحيطة بها، كما تعكس الصحة الجيدة التي تتمتع بها بالرغم من الآثار السلبية التي يمكن أن تنجرّ بفعل هذه المخاطر؛ ويمكن قياس الأداء المالي من خلال مؤشر تحليل مالي ومحاسبي وهو العائد على رأس المال Return on Equity، ويُحسب كالتالي: الأداء المالي = صافي الدخل / رأس المال.

الفرضية الأولى: المؤسسات المصرفية التي تتميز بأداء مالي مرتفع تنتهج مستوىً عاليًا من الإفصاح عن المخاطر التشغيلية.

-حجم المصرف (SIZE): يُرجح بعض المؤلفين⁽³⁹⁾ أن العلاقة هي بالأساس موجبة وذلك لتنوع الملكية والعدد المرتفع للمستثمرين لدى المؤسسات ذات الحجم الكبير، ونتيجة لذلك، ترتفع تكاليف الوكالة توازيًا مع تزايد حجم رأس المال الخارجي. نتيجة لذلك، يتقلص احتمال تضارب المعلومات Information Asymmetry بين المديرين والمساهمين⁽⁴⁰⁾، كما تتميز المؤسسات الكبرى بتوازنها من الناحية المالية والاقتصادية وتتوفر لديها الحلول عندما يتم الإفصاح عن المخاطر التشغيلية دون الخوف من أن الخسائر المحققة قد تكون لها آثار عكسية ويُساء استيعابها أو أن تكلفة المعلومة تتجاوز القيمة المتوقعة؛ ويمكن للمؤسسات الكبيرة استغلال وفورات الحجم لمواجهة مثل هذه التكاليف. توجد عدة مقاييس

(38) Drobetz et al. 2004

(39) Hemrit and Ben Arab. 2011

(40) Jensen and Mickling. 1976.

الحجم المؤسسة، من بينها: حجم المصرف = $\ln(\text{مجموع الأصول})$
 \ln : اللوغاريتم الطبيعي.

الفرضية الثانية: المؤسسات المصرفية الكبرى مؤهلة أن تكون ذات درجة كبيرة من الإفصاح عن المخاطر التشغيلية.

- المساهمة في الشركات التابعة (PART): إن الشركات التابعة هي تلك المنشآت التي يسيطر عليها البنك، وتتوفر السيطرة عندما يكون لدى البنك القدرة على التحكم بالسياسات المالية والتشغيلية للحصول على منافع من نشاطها، ويمتلك فيها حصة تزيد عن نصف رأس المال الذي يحق له التصويت. في ظل تواجد عدد كبير من الشركات التابعة للمؤسسة المصرفية، تتضاعف خدمات الاستثمار والخدمات الاستشارية للعملاء، كما أن إدارة الصناديق الاستثمارية تزيد شيئاً فشيئاً في تكثيف أنشطة الوساطة، والنتيجة المفترضة تقتضي توفر الأرضية الملائمة لتزايد المخاطر التشغيلية وتحقق سريع للخسائر، ويتم قياس هذا المتغير على النحو التالي:

المساهمة في الشركات التابعة = عدد الشركات التابعة / العدد الجملي للشركات التابعة لكل المصارف.

الفرضية الثالثة: زيادة عدد الشركات التابعة يساهم في الرفع من مستوى الإفصاح عن المخاطر التشغيلية.

- الانتشار المصرفي الداخلي (SUBSI): في إشارة إلى أعمال الدراسات الأخيرة، قد تحتاج الشركات المصرفية الواقعة في مناطق تتميز بالكثافة السكانية المنخفضة إلى توسيع نطاق مبيعات شبكاتها وذلك لتلبية طلبات العملاء، إلا أن التوسع العام لنطاق العمل المصرفي من خلال زيادة الفروع قد يؤدي إلى خسائر تشغيلية مرتفعة.

الانتشار المصرفي = عدد الفروع التابعة للمصرف / مجموع الفروع في المملكة.

الفرضية الرابعة: الانتشار المصرفي يؤثر إيجابياً على المخاطر التشغيلية وبالتالي من المفترض تضاعف مستوى الإفصاح.

-الاستقرار المالي (STAB): يساعد مؤشر Z-score على قياس الانحرافات المعيارية لتحقيق العوائد على الأصول حتى يتم استنزاف قيمة الأسهم تحت فرضية التوزيع الطبيعي لعوائد البنوك. إن المؤشر يكون ذا موضوعية في قياس المخاطر المستعدلة للعوائد عندما ترتفع (تنخفض) العوائد توازياً مع ارتفاع (انخفاض) المخاطرة⁽⁴¹⁾؛ ويوفر الاستقرار المصرفي ترادف قدرة البنك على تحمل الأحداث السلبية مثل الذعر المصرفي، والتغيرات السياسية الكبرى، وتحرير النشاط المالي وكذلك التحولات التنظيمية والتشريعية. تجدر الإشارة إلى ما يلي:

$$Z\text{-Score} = \frac{(K + \mu)}{\sigma}$$

مع العلم أن: المتغير الذي سيتم اعتماده هو الدالة اللوغاريتمية للمؤشر Z-score.

K = رأس المال (حقوق المساهمين + الاحتياطات النظامية والعامة) / مجموع الأصول.

μ = يمثل متوسط الأداء من أصول البنك (Return on Asset).

σ = تشير إلى الانحراف المعياري للعوائد على الأصول.

الفرضية الخامسة: إن الاستقرار المالي يساهم في توفير الوضعية الملائمة للإفصاح عن المخاطر التشغيلية.

- طبيعة البنك (NATURE): يعتبر التجرد المطلق أو النسبي لشرط اجتناب الغرر في صياغة العقد خطراً تشغيلياً خفيفاً، وإلى جانب الخطر المتعلق بالملازمات

(41) قد لا يتوافق هذا المؤشر مع أنشطة المصارف الإسلامية، بسبب أن طرف التعاقد الاستثماري والتوظيفي لأصول الأموال الشرعية يتقاسم المخاطر مع المؤسسة المصرفية (حسب صيغة التعاقد). لذلك، لا تعكس العوائد بصفة دقيقة قيمة رأس المال والاحتياطات المكرسة لضمان القوة المالية للمصارف الإسلامية. يتم استبدال معدلات المخاطر من قبل المصارف التقليدية والإسلامية من خلال الفوائد وصيغ التعاقد تبعاً.

المحيطة بالعمليات المترتبة على العقد، فإنّ صيغ الاستثمار في المصارف الإسلامية قد تتأثر سلباً بمجرد الإخفاق في التقيد بمبادئ الشريعة الإسلامية، وينتج عن ذلك إخفاق في القيام بمسؤولية التوكيل وتزايد مخاطر السمعة في أوساط الزبائن؛ وعلى هذا الأساس، فإن الصيغة الإسلامية في المصارف أكثر خطورة من صيغة الفائدة والربا. المتغير الذي يمثل طبيعة البنك هو نسبة تردد اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية والتي تنتج عنها قرارات وتوجيهات لضمان شرعية المنتجات الإسلامية.

الفرضية السادسة: إنّ الانسجام المرتفع مع متطلبات الشريعة الإسلامية يزيد في مستوى الإفصاح عن المخاطر التشغيلية.

- متغيرات الحوكمة (GV):

* حجم مجلس الإدارة (BD_SIZE): ارتكزت الأبحاث الأخيرة على حجم مجلس الإدارة، بوصفه آلية حوكمة داخلية يتم اعتمادها للتخفيف من حدة المشاكل الناتجة عن عملية الوكالة. إذ إن نظرية الوكالة تتوقع أن المسؤوليات الرئيسية للمجلس تشمل مجموعة متنوعة من المهارات التي تؤدي إلى زيادة الكفاءة في مراقبة الأدوار المنسوبة لأعضاء مجالس الإدارة.

يتم قياس هذا المتغير على النحو التالي:

حجم مجلس الإدارة = عدد أعضاء مجلس الإدارة بالمصرف / مجموع أعضاء مجالس الإدارة.

الفرضية السابعة: يضمن حجم كبير لمجلس الإدارة مستوى عال من الإفصاح عن المخاطر التشغيلية.

* نسبة تمثيل الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة IND_M: تشير دراسة على مستوى أهمية الحوكمة وتأثيرها على الشفافية، أن عدد الأعضاء المستقلين هو المحدد الرئيس للحصول على تمويل خارجي أو الوصول إلى مجموعة واسعة من المعطيات لما في ذلك من ضمان للشفافية⁽⁴²⁾؛ وتنص إحدى الدراسات على أن حضور أعضاء مستقلين يمكن أن يضمن الثقة للمستثمرين، لأنه وبالرغم من منح حرية التصرف والحكم المستقل إلى المديرين، إلا أن مراجعة القرارات أو التوصيات الخاصة دون الوضع بالاعتبار المصالح الشخصية تبقى رهينة وجود أعضاء مستقلين⁽⁴³⁾. يتم حساب هذا المتغير اعتماداً على القاعدة التالية:

نسبة تمثيل الأعضاء المستقلين = عدد الأعضاء المستقلين / عدد أعضاء مجلس الإدارة.

الفرضية الثامنة: توجد علاقة بين عدد الأعضاء المستقلين ومستوى الإفصاح عن المخاطر التشغيلية دون تحديد للعلامة.

* تردد الاجتماعات (MEET): بالنظر إلى أن وتيرة اجتماعات مجلس الإدارة تعكس مؤشراً لنشاط المجلس بما في ذلك دورها الرقابي، فإن الاجتماعات المتواترة قد تصب في مصلحة الشركة، وبما أن تبادل المعلومات والآراء بصفة متواصلة يؤدي حتماً إلى احتمال زيادة قيمة الشركة على المدى الطويل وذلك من أجل المصلحة المشتركة لجميع المساهمين⁽⁴⁴⁾؛ علاوة على ذلك، استنتج أحدهم⁽⁴⁵⁾ أن الاجتماعات تتكرر بصفة متتابة في الفترات التي تتسم بعدم الاستقرار المالي. من هذا المنطلق، وفي إطار نظرية الإشارات، تزيد متطلبات الإفصاح لدى المساهمين كلما زاد عدد الاجتماعات لما تطرحه من مواكبة لتطور مختلف الأنشطة

(42) Wang and Hsu. 2013.

(43) Clarke. 2007.

(44) Domínguez and Gámez. 2014.

(45) Vafeas. 1999.

والتي تضاعف مستوى المخاطر التشغيلية.
تردد الاجتماعات = عدد الاجتماعات / العدد الجملي للاجتماعات بالنسبة
لمختلف المصارف.

الفرضية التاسعة: عدد الاجتماعات يزيد في إمكانية الإفصاح
عن المخاطر التشغيلية.

-التصنيف الائتماني (CRE_RAT): إن المخاطر التشغيلية الناتجة عن
الاستثمارات والممارسات غير السليمة من طرف العملاء قد تؤثر على التدفقات
النقدية المتبقية من القروض المسندة، وبالتالي تتأثر القيمة الحالية أو السوقية لهذه
القروض، ومن البديهي أن تتغير التصنيفات الائتمانية؛ بحيث أنه أولاً، إذا ظهر
الخطر التشغيلي فإنّ القيمة السوقية للقروض البنكي تنخفض، وبذلك، فإنّ فارق
الأقساط المطلوبة يرتفع بدوره مما يزيد في انخفاض القيمة الحالية للقروض أكثر
فأكثر وبالتالي يظهر التأثير المعاكس على التصنيف الائتماني.

ثانياً، إن المخاطر التشغيلية قد تنشأ من ضعف مراقبة للموظفين أو استفحال
سوء النية في المعاملات المالية، مما يسبب تراجعاً في قيمة الأصول وبالتالي يقلل
من القيمة الجوهرية للمصرف. نعتد في دراستنا التصنيف الائتماني⁽⁴⁶⁾ كمتغير
ثنائي يتم اعتماده بناءً على مستوى التصنيف، حيث حددنا الرقم 0 للمتغير عندما
يكون التصنيف الائتماني على المدى القريب 1-Prime وهو يتراوح
بين (A1، A2، A3) على مستوى المدى البعيد والرقم 1 للمتغير عندما يكون
التصنيف. 2-Prime / A3

الفرضية العاشرة: إنّ العلاقة بين التصنيف الائتماني والإفصاح
عن المخاطر التشغيلية هي علاقة طردية.

(46) كل المعطيات الخاصة بالتصنيف الائتماني تم استيعاؤها من موقع موديز و التقارير المالية.

ب- النموذج التجريبي

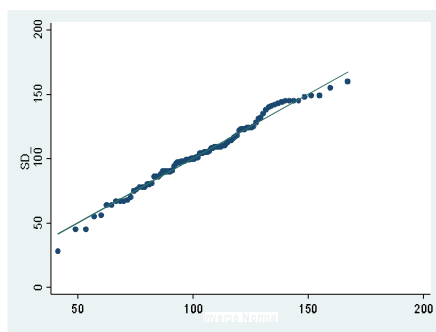
في إطار البحث عن مواصفات النموذج الملائم، قمنا ببحث بنية البيانات المرجعية والتي من شأنها أن تساهم في تلبية تطلعاتنا الاقتصادية. في هذا الصدد، تركز الميزة الرئيسة لمجموعات بيانات السلاسل الزمنية المقطعية على تطبيق منهج بيانات المقاطع العرضية، مما يتيح رصد نماذج لأجزاء مختلفة من سلوك الإفصاح عن المخاطر التشغيلية؛ ومن المفترض أن النتائج التجريبية تضع في الاعتبار الفرضيات النظرية المذكورة أعلاه، وتستخدم لتوقع تأثير المتغيرات على مستوى الإفصاح عن المخاطر التشغيلية. في الواقع، نركز على تحديد وتقدير النموذج التالي:

$$SD_{it} = \alpha_i + \sum_{k=1}^4 \beta_k IV_{kit} + \sum_{k=5}^7 \beta_k CG_{kit} + \beta_8 Stab_{it} + \beta_9 Nature_{it} + \beta_{10} Cre_Rat_{it} + \varepsilon_{it}$$

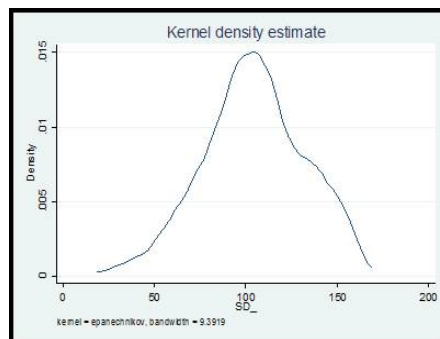
$$\varepsilon_{it} = \square_i + \varphi_{it} \quad \text{مع العلم أن:}$$

يرمز المتغير SD_{it} إلى سجل الإفصاح عن المخاطر التشغيلية للمصرف i خلال السنة t ؛ ومن جانب آخر، نجد أن α_i تمثل نقطة الاعتراض إلى جانب أن $\beta_{i=1,2,3,\dots}$ ترسم مجموعة من معاملات الانحدار التي تخص المتغيرات الداخلية. مجموعة المتغيرات تستقطب الخصائص المصرفية Institutional Variables (الأداء المالي، وحجم المصرف، والمساهمة في الشركات التابعة والانتشار المصرفي) وحوكمة المؤسسات Corporate Governance (حجم مجلس الإدارة، ونسبة تمثيل الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة، وتردد الاجتماعات)، كما يعتبر ε_{it} الخطأ المعياري، بينما يوحى المتغير ε_i إلى الآثار الفردية التي تمثل التأثيرات الهيكلية العشوائية للمتغير الداخلي، ذلك الذي يخص سجل الإفصاح عن المخاطر التشغيلية. تمثل العملية التصادفية Stochastic Process φ_{it} المكون الفردي للمخلف ε_{it} ؛ وقبل البدء في تقدير النموذج، أجرينا اختبار مواصفات لتحديد ما إذا كان هناك تأثير معين من كل مؤسسة على خيار الإفصاح عن المخاطر التشغيلية أم لا (Test for heterogeneity).

في الواقع، تم المضي قدماً في اختبار فيشر الذي يُعتبر محكاً بين نموذج الانحدار المجمع أو نموذج الآثار المحددة؛ وفي هذه الحالة، توصلنا إلى أن اختبار Fisher يساوي 13.87 وذو قيمة احتمالية أقل من مستوى الدلالة 1 %. وبالتالي، من المناسب تقدير نموذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية.



رسم-2 التوزيع الطبيعي لمجموعة البيانات المتعلقة بالإفصاح عن المخاطر التشغيلية



رسم-1 تقدير كثافة النواة

في إطار التأكد من الحياة الطبيعية لوحيد المتغير، نلاحظ بداية أنه من خلال الرسم 1، فإن مخطط تقدير كثافة النواة يؤكد أن المشاهدات تتبع منهج جاوس أو الحقل العشوائي، ولكن ذيل التوزيع يميل ميلاً خفيفاً بالمقارنة مع توزيع المرجع؛ وفي رسم 2، يتبين أن النقاط ليست بعيدة جداً من خط المرجعية بالرغم من الانحراف الضئيل على التوزيع الطبيعي، وذلك يعود أساساً إلى المستوى العالي لترددات الإفصاح والذي فاق التوقعات في ظل فرضية هذا التوزيع، وخلاصة القول، نستنتج أن البيانات التي تم اعتمادها متوافقة مع التوزيع الطبيعي⁽⁴⁷⁾.

6. نتائج البحث

تقتصر نتائج البحث أولاً على قياس سجل الإفصاح عن المخاطر التشغيلية بالمصارف الإسلامية والمصارف التقليدية وتقييم تطوره خلال مدة الدراسة؛

(47) تم التطرق إلى اختبار شابيرو-ويلك Shapiro Wilk للمتغير التابع من أجل التأكد من تطابق البيانات مع التوزيع الطبيعي. وأوضحت النتائج أن هذه البيانات ليست مختلفة عن التوزيع الطبيعي بما أن احتمال p-value أقل من 5 % ويتم قبول الفرضية H_0 .

وثانيًا، نأمل التعرف على تأثير الخصائص المرتبطة بالمصارف ومتغيرات الحوكمة على سجل الإفصاح بناءً على نموذج الانحدار المجمع.

6-1 تطور مؤشرات الإفصاح عن المخاطر التشغيلية في سياق التعرف على مدى أثر الوعي بالمخاطر التشغيلية و تناسق خيار الشفافية مع المتطلبات القانونية على سياسة الإفصاح المعتمدة داخل المصارف الإسلامية والتقليدية، تم قياس معدل مؤشر الإفصاح The mean of disclosure index الخاص بكل مصرف على مدى سنوات مدة الدراسة (2008 - 2015) من خلال الطريقة التالية:

$$\text{The mean of disclosure index}_{i=1,2,3..12} = \left(\frac{\sum_{t=1}^8 SD_{it}}{\text{Total of disclosure score}} \right)$$

الجدول 2: قياس معدل مؤشر الإفصاح عن المخاطر التشغيلية والانحراف المعياري خلال المدة (2008-2015)

طبيعة المصارف Banks Nature	المصرف Bank	معدل مؤشر الإفصاح (%) The Mean of Disclosure index	الانحراف المعياري لسجل الإفصاح The Standard Deviation of disclosure score.
المصارف الإسلامية	مصرف الراجحي	10.64	20.520
	بنك الجزيرة	8.61	27.308
	مصرف الإنماء	6.76	8.930
	بنك البلاد	9.00	26.024
المصارف التقليدية	بنك سامبا	9.56	26.650
	بنك الرياض	8.36	5.782
	البنك السعودي الهولندي	8.33	28.419
	البنك العربي الوطني	9.10	36.314
	البنك السعودي الفرنسي	8.00	30.672
	البنك السعودي للاستثمار	7.67	17.356
	البنك الأهلي التجاري	6.65	18.785
	البنك السعودي البريطاني	7.55	12.658

من خلال هذا الجدول، يتضح أن هناك اختلافاً طفيفاً في معدلات مؤشر الإفصاح بين مختلف المصارف والتي تتراوح بين 6.65 % و 10.64 % مما يعطي انطباعاً على تقارب ثقافة الإفصاح عن المخاطر التشغيلية في ظل متطلبات الإفصاح العام المتعلقة بالقوائم المالية بما في ذلك كيفية معالجة التغيرات المحاسبية والشفافية⁽⁴⁸⁾؛ ويتضح أن مصرف الراجحي لديه معدل مؤشر إفصاح مرتفع نسبياً بالمقارنة مع المؤسسات المصرفية الأخرى، بينما كان الأهلي التجاري الأقل إفصاحاً إذ يمثل معدلاً ضعيفاً بالرغم من أن الانحراف المعياري يصل إلى حدود 18.785؛ وفي هذا الصدد، كانت مستويات الإفصاح لبنك الرياض خلال مدة الدراسة شبه مستقرة مما انعكس على مستوى الانحراف المعياري الذي يصل إلى 5.782، وبالمقابل فإن هذا المؤشر بلغ أعلى مستوى للبنك السعودي الفرنسي وتحديدًا 30.672 إلا أن معدل مؤشر الإفصاح لم يكن بالمستوى المأمول حيث أنه لم يتجاوز 8 %.

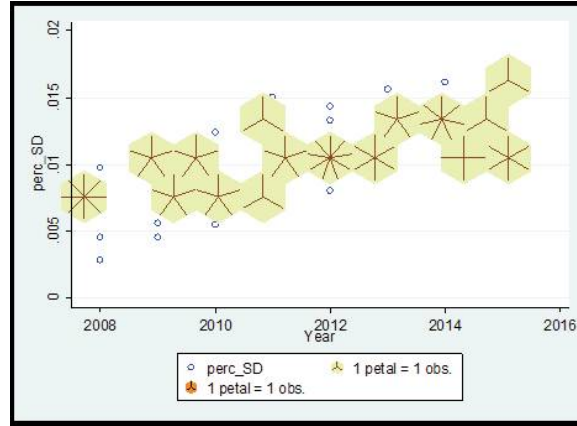
في إطار المقارنة بين المصارف الإسلامية والتقليدية، يتضح عمومًا أن معدلات مؤشر الإفصاح عن المخاطر التشغيلية بالمصارف الإسلامية أعلى من تلك التي تخص المصارف التقليدية إذا استثنينا مصرف الإنماء⁽⁴⁹⁾؛ هذه النتيجة تؤيد ما استخلصته بعض الدراسات السابقة⁽⁵⁰⁾، حيث إن حوافز الإفصاح في المصارف الإسلامية تتجاوز تلك التي تخص المصارف التقليدية، بما أن حسن التعامل مع هذه المخاطر و توفر الوسائل اللازمة للتحكم بها يكون نتيجة لمدى إشراك أصحاب الحسابات الاستثمارية في جميع الإيرادات وتقاسم الخسائر الناتجة عن ذلك. وليس من الطبيعي إذن أن يتم تحميل آثار المخاطر التشغيلية من طرف واحد فقط. إلى جانب أن السلطات المشرفة تزيد من دوافع الإفصاح بسبب ربط حجم متطلبات رأس المال القانوني بالمراجعة الرقابية لسياسات البنك من حيث تقاسم

(48) الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

(49) قد يعود السبب أساسًا إلى حداثة هذا المصرف في القطاع البنكي بالملكة.

(50) من بينها، نجد Sundararajan et al 2004

المخاطر مع أصحاب حسابات الإستثمار المشاركة في الربح والخسارة وتلبية الحاجة لمعلومات تخص المخاطر التشغيلية، وبالمقارنة مع بعض الدراسات السابقة، تبين أنّ مستوى الإفصاح عن المخاطر التشغيلية يضاهي بدرجة كبيرة لبحث مهم تناول عينة من البنوك الأوروبية⁽⁵¹⁾ والذي أقيم على عينة من البنوك المتواجدة في شمال القارة الأمريكية، وآسيا و أوروبا بين سنتي 1998 و 2001. إلاّ أنه يقل عن ذلك الذي تم التوصل اليه في بحث آخر لنفس العينة بين سنتي 2008 و 2009⁽⁵²⁾؛ بالمقابل فإنّ سجلات الإفصاح عمومًا هي أعلى من السجلات التي عرفت نتائج تحليل محتوى التقارير المالية الخاصة بالمؤسسات المصرفية وشركات التأمين التونسية بين سنتي 2011 و 2013⁽⁵³⁾، والبنوك الأردنية⁽⁵⁴⁾ ومؤسسات مالية بدول الشمال⁽⁵⁵⁾.



رسم 3: تطور نسبة الإفصاح عن المخاطر التشغيلية للقطاع المصرفي بالملكة العربية السعودية خلال مدة الدراسة (2008-2015)

يؤكد هذا الرسم مدى التناسق في الإفصاح عن المخاطر التشغيلية بالقطاع البنكي

(51) Helbok and Wagner. 2006.

(52) Barakat and Hussainy. 2011.

(53) Hemrit. 2018.

(54) Haija and Al Hayek. 2012.

(55) Willeson. 2014.

ونمو نسبته خلال مدة الدراسة؛ من ناحية أولى، وفي سنتي 2008 و 2012، ومن خلال وجود بتلة واحدة فقط (Unique Petal)، هناك تقارب جلي لمدى الإفصاح باستثناء 3 بنوك فقط؛ وهذا يعطي انطباعاً أنه ليس هناك أدنى شك في أن تقارب نطاق الكشف عن أنواع المخاطر في المؤسسات المصرفية يعكس تشابه ظروف العمل في القطاع البنكي؛ كما يؤكد الرسم أن خصائص وعوامل المخاطر التشغيلية تتشابه إلى حد كبير بين خطوط الأعمال البنكية بالرغم من اختلاف طبيعتها. يُلاحظ كذلك أنه بالنسبة لبقية السنوات، وفي أقصى الحالات نجد ثلاث بتلات وذلك تحديداً لسنتي 2011 و 2014، مما يضيفي نظرة تكميلية لواقع معين، أي أن استراتيجية الإفصاح تتغير أولاً حسب الأهداف التي يرسمها منهج المنافسة وثانياً واقع التعامل مع وضع مالي معين وأخيراً مدى توفر الخصائص البنكية والمتعلقة بالحوكمة للتحكم في الخطر.

من ناحية ثانية، نلاحظ التطور الطفيف للإفصاح عن المخاطر التشغيلية لجميع المصارف حيث لا تقل نسبته عن 10 ٪ خلال السنوات الثلاثة الأخيرة، وهو ما يفسر أن المصارف أصبحت تميل إلى التخلي عن سياسة إخفاء المعلومات التي تخص هذا الصنف من المخاطر وتبنت ثقافة جديدة للتواصل مع المكونات الاقتصادية استجابة لضرورة الانقياد للمتطلبات القانونية؛ والهدف يتجلى في حسن ضمان الشفافية والتأقلم مع السياسات المتطورة لإدارة الخطر، حتى لو كان للخطر تأثيرات سلبية على قيمة المؤسسات المصرفية. خلاصة القول، نؤكد أن هذا التطور يساهم في تعزيز الشفافية وانضباط السوق المصرفي بالمملكة العربية السعودية، مما قد يسهل في وقت لاحق حسن انتهاج السياسة المناسبة لقياس المخاطر التشغيلية.

6-2 الإحصاء الوصفي وتحليل الارتباطات

في جزء أول، سنقوم بتحليل الإحصاء الوصفي للمتغيرات التفسيرية وسجل

الإفصاح عن المخاطر التشغيلية للعينة، للمصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، وسنتعرف أيضًا على مدى اتباع هذه المتغيرات التوزيع الطبيعي ثم حساب الوسيط والمتوسط لكل توزيع خاص بمتغير عبر اختبارات الالتواء والتفرطح، وفي جزء ثانٍ، نستعرض ونقيم الارتباطات بين مختلف المتغيرات من خلال مصفوفة سبيرمان.

الجدول 3 أ: الإحصائيات الوصفية للمتغيرات.

المتغير	المتوسط	الوسيط	الحد الأدنى	الحد الأقصى	المعيار الانحراف	التواء	التفرطح
Mean	Median	Min	Max	Sd.Dev	Skew	Kurtos	
SD (Overall)	104.284	104	28	160	27.178	-0.1921	2.8070
SD (Is. Banks)	112.580	109	56	160	28.112	-0.1002	2.0319
SD (Conv. Banks)	100.578	102.5	28	155	26.398	-0.3099	3.0309
PROF	0.1289	0.132	-0.0827	0.2500	0.5976	-0.5980	3.7894
SIZE	18.490	18.658	16.591	19.923	0.7971	-0.5439	2.5138
PART	0.0105	0.0104	0.0024	0.0183	0.0038	0.1242	2.4306
SUBSI	0.0105	0.0060	0.0019	0.0421	0.0103	1.6692	4.7012
BD_SIZE	0.0105	0.0105	0.0084	0.0116	0.0008	-0.3784	2.7944
IND_M	0.4775	0.4545	0.2222	0.7000	0.1118	0.0584	2.1222
MEET	0.0105	0.0101	0.0060	0.0284	0.0028	0.8937	3.1450
NATURE	0.0105	0.0079	0.0006	0.0284	0.0079	0.8593	2.4471
CRE_RAT	0.1684	0.0000	0	1	0.3762	1.7720	4.1400
STAB	2.1960	2.2459	0.0449	3.6936	0.7063	-0.1049	3.5660

يحدد هذا الجدول الإحصائيات الوصفية للمتغيرات التابعة سجل الإفصاح SD، سجل الإفصاح للمصارف الإسلامية SD (Is. Banks) وسجل الإفصاح للمصارف التقليدية SD (Conv. Banks) والمتغيرات التفسيرية من الأداء المالي PROF، حجم المصرف SIZE، المساهمة في الشركات التابعة PART، نسبة التفرطح SUBSI، حجم مجلس الإدارة BD_SIZE، نسبة حضور الأعضاء المستقلين IND_M، تردد الاجتماعات MEET، طبيعة البنك NATURE، التصنيف الائتماني CRE_RAT والاستقرار المالي STAB.

أهم ما يلاحظ هو الارتفاع المسجل على مستوى الإفصاح عن المخاطر التشغيلية بالنسبة للمصارف الإسلامية بالمقارنة مع المصارف التقليدية، حيث بلغ

112.58 إضافة إلى أن الوسيط بلغ مستوى سجل يساوي 109، وهذا ما يؤكد النتيجة التي توصلنا إليها في السابق؛ كما أن عامل الانحراف المعياري الذي وصل إلى 28.112 لا يرجح تشتتاً مرتفعاً في مدى الإفصاح بالنظر إلى العدد القليل من المصارف الإسلامية و قصر مدة الدراسة، كما أنه قريب إلى قيمة الانحراف المعياري الخاص بالمصارف التقليدية الذي يصل إلى 26.398. هذه النتائج تعطي انطباعاً عن مدى التجانس بين مختلف مستويات الإفصاح عن المخاطر التشغيلية بجميع المصارف بالمملكة.

يظهر الجدول العلامات السالبة لنتائج اختبارات الالتواء المنسوبة لسجلات الإفصاح، إذ يتبين لنا أن هناك تركّزاً للتكرارات عند أكبر القيم، وبالتالي يتبين أن منحني الالتواء يكون سالباً في اتجاه اليسار؛ وتتميز كتلة التوزيع لدى المصارف التقليدية أن الالتواء يكون أكثر حدة من نظيرتها الإسلامية فيكون التركيز مضاعفاً على الجانب الأيمن للمنحنى؛ كما يبدو لنا أن مقدار التدبب في قمة المنحنى يختلف بين الصنفين، إذ إن عامل التفرطح الخاص بالمصارف التقليدية يساوي 3.0309 بينما يساوي 2.0319 بالنسبة للبقية، ممّا يوحي إلى توفر حالة التوزيع الطبيعي المعتدل لسجلات الإفصاح عن المخاطر التشغيلية بالمصارف التقليدية (توزيع جاوس)، غير أن عامل التفرطح لسجل الإفصاح الخاص بالمصارف الإسلامية يبين أن السجلات موزعة على مستويات مختلفة من الإفصاح ولا يوجد تركّز كبير في مستوى معين، أي أن معظم السجلات بعيدة عن الوسط والذيلين. هذا يعطي انطباعاً أن التوزيع يكون مفرطحاً (Platykurtic).

من ناحية المتغيرات التفسيرية، يتضح لنا أن المتغيرات الخاصة بالأداء المالي PROF، والحجم SIZE، والاستقرار المالي STAB، تتميز بانحرافات معيارية مرتفعة نسبياً بالمقارنة مع بقية المتغيرات التفسيرية. وقد تعود الأسباب إلى الزيادة الملموسة في متطلبات رأس المال وذلك تجاوباً مع المخاطر الناتجة عن النشاط المصرفي، مما أثر سلباً في الوضع والاستقرار المالي لبعض المصارف التي تعرف نسباً عالية من

القروض المتعثرة وانخفاضاً في المدخرات العامة، واستعادة الودائع؛ هذا الأمر يساهم في امتداد الآثار الجانبية لمخاطر اقتصادية كبيرة، ويُلاحظ أيضاً أن ترددات الاجتماعات MEET، وأحجام مجالس الإدارة BD_SIZE في المؤسسات المصرفية قريبة بعضها من بعض؛ في المقابل، يسجل متغير الانتشار المصرفي SUBSI عامل تفرطح مرتفع ويصل إلى 4.7 أي أن المنحنى يكون مدبباً (Leptokurtic)، وأغلب أعداد الفروع البنكية تكون بالقرب من الوسط الحسابي والذيلين.

الجدول 3 ب: مصفوفة معامل الارتباط سبيرمان لجميع المتغيرات التفسيرية.

PART	CRE_RAT	MEET	IND_M	BD_Size	NATURE	STAB	SUBSI	SIZE	PROF	المتغيرات
									1	PROF
								1	0.5137*	SIZE
							1	0.6810*	0.5171*	SUBSI
						1	0.1788	0.4285*	0.0815	STAB
					1	-0.1316	0.2241*	-0.2327**	-0.0529	NATURE
				1	0.0728	0.0267	0.1567	-0.0818	0.1838	BD_Size
			1	0.0278	0.1975	0.1369	0.1471	-0.0582	-0.1815	IND_M
		1	0.0724	-0.0060	0.3355*	0.3149*	0.3847*	0.2876*	0.0258	MEET
	1	0.0032	-0.0864	-0.0056	-0.0056	-0.0277	0.0498	-0.0123	-0.0908	CRE_RAT
1	-0.2689*	-0.0352	-0.0422	0.0165	0.0329	0.0490	-0.0534	-0.0549	0.0318	PART

*** توهي أن القيمة الاحتمالية لمعامل ارتباط سبيرمان أقل من 1 % (5 %) على التوالي.

في إطار البحث عن مدى الارتباطات بين المتغيرات التفسيرية، ارتأينا تناول معامل الارتباط بين زوجين من المتغيرات وتحديدًا تم رسم مصفوفة سبيرمان؛ علاوة على ذلك، تشير النتائج أن قيم معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة تعتبر ضعيفة نسبيًا، وأغلب الارتباطات التي تم التوصل إليها تمثل دلالة إحصائية على مستوى 1 %.

تشير النتائج إلى أن العلاقة الخطية المتعددة ليست مشكلة لتطبيق التقنيات التحليلية، ومع ذلك، فإن هذه الارتباطات تستحق أن نوليها بعض الاهتمام؛ واعتمادًا على المصفوفة، يظهر أن هناك ارتباطًا عند مستوى ثقة 1 % بين عدد من المتغيرات

التفسيرية، كما يلاحظ أنّ هناك ارتباطاً طردياً قوياً بين الانتشار المصرفي من جهة وحجم المؤسسة والأداء المالي من جهة أخرى؛ كما أنّ التصنيف الائتماني يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى المساهمة في الشركات التابعة وبقيمة تساوي (0.2689-)؛ وبالتالي، فإن العدد الكبير للمساهمات البنكية والاستثمارات المرتفعة بالشركات التابعة يعكس أنّ قيمة السندات والصكوك البنكية ترتفع بدورها بسبب توفر الالتزام بالتعهدات تجاه المستثمرين والمقرضين، مما يؤدي إلى انخفاض التكلفة. كل هذا يزيد في فرضية تصنيف ائتماني مرتفع. نجد كذلك أنّ تردد الاجتماعات يرتبط بعلامة موجبة عند مستوى ثقة 1٪ مع كل من حجم المصرف، والانتشار المصرفي، والاستقرار المالي.

هذه النتائج تؤيد أولاً جدوى تردد الاجتماعات في تقييم التدابير اللازمة لضمان الاستقرار المالي، وتعكس ثانياً توفر ثوابت نظرية الوكالة في إلزامية تداول الاجتماعات من أجل تقليص تضارب المصالح بين مختلف المساهمين، ويلاحظ في الآن ذاته أنّ هناك ارتباطاً إيجابياً بين تردد الاجتماعات وطبيعة البنك؛ بمعنى آخر هناك تناسق بين اجتماعات مجلس الإدارة واجتماعات الهيئة التشريعية، مما يعطي انطباعاً على مواكبة الهيئة التشريعية لتوجيهات وقرارات مجالس الإدارة وذلك من أجل الوفاء بمسؤولياتها وإقرار التوجيهات اللازمة لضمان شرعية المنتجات المالية ومطابقتها لمتطلبات المصرفية الإسلامية.

6-3 محددات الإفصاح عن المخاطر التشغيلية

قبل استعراض نتائج تقديرنا، تشير نتائج اختبار عدم تجانس التباين Test of heterogeneity of variance إلى أنّ جميع الاحتمالات المرتبطة بالمعامل تفوق 5 ٪، لذلك، لا يتم قبول الفرضية H1 التي تقضي بوجود عدم تجانس التباين⁽⁵⁶⁾؛

(56) تم اعتماد قانون Breusch-Pagan / Cook-Weisberg من أجل اختبار فرضية H0 الخاصة بثبات تباينات الأخطاء error variances تجاه الفرضية البديلة والتي تشير إلى أنّ تباينات الأخطاء تتبع دالة جداءية Multiplicative function لمُتغير واحد أو أكثر. تبين أنّ العامل Chi2 (1) يساوي 2.32 و Prob > chi2 = 0.1281.

علاوة على ذلك، وفقاً لاختبار Breusch- Godfrey، نجد أن الاحتمال المرتبط بهذا الاختبار يكون أقل من 1 %، وبالتالي يتم قبول فرضية عدم وجود ارتباط سلسلي بين الأخطاء Residual Serial Correlation، وهذا يعني أن الأخطاء تكون مستقلة عن بعضها البعض؛ وفي هذا الإطار، نقوم بتعميم النموذج المقترح عبر الاعتماد على معطيات تخص كامل العينة.

الجدول 4: نتائج تقدير النموذج لتفسير سجل الإفصاح عن المخاطر التشغيلية نسبة لكل العينة

النموذج المقدر بأسلوب المربعات الصغرى المدمجة Pooled OLS Regression Model			نموذج الآثار الثابتة Fixed Effect Model			
Full Model	Without “MEET”	IV and CG	Full Model	Without “MEET”	IV and CG	
-66.471 (56.45)	-63.517 (55.84)	26.184- (62.89)	9.967 (43.098)	13.838 (43.297)	29.388 (45.805)	PROF
30.394 (6.94)*	31.065 (6.76)*	4.495 (5.15)	10.675 (5.686)***	12.600 (5.560)**	-4.316 (3.787)	SIZE
-1592.5 (552.94)*	-1702.25 (499.49)*	562.89 (416.02)	-694.15 (420.95)***	-951.48 (382.9)**	573.64 (292.8)***	SUBSI
-1011.21 (648.53)***	-995.26 (644.69)***	-661.27 (716.03)	-452.46 (563.28)	-398.814 (565.74)	-264.62 (582.26)	PART
-565.99 (1198)	- -	-1061.33 (1196.9)	-1284.69 (900.11)	- -	-1092.69 (846.77)	MEET
8484.88 (3359.15)**	8743.3 (3302.2)*	4318.4 (3700.6)	7089.013 (2498.575)*	7754.58 (2470.93)*	5086.52 (2631.17)***	BD_SIZE
-48.032 (22.804)**	-47.63 (22.68)**	-46.102 (25.585)*	-46.076 (16.806)*	-44.872 (16.89)*	-43.33 (18.064)**	IND_M
2793.8 (537.88)*	2791.77 (535.4)*	-	1786.06 (414.373)*	1787.89 (417.11)*	-	NATURE
-7.376 (6.646)	-7.212 (6.606)	-	-1.958 (5.628)	-1.092 (5.627)	-	CRE-RAT
0.344 (4.734)	-0.703 (4.164)	-	4.164 (3.57)	-1.634 (3.119)	-	STAB
-511.07 (143.87)*	-529.36 (137.9)*	13.312 (110.9)	-149.053 (116.67)***	-198.71 (112.1)***	155.71 (81.13)***	Intercept
0.3463	R ²		4.12 (0.0001)*	4.29 (0.0001)*	2.68 (0.0153)**	F-Value Prob > F
Random Effect Model نموذج الآثار العشوائية			18.968 16.967 0.555	18.717 17.080 0.545	21.354 18.565 0.569	Sigma_u Sigma_e Rho
0	Sigma_u					
16.961	Sigma_e					
0	Rho					
44.50 0.000	Wald chi2(10) Prob > chi2		11.52	11.14	13.87	F test that all u_i=0
16.757*(0.000) 15.977*(0.000)	Var.estimate Intercept Residual		0.000	0.000	0.000	Prob <Chi2
38.4*(0.000)	Chibar2(01)		1.13 0.3510			F(13.64) Prob > F
95			95			عدد المشاهدات

نتائج تقدير النموذج لقياس آثار متغيرات مؤسسية (الأداء المالي، وحجم المصرف، والمساهمة في الشركات التابعة، والانتشار المصرفي)، ومتغيرات حوكمة المؤسسات (حجم مجلس الإدارة، وحضور الأعضاء المستقلين، وتردد الاجتماعات) ومتغيرات طبيعة المصرف، والاستقرار المالي، والتصنيف الائتماني على سجل الإفصاح عن المخاطر التشغيلية. *، **، *** تشير إلى أهمية الدلالة الإحصائية عند 1، 5، 10٪. تباعاً. الرقم بين قوسين يشير إلى الانحراف المعياري. يتكون هذا الجدول من ثلاثة أجزاء. بداية تم تقدير محددات النموذج المقدر بأسلوب المربعات الصغرى المدججة. إثر ذلك، تم احتساب نتائج تقدير النموذج اعتماداً على الآثار العشوائية وتحديد معامل الارتباط بين القيمة الثابتة intercept والباقي residual اعتماداً على Wald-Test. أخيراً، تم تقدير النموذج بناءً على افتراض الآثار الثابتة وقيمة إحصائية فيشر F إلى جانب نتيجة اختبار الآثار الزمنية الثابتة TimeFixedEffect.

يبين هذا الجدول أن نتائج تقديرات النموذج من خلال الآثار الثابتة تتشابه إلى حد كبير مع تلك الناتجة عن الآثار العشوائية وكذلك المقدرة بأسلوب المربعات الصغرى المدججة، ويلاحظ أن النموذج المقدر يعتبر معنوياً بما أن القيمة الاحتمالية F تساوي 4.12 وهي معنوية عند مستوى دلالة 1٪، كما يظهر كذلك من خلال معامل الارتباط أن 55.5٪ من التباين هي نتيجة لتغيرات بين اللوحات، إلى جانب أن العنصر الفردي المحدد من الخطأ The Individual- Specific Component of the Error هو أعلى بقليل من الخطأ التمييزي The Idiosyncratic Error؛ وبالتالي، تصبح سلسلة الخطأ العشوائي ثابتة التباين الشرطي Homoskedastic.

في نفس السياق، تشير النتائج إلى أن 34.85٪ من التباين في الإفصاح عن المخاطر التشغيلية (SD) تعود إلى التباين بين المجموعات Estimated Between Variance، وبالمقابل، نجد أن 52.23٪ من التباين هي نتيجة للتباين داخل المجموعات Estimated Within Variance، ومن الجدير بالذكر أن النتائج أظهرت عدم قبول فرضية تواجد آثار زمنية ثابتة بما أن الاحتمال أكبر من 5٪.

من منطلق النموذج المقدر بأسلوب المربعات الصغرى المدججة، يُلاحظ أن معامل التحديد R^2 يساوي 34.64٪ وهي تقترب من النتائج التي توصل إليها بعض المؤلفين⁽⁵⁷⁾؛ كما تبين نتائج اختبار wald (44.5) أن نموذج الآثار العشوائية يمثل دلالة على مستوى 1٪؛ وفي إطار دراسة معامل الارتباط أحادي التباين Intraclass Correlation Coefficient، تجدر الإشارة أن نتيجة الاختبار Rho تساوي صفراً، وبذلك يمكن القول أن التقلبات داخل المجموعات العنقودية The Variability Within Clusters أكبر من تلك الناشئة عن التقلبات بينها. بالتالي، فإن التقديرات

(57) على غرار Helbok and Wagner. 2006 ; Hemrit. 2018

التي توصلنا إليها من خلال نموذج الآثار العشوائية متقاربة بشكل كبير إلى نظيرتها في النموذج المقدر بأسلوب المربعات الصغرى المدججة؛ وفي نفس الإطار، يمكننا القول أن الفرقين اللذين تم تقديرهما للتأثير و الباقي العشوائيين Random intercept and residual تساويان 16.75 و 15.97 على التوالي، وهما عند مستوى دلالة 1 %، أي أن منحدر سجل الإفصاح عن المخاطر التشغيلية يختلف بشكل عشوائي من مؤسسة مصرفية لأخرى.

فيما تبقى من تحليل لنتائج التقديرات، يتضح أولاً أن معامل حجم المؤسسة المصرفية، وحجم مجلس الادارة، وطبيعة البنك تأثر اجمالاً وبصفة إيجابية على سجل الإفصاح عن المخاطر التشغيلية وذات دلالات احصائية تختلف حسب النموذج المعتمد. بداية، يتبين لنا أن الحجم هو المتغير المؤثر مباشرة على مستوى الإفصاح عن المخاطر عمومًا و هذه النتيجة قد توصل اليها أغلب المؤلفين، كما أن هذه النتيجة تتوافق مع الفرضية التي تم تحديدها في السابق، إذ إن المؤسسات المصرفية الكبرى تكون محل مراقبة من قبل المستثمرين، والمشاركين والمشرفين التنظيميين.

ثانيًا، تشير النتائج إلى أن الإشارة الموجبة لحجم مجلس الإدارة تؤيد ما هو مبين في نظرية الوكالة، بمعنى آخر، فإن العدد الكبير من أعضاء مجلس الإدارة من المرجح أن يعكس ضرورة المطالبة بمراقبة أكثر فعالية ومستوى أعلى من الشفافية للمصارف من قبل المستثمرين.

ثالثًا، إن المصارف التي تتعدد في أغلب أنشطتها تداولات المنتجات المطابقة للشريعة الإسلامية تكون مؤهلة لمستوى عال من الإفصاح عن المخاطر التشغيلية لما يقتضيه نشاط المصرف الإسلامي من تقاسم الأرباح والخسائر، لذلك يصبح من الضروري على جميع الأطراف أن يكون التعامل بكل شفافية، مما يضفي إلزامية المصرف الاسلامي على مواجهة هذه المخاطر بالرغم من أنها لا تمت للمخاطرة بصلة.

في ظل الثقة المتبادلة بين المسلم والمصرف الاسلامي، يصبح من الطبيعي الوصول إلى استراتيجية مشتركة لإدارة المخاطر التشغيلية لكي تتناسب مع انتظارات الشركاء. في هذا الإطار، إنّ أصحاب الحسابات الاستثمارية هم أكثر حرصاً على أداء المراقبة للمصارف الإسلامية بالمقارنة مع المودعين أمواهم بالمصارف التقليدية، لأن الاستثمارات تخلو من ضمان قيمة رأس المال والعوائد تكون غير ثابتة وتعتمد أساساً على أداء المصرف الذي يتأثر بدوره بتواجد مخاطر تشغيلية بمختلف خطوط الأعمال⁽⁵⁸⁾.

تجدر الإشارة أيضاً إلى التأثيرات السلبية للانتشار المصرفي، وعدد الشركات التابعة ونسبة تمثيل الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة على سجل الإفصاح عن المخاطر التشغيلية؛ حيث نجد خلافاً لما توقعناه، أنّ المؤسسات المصرفية التي تتميز بانتشار ضيق بالملكة تكون أكثر إفصاحاً عن المخاطر التشغيلية؛ هذه النتيجة تؤيد نظرية الإشارات من خلال إنتاج وبعث إشارات مفادها حسن التحكم بالمخاطر التشغيلية لتوفر درجة سيطرة كاملة على الفروع. من خلال مسح اقتصادي حديث⁽⁵⁹⁾، فإنّ الرقابة الغير فعالة يمكن أن تؤدي إلى فشل الحوكمة الفرعية، والتي تضاعف حينئذ بعض المخاطر التشغيلية للمؤسسة المصرفية الأم؛ وفي نفس السياق، تظهر نتائج تقديرات نموذج الآثار العشوائية أنّ قلة عدد الشركات التابعة يعكس مستوى مرتفعاً للإفصاح عن المخاطر التشغيلية. بالمقابل فإنّ هذا المتغير ليست له دلالة إحصائية في نموذج الآثار الثابتة.

أخيراً، إنّ انخفاض نسبة تمثيل الأعضاء المستقلين داخل مجلس الإدارة يكون لها الأثر الإيجابي على الإفصاح عن المخاطر التشغيلية، وهذه النتيجة تتوافق مع بعض الأبحاث⁽⁶⁰⁾. يرى آخرون⁽⁶¹⁾، أنّ مشكلة التناسق بين القرارات، وتباين وجهات النظر وضعف الاتصال بين مختلف أعضاء مجلس الإدارة يكمن في تواجد عدد

(58) Sundararajan and Errico. 2002

(59) مؤسسة Deloitte Touche Tohmatsu India Private Limited.

(60) Eng and Mak. 2003 على غرار

(61) Adams and Ferrera. 2007

كبير من الأعضاء المستقلين، مما يهدد فعالية المجلس؛ حيثُ، يمكن القول أنه ليس التنوع في حد ذاته هو سبب ضعف الإفصاح عن المخاطر التشغيلية، وإنما هي المحاذرة غير الكافية مع مصالح المساهمين؛ وفي إطار اختيار الأعضاء المستقلين، قد ينتج عن التركيز المفرط على بعض الخصائص (مثل، الخلفية الوظيفية) بعض التعيينات لأعضاء لهم من الولاءات ما يضر بمصلحة المؤسسة المصرفية، أما بقية المتغيرات (الأداء المالي، وتردد الاجتماعات، والتصنيف الائتماني و الاستقرار المالي) فهي ليست لها دلالة إحصائية وهذه النتائج تتناقض مع الفرضيات النظرية لكنها ترادف جزءاً من نتائج بحوث سابقة.

يهدف المفاضلة بين نموذج الآثار العشوائية والنموذج المقدر بأسلوب المربعات الصغرى المدججة، أثبت اختبار مضاعف لاجرانج Breusch-Pagan Lagrange multiplier (LM) أن القيمة المحسوبة تساوي 60.43 مع دلالة معنوية 1٪، وهذا يعني أنه تم قبول النموذج ذو الآثار العشوائية، كما أنه نتيجة لعوامل فردية غير ملحوظة، من الطبيعي أن يتم تطبيق اختبار هوسمان Hausman Test الذي يحدد بعض المواصفات الخاصة بالنموذج المعتمد في الاقتصاد القياسي بما في ذلك المفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية، وأي من هذين النموذجين يجب الاعتماد عليه في تحديد نتائج البحث⁽⁶²⁾.

تظهر النتائج أن القيمة المحسوبة لإحصائية الاختبار Chi (2) (التي تُحسب بدرجات حرية تعادل عدد معاملات المعادلة المقدرة دون القاطع أي أنها تُعادل 10) تساوي 32.68 ومستوى معنوية 1 ٪، وبالتالي يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة القائلة بأن نموذج الآثار الثابتة أفضل من نموذج الآثار العشوائية.

في إطار البحث عن العوامل المؤثرة على مدى الإفصاح عن المخاطر التشغيلية

(62) إن التقديرات الناتجة عن نموذج الآثار الثابتة تكون ثابتة في حال وجود ارتباط بين الآثار العشوائية، والمتغيرات المستقلة في النموذج نتيجة للآثار غير الملحوظة. ومع ذلك، في حالة عدم وجود مثل هذه الآثار الباطنية و / أو وجود الأخطاء العنقودية المترابطة Cluster Correlated Errors، فإن هذه التقديرات تكون بالمعنى المقاربي غير فعالة.

نسبة لكل عينة من المصارف حسب طبيعتها (إسلامية، وتقليدية)، قمنا بتقدير النموذج لنفس مدة الدراسة من أجل تفسير آثار الخصائص المؤسسية، ومتغيرات الحوكمة، والتصنيف الائتماني والاستقرار المالي على سجل الإفصاح.

الجدول 5: نتائج تقدير النموذج لتفسير سجل الإفصاح عن المخاطر التشغيلية نسبة لكل صنف من المصارف

المصارف التقليدية		المصارف الإسلامية		
نموذج الآثار العشوائية Random Effect	نموذج الآثار الثابتة Fixed Effect	النموذج المقدر بأسلوب المربعات الصغرى المدمجة Pooled OLS Regression Model	نموذج الآثار الثابتة Fixed Effect	
-240.69 (79.717)*	-85.403 (69.896)	104.274 (74.177)	110.35 (145.18)**	PROF
-29.76 (9.329)*	10.121 (8.307)	32.812 (11.137)*	-6.590 (8.912)	SIZE
-1538.48 (788.67)***	-1719.2 (628.7)*	-1419.87 (691.01)***	845.23 (536.35)	SUBSI
-974.35 (790.67)	-639.91 (668.11)	-823.93 (998.92)	-355.66 (1007.13)	PART
-4562.96 (1716.11)*	-2763.61 (1460.8)***	1541.16 (1876.57)	-1880.36 (1170.3)***	MEET
1359.52 (8153.51)	-6775.22 (6710.9)	3990.58 (4626.23)	1962.87 (3213.13)	BD_SIZE
5.290 (37.633)	4.11 (30.044)	-25.043 (30.124)	-41.969 (17.673)**	IND_M
3293.42 (1241.95)*	1669.02 (1023.7)***	-	-	NATURE
-13.013 (8.177)***	-2.945 (7.51)	-1.076 (9.287)	-8.557 (5.929)***	CRE-RAT
13.005 (8.081)***	15.211 (6.95)**	-12.969 (5.169)**	-4.432 (2.871)***	STAB
-417.93 (214.68)***	-2.607 (191.23)	-481.55 (222.21)	242.89 (177.48)	Intercept
33.25 0.0000	Wald Chi2 prob> Chi2	2.57 0.0146	5.89 0.0004	Fisher Test Prob>F
0	18.345	0.7161	R ²	23.691 Sigma_u
17.393	17.393			9.026 Sigma_e
0	0.526			0.873 Rho
14.6 0.0001		2.37 0.1239		Test Var (u) = 0 Prob>Chi2
472.98 0.0000		82.99 0.0000		Chi2 Prob>Chi2

نتائج تقدير النموذج لقياس آثار متغيرات مؤسسية (الأداء المالي، وحجم المصرف، والمساهمة في الشركات التابعة، والانتشار المصرفي)، ومتغيرات حوكمة المؤسسات (حجم مجلس الإدارة، وحضور الأعضاء المستقلين، وتردد الاجتماعات) و متغيرات طبيعة المصرف، والاستقرار المالي والتصنيف الائتماني على سجل الإفصاح عن المخاطر التشغيلية. **، *** تشير إلى أهمية الدلالة الإحصائية عند 1، 5، 10 ٪. الرقم بين القوسين يشير إلى الانحراف المعياري. بالنسبة للعينة التي تحتوي على المصارف الإسلامية، تم تقدير النموذج من خلال الآثار الثابتة وأسلوب المربعات الصغرى المدججة أما في ما يخص العينة التي تحتوي على المصارف التقليدية، فقد تم تقدير النموذج من خلال الآثار الثابتة والآثار العشوائية.

في تحليل لنتائج تقديرات تأثير المتغيرات التفسيرية على سجل الإفصاح عن المخاطر التشغيلية بالمصارف الإسلامية، توصلنا الى أنّ القيمة المحسوبة من خلال الاختبار المضاعف لاجرانج (LM) Breusch-Pagan Lagrange multiplier تساوي 2.37 ومستوى معنوية يتجاوز 5٪. بهذا الشكل، ويمكن اعتبار أنّ النموذج المقدر بأسلوب المربعات الصغرى المدججة هو أفضل كفاءة من نموذج الآثار العشوائية. في إطار البحث التفاضلي بين النماذج، ومن خلال اختبار فيشر الذي أضفى قيمة تساوي 9.8 واحتمالاً مرافقاً للنموذج لم يتجاوز 1 ٪، فإنه من المفترض أن يتم الاعتماد على نموذج الآثار الثابتة لتحليل النتائج؛ وفي المقابل، في ما يخص عينة المصارف التقليدية، أظهرت الدلالة المعنوية لاختبار هوسمان التي لم تتجاوز 1 ٪ أنّ نموذج الآثار الثابتة هو الأكثر ملائمة من نظيره الخاص بالآثار العشوائية، ولهذا السبب، سيتم الاحتكام إلى نتائج تقديرات النموذج الأول. توصلنا في بداية الأمر إلى أنّ المصارف الإسلامية التي تحقق أرباحاً مرتفعة هي الأكثر إفصاحاً عن المخاطر التشغيلية، وتوافقاً مع هذه النتيجة، وحسب المعايير المحاسبية⁽⁶³⁾، فإنه إذا كانت نتيجة الاستثمارات الإجمالية للمحفظة سلبية، وفي ظل التحمل الكامل للخطر من قبل أصحاب حسابات الاستثمار إلا في حالات التعدي والتقصير ومخالفة الشروط، فإنه من الضروري الإشارة إلى المخاطر التشغيلية قد تكون سبباً في حصول الخسارة؛ إضافة إلى ذلك، فإنّ التعويضات التي يتم دفعها إلى «أصحاب حسابات التوفير والودائع الاستثمارية» غير المقيدة فتعتمد على مستوى الأداء المالي للمصرف، ولذلك من الطبيعي أن لا يوجد أي سبب لاختفاء المعلومة المتعلقة بالمخاطر التشغيلية.

(63) AAIOFI

تظهر النتائج أنّ معامل المتغيرات الخاصة بتردد الاجتماعات، ونسبة تمثيل الأعضاء المستقلين داخل مجلس الإدارة، والتصنيف الائتماني والاستقرار المالي تمثل علامات سالبة بدلالات معنوية تتراوح بين 5٪ و 10٪؛ وفي تحليل لهذه النتائج، تم قبول الفرضية العاشرة التي تعكس العلاقة الإيجابية بين سجل الإفصاح عن المخاطر التشغيلية و التصنيف الائتماني، في حين أنّ متغيرات الحوكمة المؤسسية تؤثر سلباً على هذا السجل. بمعنى آخر، فإنّ التقليل في تردد الاجتماعات يقلص من احتمال التصادم بين المصالح ويعزز بالمقابل، من إمكانية التواصل مع المستثمرين وإفشاء المعلومات الخاصة بالمخاطر التشغيلية، كما يؤكد أحد الباحثين⁽⁶⁴⁾ أنّ وتيرة الاجتماعات المرتفعة ترجح انطباعاً سيئاً لدى السوق، فبالنتيجة تسعى المؤسسة المصرفية لتقليل مدى الإفصاح عن المخاطر التشغيلية من أجل تدارك المعوقات التي تواجه السوق.

في نفس السياق، توصلنا إلى أنّ تأثيرات معامل الاستقرار المالي تتغير من صنف لآخر؛ إذ يبدو أولاً، أنّ المصارف الإسلامية الأكثر استقراراً هي الأقل إفصاحاً عن المخاطر التشغيلية، مما يوحي أن غياب منهج الإشارات في القطاع المصرفي الإسلامي يعزز من انضباط السوق، كما أنّ التكلفة الاجتماعية Social cost الناتجة عن عملية الإشراف من قبل الجهات التنظيمية قد تنخفض تدريجياً، وذلك بفعل تواجد ضمان معايير الشفافية وصحة المعلومات الخاصة بالمخاطر التشغيلية، وهذه النتيجة تتوافق مع متطلبات الشريعة.

ثانياً، تتميز المصارف التقليدية الأكثر استقراراً على المستوى المالي بكونها الأكثر إفصاحاً عن المخاطر التشغيلية. هذا يؤيد توفر نظرية الإشارات في القطاع المصرفي التقليدي، التي تشير إلى أنّ الاستقرار المالي هو دافع للإفصاح عن المخاطر التشغيلية، وذلك في إشارة إلى قدرتها على اكتشاف هذه المخاطر وجودة وسائل التحكم المتاحة لديها. إضافة إلى أن هناك انتهاج سياسة التضييق على المنافسين

(64) Vafeas. 1999

من أجل دفعهم إلى إلزامية مواجهة متطلبات كل مكونات السوق والمشرفين التنظيميين.

7. النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

من خلال هذا البحث، اتضح لنا ما يلي:

1. إن نسق الإفصاح عن المخاطر التشغيلية ارتفع بشكل تدريجي خلال مدة الدراسة بين 2008 و 2015 حيث إن معدل نسبة مؤشر الإفصاح ارتفع بنسبة 10 بالمائة تقريباً.
2. لوحظ أن هناك تقارباً في مختلف سجلات الإفصاح المنسوبة إلى كافة المصارف النشطة بالمملكة، ولا بد من الإشارة إلى أن المصارف الإسلامية عموماً أظهرت نسباً مرتفعة بالمقارنة مع نظيرتها التقليدية، مما يبين توفر حوافز الإفصاح في المصارف الإسلامية التي تتجاوز تلك المتعلقة بالمصارف التقليدية؛ بما أن إشراك أصحاب الحسابات الاستثمارية في تقاسم الخسائر الناشئة يفرض سير التواصل والإبلاغ عن جميع المخاطر التشغيلية وإلا سيكون من الطبيعي أن يكون تحمل الخسائر من جانب.
3. أظهرت تقديرات النموذج المعتمد لدراسة تأثيرات بعض الخصائص المؤسسية وأخرى متعلقة بالحوكمة لكامل العينة التي تحتوي على 12 مصرفاً أن حجم المؤسسة المصرفية، وحجم مجلس الإدارة، وتعدد النواذ والخدمات الإسلامية ترجح زيادة في مستوى الإفصاح عن المخاطر التشغيلية، بينما كان للانتشار المصرفي، وحجم المساهمة، و نسبة حضور أعضاء مستقلين بمجلس الإدارة، الأثر السلبي على سجل الإفصاح.
4. من خلال تطبيق نفس النموذج على مجموعة المؤسسات المصرفية الإسلامية

والمؤسسات المصرفية التقليدية، كل على حدة، أثبتت النتائج أنه كلما كان الأداء المالي مرتفعاً وكانت هناك درجة عالية من التصنيف الائتماني، كلما زاد سجل الإفصاح عن المخاطر التشغيلية بالمصارف الإسلامية؛ إلا أنه خلافاً للفرضيات التي حددناها مسبقاً، فإن تردد الاجتماعات، ونسبة حضور أعضاء مستقلين بمجلس الإدارة، والاستقرار المالي، تقلص من المعلومات المفصّل عنها في التقارير المالية. بالمقابل، فإن عددًا كبيراً من اجتماعات مجلس الإدارة، ونسبة حضور مرتفعة للأعضاء المستقلين داخل المؤسسات المصرفية التقليدية، يقلص في فرص الإدلاء بمعلومات حول هذه المخاطر، في حين أنّ الاستقرار المالي والأنشطة المصرفية المطابقة للشريعة الإسلامية لهما علاقة طردية مع سجل الإفصاح. إنّ التعرف على مدى الإفصاح عن المخاطر التشغيلية بالمؤسسات المصرفية بالمملكة يعطي انطباعاً على تطور حجم هذه المخاطر ومدى تفاعل المشرفين للدعوات القانونية الخاصة بضرورة إرساء الشفافية والتواصل الخارجي.

ثانياً: التوصيات

لنتائجنا عدة توصيات لفائدة المنظمين، والمستثمرين، والمشرفين على المؤسسات المصرفية مهما اختلفت منتجاتهم وطبيعة أنشطتهم، والنتائج التي توصلنا إليها تثير عدة نقاشات حول سياسة الترشيد التي وجب اتباعها بناءً على التداعيات القانونية الأخيرة و اتفاقيات بازل.

1. إنّ المعلومات التي تخص المخاطر التشغيلية تساعد المستثمرين في اتخاذ قرارات أكثر استنارة وتفتح مزيداً من أفق الاستثمار في مختلف المصارف في ظل تنوع المنتجات والأنشطة.

2. يزيد في الوعي بأهمية خصائص حوكمة المصارف في تأييد ممارسات الإفصاح عن المخاطر التشغيلية، وتقويم سياسة الترشيد والتشجيع على

استيعاب أنشطة مطابقة للشريعة الإسلامية والتي قد تساهم في تشجيع المؤسسات المصرفية على المساهمة في انضباط السوق، وتضمن بالتالي حقوق المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار على حد سواء.

3. تساعد هذه النتائج على إبداء الرغبة للتحوط الذاتي ضد المخاطر التشغيلية من قبل المصارف التي تتميز بحجم صغير، وبعدد ضعيف من أعضاء مجلس الإدارة، والتي تقل فيها تداولات المنتجات الإسلامية إلى جانب أنّ عدد فروعها والشركات المساهمة يكون مرتفعاً كما أنّ الحضور المكثف لأعضاء مستقلين بمجلس الإدارة لابد أن يكون محل مساءلة من قبل المراقبين التنظيميين. وإنه لأمر جيد للاستقرار المالي، لأنه يقلل من فرصة تحقق أحداث غير متوقعة قد تعطل النظام المصرفي بالملكة.

مصادر البيانات والمعلومات

- التقارير المالية لجميع المؤسسات المصرفية من 2008 الى 2015.
- مؤسسة النقد العربي السعودي (2013): اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التمويل.
- www.argaam.com
- www.moodys.com

المراجع الاجنبية

- Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions (1999), Financial Accounting No. 11: Provisions and Reserves, Bahrain.
- Abdullah, M., Shahimi, S., and Ismail, A. G. (2011). Operational risk in Islamic banks: examination of issues. Qualitative Research in Financial Markets, 3(2). pp 131-151.
- Adams, R. and Ferreira, D., (2007). A theory of friendly boards. Journal of Finance 62, pp 217-250.
- Al-Maghzom, A., Hussainey, K. and Aly, D. (2016). The level of risk disclosure in listed banks: Evidence from Saudi Arabia. Corporate Ownership and Control, forthcoming.
- Archer, S. and Haron, A. (2007). Operational Risk Exposures of Islamic Banks, in Simon Archer and R. A. A.Karim (eds.), Islamic Finance: The Regulatory Challenge. Chichester: John Wiley & Sons (Asia) Pte.
- Ariffin, N., Archer, S., and Karim, R. (2009). Risks in Islamic banks: Evidence from empirical research. Journal of Banking Regulation, 10(2), pp153 -163.
- Asli, S. (2011). Credit Risks with a View on Facilities Grant Patterns in Countries, Bank Sepah.
- Baamir, A.(2008). Issues of transparency and disclosure in the Saudi stock market, Arab Law Quarterly, vol. 22 (1), pp. 63-87.

- Barakat, A., and Hussainey, K. (2013). Bank governance, regulation, supervision, and risk reporting: Evidence from operational risk disclosures in European banks. *International Review of Financial Analysis*. pp. 254-273.
- Barakat., A. Chernobai., A. and Wahrenburg. M. (2014). Information Asymmetry around Operational Risk Announcements. Goethe University – Frankfurt March 22, 2013.
- Basel Committee on Banking Supervision (2001), Regulatory Treatment of Operational Risk, Consultative document, September 2001.
- Becker., B. and Milbourn., T. (2009), How did increased competition affect credit ratings?», Harvard Business School Working Paper, No. 09-051.
- Bozanic., Z and Kraft. P. (2015). Qualitative Disclosure and Changes in Sell-Side Financial Analysts' Information Environment” with Maya Thevenot. *Contemporary Accounting Research*, 32(4), pp 1595-1616.
- Chelly., D. (2011). Risques Opérationnels, Dossier technique d'information Optimind, Avril 2011.
- Čihak., M. and Hesse, H. (2008), Islamic banks and financial stability, an empirical analysis, IMF working paper number 08/16.
- Clarke., T. (2007). *International Corporate Governance: A comparative approach*. Abingdon, UK: Routledge.
- Cummins., J.D., Lewis., C.M., and Wei R. (2006), The Market Value Impact of Operational Risk Events for U.S. Banks and Insurers, *Journal of Banking and Finance*, Vol.30, pp.2605-2634.
- Dobler., M. (2008). Incentives for risk reporting: A discretionary disclosure and cheap talk approach, *The International Journal of Accounting*, Vol.43, pp.184-206.
- Domínguez., L. N and Gámez., L. C. N. (2014). Corporate reporting on risks: Evidence from Spanish companies. *Revista de Contabilidad*. 17 (2), pp 116-129.
- Drobetz W., Schillhofer A., and Zimmermann H. (2004), *Corporate*

- governance and expected stock returns: Evidence from Germany, *European Financial Management*, 10 (2), pp. 267–293.
- Elshandidy., T. Fraser. I. A. M. and Hussainey., K. (2013). Aggregated, Voluntary and Mandatory Risk Disclosure Incentives: Evidence from UK FTSE All Share Companies, *International Review of Financial Analysis*, Vol. 30, pp. 320-333.
 - Eng., L. and Mak. Y. (2003). Corporate Governance and Voluntary Disclosure. *Journal of Accounting and Public Policy*, 22, pp.325-345.
 - Greuning., H. and Iqbal. Z. (2008). Risk analysis for Islamic Banks. The world Bank, Washington, D.C.
 - Haija, M.F.A.E., and Hayek, A.F.A., (2012). Operational Risk Disclosures in Jordanian Commercial Banks: It's Enough, *International Research Journal of Finance and Economics*, pp. 50-61.
 - Hassan., N. S. M. (2014). Investigating the Impact of Firm Characteristics on the Risk Disclosure Quality, *International Journal of Business and Social Science*, Vol 5, 9 (1). pp 109-119.
 - Helbok., G. and Wagner., C. (2006), Determinants of operational risk reporting in the banking industry, *Journal of Risk*, 9(1), pp 49-74.
 - Hemrit., W. (2018). Risk reporting in post- revolutionary Tunisia, *Forthcoming in the Journal of financial reporting and accounting*.
 - Hemrit., W. and Ben Arab M. (2011), The disclosure of Operational Risk in Tunisian Insurance companies, *The Journal of Operational Risk*, Summer 2011, 6 (2), pp 69-111.
 - Htay., N., Nu, S., and Salman., S. A. (2014). Introducing Takaful in India: An Exploratory Study on Acceptability, Possibility and Takaful Model. *Asian Social Science*, 10(1).
 - Iqbal., Z. and Mirakhor., A. (2007), *An Introduction to Islamic Finance: Theory and Practice*, John Wiley & Son (Asia) Pte Ltd.
 - Izhar., H. (2010). Identifying Operational Risk Exposures in Islamic Banking,

- Kyoto Bulletin of Islamic Area Studies, 3-2 (March 2010), pp. 17–53.
- Jensen., M.C. and Meckling., W.H. (1976), Theory of the firm: Managerial Behavior, Agency costs and Ownership Structure, Journal of Financial Economics, 3 (4), pp.305-360.
 - Kald., M. and Nilsson, F. (2000). Performance measurement at Nordic companies, European Management Journal, Vol. 14, pp.113–127.
 - Khan., T. and Ahmed. H. (2001). Risk Management: An Analysis of Issues in Islamic Financial Industry, Occasional Paper No. 5, Islamic Research and Training Institute, Islamic Development Bank, Jeddah.
 - Krippendorff., K. (2004). Content analysis: An introduction to its methodology (2nd ed.). Thousand Oaks, CA: Sage.
 - Lajili., K. and Zéghal D. (2006), A content analysis of Risk management disclosure in Canadian annual reports, Canadian journal of administrative sciences, 22(2), pp.125-142.
 - Liu., X. and Anbumozhi V. (2008), Determinant factors of corporate environmental information disclosure: an empirical study of Chinese listed companies, Journal of Cleaner Production, 17 (6), pp.593-600.
 - Madrigal. M. H. Guzman., B. A and Guzman. C. A. (2015). Determinants of corporate risk disclosure in large Spanish companies: a snapshot. Contaduría y Administración. 60(4). pp 757 – 775.
 - Nunnally, J. C. (1978). Psychometric theory (2nd ed.). New York, NY: McGraw-Hill.
 - Onour., I. A. (2012). Implementing Privatization Strategy of Saudi Arabia: Issues and Challenges, Available at ssrn, <http://ssrn.com/abstract=2189804>.
 - Rahim., A. M. (2014). Operational Risks in Islamic Profit Sharing Contracts and Ways to Overcome Them. The Global University of Islamic Finance.
 - Salem., R. A. (2013). Risk Management for Islamic banks. Edinburgh, university Press.
 - Stout., L. (2003). On the proper motives of corporate directors (or, why you

- don't want to invite homo economics to join your board). Delaware Journal of Corporate Law 28, pp 1-25.
- Sundararajan, V. and Errico, L (2002). Islamic Financial Institutions and Products in the Global Financial System: Key Issues in Risk Management and Challenges Ahead. Working Paper No. 02/192. Washington: International Monetary Fund.
 - Sundararajan., V, Henderson., T, Perry., C, Muggivan., A, Quan., H, Ghali., WA. (2004). New ICD-10 version of the Charlson comorbidity index predicted in-hospital mortality. Journal of Clinical Epidemiology. 57(12), pp 1288-94.
 - Utz., E. R. (2008). Modelling and measurement methods of operational risk in banking. Schriftenreihe für angewandtes Management, München.
 - Vafeas., N. (1999). Board meeting frequency and firm performance. Journal of Financial Economics, 53, pp. 113-142.
 - Wahlström., G. (2006). Worrying but accepting new measurements: the case of Swedish bankers and operational risk, Critical Perspectives on Accounting, 17 (4), pp.493-522.
 - Wang., T and Hsu. C. (2013). Board composition and operational risk events of financial institutions. Journal of Banking and Finance, 37, pp 2042-2051.
 - Willeson., M. (2014). New experience from voluntary risk disclosure: operational risk in Nordic banks. The Journal of Financial Management, Markets and institutions, Fascicolo 1, gennaio-luglio 2014.

الحسابات الاستثمارية المطلقة في ضوء المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (بنك الزيتونة نموذجًا)

د. نبيل بن عرفة

معهد الدراسات العليا التكنولوجية - تونس

(سَلِمَ البحث للنشر في 2017/12/3 م، واعتمد للنشر في 2018/1/14 م)

الملخص

حققت المالية الإسلامية انتشارًا واسعًا وطرّورت منتجاتها في صيغ متنوعة، ومن بينها تلك الصيغ المتعلقة بالاستثمار على غرار الحسابات الاستثمارية المطلقة، ولقد كان من المتوقع أن تساهم هذه الحسابات في النهوض بالاستثمار الحقيقي لكن واقعها مخالف لما هو منشود.

في هذا الإطار تمحورت فكرة البحث حول دراسة أسباب واقع هذه الاستثمارات، فأدت إلى تحليل التحفظات سواء على مستوى المصطلحات أو على مستوى التطبيقات المصرفية ذات العلاقة، حيث أظهرت القوائم المالية لبعض المصارف الإسلامية خروجًا عن ضوابط المعيار الشرعي للمضاربة، خاصّة فيما يتعلق بتضييق المخاطرة في الحدود الآمنة، وبالتالي أفضت الدراسة إلى بيان الأفضلية النسبية للحسابات المقيّدة والأسهم مقارنة بالحسابات الاستثمارية المطلقة

للاعتبارات المذكورة التي تتجلى تطبيقيا في:

- ❖ اعتبار العمليات التمويلية عمليات استثمارية.
- ❖ إسراف بعض البنوك الإسلامية في تطبيق مبدئي الإطلاق والخلط.
- ❖ إسراف بعض البنوك الإسلامية في إشراك أصحاب الحسابات الاستثمارية المطلقة في أعباء المصرف وإيراداته.
- ❖ التعثر المحاسبي بسبب عدم اعتماد المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية كمرجع رئيسي وهيمنة المحاسبة التقليدية في حال الاختلاف.
- ❖ غياب الاستثمار الإنتاجي مقارنة بالاستثمار المالي الصّرف في إطار المضاربة المطلقة.

Unrestricted Investment Accounts in The Light of Shari'ah Standards by AAOIFI: Model of Banque Zitouna

Dr. Nabil benarfa

Higher Studies Institute of Technology- Tunisia

Abstract:

Islamic finance has spread widely and its products have developed rapidly including those related to investment. In this context absolute investment accounts was expected to contribute to raising the real investment, but reality is contrary to what is desired from this Islamic product. Therefore, the idea of research is to study causes of this paradox centered on the analysis of reservations both at the level of terminology and at the level of banking applications. Indeed financial statements of some Islamic banks show excesses in freedom to manage and mix money out of the controls stipulated in the legal standard of speculation. Consequently, the study showed the comparative advantage of the restricted accounts and shares compared to the unrestricted investment accounts for these considerations, which are applied in:

- Excessive application of freedom to manage and mix money.
- Excessive involvement of investment account holders in the bank's burdens and revenues.
- Accounting constraint due to predominance of traditional accounting in case of disagreement compared to standards issued by the Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions.
- Considering financing operations as investment operations.
- Lack of productive investment compared to financial investment.

المقدمة

1. موضوع البحث

حققت المالية التقليدية نجاحات فنية في مجالي التأسيس والتطبيق من بينها إدارة محفظة الأوراق المالية ذات تطبيقات تتجاوز الأوراق لترتقي إلى مستوى المشروعات الاستثمارية، كما شملت النجاحات أيضًا إدارة المخاطر في أنواعها المختلفة ومستوياتها المتفاوتة، وحيث إن الحكمة ضالة المؤمن ينشدها حيثما يجدها⁽¹⁾، فالانفتاح على نجاحات المالية التقليدية محمود بل هو واجب، وقد يكون ضروريًا بالمعنى الفقهي، لكن في ما اتفق مع الشريعة الإسلامية الخفيفة مع بذل الجهد في التأسيس المعرفي والتطبيق والتطوير لضمان جدوى القرارات المالية، من بينها قرار الاستثمار، واعتبارًا للأهمية الكبرى التي تحضي بها الحسابات الاستثمارية لدعم الموارد اللازمة لتمويل المشاريع الاقتصادية، فإن الأمانة العلمية تقتضي التنبيه على إشكاليات فنية، وقد تكون أيضًا شرعية تولدت عن الخلط بين مصطلحي الاستثمار والتمويل، من جهة، وعن الإسراف في تطبيق مبدئي الإطلاق والخلط من جهة أخرى، جعلت الحسابات الاستثمارية المطلقة منتجًا يتأرجح بين الوجود والعدم.

وفي هذا السياق تتولد جملة من التساؤلات:

- ما الفرق بين مصطلحي الاستثمار والتمويل وما هي أوجه الاتفاق والاختلاف بين المصطلحين؟
- ما الفرق بين الحسابات الاستثمارية المقيدة والحسابات الاستثمارية المطلقة خاصة في ما تعلق بصفة «الإطلاق» في ماهيتها وحدودها؟

(1) أصله: حديث ضعيف عند الترمذي (51/5) برقم: 2687 حيث روي من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه: «الكلمة الحكمة ضالة المؤمن فحيث وجدها فهو أحق بها». قال الترمذي: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه». وإن لم يثبت هذا الحديث مرفوعًا إلى النبي صلى الله عليه وسلم فإن الفقهاء اعتبروا معناه صحيحًا، ذلك أن المؤمن يحرص على بلوغ الحق والحكمة والخير مهما كان مصدرها.

fatwa.islamweb.net/fatwa/index.php?page=showfatwa

- ما هي أهم التحفظات التي تمثل إشكالاً حقيقياً يهدد وجود الحسابات الاستثمارية المطلقة؟

2. أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في ضبط أساسيات حسابات الاستثمار المطلقة وذلك من خلال:

أ- بيان الفرق بين مصطلحي الاستثمار والتمويل لاعتماده في توظيف الحسابات الاستثمارية.

ب- إظهار التقارب الشديد بين وضعي المساهم من جهة، وصاحب الحساب الاستثماري المطلق من جهة أخرى، في ظل بعض التطبيقات المصرفية.

ت- بيان الفجوة بين الدور المنوط نظرياً بهذه الحسابات في التنمية الاقتصادية الحقيقية وبين دورها الفعلي المنحصر في عمليات تمويل أو استثمار مالي غير إنتاجي.

ث- لم أجد، في حدود مطالعاتي، بُحوثاً وكتباً ومقالاتٍ، طرحت الإشكال المذكور آنفاً، والله أعلم.

3. أهداف البحث

يهدف البحث إلى:

- المساهمة في تطوير مصادر التمويل الإسلامي للاستثمار من خلال تحليل يفضي إلى نتائج وتوصيات تساعد في التقليل من التحفظات التي تشوب الحسابات الاستثمارية المطلقة على مُستويين :

أولاً : على مستوى التطبيقات المصرفية.

ثانياً : على المستوى الاصطلاحي لمفهوم التمويل والاستثمار.

- بيان الأفضلية النسبية لصيغ أخرى كالحسابات الاستثمارية المقيدة

والأسهم.

4. مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في دراسة جدوى الحسابات الاستثمارية المطلقة بسبب ما يشوبها من تحفظات أهمها إصراف بعض المصارف الإسلامية في تطبيق مبدئي الإطلاق والخلط من جهة، وهيمنة التعريف اللغوي على التعريف الاصطلاحي للاستثمار أدت إلى اعتبار العمليات التمويلية عمليات استثمارية من جهة أخرى.

5. منهجية البحث

سيّتبّع الباحث المنهجين التاليين:

● المنهج التحليلي من خلال:

❖ تحليل علمي للمصطلحات استنادًا لبعض مقاربات التحليل المالي خاصة المقاربة الوظيفية.

❖ تحليل علمي لبيانات القوائم المالية لبنك الزيتونة الإسلامي التونسي ذات علاقة بعائد المضاربة لأصحاب الحسابات الاستثمارية المطلقة وللمساهمين.

● المنهج الاستقرائي من خلال استقراء ما جادت به الدراسات الفقهية والمالية ذات العلاقة بإشكالية البحث لاستكمال البناء المعرفي.

6. حدود البحث

اعتبارًا للإشكالية المطروحة تتمثل حدود البحث في ما يلي :

- تعرض الباحث لبعض المسائل الشرعية ذات العلاقة المباشرة بالإشكالية بداعي الحجة والاستدلال أو التساؤل على سبيل الإنكار، إنكارًا يستوجبه البعد

التقني الواجب اعتباره في تعريف المعيار الشرعي؛ لكنه لم يُعتبر على غرار مصطلح الاستشار.

- لا أقترح حلولاً فقهية ولا تشريعية لعدم الاختصاص، وإن كانت هنالك أبعاد ذات علاقة مباشرة بالاشكالية، بل أكتفي بالدعوة إلى مراجعة أوسع بإدراج البعد الفني الاصطلاحي، أو إلى ضبط أكثر دقة وحزمًا في البعد الشرعي على غرار مسألتني «الإطلاق» و«خلط الأموال»، والنظر في إمكانية وجود شبهة غُبن من عدمها في بعض التطبيقات المصرفية.

7. خطة البحث

تحتوي الخطة على:

أ- ملخص البحث.

ب- مقدمة البحث وفيها: موضوعه، أهدافه، منهجيته، أهميته، حدوده وخطته مع الاستئناس بالدراسات الأخرى ذات العلاقة لاستكمال البناء المعرفي.

ت- البحث مفصلاً في ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الاستثمار والتمويل بين فصل مصطلح الاستثمار عن مصطلح التمويل من عدمه.

المبحث الثاني: تقديم الحسابات الاستثمارية المطلقة ومقارنتها بالحسابات الاستثمارية المقيدة.

المبحث الثالث: دراسة تحليلية للتحفظات ذات العلاقة بالحسابات المطلقة.

خاتمة البحث متضمنة أهم النتائج والتوصيات.

8. الدراسات السابقة

ساهمت العديد من البحوث في تطوير الحسابات الاستثمارية المطلقة؛ إما مباشرة

من خلال بيان الإشكاليات المتعلقة بهذه الحسابات، أو بطريق غير مباشرة من خلال تحليل مصطلح الاستثمار وإن لم تتناول إشكالية الإطلاق في أبعادها المختلفة التي تمثل موضوع البحث الحالي. من هذه الدراسات نجد:

أ- بحث (إبراهيم خليل عليان، 2014): عرّف الباحث الاستثمار والتمويل مع بيان النظرة الإسلامية، مؤكداً على مسائل تتعلق بالربا، وقاعدة الغنم بالغرم، وقد بين لنا أنّ تحديد المفاهيم لبنة أساسية لتطوير الجانب التقني في مصطلحات الاقتصاد الإسلامي من شأنه المساعدة في تقليل التحفظات التي تواجهها بعض المصارف الإسلامية بسبب تطبيقاتها المتعلقة بالحسابات الاستثمارية المطلقة.

ب- كتاب أصول الاقتصاد الإسلامي (عبد الحميد محمود البعلي، 2009): قدّم الكاتب تقسيماً تقنياً مهماً لرأس المال الفني بين متداول وثابت بحكم التغير الذي يطرأ على رأس المال، وأرى في هذا التقسيم أخذاً في الاعتبار لبعدها في إشكاليات الاستثمار وهو الزمن، حيث فصل الباحث بين المدى القصير من جهة، والمدى المتوسط والبعيد من جهة أخرى.

ت- بحث (محمد عبد الحليم عمر، 2002): تعرض لإشكالية هامة تتمثل في غياب مرجع موحد يضبط حساب وتوزيع أرباح المضاربة في مسائل عدة من بينها تلاحق المودعين، اختلاف توقيت الربح وتوقيت تصفية المضاربة. ولقد وجدت في هذا البحث أيضاً إشكاليات فرعية ذات علاقة بالإشكالية الحالية منها تحميل المصروفات البنكية على المضاربة وإن قدمه الباحث من باب الدعوة إلى توحيد التطبيقات المهنية وليس من قبيل تحليل وجهة التحميل.

دراسة (موسى آدم عيسى، 2010): قدم الباحث جملة من القواعد المنظمة للمضاربة، من بينها: معلومية الربح، وسلامة رأس مال المضاربة، وخلط الأموال، كما تعرض إلى إشكالية اقتسام الربح في المضاربة المستمرة، فخلص إلى

جوازها وفق مبدأ التنضيق الحكمي⁽²⁾.

المبحث الأول: الاستثمار والتمويل

إنَّ التحفظات موضوع البحث لا تتعلق بالتطبيقات المصرفية فحسب، بل مردها أيضًا الخلط بين مصطلحي الاستثمار والتمويل فوجب تحديد ماهيتهما ابتداءً.

المطلب الأول: ماهية الاستثمار ومنزلته شرعًا.

الاستثمار لغةً مصدرٌ لفعل استثمر أي طلب الثمرة أو الثمر، وهو حمل الشجر، واستثمر أمواله أي استغلها وجعلها تُثمر⁽³⁾.

أمَّا في الاصطلاح الفقهي فقد تبين من خلال المراجع ذات الاختصاص أنَّ مصطلح الاستثمار لم يُعرف عند الفقهاء الأولين بهذا اللفظ بل خاضوا فيه بألفاظ بديلة مثل الاتجار بالمال، الاستناء، التنمية، والتصرف في المال بقصد الربح في حين اشتهر مصطلح الاستثمار بهذا اللفظ عند الفقهاء المعاصرين من بينهم قطب سانو حيث عرّفه كطلب لتحصيل نماء المال بالطرق الشرعية كالمضاربة والمشاركة⁽⁴⁾.

وبقطع النظر عن اختلاف الألفاظ المستعملة لتحديد الاصطلاح الفقهي، فإنَّ الفقهاء لم يختلفوا في معناه والغاية منه. فالمسلم يستثمر للاستزادة من نعم الله سبحانه وتعالى وعمارة الأرض استنادًا لمبدأ الاختلاف كما نصّت على ذلك آيات عدّة في القرآن الكريم، حيث يقول الله تعالى: ﴿وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ﴾⁽⁵⁾. ومعنى الآية في تفسير ابن كثير أنَّ المال كان في أيدي من قبلكم

(2) أقر بذلك أيضًا جميع الفقه الإسلامي، الدورة عدد 16، مكة المكرمة، 21 - 26 شوال 1422 هـ.

(3) معجم المعاني: الجامع والمعجم الوسيط، معجم عربي-عربي، تعريف ومعنى الاستثمار، www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/.

(4) قطب سانو، الاستثمار: أحكامه وضوابطه في الفقه الإسلامي دار الفانوس، عمان، الأردن، ط1، 2001، ص20، مجلة مجمع الفقه الإسلامي - المكتبة الشاملة 21048/page-3356/shamela.ws/browse.php/book-3356

أيضًا إبراهيم مقداد، زياد، الضوابط الشرعية لاستثمار الأموال، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول: الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية في الفترة من 8 - 9 مايو 2005م (5) سورة الحديد: 7.

قبل أن يصير إليكم، فاستعملوه في طاعة الله⁽⁶⁾. والإنفاق الاستثمائي الحلال الذي ينفع الناس سبيل من سبل طاعة الله عز وجل. وقد سخر الله ذلك للإنسان في قوله: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ﴾⁽⁷⁾. أي: سافروا حيث شئتم من أقطارها، وترددوا في أقاليمها وأرجائها في أنواع المكاسب التجارية⁽⁸⁾. والتجارة وجه من أوجه عمارة الأرض التي دعانا إليها الله تعالى في قوله: ﴿وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوا لَهُمْ ثُمَّ تَوْبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُجِيبٌ﴾⁽⁹⁾. أي جعلكم عمارًا للأرض باستخراج الثروة وتنميتها⁽¹⁰⁾. والعمارة لا تجتمع مع التلف فوجب حفظ المال من سوء الإدارة مصداقًا لقوله: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾⁽¹¹⁾. ومعنى الآية أن بالمال يقوم معاش الناس من التجارات وغيرها. وأما السفهاء، فقد صنفهم ابن كثير ثلاثة أصناف: الصغير لأنه مسلوب العبارة، والمجنون لفقدان عقله، ومسيء الإدارة⁽¹²⁾. وقد اعتبر محمد الطاهر بن عاشور اختلال التصرف في المال هو الأظهر لأنه الأوسع في المعنى⁽¹³⁾.

في مقابل الحث على الاستثمار والترغيب فيه، يخضع الاستثمار إلى الضوابط الشرعية بأن يكون حلالًا مراعيًا للكلية الخمس بحفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال. أيضًا، لا بد أن يكون القرار الاستثماري موافقًا لفقه الأولويات؛ إذ يُعدُّ ترتيبها اليوم أمرًا واجبًا بسبب ما تعانيه بعض البلاد الإسلامية من ضعف اقتصادي نتيجة الخلل في ترشيد خططها الاستثمارية، وفي هذا السياق يعدُّ التحليل

(6) ابن كثير الدمشقي، الحافظ، تفسير القرآن العظيم، بيروت: دار الكتب العلمية، طبعة جديدة منقحة مصححة، 2006، ج 4، ص 281.

(7) سورة الملك: 5.

(8) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، مرجع سابق، ج 4، ص 366.

(9) سورة هود: 61.

(10) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، مرجع سابق، ج 3، ص 425.

(11) سورة النساء: 5.

(12) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، مرجع سابق، ج 1، ص 433.

(13) محمد الطاهر بن عاشور، «تفسير التحرير والتنوير»، تونس: الدار التونسية للنشر، 1984، ج 4، ص 233-236.

الفقهي للإمام الشاطبي مرجعاً قيماً في نقاط عدة من بينها اعتبار الحاجات مكّمة للضروريات تميل بها إلى الاعتدال فلا إفراط ولا تفريط.⁽¹⁴⁾ فلا بأس من إقامة مشروعات استثمارية تستجيب لحاجات الناس في رفع المشقة عنهم لكن باعتدال، وبعد انجاز الاستثمارات الضرورية التي تقوم بها شؤون دينهم ودنياهم.

وتكاملاً مع الجانبين اللغوي والشرعي لا بد من بيان الاصطلاح الفني للاستثمار من منظور الاقتصاد الإسلامي. وقد تبين من خلال دراسة البحوث والمراجع المتخصصة ذات العلاقة، أنّ هذا الاصطلاح يهيمن عليه البعد اللغوي، حيث نجد في أكثر البحوث القواسم المشتركة التالية:

- ❖ توظيف واستغلال المال «بكافة صوره» من ذلك المربحة.⁽¹⁵⁾
- ❖ تنمية رأس المال بصرف النظر عن المدة الزمنية؛ فقد يتعلق الاستثمار بعمليات وأصول متداولة، وهذا إشكال فني غير يسير، نظراً لأهمية فصل الأصول وفق معيار «نسبة دوران الأصول»، فشتان بين الدورة السلعية ودورة الأصول الثابتة.

فالذي أراه أنّ مصطلح الاستثمار من زاوية الاقتصاد الإسلامي يجب أن يكون فنياً مع الأخذ بالضوابط الشرعية المتعلقة بمسألة التحريم وحفظ الكليات والمقاصد فيكون كالتالي:

- ماهيته: الإنفاق بشراء أصول ثابتة تستهلك في نشاط حلال في أكثر من دورة إنتاجية.⁽¹⁶⁾
- محله: أصول ذات علاقة بالإنتاج مادية (آلة... الخ) أو غير مادية (برمجيات الإنتاج... الخ)

(14) الإمام الشاطبي، إبراهيم بن موسى اللخمي، الموافقات في أصول الشريعة، تفريغ الآيات وضبط الأحاديث: الشيخ إبراهيم رمضان، بيروت: دار المعرفة، د.ت، ج 2؛ المقاصد، ص 327 - 329؛ حيث اعتبر الشاطبي المقاصد الضرورية تلك التي لا بد منها لقيام مصالح الدين والدنيا، وهي الأصل، أمّا الحاجيات فلرفع المشقة والضيق وهي جارية في العبادات والمعاملات، وأمّا التحسينات فيصفها «بمحاسن العادات من الزينات لا تتواجد مع المدنسات»، وفي ص 332 أكد على مسألة هامة للحاجيات باعتبارها مكّمة للضروريات باعتدال.

(15) شحاته، حسين، «الضوابط الشرعية للاستثمار الإسلامي»، ص 2، www.darelmashora.com/download.as.

(16) بعض التعريفات تدرج أيضاً التغير في المخزونات من السلع النهائية والوسيلة في الاقتصاديين التقليدي والإسلامي وهذا إشكال فني يتعلق بالإدارة المالية حيث لا تعتبر منها إلا المخزونات الاحتياطية لأنها تحمل صفة الأصل الثابت وتخضع بالتالي لمبادئ إدارة الأصول الثابتة.

- هدفه: الحصول على إيرادات مستقبلية منتظمة على مدى متوسط وبعيد لتنمية المال وحفظه من التلف.
- غايته وإطاره: الغاية الأسمى عمارة الأرض تطبيقاً لمبدأ الاستخلاف، وامثالاً لأمر الله وطاعة لرسوله في مسألة الإنفاق وعدم الاكتناز والكسب الحلال، ونفع المؤمن لذاته ولغيره.

المطلب الثاني: تعريف التمويل

التمويل لغةً اسم مصدر لفعل مَوَّلَ، فنقول يَحْتَاجُ الْمَشْرُوعُ إِلَى تَمْوِيلٍ أَيْ يَحْتَاجُ إِلَى مَالٍ⁽¹⁷⁾. أمّا اصطلاحاً فنياً، فمعناه البحث عن الموارد المالية المناسبة لإنجاز المشروع الاستثماري وتشكيل الهندسة المالية الأجدى وفق معايير أهمها التكلفة الترجيحية لمصادر التمويل ومستوى المخاطرة، ومن بين مصادر التمويل نذكر: الموارد الذاتية، والمصادر الخارجية كالمرابحة، السلم، الاستصناع، البيع الآجل، الإجارة المنتهية بالتمليك والقرض الحسن.

واستناداً لهذا العرض، يمثل مصطلحاً التمويل والاستثمار وجهين مختلفين لعملة واحدة، فكلاهما يشتركان في الأصل الثابت لأنه محلّ كليهما؛ لكنها منفصلان في الإشكاليين المتعلقين بالأصل. فإن كان الاستثمار يُعْنَى بالخصوصيات الفنية والمالية للأصل، وهي المعيار الأساسي في اختياره، فإن التمويل يُعْنَى بمصادر التمويل الأجدى للحصول عليه.

(17) معجم المعاني: الجامع والمعجم الوسيط، معجم عربي - عربي، تعريف ومعنى التمويل، www.almaany.com/ar/dict/ar-ar

المبحث الثاني: ماهية الحسابات الاستثمارية وأنواعها وضوابطها

تتمحور الفكرة الأساسية لهذا المبحث حول الخصوصيات الفنية والضوابط الشرعية الواردة في المعيار الشرعي للمضاربة الذي يعد مرجعاً أساساً للإقرار بوجود تحفظات من عدمها مع الاستئناس بمقارنة صنفى الحسابات الاستثمارية المطلقة والمقيدة.

المطلب الأول: الحسابات الاستثمارية: ماهيتها ومشروعيتها

تمثل الحسابات الاستثمارية منتجاً خاصاً بالمصارف الإسلامية حيث تمكن العملاء من إيداع أموالهم لديه بغية استثمارها للاسترباح في إطار علاقة قد تخضع لأحكام شركة المضاربة الشرعية⁽¹⁸⁾، فالعلاقة علاقة شراكة، وليست علاقة تمويل كما الحال في حسابات الادخار في المصارف التقليدية، والمقصود بالمضاربة الاشتراك في الربح بمال من جانب رب المال (المستثمر) وبعمل من جانب مدير المشروع الاستثماري (المضارب أو عامل المضاربة) وتنعقد المضاربة بعقد يسمى بنص المعيار الشرعي رقم 13 «عقد مضاربة» أو «عقد قراض» أو «عقد مقارضة»⁽¹⁹⁾.

أمّا من ناحية مشروعيتها فالمضاربة جائزة شرعاً إذ عمل بها الصحابة رضي الله عنهم في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأقرهم عليها ومستندهم في ذلك قول الله تعالى: ﴿...عَلِمَ أَنَّ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرَضَى وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَنْتَعُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَآخَرُونَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ص...﴾⁽²⁰⁾.

ويتميز عقد المضاربة الشرعية بتصنيفه التعاقدي حيث يدرج ككل عقد استرباح ضمن عقود الشركات، لكن خصوصياته تدفع نحو تمييزه عنها⁽²¹⁾. فإن كان رأس

(18) وقد تخضع أيضاً إلى أحكام نظام الوكالة في حال وكل المستثمر المصرف للاسترباح.

(19) هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، «المعايير الشرعية»، صفر 1437 هـ / 2015، المعيار الشرعي رقم 13 (معدل)، ص 365. /aaoifi.com

(20) سورة المزمل: 18

(21) خوجة، عز الدين، الموسوعة المسيرة في المعاملات المالية الإسلامية، المساق الثاني: النظام المصرفي الإسلامي، تونس: مركز الامتثال للمالية الإسلامية، 2013 م، ص 77.

المال في عقود الشركات من جنس واحد (المال في شركة الأموال، والجهد في شركة الأبدان، أو السمعة في شركة الوجوه)، فإن عقود الاسترباح تتميز بمزاوجة المال للجهد في المضاربة أو للأرض في المزارعة والمغارسة، وبعكس عقود الشركات حيث يجمع كل شريك حقه في رأس المال بحقه في الإدارة والتصرف وتقاسم النتائج، ربحاً وخسارة، ففي عقد المضاربة ينفصل هذا الحق فتتصرف الإدارة بين يدي المضارب ولا يتحمل خسارة المال بل يخسر جهده فقط، إلا إذا تعدى أو قصّر فعله الأمرين.

المطلب الثاني: أنواع المضاربة

تنقسم المضاربة وبالتالي الحسابات الاستثمارية إلى مطلقة ومقيّدة.

المضاربة المطلقة: تتم هذه الصيغة على أساس المبالغ المودعة في الحسابات الاستثمارية المشتركة (المطلقة)، وقد عرّفها المعيار كما يلي: «يفوّض رب المال للمضارب سلطات تقديرية واسعة وذلك اعتماداً على ثقته في أمانته وخبرته، والإطلاق مهما اتسع، فهو مقيد بمراعاة مصلحة الطرفين في تحقيق مقصود المضاربة، وهو الربح، وأن يتم التصرف وفقاً للأعراف الجارية في مجال النشاط الاستثماري موضوع المضاربة»⁽²²⁾. ومن الإشكاليات التي تطرحها هذه الحسابات تلك المتعلقة باحتساب الربح بسبب تواتر المودعين وعمليات السحب والإيداع في تواريخ متعددة مختلفة وقد قدّم سامر مظهر قنطقجي نموذجاً رياضياً قيماً لتجاوز هذا الإشكال⁽²³⁾.

المضاربة المقيّدة: تتم على أساس المبالغ المودعة في الحسابات الاستثمارية المخصّصة (المقيّدة) حيث يقيّد فيها رب المال المضارب بالمكان أو المجال الذي يعمل فيه وبكل ما يراه مناسباً بما لا يمنع المضارب عن العمل.

(22) المعيار الشرعي، مرجع سابق، ص 371.

(23) قنطقجي، سامر مظهر، «نموذج توزيع أرباح وخسائر شركات المضاربة»، سلسلة فقه المعاملات، ص 25-28، موقع النشر www.kantakji.com

ولكن برغم هذا التقسيم فإن صفتي الإطلاق والتقييد تظلان نسبتيان حيث إنّ في المضاربة المقيدة شيء من الإطلاق وفي المضاربة المطلقة شيء من التقييد، كما يبينه الجدول التالي.

جدول رقم 1: مقارنة صنفَي المضاربة وفق مبدئي الإطلاق والتقييد.

مجال الإطلاق	مجال التقييد
مطلقة	اختيار البنك للاستثمار الإنتاجي وإدارة المضاربة
مقيدة	إدارة المضاربة

المصدر: من عمل الباحث مع الاستئناس بالموسوعة الميسرة في المعاملات المالية الإسلامية⁽²⁴⁾

المطلب الثالث: الضوابط الشرعية الواردة في المعيار الشرعي رقم 31

يخضع عقد المضاربة إلى جملة من الأحكام الشرعية المنصوص عليها في العنوان الرابع من المعيار في أربعة بنود حيث يُصنف عقد المقارضة وفق البند الأخير من بين عقود الأمانة، فعلى المضارب أن يكون أميناً على مال المودع، ولا يضمن إلا في حال التعدي أو التقصير، أمّا ضوابط الحسابات الاستثمارية المطلقة تحديداً فتتعلق بما يلي:

أ- **صفة الإطلاق:** حيث عرّفها المعيار الشرعي كتفويض من رب المال للمضارب بسلطات تقديرية «واسعة» وذلك اعتماداً على ثقته في أمانته وخبرته،

(24) د. خوجة، عز الدين، الموسوعة الميسرة، مرجع سابق، ص 77.

لتحقيق المقصود من المضاربة، وهو الربح، وقد فصلت هذه السلطات في باب صلاحيات المضارب وتصرفاته في البند التاسع في حوالي 14 نقطة توضيحية⁽²⁵⁾. ولكن بقدر اتساع هذه السلطات يُقرُّ المعيار ذاته بتقييد الإطلاق في مسائل عدة من بينها ما جاء في:

- البند 1.5: «... والإطلاق مهما اتسع فهو مقيد بمراعاة مصلحة الطرفين في تحقيق مقصود المضاربة، وهو الربح، وأن يتم التصرف وفقاً للأعراف الجارية في مجال النشاط الاستثماري «موضوع المضاربة».
- البند 3.1.9: «اختيار الأوقات والأماكن والأسواق المناسبة للاستثمار والأمانة من الأخطار قدر الإمكان».

ب- مبدأ الخلط: حيث نصت الفقرة الأولى من البند 6/1/9، على ما يجوز للمضارب القيام به بإذن أو بتفويض من رب المال كما يلي: «أن يضمَّ إلى المضاربة شركة في الابتداء أو في أثناء المضاربة، سواء كانت الشركة من مال المضارب أم من طرف ثالث، وإن خلط ودائع الاستثمار المطلقة بأموال المؤسسات هو من هذا القبيل.» ومعناه أنَّ المضاربة تسبق الشراكة المالية المتأتية من طرف ثالث أو من المضارب كالمصرف فيجمع حيثنذ هذا الأخير صفتي المضارب بجهدته والشريك برأس ماله.

المبحث الثالث: دراسة تحليلية للتحفظات الواردة على الحسابات الاستثمارية المطلقة

تقوم فكرة المبحث على دراسة التحفظات ذات العلاقة بالمضاربة المطلقة على مستوى التطبيق المصرفي وعلى المستوى التعريف الاصطلاحي للتمويل والاستثمار.

(25) هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعيار الشرعي رقم 13 (معدّل)، ص 374-376.

المطلب الأول: التحفظ على مبدأ «الإطلاق»

تطرح صفة الإطلاق إشكاليات كبرى قد تهدد الجدوى من الحسابات الاستثمارية المشتركة وبالتالي وجودها كمنتج من منتجات المالية الإسلامية حيث تبين ما يلي:

أ- أقرّ المعيار الشرعي بنسبيّة الإطلاق برغم اتساعه كما جاء في البند 1.5 المبيّن آنفًا لكننا نلاحظ «إطلاق صفة الإطلاق» من طرف عديد من المؤسسات المالية الإسلامية عند توظيف الحسابات الاستثمارية المطلقة في مسائل من بينها:

- توظيف الحسابات في عمليات تمويل كالمرابحة والإجارة، وهي دون شك آليات تمويلية وليست استثمارية.
- إشراك أصحاب الحسابات الاستثمارية المشتركة في تحمل أعباء وإيرادات خارجة عن مقتضيات المضاربة.

ب- ربط المعيار الشرعي للإطلاق بصفتي الأمانة والخبرة، وهما صفتان لا تقومان مقام العلة لإطلاق يد البنك بصفته مضارباً إذ الأمانة صفة متأصلة في المضاربة بنوعيّها المطلقة والمقيدة، والخبرة أيضاً صفة لازمة للمضاربة بصرف النظر عن تصنيفها باعتبار أنّ ماهية المضاربة أصلاً تقوم على جمع المال من جهة، وخبرة الإدارة من جهة أخرى، بصرف النظر عن نوع المضاربة، بالتالي، فإن هاتين الصّفتين الواردتين في المعيار الشرعي لا تقومان مقام الحجة للإطلاق، فالذي أراه أن الإطلاق يكمن في اختيار مجال الاستثمار وهذا ما عملت به بعض المصارف كبنك الأردن دبي الإسلامي⁽²⁶⁾. وكذا الرأي عند بعض الباحثين، وإن لم يتعرضوا إلى تحليل صفة «الإطلاق»⁽²⁷⁾.

(26) بنك الأردن دبي الإسلامي، «ملخص: تنظيم العلاقة بين البنك وأصحاب حسابات الاستثمار»، د.ت، وقد أكد البنك على ربط الإطلاق بلفظ

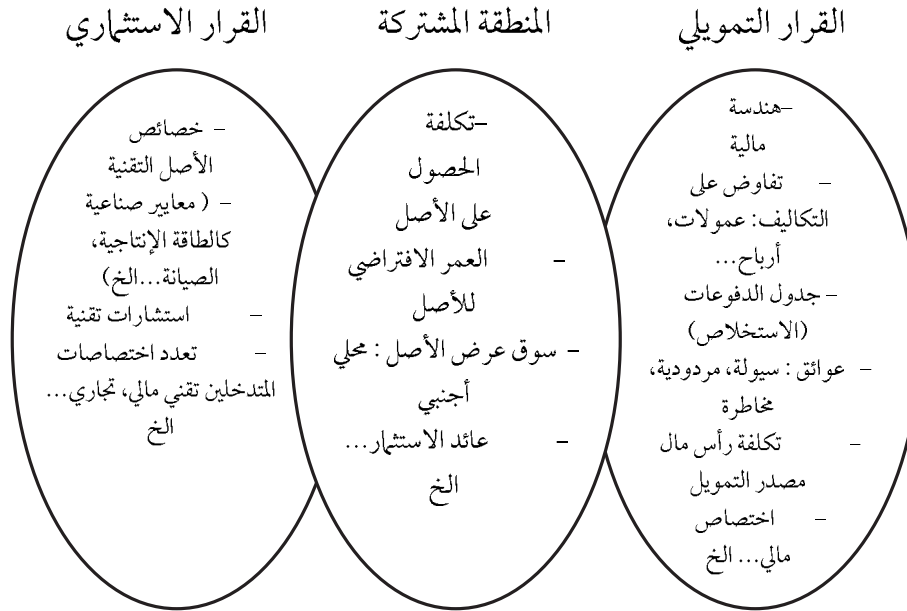
«البرنامج الاستثماري»، ص2. jdib.jo/sites/default/files/pdf/retailar.doc

(27) من بينهم خوجة، عز الدين، حيث فصل الفرق بين الحسابات الاستثمارية المطلقة والحسابات الاستثمارية المقيدة المتمثل في الربط بمجال استثماري معين إلى جانب إمكانية خلط أموال المودعين بهال المضارب من عدمها، النظام المصرفي الإسلامي، ص290-305.

المطلب الثاني: التحفظ الثاني : فصل مصطلح الاستثمار عن مصطلح التمويل من عدمه

من خلال استقراء البحوث والدراسات ذات العلاقة وتحليل القوائم المالية لبعض المؤسسات المالية الإسلامية تبين انحياز المصطلح الاقتصادي الإسلامي المتعلق بالاستثمار للاصطلاحين الفقهي واللغوي في حين أن الاستثمار بالمعنى الاقتصادي والمالي، هو مصطلح فني لا بد أن تشترك فيه المالية الإسلامية مع الاختصاصات المالية الأخرى ما دامت لم تتعارض مع الضوابط الشرعية. في هذا السياق تُطرح إشكالية فصل مصطلح الاستثمار عن مصطلح التمويل من عدمه في الأدبيات المالية من ناحيتي الاصطلاح والقرار، فلقد طوّرت بحوث التحليل المالي مقارنةً وظيفية تقسم نشاط المؤسسة إلى وظائف محدّدة لكل واحدة خصوصياتها وهدفها وحاجتها من الموارد المالية ومصادرها من الإيرادات: الوظيفة الاستغلالية والوظيفة الاستثمارية والوظيفة التمويلية. وهذا التقسيم الوظيفي يمكن المحلل المالي من تحليل جدوى القرارات المالية المتعلقة بكل وظيفة وحصر موطن الخلل أو القوة فيها، والقرار الاستثماري يُعد من أصعب القرارات المالية لما يتطلبه من تخطيط واستشارة ودقة في حساب التكاليف المؤكدة والمتوقعة، ولما لهذا القرار من تأثير على استمرارية المؤسسة في ممارسة نشاطها، أمّا التمويل، فهو قرار مالي بحث يعود للمدير المالي دون سواه، ويعتمد على :

أ- قاعدة التوازن المالي المتمثلة في اختيار مصدر التمويل الذي تتوافق مدته تقريباً مع العمر الافتراضي للأصل المزمع اقتناؤه حيث يتم تغطية مدفوعات مصدر التمويل من إيرادات الأصل، وبهذا يتأثر القرار التمويلي بالقرار الاستثماري، وبالمقابل يتأثر القرار الاستثماري بالقرار التمويلي عند حساب عائد الاستثمار مثلاً، بالتالي ثمة علاقة جدلية بين القرارين لا تعني أن التمويل جزء من الاستثمار أو العكس، بل تمثل منطقة مشتركة بينهما فحسب كما يبينه الرسم التالي.



رسم بياني: المنطقة المشتركة بين الاستثمار والتمويل

المصدر: من عمل الباحث. البيانات تقوم على مبادئ عامة في الاقتصاد.

ب- اختيار مصدر التمويل الموافق للقاعدة المذكورة والأقل تكلفة.

من هذا المنظور، فإن لكل قرار اختصاصاته ومبادئه الفنية التي توجب الفصل في ماهية القرار مع اعتبار الوصل في العناصر المشتركة، وهذه مسألة فنية لا علاقة للضوابط الشرعية بها، ولا للتعريفات اللغوية لتبرير إدراج التمويل ضمن القرارات الاستثمارية⁽²⁸⁾.

(28) بإمكان القارئ التوسع في هذا الشأن :

Hung-Gay, Fung, Jot Yau, Gaiyan Zhang, "Financial Theory, Breakdown of Separation Theorems, and Corporate Policies", International Review of Accounting, banking and Finance (IRABF), vol 3, n°1, Spring 2011, pp.26-28, www.irabf.org/FinancialTheoryBreakdown.

تناول الباحثون في هذا المقال مسألة الفصل بين قرار الاستثمار والتمويل في علاقته بقيمة المؤسسة (التأثير أو الحياد) مع مناقشة المقال الشهير لمديان وميلار في نسخته لسنة 1958 و1963.

Beysul, Ayda et Cyville, mandou, « l'investissement et financement de l'entreprise », pp14-15, <http://www.decitre.fr/media/pdf/feuilleter/>.

المطلب الثالث: التحفظ الثالث: المخاطرة والشفافية في ظل مبدأ خلط الأموال

الخلط معناه المشاركة أو الاشتراك وقد ثبت ذلك في القرآن الكريم عندما تخاصم أخوان عند سيدنا داود حيث يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعَجْتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِ صَ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ...﴾⁽²⁹⁾. وهو مبدأ معمول به في مسائل عدة من بينها حساب وعاء الزكاة إذ تخطط الأموال التي من نفس الجنس كخلط مختلف أشكال النقود مثلاً لا حصراً. بالتالي لا يوجد مانع شرعي للخلط من ناحية المبدأ، أما من ناحية فقه العقود، فإن فإن الخلط الاختياري الذي تراوجه إرادة عقدية، يمثل شركة عقد، كما في المضاربة، وخلط الحسابات الاستثمارية المطلقة بأموال المضارب المصرفي، يمثل عقدين منفصلين، هما عقد مشاركة فيكون للمضارب نصيبه من الربح بصفته شريكاً إن وجد، وعقد مضاربة فيكون للمضارب نصيبه من الربح بصفته مضارباً إن وجد، وإن كان ربحه الأول مستقراً في ملكه بفعل ما يترتب له من الشراكة، فإن ربحه الثاني متردد وفق مبدأ سلامة رأس المال إن تم التوزيع على أساس التنضيق الحكمي، فلا يستقر له ربح كمضارب إلا بالتنضيق الحقيقي عند انتهاء المضاربة، فيمكن البنك المشاركة بأمواله أو بأموال طرف ثالث، فيلحقها بأموال أصحاب الحسابات الاستثمارية المشتركة؛ ولكن وفق الضوابط المنصوص عليها في المعيار الشرعي من بينها ما تعلق بإشكالية البحث وهي :

أ- الفقرة الأولى من البند 9 / 1 / 6، المذكور آنفاً، حيث إن المضاربة سابقة للشراكة المالية فتُلحق الثانية بالأولى وليس العكس حتى لو كانت المضاربة في بدايتها، وشتان بين أن ندعم وعاء المضاربة بأموال البنك بصفته شريكاً أو أن نُلحق ودائع أصحاب الحسابات الاستثمارية المطلقة بأموال الشريك المالي (كالبنك)، ففي الحالة الأولى، وهي الأصل، حدّد المضارب برنامجه الاستثماري للمضاربة مع اعتبار الفصل 9 / 1 / 3 (اختيار الأوقات

(29) سورة ص: 23

والأماكن والأسواق المناسبة للاستثمار والأمنة من الأخطار قدر الإمكان) ومعناه أنّ الخطة الاستثمارية للمضاربة تقوم على مخاطرة مضبوطة قدر الإمكان وهي المخاطرة الاستغلالية أساساً⁽³⁰⁾ إذ لا مفرّ منها لارتباطها المباشر بالمنتج أو الخدمة موضوع المضاربة، أمّا في الحالة الثانية، فالخطة الاستثمارية لم توضع بهدف المضاربة، إنما وضعت وفق استراتيجية البنك اعتباراً لوضعه من ناحية أهدافه وموقعه التنافسي وإمكانياته وقابليته لأنواع مختلفة ومستويات متفاوتة من المخاطر لا تعني في جزء منها صاحب الحساب الاستثماري فيضم إلى أمواله الودائع الاستثمارية لتخدم استراتيجيته المحددة مسبقاً، ومن بين هذه المخاطر نذكر:

- مخاطرة تتعلق بإدارة التلاؤم بين الأصول والخصوم (بما في ذلك الالتزامات خارج الموازنة) (Asset and Liability Management (ALM)
- المخاطرة الاستغلالية المتعلقة بالخدمات غير التمويلية (السحب، الإيداع، الاستشارة، نظام العمل... الخ)
- المخاطرة التمويلية المتولدة عن عمليات التمويل كالمرابحة الآجلة والسلم والإجارة.
- مخاطرة متعلقة بالأسواق من بينها سوق الصرف.
- مخاطرة تتعلق بالتحايل والتهرب الضريبي (FATCA)⁽³¹⁾.

بالتالي فإن الحالة الثانية وهي المعمول بها في العديد من المصارف الإسلامية من بينها بنك الزيتونة التونسي تمثل خرقاً واضحاً للفصلين المذكورين بإلحاق السابق للآحق.

(30) في الواقع ثمة مخاطرة تمويلية ناتجة عن البيع الآجل لكنها محدودة مقارنة بالمخاطرة التمويلية المصرفية.

(31) قانون أمريكي يدعى FATCA : Foreign Account Tax Compliance Act

<https://www.ing.be/SiteCollectionDocuments/USCornerFAQFR.pdf>

جدول رقم 2: المضاربة بين الأصل والواقع في باب المخاطرة

طبيعة الخطر	حالة أولى (الأصل كما في المعيار الشرعي) : مضاربة سابقة في مشروع استثماري إنتاجي	حالة ثانية (مخالفة لمعيار المضاربة): مضاربة مدمجة في مختلف أنشطة البنك
استغلالية	- متعلقة بالمنتج غير المصرفي - محدودة بحكم طبيعة المنتج المعروض	- الخدمات المصرفية غير التمويلية ولا صرف العملة - واسعة بحكم حجم الاستثمار والقطاع المصرفيين
تمويلية	- عند البيع آجلاً - محدودة	- تمويل مصرفي: مرابحة إجارة، سلم، استصناع... - واسعة
قطاعية	محدودة في القطاع الذي وظفت فيه الحسابات (تجاري أو صناعي أو خدماتي غير مصرفي)	مخاطرة تهم المصرف ككل وهي عديدة : مخاطر السوق المصرفية، مخاطر خاصة بالسوق المالية الإسلامية، مخاطر استغلالية، مخاطر إدارة التلاؤم بين الأصول والخصوم... الخ
المخاطرة الإجمالية	محدود	

المصدر: من عمل الباحث مع الاستئناس بالتقرير المالي لمصرف الزيتونة في باب المخاطرة المصرفية.⁽³²⁾

- ب- البند 9/8 إذ لا نجد في القوائم المالية لمصرف الزيتونة مثلاً تفصيلاً لربحه المتأتي بصفته مضارباً وربحه بصفته شريكاً في المضاربة وهذا مخالف من ناحيتين:
- من ناحية فنية متعلقة بأهمية الفصل من أجل تقييم جدوى القرارات المالية عبر تقييم مردودية البنك بصفته مضارباً وبصفته مشاركاً مقارنة بعملياته الأخرى لأخذ القرار بالتوسع في المضاربة أو الانكفاء.
 - من ناحية الشفافية المالية حيث أولتها لجنة بازل مكانة هامة منذ اتفاقها الثاني الصادر سنة 2004 تحديداً في باب «الشفافية المالية وانضباط السوق»، كما أقرت معياراً للحوكمة من تسعة مبادئ خُصص السّابع منها للشفافية في إدارة النشاط المصرفي⁽³³⁾. كما تبني مجلس الخدمات المالية الإسلامية جملة

(32) بنك الزيتونة، التقرير المالي لسنة 2015، www.banquezitouna.com/Fr

(33) بنك الدفعات الدولية، لجنة بازل للرقابة المصرفية وتدعيم الحوكمة في المؤسسات المصرفية، فبراير 2006، <https://www.bis.org>

من المبادئ الإرشادية وأصدر عدّة معايير من بينها معيارًا للحوكمة لتأكيد
حتمية الشفافية والإفصاح وقابلية المعلومة للمقارنة كما ورد ذلك في
المبدأين الخامس والسادس لحفظ حقوق «أصحاب المصالح»⁽³⁴⁾.

**المطلب الرابع: التحفظ الرابع: صاحب الحساب الاستثماري المطلق في بعض
المصارف الإسلامية: «مساهم منزوع الصفة»**

لقد تبين من خلال قراءة القوائم المالية والنصوص المنظمة لسياسة توزيع
عائد المضاربة لعدد من البنوك الإسلامية التقارب الشديد بين وضعي المساهم
وصاحب الحساب الاستثماري المطلق كما يبيّنه الجدول رقم: 3، ومردّد
ذلك خلط التمويل بالاستثمار من جهة، وأتباع سياسة إشراك صاحب الحساب
الاستثماري المطلق في تحمل كل أعباء المصرف، وإشراكه في الانتفاع بكل إيراداته
من جهة أخرى.

الجدول رقم: 3: مثال عن إشراك صاحب الحساب الاستثماري المطلق في أعباء المصرف وإيراداته

مدى الإشراك	إدراج كل المصروفات والإيرادات	المصروفات العمومية والإدارية	لا تحميل للمصروفات العامة
البنك	بنك الزيتونة (تونسي) بنك فيصل الإسلامي المصري المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية	بنك دبي الإسلامي بنك البحرين الإسلامي	

المصدر: بحث عن «الأسس الشرعية والمحاسبية لتوزيع الأرباح في المصارف الإسلامية» للدكتور عبد الحليم
عمر، محمد» عدا مصرف الزيتونة الذي يمثل محور البحث الحالي⁽³⁵⁾.

(34) دار المراجعة الشرعية، «الحوكمة في المؤسسات المالية والمصرفية العاملة وفق الشريعة الإسلامية»، مؤتمر حوكمة الشركات المالية، الرياض، ربيع
الأول 1428هـ / 17-18 أبريل 2007، ص 4 وما بعدها.

(35) عبد الحليم عمر، محمد، «الأسس الشرعية والمحاسبية لتوزيع الأرباح في المصارف الإسلامية» مؤتمر: دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في
الاستثمار والتنمية، الإمارات العربية المتحدة: كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة، 26-28 صفر 1423هـ / 7-9 مايو 2002م.
عدا بنك الزيتونة الذي قمت بالبحث في بياناته المالية وتحليلها).

فالقراءة التحليلية للقوائم المالية لبنك الزيتونة التونسي تظهر تقارباً كبيراً بين وضعيتي المساهم من جهة وصاحب الحساب الاستثماري المطلق من جهة أخرى، حيث يتم تقاسم الربح الجملي للبنك، ومعناه إشراك صاحب الحساب الاستثماري المطلق في تحمل كل أعباء المصرف وفي كل إيراداته ويمكن بيان ذلك بطريقتين:

أ- الطريق الأولى: من خلال قائمة حساب زكاة المال بمصرف الزيتونة.⁽³⁶⁾

يعتمد البنك في حساب زكاة المال على طريقة صافي الأصول المتداولة والتي تعطي نفس النتيجة بطريقة صافي الأموال المستثمرة مع بعض التعديلات الخاصة بالأموال الخارجة عن وعاء الزكاة (كالأموال الخيرية أو الحكومية أو وقفية...). وتبين من الحسابات ما يلي:

إجمالي الموجودات الزكوية للبنك (أصوله): 1.592.737 ألف دينار (أ.د.)

إجمالي المطلوبات القابلة لطرح من وعاء الزكاة: 534.104 ألف دينار

= صافي الأصول المتداولة: 1058.633 ألف دينار

مقدار الزكاة بنسبة تناسبية للسنة الشمسية = 1058.633 ألف دينار $\times 2,577\%$ = 27.286 ألف دينار

من جهة أخرى تبين من التقارير المالية أن الأصول مؤكّلت من الأطراف التالية وفق نسبها كما يلي:

الجدول رقم 4: نسب الأطراف الممولة للأصول المصرفية

مقدار الزكاة	النسبة	مبلغ التمويل	
23.399 = $85,75\% \times 1058.633$ أ.د.	85,75%	أ.د. 882.416	أصحاب الحسابات الاستثمارية المطلقة
أ.د. 2.694 = $9,87\% \times 1058.633$	9,87%	أ.د. 101.604	المساهمون
أ.د. 1193	4,38%	أ.د. 45.000	حاملي سندات المساهمة

المصدر: بنك الزيتونة، التقرير المالي لسنة 2015.

(36) بنك الزيتونة، التقرير المالي، جدول تفصيلي لحساب الزكاة والموازنة، ص 98-99.

أموال وظفت على أساس الحسابات الاستثمارية المطلقة وهي: (ملحق رقم 1)

❖ حسابات التوفير الموظفة في المضاربة المطلقة بإذن أصحابها (شرط مبين في

شروط فتح الحساب): 726.824 أ.د.

+ حسابات استثمار مطلق (عقد استثمار في خانة إيرادات منتجات أخرى)
51.841 أ.د.

+ ودائع المشاركين للذوات الطبيعية 110 أ.د.

+ حسابات ودائع مشاركة 103.641 أ.د.

= 882.416 أ.د.

❖ المساهمين دون حاملي سندات المساهمة: (ملحق رقم 2)

رأس المال: 88.500 أ.د.

+ الاحتياطيات: 28.500 أ.د.

- نتائج مؤجلة (للطرح): 15.396 أ.د.

= 101.604 أ.د.

❖ حاملي سندات المساهمة: 45.000 أ.د. (في حساب أموال ذاتية أخرى:

ملحق رقم 2)

يتبين من خلال هذا التحليل، أنّ زكاة أصحاب الحسابات الاستثمارية المطلقة

وزكاة المساهمين احتسبت على نفس القاعدة، هي صافي الأصول المتداولة التي

يملكها المصرف كما يلي:

صافي الأصول المتداولة = أصول متداولة - خصوم متداولة

ولقد تبين أيضاً من خلال تحليل القوائم المالية ما يلي:

❖ بعض الأصول المدرجة في وعاء زكاة أصحاب الحسابات الاستثمارية لا

يجب أن تدخل أصلاً في هذا الوعاء. من بينها:

● مستحقات على المصارف غير المقيمة وقدرها 76158 أ.د، تبعاً لعمليات

لا تتعلق جميعها بالاستثمار ولا حتى بالتمويل كإيداع أرصدة بالعملة

الصعبة لدى المصارف والمراسلين الأجانب بمبلغ 23033 أ.د بعد التحويل (ملحق رقم 3) وهذا بخلاف ما تم إعلانه في الصفحة 128 وفي الفقرة الرابعة من الصفحة 104 من التقرير المالي (تفصيل للعنوان 2-4: عائد الحسابات) عن ربط أرباح أصحاب الحسابات الاستثمارية بعمليات الاستثمار والتمويل دون سواها مع تقديم نسب كل فئة حيث جاء: «إنّ الأرباح المتعلقة بعمليات الاستثمار والتمويل الممولة من طرف حسابات التوفير والحسابات المساهمة والحسابات تحت الطلب وعقود الاستثمار و/ أو رأس مال المصرف المدفوع، بتاريخ قفل الحسابات، وقع توزيعها بين المصرف وأصحاب هذه الحسابات بحسب مساهمة كل طرف وفق نسب التوزيع التعاقدية».

● «مدينون آخرون» تحتوي على رسوم وأداءات خاصة بالبنك لا ترتبط بالمضاربة من بينها: (ملحق رقم 4)

- تسبقه على أداء الشركة: 406 أ.د

- أداء على القيمة المضافة للبنك: 21032 أ.د

● بعض الخصوم لا ترتبط في الأصل بالمضاربة لأنها لازمة للممارسة النشاط المصرفي من بينها الدّين المتعلق بالتغطية الاجتماعية لموظفي البنك وقدره 2436 أ.د تطرح لحساب وعاء زكاة المساهمين وأصحاب الحسابات الاستثمارية على حد سواء⁽³⁷⁾. (ملحق رقم 5)

يبدو جلياً من خلال تحليل التقرير المالي أنّ أصحاب الحسابات الاستثمارية المطلقة شاركوا في تمويل كل العمليات المصرفية (بما في ذلك عمليات بالعملة الأجنبية التي ترفع في مستوى المخاطرة) وأصول المصرف وتحملوا أعباء لا تحمل، في الأصل، على المضاربة وكأنهم مساهمين إلا أنهم محرومون من هذه الصفة وبكل الميزات المترتبة عنها، ومن بينها حق الانتفاء إلى الجمعية العمومية للمصرف والتصويت

(37) المرجع السابق، البند التفصيلي 5-2-4: «ديون أخرى ص 121-122».

على قراراته، وفي هذا الإطار ثمة سؤالان واجبان:

أولاً: ألا يمثل الإسراف في مبدأ الإطلاق تعدياً لأحد بنود المعيار الشرعي الداعي لتضييق المخاطرة في الحدود الأكثر أماناً عندما يشرك مصرف الزيتونة أصحاب الحسابات الاستثمارية المطلقة في تحمل كل مخاطر النشاط المصرفي، ورغم تكوين احتياط مخاطر الاستثمار؟

ثانياً: ألا يعد إشراك أصحاب الحسابات الاستثمارية المطلقة في تحمّل أعباء خاصة بالمصرف كالتغطية الاجتماعية لموظفيه، غرراً بسبب المبالغة في توسيع صفة الإطلاق⁽³⁸⁾؟

ب- الطريق الثانية: بيان قاعدة حساب أرباح المساهمين وأصحاب الحسابات الاستثمارية المطلقة

من خلال تحليل القوائم المالية تبين ما يلي:

■ لا تقدم قائمة النتائج بتفاصيلها أثراً لربح المصرف من المضاربة⁽³⁹⁾، فالربح الظاهر هو الربح الإجمالي، بالتالي لا أثر لربح المصرف من المضاربة بصفته شريكاً وربحه منها بصفته مضارباً، وهو ما يمثل إشكالاً من ناحية تقييم مردودية البنك في كل صفة، ويمنع أي قرار مالي تعديلي في هذا الشأن، كما يطرح إشكالاً يتعلق بالشفافية المالية.

■ لا أثر لكيفية حساب عائد الحسابات الاستثمارية والاقتصار على تصنيفه إجمالاً في خانة الأعباء «أعباء جرت وما يشابهها» مقداره (32564 د) يعود منه (31650 د) لأصحاب الحسابات الاستثمارية المطلقة⁽⁴⁰⁾.

(38) أصبح لأصحاب الحسابات الاستثمارية حماية قانونية منذ صدور قانون عدد 48 لسنة 2016 حيث يهدف وفق فصله الأول إلى تنظيم شروط ممارسة العمليات البنكية وكيفية الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية المقيمة في تونس بغرض الحفاظ على متانتها وحماية المودعين ومستعملي الخدمات البنكية. ثمة فصول أخرى عديدة لحماية المودعين من بينها الفصول رقم 4، 5، 11، 16، 40 (الحوكمة) 41 (المراقبة الداخلية)، 48، 76، 115 (الإنقاذ)...

(39) نسب تقسيم الأرباح تكون بحسب الأموال المدرجة في وعاء الاستثمار المشترك. من بينها نذكر الحسابات الاستثمارية المطلقة وحسابات التوفير (خانة النظام الخاص) 45٪ للحرif و 55٪ للبنك. ويمكن تعديل النسب فيتم بعد إعلام أصحاب الحسابات عبر فروع المصرف وموقعه الإلكتروني. أما تكوين احتياطي معدل الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار فيؤولان إلى بقية المستثمرين في حال انسحاب المستثمر أو إلى النفع العام في حال تصفية المصرف ويقر صاحب الحساب الاستثماري المشترك بقبول مبدأ التفرع في وثيقة فتح الحساب، الوثيقة البيانية لسياسة توزيع الأرباح لمصرف الزيتونة، ص 4-5-6.

(40) المرجع السابق، ص 127 - 128.

والذي أراه أن المعمول به هو طريقة الأعداد في الحساب، لكن لا أثر له جملة ولا تفصيلاً حتى في الوثيقة البيانية الصادرة عن المصرف وسياسة توزيع الأرباح فاستحال الثبوت من قاعدة احتساب الربح⁽⁴¹⁾.

المطلب الخامس: التحفظ الخامس التعثر المحاسبي

تصنف الحسابات الاستثمارية المطلقة، وفق المعيار المحاسبي رقم 27 الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بين الموارد الذاتية والخصومات، باعتبارها لا تمثل ديناً في ذمة المصرف المضارب، ولا حقاً من حقوق الملكية⁽⁴²⁾، لكن هذه الحسابات صُنِّفت ضمن الديون، وعوائده ضمن الأعباء تطبيقاً للمعايير والمبادئ المحاسبية التونسية، لأن المبادئ المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية، الصادرة عن الهيئة المذكورة تأتي في ذيل النصوص المرجعية التي يعتمد عليها قسم المحاسبة لبنك الزيتونة (قوانين، أوامر، معايير ودوريات البنك المركزي) وقد نصّ على العمل، في حال الاختلاف فيما بينها، بما جاءت به المعايير والمبادئ المحاسبية التونسية، وبحسب ترتيب النصوص⁽⁴³⁾. والقارئ غير المطلع على الجانب الفقهي، قد يعتبر العبء الذي سجله البنك عند تقسيم العائد لفائدة المودعين أجراً مقابل دين، وبالتالي هو دين جر منفعة فهو ربا؛ لكن الأمر ليس كذلك لأن «العبء بالمقاصد والمعاني وليست بالألفاظ والمباني» وهذا ضابط فقهي⁽⁴⁴⁾ يعني: أن العبء بالمقصد، وليس بالشكل، وقد دفع البنك الشبهة من الناحية الشرعية حيث نص في تقريره المالي ص 128 أن مختلف الحسابات

(41) كان من الأولى أن تكون تفصيلية، كما سبق بيانه.

(42) معوّضا المعيارين 5 و 6 في ما تعلق بالمضاربة.

(43) بنك الزيتونة، التقرير المالي، مرجع سابق، ص 103. من بين النصوص المرجعية: وثيقة «الوائح المصرفية-مرصد الخدمات المصرفية»، البنك المركزي التونسي، مراجع في يناير 2017، حيث نصت على «حسابات ادخار أخرى» يمكن أن تدرج فيها الحسابات الاستثمارية المطلقة بعد التخصيص على حسابات الاستثمار العادية والسكنية و ادخار للمشاريع، ص 271.

https://oif.bct.gov.tn/.../Reglementaion_Bancaire_Janvier_2017_pd

والمعايير المحاسبية 21 - 25 الخاصة بالقطاع المصرفي و دورية المصارف و المؤسسات المالية عدد 93-08، 93/07/30.

(44) الضابط الفقهي يشبه القاعدة الفقهية لكن مجاله أضيق من مجالها إذ يختص بباب فقهي محدد فله مسألة واحدة. من ذلك مثلاً: «كل شيء منع الجلد من الفساد فهو دباغ» فال موضوع محدد هو الطهارة والباب محدد هو الآنية بعكس القاعدة الفقهية مثل: «المشقة تجلب التيسير» [إذ تشمل أبواباً مختلفة في الصلاة والحج وغيرهما. راجع بأكثر تفصيل الموقع الفقهي: <http://www.feqhweb.com/vb/t756.html#xz>]

الاستثمارية توظف على أساس قاعدة تقاسم الأرباح والخسائر (قاعدة الغنم بالغرم)، لكن الوضع يدعو للتساؤل عن جدوى الحسابات الاستثمارية المطلقة في ظل كل هذه التحفظات والشبهات وفي وجود وضع بديل أكثر عدلاً، وقد يكون أقل غُبنًا.

المطلب السادس: التحفظ السادس: الاستثمار الإنتاجي وبعث المشاريع
أصدر قسم المعايير والنظم المحاسبية لبنك الزيتونة الوثيقة البيانية المذكورة آنفًا، وقد تبين أن استثمار وعاء المضاربة يتمثل في:

■ عمليات تمويل هي:

- تمويلات المراقبة وبيع الخدمات.
- تمويلات الإجارة.

■ عمليات استثمار مالي بحت هي:

- المضاربة والوكالة بالاستثمار في السوق البنكية المحلية والجانبية.
- شهادات الإيجار المالي.

أما إدراج عمليات التمويل في خانة الاستثمار، فقد سبق التحفظ عليه بما أغنى عن تكراره، وأمّا الاستثمار المالي البحت، فلا يتوافق مع الاستثمار في معناه الإنتاجي، فلا نجد أثرًا لتوظيف الحسابات الاستثمارية المطلقة، وما يشابهها في بعث مشاريع جديدة، حتى وإن كانت متناهية الصغر، وهي التي تعني خريجي التعليم العالي الراغبين في الاستثمار، وقد تكون المشاركة المتناقصة صيغة مناسبة في هذا السياق، فالدور المنوط لهذه الحسابات لتنمية الاقتصاد الحقيقي لا أثر له باعتبار انحصارها في التمويل وعمليات مالية صرفة بعيدة عن الدورة الإنتاجية.

الخاتمة

استنادًا لما سبق بيانه خلص الباحث إلى النتائج والتوصيات التالية:

أ- النتائج:

- 1 - يقرّ المعيار الشرعي للمضاربة بنسبيّة مبدأ الإِطلاق ولكن بعض المصارف الإسلامية تمادت في «إِطلاق صفة الإِطلاق» عند توظيف الحسابات الاستثمارية المطلقة.
 - 2 - لا علاقة لصفتي الأمانة والخبرة بالإِطلاق؛ لأنّهما صفتان متأصّلتان لازمتان للمضاربة بنوعيهما، وبالتالي فإن هاتين الصّفتين الواردتين في تعريف المضاربة المطلقة دون المقيدة في المعيار الشرعي رقم 13 المعدّل لا تقومان مقام الحجّة للإِطلاق.
 - 3 - نلاحظ انحياز المصطلح الاقتصادي الإسلامي المتعلق بالاستثمار للاصطلاح الفقهي واللغوي في حين أنّ الاستثمار بالمعنى الاقتصادي والمالي هو مصطلح فقّي بالأساس.
 - 4 - بإمكان البنك المشاركة بأمواله أو بأموال طرف ثالث فيلحقها بأموال أصحاب الحسابات الاستثمارية المشتركة؛ ولكن وفق الضوابط المنصوص عليها في المعيار الشرعي من بينها:
- الفقرة - أ - من البند 6/1/9، عن مسألة «إلحاق اللاحق بالسّابق» لأنّه الأصل؛ ولكن العديد من المصارف من بينها بنك الزيتونة أخذت بعكس ذلك، ليدعم وعاء المضاربة أموال البنك، ويخدم استراتيجياتها. وكما بينا سابقًا فإن النشاط المصرفي يخضع لمستويات وأنواع من المخاطرة لا يمكن إشراك أصحاب الحسابات الاستثمارية في تحملها حتى لا يأخذوا صفة

المساهم. بالتالي فإن إلحاق أموال المضاربة بأموال البنك لتمويل النشاط المصرفي ككل بدعوى إطلاق المضاربة يحوّل أصحاب الحسابات الاستثمارية إلى مساهمين حقيقةً وإن كانوا ليسوا كذلك شكلاً وفي هذا تجاوز للفصل 3/1/9 الذي نصّ على أمان المضاربة من الأخطار قدر الإمكان أي تحجيم المخاطرة في الحدود الملائمة للمضاربة.

● البند 9/8 في بيان ربحي المصرف، مضارباً ومشاركاً، وهو تفصيل شرعي لم نجد له أثراً محاسيباً في القوائم المالية لمصرف الزيتونة، ولا يعد هذا خلافاً محاسبياً؛ لكن الاستئناس بالبيان الشرعي أسلم.

5 - تبين من خلال تحليل القوائم المالية والنصوص المنظمة لسياسة توزيع عائد المضاربة لعديد البنوك الإسلامية، تقارباً بين بين وضعي المساهم من جهة، وصاحب الحساب الاستثماري المطلق من جهة أخرى.

6 - صُنِّفَت الحسابات الاستثمارية المطلقة لبنك الزيتونة ضمن الديون في الذمة، وعوائدها ضمن الأعباء بسبب الأمر الوارد في المعايير المحاسبية التونسية، وهذا بخلاف ما نص عليه المعيار المحاسبي رقم 27 الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية التي تصنف هذه الحسابات بين الموارد الذاتية والديون. وفي هذه الحالة، قد تتولد شبهة الربا عند قارئ غير مختص وإن تم نفيها في التقرير المالي نفيًا لا لبس كُبس فيه.

7 - تبين من وثيقة توزيع أرباح بنك الزيتونة أنّ المضاربة تخدم البرنامج الاقتصادي للمصرف وليس العكس الذي هو الأصل، كما تبين توظيف المضاربة في عمليات تمويل وعمليات استثمار مالي بحث لا ترقى إلى الاستثمار الإنتاجي.

ب. التوصيات

1 - إن صفتي الخبرة والأمانة الواردتين في تعريف الحسابات الاستثمارية المطلقة

بنصّ المعيار الشرعي للمضاربة لا تقومان مقام الحجة للإطلاق لوجوبهما أيضاً في الحسابات الاستثمارية المقيّدة، فالذي أراه أنّ الإطلاق يكمن في اختيار مجال الاستثمار فحسب وأنّ «إطلاق صفة الإطلاق» لا يزيد المالية الإسلامية إلا تعثراً وشبهةً.

2 - إنّ تعريف الاستثمار من زاوية الاقتصاد الإسلامي لا بد أن يكون اصطلاحاً فنياً مع الأخذ بالضوابط الشرعية المتعلقة بمسألة التحريم وحفظ الكليات والمقاصد ودرء الشبهة. ولا ضير في الاستئناس بالجانب اللغوي في تشكيل الاصطلاح الفني لكن دون أن يهيمن عليه، في نفس السياق، أرى أنّ الإقرار بجدلية العلاقة بين القرار التمويلي والقرار الاستثماري، لا يعني أنّ التمويل جزء من الاستثمار لينضم إليه فتدرج عمليات التمويل في خانة القرارات الاستثمارية أو العكس بل هي منطقة مشتركة بينهما فحسب.

3 - إنّ الاستثمار المالي البحت لا يتوافق مع الاستثمار في معناه الإنتاجي الذي يدفع مباشرة نحو التشغيل، فلا نجد أثراً لتوظيف الحسابات الاستثمارية المطلقة في بعث مشاريع جديدة، حتى وإن كانت متناهية الصغر، وهي التي تعني كثيراً خريجي التعليم العالي الراغبين في الاستثمار.

4 - إن تفصيل ربح المصرف المتأتي بصفته مضارباً وربحه بصفته شريكاً في المضاربة أولى من ناحيتين:

- من ناحية فنيّة متعلقة بأهمية الفصل من أجل تقييم مردودية المصرف بصفته مضارباً مقارنة بوظائفه الأخرى.

- الشفافية المالية التي تدعو إليها المبادئ الإرشادية ومعايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية والمعايير الدولية.

5 - أدعو المصارف التي تطبق مبدأ إشراك صاحب الحساب الاستثماري المطلق

في تحمل أعباء المصرف مقابل استفادته من كل الإيرادات إلى الاستنكاف عن هذا التطبيق لما فيه من :

● مخالفة لمبدأ «إلحاق اللاحق بالسابق» وهو الأصل رجوعاً رجوعاً للبند 6/1/9 وللфصل 3/1/9 لما في هذا الإشراف من تجاوز لحدود المخاطرة المناسبة لهذه الحسابات.

● تقارب شديد بين وضعي المساهم من جهة، وصاحب الحساب الاستثماري المطلق من جهة أخرى، جعلت من هذا الأخير في بعض التطبيقات المصرفية مساهماً منزوع الصفة معدوم الميزات سواء على مستوى مردودية السهم أو الحقوق المعنوية للمساهم كالتصويت في الجمعية العمومية، بالتالي أدعو أهل الاختصاص من زملائي الباحثين في فقه المعاملات للنظر في إمكانية وجود شبهة غبن من عدمها في هذه الحالة، كما أدعو صاحب الحساب الاستثماري المطلق لتحويل إيداعه إلى شراء أسهم البنك أو إلى حساب استثماري مقيد بنفس البنك.

6 - اعتباراً للإشكاليات العديدة التي نتجت عن الاختلاف بين المعايير المحاسبية التونسية ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في معالجة الحسابات الاستثمارية المطلقة، تجاوزت الإطار المحاسبي لتصل إلى حد شبهة ربا كما بينا آنفاً، فإني أتساءل عن جدوى الحسابات الاستثمارية المطلقة في ظل هذه التحفظات والشبهات وفي وجود وضع بديل أكثر عدلاً وقد يكون أقل غبناً.

7 - أرى من الأولى توجيه عناية أكبر للحسابات الاستثمارية المقيدة اعتباراً لما يلي:

- انعدام التحفظات المتعلقة بإطلاق يد المصرف بصفته مضارباً.
- تقييد البنك المضارب بالصندوق الاستثماري المحدد، فلا إشراك في كل أعباء المصرف وإيراداته، ولا خلط بأموال المساهمين إلا بإذنه، بالتالي يحفظ صاحب الحساب الاستثماري المقيّد صفته هذه، في مسائل الأعباء

والإيرادات والمخاطر ذات العلاقة بالصندوق فحسب.

● لا وجود لإشكالات محاسبية (اختلاف المعالجة المحاسبية) ولا شرعية (فلا شبهة ربا) باعتبار عدم ظهورها أصلاً في موازنة المصرف.

ولكن الحسابات المقيدة تستوجب بدورها البحث في إشكالية الفصل بين التمويل والاستثمار وأولوية الاستثمار الإنتاجي.

قائمة الملاحق

- ملحق رقم 1: الأموال الموظفة على أساس الحسابات الاستثمارية المطلقة.
- ملحق رقم 2: المساهمون وحاملو سندات المساهمة.
- ملحق رقم 3: مستحقات على المصارف غير المقيمة.
- ملحق رقم 4: رسوم وأداءات خاصة بالبنك محمولة على المضاربة.
- ملحق رقم 5: ديون التغطية الاجتماعية المدرجة في وعاء زكاة أصحاب الحسابات الاستثمارية المطلقة.

ملحق رقم: 1: أموال وظفت على أساس الحسابات الاستثمارية المطلقة

		31/12/2015	31/12/2014
Comptes à vue	(i)	496 545	397 238(*)
Comptes d'épargne	(ii)	726 824	510 977
Autres produits financiers	(iii)	160 847	126 966
Comptes dépôts participatifs	(iv)	103 641	88 861(*)
Autres sommes dues à la clientèle	(v)	41 438	24 976
Dettes rattachées aux comptes de la clientèle		3 092	2 109
		1 532 387	1 151 127

(*) Retraités suite à une réaffectation

La ventilation des dépôts et avoirs de la clientèle selon la durée résiduelle se présente comme suit :

	Jusqu'à 3 mois	Entre 3 mois et 6 mois	Plus de 6 mois et moins de 1 an	Entre 1 an et 5 ans	plus de 5 ans	Total
Comptes à vue	496 545	-	-	-	-	496 545
Comptes d'épargne	726 824	-	-	-	-	726 824
Autres produits financiers	61 009	29 978	57 334	12 526	-	160 847
Comptes de dépôts participatifs	103 641	-	-	-	-	103 641
Autres sommes dues à la clientèle	41 438	-	-	-	-	41 438
Dettes rattachées	1 652	582	566	292	-	3 092
Total	1 431 109	30 560	57 900	12 818	-	1 532 387

(i) Les comptes à vue représentent les comptes en dinars et les comptes réglementés non rémunérés. Ils se détaillent comme suit :

	31/12/2015	31/12/2014
Comptes chèques entreprises	114 006	94 923
Comptes chèques particuliers	213 708	178 449
Comptes réglementés en devises	163 548	118 528(*)
Comptes réglementés en dinars	5 283	5 338
	496 545	397 238

(*) Retraités suite à une réaffectation

La composition des dépôts à vue selon le secteur d'activité de la clientèle, s'analyse comme suit :

	31/12/2015	31/12/2014
Compagnies d'assurances	636	192
Entreprises publiques	1 431	1 145
Autres clientèles commerciales	112 257	93 284(*)
Non-résidents	168 510	123 788(*)
Clients particuliers	213 711	178 829(*)
	496 545	397 238

(*) Retraités suite à une réaffectation

يتبع ملحق رقم 1: عقود الاستثمار

(ii) Les comptes d'épargne sont analysés ainsi :

	31/12/2015	31/12/2014
Hissab Tawfir	726 773	510 935
Comptes Tawfir Poste	51	42
	<u>726 824</u>	<u>510 977</u>

(iii) Le solde de cette rubrique s'analyse comme suit :

	31/12/2015	31/12/2014
Contrats Istithmar Mouwajah	109 006	78 091
Contrats Istithmar	51 841	48 875
	<u>160 847</u>	<u>126 966</u>

(vi) Les dépôts participatifs représentent les comptes participatifs entreprises et les comptes réglementés (les comptes en devises et les comptes en dinars convertibles) rémunérés :

	31/12/2015	31/12/2014
Comptes participatifs entreprises	80 712	69 316
Comptes en dinars convertibles	10 318	7 895
Comptes en devise	12 611	11 650(*)
	<u>103 641</u>	<u>88 861</u>

(*) Représente suite à une réaffectation

(v) Le solde de cette rubrique se détaille comme suit :

	31/12/2015	31/12/2014
Comptes indisponibles	15 295	7 618
Réserve d'Equilibre de Profit « PER »	3 448	3 098
Hamech Eljedeya	2 886	1 802
Autres provisions constituées par la clientèle	19 809	12 458
	<u>41 438</u>	<u>24 976</u>

(i) Hamech Eljedeya est le montant payé par le client à la demande de la Banque, afin de vérifier s'il est sérieux dans sa demande pour acheter ou louer le bien objet de financement et afin de s'assurer qu'il peut indemniser le dommage réel en cas de non aboutissement de l'acte.

5-2-3. Dettes de financements et ressources spéciales

Le solde de cette rubrique, constituée d'un financement contracté auprès d'une banque résidente, s'élève au 31 décembre 2015 à 9 861 KDT contre 7 184 KDT au 31 décembre 2014 et se détaille comme suit :

ملحق رقم 2: المساهمون وحاملو سندات المساهمة

BILAN			
En 1000 Dinars			
	Notes	31/12/2015	31/12/2014
ACTIF			
Caisse et avoirs auprès de la BCT, CCP, et TGT	5-1-1	133 497	116 482
Créances sur les établissements bancaires et financiers	5-1-2	285 661	212 354
Créances sur la clientèle	5-1-3	1 252 637	898 154
Portefeuille-titre commercial	5-1-4	10	10
Portefeuille d'investissement	5-1-5	5 941	5 041
Valeurs immobilisées	5-1-6	66 107	52 811
Autres actifs	5-1-7	55 088	37 616
TOTAL ACTIF		1 798 941	1 322 468
PASSIF			
Benque Centrale et CCP		-	-
Dépôts et avoirs des établissements bancaires et financiers	5-2-1	29 500	10 024
Dépôts et avoirs de la clientèle	5-2-2	1 532 387	1 151 127
Dettes de financements et Ressources spéciales	5-2-3	9 861	7 184
Autres passifs	5-2-4	71 078	52 529
TOTAL PASSIF		1 642 826	1 220 864
CAPITAUX PROPRES			
Capital Social		88 500	88 500
Réserves		28 500	28 500
Actions propres		-	-
Autres capitaux propres		45 000	-
Résultats reportés		(15 396)	(23 057)
Résultat de l'exercice		9 511	7 661
TOTAL CAPITAUX PROPRES	5-2-5	156 115	101 604
TOTAL PASSIF ET CAPITAUX PROPRES		1 798 941	1 322 468

الحسابات الاشارة المملوكة في دولة قطر
والرابعة للمؤسسات المالية (بنك الزينة، بنك قطر)

ملحق رقم 3: مستحقات على المصارف غير المقيمة

5. NOTES RELATIVES AU BILAN

5-1. ACTIF

5-1-1. Caisse et avoirs auprès de la BCL, CCP et TGT

Le solde de cette rubrique s'élève au 31 décembre 2015 à 133 497 KDT contre 116 482 KDT au 31 décembre 2014 et s'analyse comme suit :

	31/12/2015	31/12/2014
Caisse	21 043	17 901
Comptes ordinaires BCL	110 008	98 558
Chèques Postaux	2 446	23
	133 497	116 482

5-1-2. Créances sur les établissements bancaires et financiers

Le solde de cette rubrique s'élève au 31 décembre 2015 à 285 661 KDT contre 212 354 KDT au 31 décembre 2014 et s'analyse comme suit :

	31/12/2015	31/12/2014
Banques résidentes (i)	82 288	26 192
Banques non-résidentes (ii)	76 158	56 932
Organismes financiers spécialisés (iii)	126 000	128 000
Créances rattachées aux comptes des établissements financiers et bancaires	1 215	1 230
	285 661	212 354

(i) La rubrique « banques résidentes » enregistre les opérations de Mourabaha interbancaire en dinars et les valeurs en dinars auprès de ces banques.

(ii) La rubrique « banques non résidentes » enregistre les opérations de Mourabaha interbancaire, de Wakala investissement et les valeurs en devise auprès de ces banques

(iii) La rubrique « organismes financiers spécialisés » est constituée des certificats de leasing placés auprès des sociétés de leasing.

La ventilation des créances sur les établissements bancaires et financiers selon la durée résiduelle se présente comme suit :

	Jusqu'à 3 mois	Plus de 3 mois et moins de 6 mois	entre 6 mois et 1 an	Plus d'un et moins de 5 ans	Plus de 5 ans	Total
Banques résidentes	82 288	-	-	-	-	82 288
Banques non résidentes	45 905	-	30 253	-	-	76 158
Organismes financiers	126 000	-	-	-	-	126 000
Créances rattachées	1 126	-	89	-	-	1 215
Total	255 319	-	30 342	0	0	285 661

5-1-3. Créances sur la clientèle

Le solde des créances sur la clientèle s'élève au 31 décembre 2015 à 1 252 637 KDT contre 898 154 KDT au 31 décembre 2014 et se détaille comme suit :

ملحق رقم 4 رسوم وأداءات خاصة بالبنك محمولة على المضاربة

5-1-7. Autres actifs

Le solde de cette rubrique s'élève au 31 décembre 2015 à 55 088 KDT contre 37 616 KDT au 31 décembre 2014 et se détaille comme suit :

		31/12/2015	31/12/2014
Débiteurs divers	(i)	26 385	19 475
Biens acquis dans le cadre des opérations de financement	(ii)	8 587	9 710
Comptes de régularisation	(iii)	15 359	8 159
Non valeurs	(iv)	828	78
Biens récupérés destinés à la vente	(v)	3 929	194
		<u>55 088</u>	<u>37 616</u>

(i) Les débiteurs divers sont analysés comme suit :

		31/12/2015	31/12/2014
Dépôts et cautionnements constitués par la banque		13	22
Avances sur commandes		1 390	151
Retenue à la source		113	1
TVA déductible		21 031	17 148
Autres Impôts et taxes à récupérer		2	0
Avance sur impôt IS	(1)	406	170
Autres débiteurs divers		3 430	1 983
		<u>26 385</u>	<u>19 475</u>

(1) Il s'agit du montant de l'avance d'impôt au titre du déficit fiscal dégagé sur les exercices antérieurs de 170 KDT et des acomptes provisionnels au titre de l'année 2015 de 236 KDT.

(ii) Les biens acquis dans le cadre des opérations de financement se détaillent comme suit:

	31/12/2015	31/12/2014
Biens Mourabaha	8 460	8 861
Bien Ijara	102	843
Biens Khadamet	25	6
	<u>8 587</u>	<u>9 710</u>

(iii) Les comptes de régularisation sont analysés comme suit :

	31/12/2015	31/12/2014
Débts à régulariser et divers	12 451	5 688
Charges payées ou comptabilisées d'avance	2 875	2 447
Compte d'ajustement devise	32	24
	<u>15 358</u>	<u>8 159</u>

(iv) Les non valeurs, constituées des charges à répartir et des frais préliminaires de constitution et de premier établissement de la banque, se détaillent comme suit

ملحق رقم 5: ديون التغطية الاجتماعية المدرجة في وعاء زكاة أصحاب الحسابات الاستثمارية المطلقة

	31/12/2015	31/12/2014
Emprunts et ressources spéciales	9 812	7 152
Dettes rattachées aux Emprunts et ressources spéciales	49	32
	<u>9 861</u>	<u>7 184</u>

5-2-4. Autres passifs

Le solde de cette rubrique s'élève au 31 décembre 2015 à 71 078 KDT contre 52 529 KDT au 31 décembre 2014 et s'analyse comme suit :

		31/12/2015	31/12/2014
Comptes de régularisation	(i)	41 069	25 654
Créditeurs divers	(ii)	25 860	23 264
Comptes exigibles après encaissement	(iii)	3 818	3 157
Siège, succursale et agences		27	24
Provisions pour risques et charges	(iv)	302	411
Provisions pour créances douteuses Hors Bilan		2	19
		<u>71 078</u>	<u>52 529</u>

(i) Les comptes de régularisation se détaillent comme suit :

	31/12/2015	31/12/2014
Charges à payer	7 190	3 260
Produits perçus ou comptabilisés d'avance	54	43
Crédits à régulariser et divers	14 837	5 575*
Compensation à régler	18 988	16 776
	<u>41 069</u>	<u>25 654</u>

(ii) Les créditeurs divers se détaillent comme suit :

	31/12/2015	31/12/2014
Fournisseurs Murabaha	11 137	11 009*
Fournisseurs Ijara	487	2 028
Fournisseurs Khadamet	25	6
Autres Fournisseurs	5 114	3 732
Organismes de prévoyance sociale	2 436	2 049
Etat impôts et taxes	5 601	4 269
Autres Créditeurs divers	1 060	171
	<u>25 860</u>	<u>23 264</u>

* Retraité pour le besoin de comparabilité.

(iii) Les comptes exigibles après encaissement se détaillent comme suit :

	31/12/2015	31/12/2014
Comptes exigibles après encaissement	599 645	644 769
Portefeuille encaissement	(595 827)	(641 612)
	<u>3 818</u>	<u>3 157</u>

المصادر والمراجع

أ- باللغة العربية

- تفسير القرآن العظيم، ابن كثير الدمشقي، الحافظ، ج1، ج2 ج3، ج4، بيروت: دار الكتب العلمية طبعة جديدة منقحة مصححة، 2006.
- تفسير التحرير والتنوير، ابن عاشور، محمد الطاهر، تونس: الدار التونسية للنشر، 1984. د.ط.
- الموطأ، ابن أنس، الإمام مالك، بيروت: دار الفكر، 1407هـ. د.ط.
- الموافقات في أصول الشريعة، ابن إسحاق الشاطبي، إبراهيم، تخريج الآيات وضبط الأحاديث: إبراهيم رمضان، بيروت: دار المعرفة، د.ت. د.ط.
- الأدب المفرد للبخاري، البخاري، محمد بن إسماعيل، د.ت،
library.islamweb.net/hadith/display
- الجامع الكبير للسيوطي، السيوطي، موقع النشر: ملتقى أهل الحديث، د.ت،
http://www.ahlalhdeeth.com
- المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية،
صفر 1437هـ/ ديسمبر 2015، aaoifi.com.
- الموسوعة الميسرة في المالية الإسلامية، خوجة، عز الدين، تونس: مركز الامتثال للمالية الإسلامية، 2013. الطبعة الأولى.
- مقدمة ابن خلدون، ابن خلدون المالكي الحضرمي، عبد الرحمن، بيروت: دار الشرق العربي، طبعة منقحة، 1425هـ/ 2004م.
- أساسيات النظام الاقتصادي الإسلامي في مجال التطبيق، حسين شحاته، حسين،
موقع النشر: دار المشورة د.ت، www.darelmashora.com/download.as
- الضوابط الشرعية للاستثمار الإسلامي، حسين، حسين شحاته، موقع النشر: دار المشورة، د.ت،
www.darelmashora.com/download.as
- نموذج توزيع أرباح وخسائر شركات المضاربة، قنطقجي، سامر مظهر، سلسلة

- فقه المعاملات، موقع النشر: موقع الكاتب، د.ت، د.ط. www.kantakji.com
- النموذج الرياضي لحسابات الاستثمار المطلقة، قنطقجي، سامر مظهر، سلسلة فقه المعاملات، موقع النشر: موقع الكاتب، 2005. د.ط، www.kantakji.com
- أصول الاقتصاد الإسلامي، البعلي، عبد الحميد محمود، دار النشر: الراوي، 2009. د. ط.
- الاستثمار التمويل التقليدي والتمويل الإسلامي، خليل عليان، إبراهيم، مؤتمر بيت المقدس الخامس، 1435 هـ / 2014. د.ط.
- الأسس الشرعية والمحاسبية لتوزيع الأرباح في المصارف الإسلامية، محمد عبد الحليم، عمر، 2002 مؤتمر: دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في الاستثمار والتنمية، الإمارات العربية المتحدة: كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، 26-28 صفر 1423 هـ / 7-9 مايو 2002م، موقع النشر: www.kantakji.com
- سياسة توزيع الأرباح في المؤسسات المالية الإسلامية، موسى آدم، عيسى، مؤتمر الخدمات الإسلامية الثاني 2010، موقع النشر: www.kantakji.com.
- معجم المعاني: الجامع والمعجم الوسيط، معجم-عربي عربي، www.almaany.com/ar/dict/ar-a
- ملخص تنظيم العلاقة بين البنك وأصحاب حسابات الاستثمار، وثيقة مصرفية: بنك الأردن دبي الإسلامي، د.ت، jdib.jo/sites/default/files/pdf/retailar.doc
- الحوكمة في المؤسسات المالية والمصرفية العاملة وفق الشريعة الإسلامية، دار المراجعة الشرعية، مؤتمر: حوكمة الشركات المالية، الرياض، ربيع الأول 1428 هـ / 17-18 أبريل 2007.
- لجنة بازل للرقابة المصرفية وتدعيم الحوكمة في المؤسسات المصرفية، بنك الدفعوعات الدولية، فيفري 2006، موقع النشر: موقع بنك الدفعوعات الدولية: <https://www.bis.or>
- التقرير المالي لسنة 2015، موقع النشر: موقع بنك الزيتونة، www.banquezitouna.com/Fr

- اللوائح المصرفية-مرصد الخدمات المصرفية، البنك المركزي التونسي، مراجع في جانفي 2017، موقع النشر: موقع البنك المركزي التونسي،
https://oif.bct.gov.tn/.../Reglementaion_Bancaire_Janvier_2017_pd
- المعايير المحاسبية: 21، 22، 23، 24 و 25، القطاع المصرفي التونسي، المجلس الوطني للمحاسبة، www.finances.gov.tn/index.php
- المصارف والمؤسسات المالية دورية عدد: 93 08، 30/07/93، موقع النشر: موقع البنك المركزي <https://oif.bct.gov.t>
- «الضابط الفقهي والقاعدة الفقهية»، مركز الوقف الفقهي، موقع نشر المقال: موقع المركز <http://www.feqhweb.com/vb/t7>
- الاستثمار: أحكامه وضوابطه في الفقه الإسلامي، قطب سانو، دار النفائس، عمان، الأردن، ط1، 2001، ص20، مجلة مجمع الفقه الإسلامي - المكتبة الشاملة shamela.ws/browse.php/book-8356/page-21048

ب- باللغة الأجنبية

- Hung-Gay, Fung, Jot Yau, Gaiyan Zhang, "Financial Theory, Breakdown of Separation Theorems, and Corporate Policies", International Review of Accounting, banking and Finance (IRABF), vol 3, n°1, Spring 2011, www.irabf.org/FinancialTheoryBreakdown.
- BEYSULAyda cyville mandou investissement et financement de l'entreprise <https://www.decitre.fr/media/pdf/feuilleter/91/4/0/8/2/8/7/...>
- Annexe de la revue des banques et autres institutions financières n°93,08-93/07/30
- La réglementation bancaire révisée en 2017, www.bct.gov.tn. Foire aux questions (FAQ) FATCA <https://www.ing.be/SiteCollectionDocuments/USCornerFAQFR.pdf>

التوجيه الشرعي للتعامل بالعملات الافتراضية: البتكوين نموذجًا

منير ماهر أحمد

مرشح دكتوراه / تمويل إسلامي، قسم الشريعة والإدارة، جامعة مالايا-كوالالمبور

د. أحمد سفيان عبد الله

كبير المحاضرين / التمويل الإسلامي، قسم الشريعة والإدارة، جامعة مالايا-كوالالمبور

د. سهيل بن شريف

أستاذ مشارك في قسم الشريعة والإدارة، جامعة مالايا-كوالالمبور

(سُلم البحث للنشر في 2018/1/1م، واعتمد للنشر في 2018/1/24م)

الملخص:

تعتبر العملات الافتراضية المشفرة ظاهرة جديدة ومقلقة في الأوساط الاقتصادية عالميًا، فالانتشار المتسارع لها في الأسواق دعا إلى تقييم تداعياتها على كافة الصعد، وقد انقسمت الآراء حولها إلى قسمين: الأول: يرى أنها المستقبل الجديد للنقد، والثاني: يراها قنبلة اقتصادية عالمية وأحد أكبر الفقاعات على مر التاريخ. ونسعى في هذا البحث إلى تسليط الضوء على الناحية الشرعية انطلاقًا من البيانات المتاحة حولها من المصادر المختلفة ذات العلاقة باستخدام المنهج الاستقرائي التحليلي. وقد خلُص البحث إلى أن العملات يجب أن تكون منظمة تنظيمًا قانونيًا عاديًا صادرًا عن سلطة حاكم يتمتع بالشرعية، ويحرم أن تصدر عن جهات خاصة

تنتفع بأصل الإصدار على الراجح، وأن الرواج كوصف وعلة للثمنية ليس كافياً لإجازة التعامل بها على المستوى العام مع قولنا بسريان الأحكام الشرعية عليها استثناءً لتوافر الثمنية فيها، وثمة اعتبارات أخرى تراعى للإقرار الخاص والعام كالتقييد بعدم الإضرار، كما أن هذه العملات تشتمل على أخطار اقتصادية وتقنية وقانونية تجعلنا نذهب إلى التوصية بمنع التداول بها على المستوى العام مرفقاً بالتعليل والنصح والإرشاد؛ وذلك حفاظاً على المقاصد الاقتصادية الشرعية للدول، ما دامت المعطيات على ما هي عليه.

الكلمات المفتاحية: العملات الافتراضية، البتكوين، التوجيه الشرعي.

Shari'ah Guideline For Crypto Currency Deals: Model of Bitcoin

Mounir Maher Ahmed

PhD Candidate / Islamic Finance, Sharia and Management Department, University of Malaya-Kuala Lumpur

Dr. Ahmed Sufian Abdullah

Senior Lecturer / Islamic Finance, Sharia and Management Department, University of Malaya-Kuala Lumpur

Dr. Suhail Ben Sherif

Associate Professor, Department of Sharia and Management, University of Malaya-Kuala Lumpur

Abstract:

Virtual currencies are a new and disturbing phenomenon in the global economic discussions. The rapid spread of it in the markets called for an assessment of their repercussions at all levels. The views upon it were mainly divided into two major attitudes: First: It is the new feature of money. Second: It is seen as a global economic bomb and one of the biggest bubbles in history. In this research we seek to shed light on the Islamic guidance aspect based on the data available from different sources related to cryptocurrencies using the analytical inductive method to produce results. The research concluded that:

- Currencies must be organized by a legal authority, issued by a ruling authority that has legitimacy.

- It is forbidden to be issued by private parties. Unless of some certain situations and base on the approval of the legal authorities.
- The general acceptance as a description and reason for the valuation “thamaniah” is not sufficient to permit dealing with it.

We concluded that governments must restrict these currencies showing the reasons for that to the public, as crypto currencies in their momentum may cause harm to the general society, we sum up that after addressing the economic, technical, and legal risks demands us to advice preventing trade by it.

Keywords: *Virtual currencies, Bitcoin, Islamic guidance, Economic evaluation.*

المقدمة

يقترّب الاجتهاد في تعيين الحكم والتوجيه الشرعي إلى الصواب كلما كان التصور عن الماهية والمستتبعات أدق وأقرب لكُنْه وحقيقة الموصوف، ولهذا الاعتبار فإن الفهم المتقن للنواحي التقنية والمستتبعات الاقتصادية والقانونية للعمليات الافتراضية المشفرة مؤثر في نتيجة الاجتهاد، فقد يظهر لغيرنا ما يخالف مسلكنا في الاستنباط لاختلاف التصور -الذي ما زال يتسم بالجدلية- حول موضوع البحث والدراسة⁽¹⁾.

مشكلة البحث وأسئلته:

تواجه المجتمعات المسلمة سبباً من الابتكارات المالية الوافدة عليها من المجتمعات الأخرى، ونظراً لحساسية موضع البحث وتعلقه بالأموال أحد المقاصد الشرعية الخمس التي جاءت الشريعة بحفظها؛ فإننا نسعى في هذا البحث للإجابة عن أسئلة متسلسلة منطقياً تمثل الإطار النظري للبحث للتوصل إلى توجيه شرعي صحيح يتعلق بحكم التعامل بالعملات الافتراضية المشفرة بناءً على المعطيات التقنية والاقتصادية المتوفرة⁽²⁾، وأسئلتنا البحثية في المجال الشرعي تبتدئ بقضايا كلية ثم تدخل في التفاصيل المتعلقة بالعملات الافتراضية المشفرة، لتشكل صورة أدق حول آلية التوصل إلى الحكم الشرعي، وهي كالتالي:

- 1 - هل هناك شكل محدد للنقود في النظام الاقتصادي الإسلامي؟
- 2 - هل يجوز إصدار العملات من قبل هيئات غير حكومية ليس لها ولاية أو إذن شرعي بالإصدار؟
- 3 - ما هو مصدر الثمنية في النقود والعملات بعامّة وفي العملات الافتراضية

(1) إنّ عرض النواحي التكنولوجية والاقتصادية بل والمناقشات الفقهية التفصيلية باستيفاء، متعذر في بحثنا هذا، ويتوجب على الباحثين المهتمين الرجوع للتفاصيل في مظانها عند أهل الاختصاص في كل مجال على حدة، فلا يسعنا إلا الإلماح لما يلزم، أما التوجيه الشرعي فلا يَحْتَصُّ بالبكتوين المشهورة فحسب، ولكن ينسحب على ما شابهها من العملات الافتراضية المشفرة، والبكتوين هي نموذجنا التوضيحي.

(2) والتي يطول النقاش فيها، وسنذكرها باختصار في المبحث الأول مع الإشارة لبعض المصادر التي تناولتها بالدراسة.

المشفرة بخاصة؟

4 - هل يكفي توافر عنصر الثمنية والقبول العام (الرواج) لاعتبارها نقودًا قانونية وإقرارها كوسيط عام للتبادل؟

5 - هل العملات الافتراضية المشفرة سلع أم نقود أم منافع أم حقوق مالية متقومة.. (التكييف الفقهي)؟

6 - ما هو الحكم والتوجيه الشرعي للتعامل بالعملات الافتراضية؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى ما يلي:

- محاولة التوصل لحكم شرعي في مسألة: شرعية التعامل بالعملات الافتراضية على المستوى الفردي والمؤسسي والدولي.
- الإرشاد والتوجيه الشرعي والاقتصادي للتعامل بهذه النقود بما يحقق مقاصد الشريعة الإسلامية ومصلحة المسلمين الاقتصادية العامة والخاصة.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث مما يلي:

- باعتبار هذا الموضوع من النوازل المعاصرة، حيث يشبه إلى حد كبير نازلة النقود الورقية الائتمانية غير المغطاة بالذهب والفضة والتي تكتسب صلاحيتها من الثقة بمصدرها المتمثل بالسلطة السيادية في كل بلد، أما العملات الافتراضية فتشابهها باكتساب قوتها وصلاحيتها من قوة - شبكة وجمهور - المتعاملين بها⁽³⁾.

- انتشار التعامل بالعملات الافتراضية المشفرة عالميًا وبقيمة إجمالية تقدر ب

(3) والنوازل بحاجة إلى قرارات تأخذ صفة الجماعية، قال ابن القيم: (وقد كان أصحاب رسول الله ﷺ يجتهدون في النوازل)، وقال النووي: (وفيه اجتهاد الأئمة في النوازل وردها إلى الأصول). إعلام الموقعين: 1/203، ويشترط في النوازل: الوقوع، والجدة والشدة، وهذا حاصل، ومحاولتنا البحثية هذه هي تقريب ومساعدة إضافية لإطلاع أهل الاجتهاد عليها.

443 مليار دولار عام 2017، وزيادة نموها في نفس العام بنسب تجاوزت 2500٪ في بعض العملات⁽⁴⁾.

- ما يتوقعه البعض من أهمية تكتسبها هذه العملات في إمكانية حلها كبديل نقدي مستقبلاً!

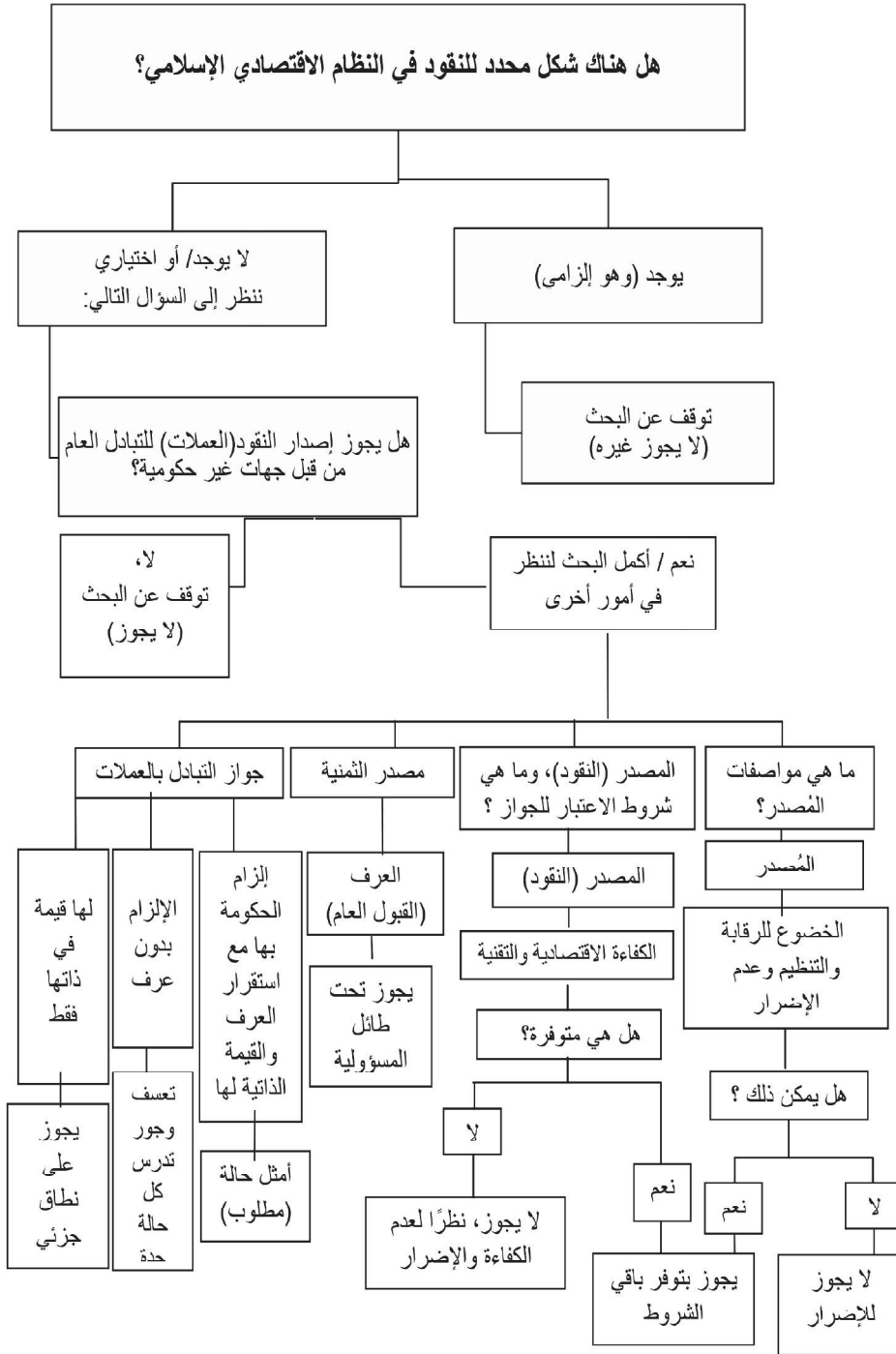
منهجية البحث:

يتبع البحث المنهج الوصفي الاستقرائي، حيث سيتم وصف واقع العملات الافتراضية المشفرة وإيضاح الجوانب الموضوعية المتعلقة بها، ومن ثم استقراء المشكلات التقنية والاقتصادية والقانونية والشرعية حولها ومن ثم الإجابة عن أسئلة محورية بواسطة التحقيق المنطقي القائم على الاستدلال الاستنتاجي لمحاولة استنباط شرعية التداول العام بها، ولمحاولة بيان بعض الأحكام الشرعية المتعلقة بها. وما يكتبه الباحثون في هذا المجال هو رأي وليس فتياً رسمية عنهم.

خطة البحث وهيكله:

سنحاول في البحث التوصل لشرعية التعامل بالعملات الافتراضية عن طريق طرح تساؤلات متسلسلة والإجابة عنها في مباحث مستقلة، لمساعدة من بعدنا في تتبع مسلكنا في التوصل إلى التوجيه الشرعي، والشكل الآتي يوضح هيكل تساؤلاتنا البحثية وخطة البحث في الإجابة عنها.

(4) <https://coinmarketcap.com/charts/>, retrieved 11/2017/12/.



المبحث الأول: ماهية العملات الافتراضية المشفرة

سيتناول المطلب الأول: الماهية وواقعها، والمطلب الثاني: مصادر قوة هذه العملات وأسباب رواجها، والمطلب الثالث: مشكلات العملات الافتراضية وسليبتها.

المطلب الأول: الماهية والواقع

العملات الافتراضية المشفرة: عبارة عن أصول رقمية مصممة للعمل كوسيلة للتبادل، تستخدم التشفير لتأمين معاملاتها، والتحكم في إنشاء وحدات إضافية، والتحقق من نقل الأصول والقيم بشكل غير نسخي، وهي في غالبيتها مبنية على تقنية تسمى بسلسلة الثقة Blockchain والتي تكفل الشفافية والسرعة والثقة في النقل⁽⁵⁾، ويقوم بإنتاج هذه العملات وكفالة استمراريتها مجتمع يعرف بالمنقبين⁽⁶⁾.

وقد حققت هذه العملات قبولاً عاماً في أوساط مهتمة بها حول العالم، حيث وصل مجموع قيمتها السوقية إلى ما يقارب نصف تريليون دولار، وهي غير خاضعة للتنظيم أو لرقابة بنك مركزي، كما أنها لا تعتبر نقوداً قانونية، ويطلق عليها البعض اسم النقد البديل أو النقد المكمل⁽⁷⁾، ولا تستند قيمة هذه العملات إلى أصول ملموسة أو معادن نفيسة، وغالب النشاط المعاصر للمتداولين بها يقع في حيز المضاربات لتحقيق أرباح سريعة نتيجة اضطراب قيمتها وتقلبها العام باتجاه الارتفاع خلال السنوات الثلاث الماضية، وبخاصة بعد دخولها أسواق المشتقات المالية⁽⁸⁾.

وقيمة هذه العملات باضطراب شديد، تتأثر بالشائعات والتوقعات والأخبار

(5) وهذه التقنية -التي ما زالت قيد التطوير والتحسين- تطبيقات واعدة في مجالات عديدة من أهمها المجال الاقتصادي والمالي.

(6) Vejaaka, Martin, Basic concepts about virtual currencies, Journal of Economy, Business and finance, 2017, pp 1-2

(7) وهذا من وجهة نظرهم، أما الحقيقة الشرعية فينبغي أن يقر التعامل بها حتى تثبت شرعيتها كنقود مساعدة.

(8) Cheech & fry, Speculative bubbles in Bitcoin markets? An empirical investigation into the fundamental value of Bitcoin, economic letter, 2015, pp 6-10

والمضاربات، ولم يثبت لها استقرار نسبي حتى الآن حتى بات التقلب وعدم الاستقرار صفة ملازمة لها، فهي إما في تضخم شديد أو في انخفاض في القيمة كبير، وهو ما يشكل خطراً إضاعة المال للمتعاملين بها، ويسبب مشكلات اقتصادية وقانونية وشرعية في نفس الوقت مع تنامي الطلب عليها عالمياً، والبعض يدعي أن هذه التقلبات مؤقتة ورهينة بمؤثرات معينة نتيجة عدم حوكمتها ولحداثتها النسبية في الأسواق، ويتوقع استقرارها النسبي بزيادة التعامل التجاري بها تدريجياً تماماً كما يحدث في عمليات الإصدار النقدي للعملات الورقية، وكل هذا يحتاج لأدلة لم نقف عليها حتى الآن، وهي محض تخمينات وتوقعات لا تسندها وقائع أو بيانات مالية، والشكل (1) الآتي يوضح التقلب التاريخي لسعر صرف البتكوين بالدولار عام 2017 م، والبتكوين هي نموذج البحث وأحد أشهر هذه العملات الافتراضية.



المصدر: الموقع الإلكتروني للبتكوين⁽⁹⁾

(9) الموقع الإلكتروني للبتكوين، www.bitcoin.com تاريخ الرجوع: 2017/12/15 م

المطلب الثاني: مصادر قوة العملات الافتراضية المشفرة وأسباب رواجها (مميزاتها)
تكمّن قوة هذه العملات في مجموعة خصائص رُوج لها وجعلتها محطاً للأنظار -وهي على ما يصفها الداعمون لها - لا باعتبار حقيقتها - كما يلي⁽¹⁰⁾:

1 - إمكانية نقل القيم بطريقة سريعة وآمنة⁽¹¹⁾ وسهلة مقارنة بما هو متاح حالياً في المؤسسات المالية حول العالم.

2 - التخلص من قيود مركزية ناظمة ومقننة لعمليات تداول الأموال، بما يعطي حرية أكبر في تحركات النقد حول العالم بغض النظر عن شرعية وأهداف هذه التحركات، ودون الالتزام بقوانين متعددة الجهات ضابطة لهذا النشاط.

3 - التخلص من رسوم التحويل المرفوعة وشروطها القانونية والإجرائية، والتي تذهب لصالح قطاعات الوساطة المالية التي تغلب عليها صفة الرأس مالية، وجعل ذلك لصالح المبرمجين والمنقبين الذين يحافظون على استقرار الشبكة المالية عن طريق مسائل التعدين والمصادقة على العمليات التحويلية.

4 - الانتفاع والاسترباح بتزايد قيمتها مع الوقت، نظراً لثبات عرضها النقدي، ففي حالات الإقبال عليها ترتفع قيمتها، وبالإعراض المؤقت عنها تنخفض قيمتها، ونظراً لأن الإقبال العالمي بشكل عام يتجه نحو التزايد، يدخل فيها المتبايعون بغرض الاستثمار وجني الأرباح.

ومع أن بعض هذه الخصائص مختلف في درجة التوافق عليه عند التمحيص، إلا أنها الجامع المشترك الأكبر في الترويج لها بين أكثر من ألف عملة افتراضية تلتى البتكوين في الصدارة، وأقبل عليها الناس لمزاياها! وقد أقر بهذه المزايا عدد من

(10) Hayes, Adam, What Factors Give Cryptocurrencies Their Value: An Empirical Analysis, university of Wisconsin, 2017, Department of economic, pp. 2-4

(11) وهذا وفق ما هو رائج، ولكن ثبتت حالات سرقة مختلفة لهذه العملات اختلف حول ما إذا كانت من ثغرة تقنية في تكنولوجيا سلسلة الثقة أم في نفس أجهزة وإجراءات الأمان عند حملة المحافظ الإلكترونية التي لا تستخدم تقنية الثقة، مع عدم اختلاف الخبراء في إمكانية اختراق أي تكنولوجيا مع مرور الزمن، لكن درجة صعوبة الاختراق هي محل الاهتمام، وسنأتي على هذا عند الحديث عن المشكلات.

الخبراء والمهتمين حول العالم على جدل بينهم فيها⁽¹²⁾، ولا شك أن تخلف أحد هذه الخصائص مؤثر في نتيجة الأحكام الاقتصادية والشرعية والقانونية الصادرة عن المجتهد.

المطلب الثالث: مشكلات العملات الافتراضية المشفرة وسليباتها

تواجه هذه العملات مشكلات (تقنية، اقتصادية، قانونية، وشرعية)، سنعرض إليها في عجالة، باستثناء المجال الشرعي الذي سيأخذ النصيب الأوفر من البحث في المباحث القادمة.

المشكلات الاقتصادية:

- وقد اختلف حول استمرارها المستقبلي، ولكن هي وفق الاستقراء كالتالي:
- ثبات المعروض النقدي المستقبلي منها، حيث لا يتم تحديده بناءً على أسس اقتصادية متينة في مرحلة زمنية ما، وإنما يختار كل مطور معروض نقدي محدد بناء على تقدير شخصي وباستخدام ألغوريتيمات آلية التنفيذ التي تتحكم في الإصدار بالتعاون مع مجتمع المنقبين⁽¹³⁾.
 - عدم القدرة على التحكم بالمعروض النقدي إلا بتوافق جماعي من قبل مجتمع المتعاملين والمنقبين عنها (احتكار)، وفي هذا من مخاطر انفلات الانضباط ما يفضي بالفشل في أداء وظيفة هذه العملات للنقد الأصيل داخل مجتمع ما، كما أن زيادة المعروض النقدي يكون -رهيئاً بربح المنقبين وجدوى ذلك لهم- من ناحية اقتصادية، وهذا يؤدي إلى اختلالات في العرض النقدي.

(12) يمكن استعراض هذا الجدل من خلال البحث عن مسائل الأمان والكفاءة التقنية لهذه العملات في قواعد البيانات العالمية، حيث هناك مئات من الأبحاث التي تحتوي على وجهات نظر متضاربة حول مدى أمان التقنية وكفاءتها.

(13) التنقيب أو ما يسمى بالإنجليزية "mining" هو عملية استخدام قدرة الكمبيوتر لمعالجة المعاملات وتأمين الشبكة وإبقاء كل مستخدم الشبكة متزامنين مع بعضهم البعض، يمكن اعتبار التنقيب مركز العمليات المركزي للبتكوين باستثناء أنه قد تم تصميمه لكي يكون غير مركزي بالكامل مع وجود منقبين فاعلين بجميع الدول، ولا يوجد أشخاص لديهم تحكم كامل بالشبكة. Bitcoin.com

- عدم الاستقرار الناشئ عن اختلاف نظرات الناس والحكومات تجاهها، واختلاف الطلب عليها باختلاف التوقعات وأخبار السوق، والذي سيؤدي إلى هبوط أسعارها وتذبذبه بشكل كبير وهو ما يعرف بالفقاعة (14)، وهذه التأرجحات يحتمل أن تستمر فترات طويلة لتحصد أموال كثير من الحالمين والطماعين أو المغرر بهم. وربح طرف هو خسارة لطرف آخر بالضرورة.

- حدوث مشكلة الإنكماش⁽¹⁵⁾ Deflation في حال بلوغ هذه العملات مرتبة النقد الأصيل أو التبعي في مجتمع ما، حيث ترتفع قيمة الوحدة الواحدة بارتفاع الطلب عليها لندرتها، مما يسبب انخفاضاً حاداً في الأسعار وميلاً للاحتفاظ بالنقود مما يخفض الميل نحو الاستثمار، ويعتبر الإنكماش الحاد حالة مدمرة اقتصادياً كما هو معلوم عند الاقتصاديين، وهذا التحليل يكون في حال كانت العملة تخص مجتمعاً ما وهو تحليل مستقبلي، أما مع توزعها عالمياً واعتبارها نقداً مساعداً فقد لا تحدث هذه المشكلة ولكن تنشأ مشكلة أخرى وهي تكاثر وسائل الدفع.

- تنشأ مشكلة التضخم Inflation بتكاثر هذه العملات ودخولها حيز التبادلات التجارية، حيث تنتقل القيم (الثنائية) من النقود الورقية إلى هذه العملات نقلاً نسخياً لا تدميرياً، كما هو متعارف في أدبيات النقود الإلكترونية⁽¹⁶⁾، مما ينشأ عنه مضاعفة القيم في الاقتصاد، فالعشرة آلاف دولار التي تذهب لصاحب البتكوين تنتقل قيمتها للبتكوين مرة أخرى، وهذا سبب لرفع مستويات التضخم العالمي أو التضخم المحلي إذا تم التداول في نطاق جغرافي محصور.

ونتأج هذا كله هو عدم الاستقرار المستمر، وهو شرط كفاءة لازم في الاعتبار

(14) The rise and fall of bitcoin, retrieved: economist.com/blogs/buttonwood/2018

(15) وهذه مشكلة اعترف بها من يعمل في هذه العملات وحاولوا الرد على الاقتصاديين الذين قالوا بها -نظراً لكثرتهم- على الموقع الآتي:

https://en.bitcoin.it/wiki/Deflationary_spiral

(16) همزة طارق، النقود الإلكترونية كإحدى وسائل الدفع، دار زين الحقوق، بيروت، لبنان، 2011، ص 245 م.

للتداول العام من ناحية اقتصادية.

المشكلات القانونية:

- عدم وجود جهة مركزية تنظم هذا العمل، وعدم وجود جهة يُحتكم إليها لفض النزاع في حال اختلال موازين العدل بين الجهات تحت أي ظرف مستقبلاً.
- عدم الاعتراف بها كمنقود قانونية وبالتالي لا تتمتع بخاصية الإبراء التي تهم المتعاملين داخل أي مجتمع، ومن قبيل ذلك منع بعض الحكومات التعامل بها لمخاطرها المرتفعة.
- عدم وجود تشريعات ناظمة لهذا العمل ومقننة له وبخاصة في أسواق المال، وصعوبة ضبط ذلك ومواكبته نظراً لسرعة التغيرات في قطاع التكنولوجيا وعدم امتلاك القانونيين للأدوات اللازمة للتقنين، وتعذر أو صعوبة ملاحقة القانونيين للمستجدات لفهم الثغرات والمتطلبات التقنية لاستصدار قوانين واقعية وملائمة لتفادي ذلك، وهذا ما أقرت به دراسات عديدة⁽¹⁷⁾.
- الإضرار بأدوات السياسة النقدية للدول، مما يضعف قدراتها على تحقيق مصالح المجتمع⁽¹⁸⁾.
- عدم حلها لمشكلة الخصوصية، ومشكلة استرداد الحقوق عند ضياعها كما حدث في مرات سابقة⁽¹⁹⁾.
- هذه المشكلات الحالية تمنع من دخول هذه النقود حيز التداولات على مستوى كبير على الأقل في السنوات القليلة القادمة، إلى أن يتغير واقعها -إذا تغير. وإن دخلت فذلك ممكن ولا يعني براءتها من هذه العيوب.

(17) Caytas, Jonna, Regulatory issues and challenges presented by Virtual currencies, Columbia business law review, 2017, pp 3-5

(18) Elwell & Murphy & Seitzinger, Bitcoin: Questions, Answers, and analysis of the legal issues, Congressional Research service, Dec 2013, pp 9-11

(19) انظر تاريخ الخسائر المالية للشركات المتداولة هذه العملات وبالأخص البكويون في الدراسة السابقة، ص 8

المشكلات التقنية:

ومن المشكلات التقنية وفقاً لمصادر متعددة من خبراء التقنية:

- إشارة خبراء الأمن الشبكي لاحتمالية اختراق هذه العملات وسرقتها من المحافظ الإلكترونية، وقد حصلت عدة حوادث قرصنة موثقة⁽²⁰⁾.
- انقساماتها المتتالية وفق ما تمليه مصالح المنقبين، بالإضافة لإمكانية سيطرة معامل التنقيب على الشبكة، والبتكوين كمثال يسيطر أكثر من 50 ٪ من قوة التعدين فيها 5 شركات فقط⁽²¹⁾. وقد انقسمت إلى (بيتكوين كاش) و(بيتكوين جولد) في المنتصف الثاني من 2017.
- الهجوم الإلكتروني الواسع عليها قد يذهب بها جملة أو يعيق عمليات التبادل وفي هذا من الخطر ما لا يقامر به على مستوى دولة أو على مستوى الشركات أيضاً⁽²²⁾.
- إمكانية فقدان مبالغ ضخمة عند الخطأ في التحويل أو فقدان كلمة المرور الخاصة بالمحفظة الإلكترونية، وعدم إمكانية استردادها، وسواء ذلك كان باختراق (البلوكشين) نفسها وهو ما أنكره الخبراء أو باختراق المواقع والمنصات التي لا تبني آلية عملها على تقنية (البلوكشين)، فهذا سواء من ناحية إمكانية سرقة بالجملة لهذه العملات.
- استهلاكها كميات هائلة من الكهرباء مقابل عدد محدود من العمليات، فقد بلغ معدل الكهرباء المستهلك لتشغيل شبكة واحدة هي البيتكوين 32 تيرا واط⁽²³⁾ وهي الكمية التي تستهلكها دولة بحجم الدنمرك، وهذا

(20) "I am skeptical there's going to be any technological silver bullet that's going to solve security breach problems. No technology, cryptocurrency, or financial mechanism can be made safe from hacks," said Tyler Moore, assistant professor of cybersecurity at the University of Tulsa's Tandy School of Computer Science, and he will soon publish a new research on the vulnerability of bitcoin exchanges.

Also look: Moore T., Christin N. (2013) Beware of the middleman: Empirical Analysis of bitcoin-exchange risk. In: Sadeghi AR. (eds) Financial Cryptography and Data security.

(21) www.blockchain.info/charts

(22) Moore, Feder & Gander, The impact of DDoS and other security shocks on Bitcoin Currency exchanges: Evidence from Gox, (2016), pg. 1

(23) <https://digiconomist.net/bitcoin-energy-consumption> دراسة عن كميات الكهرباء المستهلكة

لإنجاز قرابة 400 ألف عملية في اليوم فقط، في حين تتحمل شبكة فيزا على سبيل المثال ما يزيد عن 141 مليار عملية في السنة، وأكثر من 65 ألف عملية في الثانية⁽²⁴⁾ في حين لا تنجز البتكوين أكثر من 9 عمليات في الثانية في أفضل أحوالها⁽²⁵⁾ وعمليات أخرى كالريبل والإيثريوم لا تتجاوز 30 عملية في الثانية⁽²⁶⁾.

- تطور تقنية الكوانتم Quantum المحتمل وعدم استطاعة باقي أفراد الشبكة اللحاق بمستخدمي التقنية، لأسباب مادية وتكنولوجية وسياسية، ويعتبر استخدامها الذي قد يسبب باختراقها والتحكم بها وسرقتها محتملاً في السنوات القليلة القادمة، وقد أشار مطوروا هذه العملات إلى إمكانية مواجهة هذا الخطر باستخدام نفس التقنية لكن هذا لن يكون متوقعاً نظراً لتباين قدرات الناس في تحصيل هذه التقنية، وقد يكون ممكناً لكن بعد هجوم كاسح يذهب بأموال كثير من الناس، مما يضع هذا الحذر في خانة الخطر المرتفع⁽²⁷⁾.

مشكلات أخرى:

ومن المشكلات الأخرى وفق رأي الباحث ما يلي:

- الحاجة لملازمة التكنولوجيا في التعامل وفي هذا مخاطر صحية وطبية أشار لها المختصون⁽²⁸⁾ حيث لا يمكن تنفيذ العمليات المالية بهذه الأنظمة دون جهاز إلكتروني.
- الخدمات الإلكترونية والإنترنت ومستلزمات التكنولوجيا غير متاحة لأكثر من نصف سكان الكوكب، وهو ما يجعل هذه النقود غير كفؤة على

(24) Visa Inc. Facts & Figures 2017, retrieved from: <https://usa.visa.com/dam/VCOM/global/about-visa/documents/visa-facts-figures-jan-2017.pdf>

(25) <https://blockchain.info/nl/charts/transactions-per-second?timespan=1year>

(26) <http://www.altcointoday.com/bitcoin-ethereum-vs-visa-paypal-transactions-per-second/>

(27) <https://www.forbes.com/sites/amycastor/2017/08/25/why-quantum-computings-threat-to-bitcoin-and-blockchain-is-a-long-way-off/>

(28) <https://www.medscape.com/features/slideshow/tech-dangers>

المستوى العالمي حاليًا كنقد أصيل، وقد نصت بعض الشركات المطورة على أن من أهداف هذه العملات والتقنية المبنية عليها التمكين الاقتصادي أو ما يعرف بالاشتغال المالي Financial inclusion للوصول إلى هذه الشرائح، وهذا هدف ربحي ولا شك وسيؤدي إلى مزيد من الطلب على منتجات التكنولوجيا التي تسيطر عليها الشركات التكنولوجية العملاقة في العالم، وهذا تحدٍّ أقرب إلى المشكلة منه إلى الفائدة.

- كثرة هذه العملات والاختلاف في درجة قبولها يقلل من كفاءتها كنقد يؤدي وظائف التبادل على المستوى العالمي وسيزيد من الحاجة إلى الصرافين وبالتالي كثرة المتاجرة بالنقد والمضاربة عليه؛ نظرًا لكثرة أعداد العملات واعتبارها أجناسًا مختلفة القيمة، بخلاف توحيد قياس القيم على الذهب مثلاً والذي له صفة عالمية، أما الآن فهناك ما يزيد عن ألف عملة افتراضية مشفرة⁽²⁹⁾ لها قيم مختلفة تحتاج إلى التصريف لتداولها والشراء بها في أوساط لا تقبلها، وهذا كله ضار اقتصاديًا، لأنه تربح من عمل غير إنتاجي.
- فرض متطلبات جديدة للتعايش الاقتصادي منها رفع مستوى التعليم التقني والتكنولوجي والبرمجي على حساب أشياء أخرى في إطار التحول لاقتصاديات التقنية، وذلك بضغط متسارع يفقد من يجهل هذه الأمور مزايا كثيرة وفي ذلك من التحديات الشيء الكثير.

وهذه المشكلات وإن كانت بحاجة لنظر من أصحاب الاختصاص إلا أنها محل اهتمام معاصر.

(29) <https://coinmarketcap.com/all/views/all/>

المبحث الثاني: النقود في النظام الاقتصادي الإسلامي

ستحدث في المطلب الأول: هل من شكل محدد للنقود في النظام الاقتصادي الإسلامي، وفي المطلب الثاني: علة اعتبار الأثمان لسريان الأحكام الشرعية، وفي المطلب الثالث: القرارات الجمعية المدللة على اتفاق اعتبار الثمنية علة في سريان الأحكام الشرعية، وفي المطلب الرابع: دفع شبهة عدم إقرار نظام نقدي معين زمن الرسول ﷺ، وفي المطلب الخامس: شروط الاعتبار الشرعي والاقتصادي للتداول العام.

تمهيد:

لا توجد نصوص شرعية واضحة أو أدلة معتمدة تنص على شكل النظام النقدي في الاقتصاد الإسلامي، فلم ينكر الرسول ﷺ التعامل بالمقايضة والنقود السلعية في زمانه بل قدر الأموال على أهلها بما تعارفوا عليه⁽³⁰⁾، إلا أن النظام الغالب في تاريخ الدولة الإسلامية كان نظام المعدنين (الذهب والفضة) حتى انهيار الخلافة العثمانية عام 1916هـ، وكان السائد الأعم هو استقرار قيمة النقود المعدنية وأسعار صرفها بالمقارنة مع ما آل إليه الأمر بسيطرة العملات الورقية الإلزامية والتي شهدت فترات من الانتكاسات بل والتلاشي⁽³¹⁾، فعملة الدولار أحد أقوى العملات الورقية في الوقت الحاضر فقدت 90٪ من قيمتها منذ نشأتها، وتضخمت بنسبة 2300٪ خلال مئة عام⁽³²⁾، بخلاف استقرار الذهب والفضة النسبي المقارن على مر التاريخ وهذه حقيقة معلومة لدى الاقتصاديين⁽³³⁾، والارتفاع الكبير في قيمة الذهب أحياناً ناشئ عن انخفاض في قيمة العملات

(30) إشارة إلى حديثه ﷺ عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: كانت قيمة الدية على عهد رسول الله ﷺ ثمانمئة دينار، أو ثمانية آلاف درهم، ودية أهل الكتاب يومئذ النصف من دية المسلمين. قال: فكان كذلك حتى استخلف عمر رحمه الله، فقام خطيباً، فقال: ألا إن الإبل قد غلت. قال: ففرضها عمر رحمه الله على أهل الذهب ألف دينار، وعلى أهل الورق اثني عشر ألفاً، وعلى أهل البقر مائتي بقرة، وعلى أهل الشاة ألفي شاة، وعلى أهل الحنظل مائتي حلة. قال: وترك دية أهل الذمة، لم يرفعها فيها رفع الدية. رواه أبو داود وهو حديث حسن.

(31) كما حصل مع الدينار العراقي في 2003م، وكما حصل مع غيره من العملات عند تغير الأنظمة الحاكمة.

(32) <http://www.usinflationcalculator.com/> (USA Inflation Calculator)

(33) <https://www.forbes.com/sites/nathanlewis/2016/07/29/dont-be-fooled-stable-money-means-gold/#650be440c581> (33)

هايل، تغيير القيمة الشرائية للنقود الورقية، ص 32

السيادية أو مؤثرات خارجية كالمضاربات وعدم قيام الحكومات بدورها في الحسبة على المضاربين وليس ضعفاً في استقرار الذهب كمؤدٍ كفاءٍ للوظائف الاقتصادية للنقد، وإن كانت تعصف به موجات من عدم الاستقرار نتيجة سياسات نقدية غير رشيدة.

وفي استقرار الذهب النسبي يقول عدد من الاقتصاديين ورجال الأعمال: كجورج برنارد شو: «عليك أن تختار بين الثقة بالاستقرار الطبيعي للذهب والاستقرار الطبيعي لأمانة وذكاء أعضاء الحكومة، مع الاحترام الواجب لهؤلاء السادة، أنصحكم طالما استمر النظام الرأسمالي، التصويت لصالح الذهب». وقال وورن بافيت: «إذا كنت تملك أوقية واحدة من الذهب للأبد، ستضل تمتلك أونصة واحدة في النهاية»، وقال آلن جرين سبين في أحد الأزمات النقدية التي عصفت بمجتمعه: «الذهب لا يزال يمثل الشكل النهائي للدفع في العالم، والعملات الملموسة لم تعد مقبولة من قبل أحد، والذهب هو دائماً المقبول»⁽³⁴⁾. واستحق الذهب هذا الكلام في التمهيد نظراً لسيادته النقدية على العالم أجمع لأكثر من خمسة آلاف سنة، ولبيان مكانته النقدية بين أشكال النقود في زماننا المعاصر، حيث كل ما جاء بعده قيس عليه من حيث اعتباره ثمناً يؤدي وظيفته أم لا. فمن شروط اعتبار العملة الأساسية أن تتوافر فيها معايير: (المالية) (التمول)، والتمنية، والتقوم) التي تتوافر في النظام المعدني.

المطلب الأول: هل هناك شكل محدد للنقود في الشريعة الإسلامية؟

وهذا سؤال محوري في الباب، ولكنه قد بُحث واستوفى حقه من التمهيد⁽³⁵⁾ فأرى أن لا داعي للتفصيل فيه وإعادة البحث نظراً لعدم اتساع المقام، ولكونه سؤالاً تبعياً في بحثنا، ونريد فيه التأكيد على ما توصلت إليه الأبحاث السابقة،

(34) <https://goldguard.com/why-gold/?lang=ar>

(35) راجع الكتب والأبحاث التالية: النقود كما ينبغي أن تكون، لعبد الجبار السبهاني، الإسلام والنقود، لرفيق المصري، النقود والمصارف، لناظم الشمري، ومباحث النقود في موسوعة الاقتصاد الإسلامية الصادرة عن دار القلم.

وعرض الأقوال معللة ليستبين القارئ التوجهات حول الموضوع. وخلاصة ما توصل إليه الفقهاء فيه إلى رأيين فيها شيء من التفصيل نذكرهما بإجمال لضيق المقام عن التطويل والتفريع.

الفريق الأول: يرى أن شكل النقود⁽³⁶⁾ في النظام الإسلامي محصور في الذهب والفضة فقط وأن ذكر القرآن والسنة لهما وتعامل الرسول ﷺ ومن قبله وبعده بهما -على مر العصور- بالإضافة لاستمداد قيمتهما من ذاتهما وندرتهما النسبية، دلائل على وجوب اعتبارهما نقداً أصيلاً في النظام النقدي الإسلامي، وعدم العدول إلى سواهما وبخاصة مع عدم ثبوت الكفاءة المقارنة لما جاء بعدها، وإمكانية التعسف في استعمال حق الإصدار النقدي فيما يستمد قيمته من خارجه (مثلاً: كالعملات الورقية أو العملات الافتراضية المشفرة).

ومن هؤلاء تمثيلاً لا حصراً المقريري⁽³⁷⁾ الذي كان من أشد المتحمسين إلى حصر النقدية في الذهب والفضة حيث يقول: «إن النقود المعتمدة شرعاً وعقلاً وعادة إنما هي الذهب والفضة فقط وما عداهما لا يصلح أن يكون نقداً، ولا يستقيم أمر الناس إلا بحملهم على هذا⁽³⁸⁾؛ ويؤكد في موضع آخر أن الفلوس لم يجعلها الله قط نقداً، وأن الذهب والفضة هما النقد الشرعي، أما الفلوس فهي أشبه شيء بلا شيء، وإلى مثل هذا ذهب تقي الدين النبهاني أيضاً مع فارق قوله بجواز تبادل الناس بأي شيء يتوافقون عليه وإن لم يكن من الذهب والفضة⁽³⁹⁾. واختلقت المدارس الفقهية في نقديتهما العامة هل ذلك في الذهب المضروب فقط أم في غير المضروب؟ فذهب بعض الشافعية وهو ما رجحه الإسنوي إلى أنه يطلق فقط

(36) النقود: وحدات معيارية، تعارف الناس على استخدامها لقياس قيم السلع والخدمات، وتلقى قبولاً عاماً لديهم أيّا كان شكلها ومادتها، وهي جزء من مفهوم المال الذي قد يكون نقوداً وقد يكون طعاماً أو حيواناً أو عقاراً، فالمال هو كل ما له قيمة بين الناس وأبيع استعماله في حال السعة والاختيار وفق تعريف جمهور الفقهاء له.

(37) يقول السبهي: «جميع المدارس الفقهية عموماً على أن الذهب والفضة أثمان بالخلقة.. وأن الثمنية علة قاصرة عليها ولا تتعداهما إلى سواهما وهو ما ذهب إليه المقريري من المؤرخين وجمهور الشافعية من الفقهاء» ص 9، النقود كيف ينبغي أن تكون.

(38) المقريري، كشف الغمة ص 80 نقلاً عن داود، هابل، تغيير القيمة الشرائية للنقود الورقية، منشور إلكترونيًا

(39) المرجع السابق، ص 81.

على المضروب من الذهب والفضة⁽⁴⁰⁾، وذهب الجمهور إلى أنه يطلق على الذهب والفضة مضروبًا كان أو غير مضروب، ومن قال به القاضي عياض والنووي وهو ما رجحته مجلة الأحكام العدلية⁽⁴¹⁾. وهذا الرأي خاص بالمعدنين لاعتبارهما أثمانًا بالخلقة.

وبالرغم من شهرة هذا القول وما له من قبول عام لدى الناس علاوة على أن عدد من علماء من الأمة الإسلامية يقولون به⁽⁴²⁾؛ إلا أنه معارض برأي الفريق الثاني الذي صار بمثابة اتفاق لأهل هذا العصر، ولا نرى أنه يصح أن يخالف لما في مخالفته من تحقيق للفوضى والانفلات وإباحة للمحرمات، وتفويت المصالح وتعطيل الأحكام الشرعية، والإخلال بمقاصد الشريعة العامة والخاصة⁽⁴³⁾.

الفريق الثاني يرى أن الأمر لا يكمن في نظام نقدي معين أو شكل من أشكال النقود محدد، إنما يكمن في إدارة كفؤة وأمينة لعرض النقد، تتأتى لها وجوه الكفاءة والأمانة⁽⁴⁴⁾، ويدعي أصحاب هذا الفريق حصول الإجماع بين الدارسين والمتخصصين في العصر الحديث على هذه الحقيقة⁽⁴⁵⁾.

ويستدل هذا الفريق بعدة أدلة منها نية الفاروق عمر بن الخطاب رضي الله عنه بقوله لمن حوله من المسلمين: هممت أن أجعل الدراهم من جلود الإبل⁽⁴⁶⁾، فقالوا له إذن لا بعير. فأمسك⁽⁴⁷⁾.

ووجه الدلالة في هذا إن صح أنه لم يمانع في اتخاذ جلود الإبل نقودًا، وهذا يدل على عدم حصر الثمنية في الذهب والفضة. وقول الإمام مالك في المدونة لابن وهب:

(40) الشريبي، محمد بن أحمد الخطيب، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، ج1، 389.

(41) انظر: المرجع السابق، وحيدر، شرح مجلة الأحكام العدلية، ج1، ص103،، وعليش، الشرح الكبير، ج1 ص455.

(42) منهم السرخسي في المبسوط والسيوطي في رسالته قطع المجادلة عند تغير المعاملة، وانظر: اللحياني، سعد، قراءة اقتصادية في كتاب المبسوط للسرخسي، مجلة الملك عبد العزيز للاقتصاد الإسلامي، ص16 قال: «وقد نظر علماء المسلمين قديمًا في الذهب والفضة باعتبار أهميتهما إلى أنهما خلقا ليكونا أثمانًا، كما هو واضح في النصوص السابقة وكثير من نصوص الفقهاء». فليراجع.

(43) مع عدم إقرار الباحث بما فيها من جور وظلم في كثير من الحالات نتيجة التعسف في استعمال الحق واتباع سياسات غير رشيدة.

(44) السبهي، عبد الجبار، النقود كما ينبغي أن تكون، ص31، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 1988م.

(45) يقول السبهي: «وأحمد الله تعالى أن وفق الباحثين المهتمين بهذا الموضوع إلى الإجماع على هذه الحقيقة، وهذا ما أدركته من النقاشات الدائرة، سواء حول الإصدار النقدي وتوليد نقود الودائع، أم حول مسألة الربط القياسي للالتزامات المالية».

(46) البلاذري، البلدان، فتوحها وأحكامها، ص659.

(47) إسناده ثقات، إلا أنه منقطع، وله طريق في مصنف عبد الرزاق ولكنه ضعيف 496/2.

«..قال لي مالك في الفلوس: لا خير فيها نظرة بالذهب ولا بالورق، ولو أن الناس أجازوا بينهم الجلود حتى تكون لها سكة وعين لكرهتها أن تباع بالذهب والورق نظرة»⁽⁴⁸⁾. وهذا القول منه يدل على ثمنية ما تعارف الناس عليه. ولعل من أبرز القائلين بعدم حصر النقدية بالذهب والفضة من كبار السلف شيخ الإسلام ابن تيمية ونصه في هذا هو المعول عليه لدى كثير من الباحثين المعاصرين من باب الاستدلال التبعية، حيث يقول: «وأما الدرهم والدينار فما يعرف له حد طَبْعِيٌّ ولا شرعيٌّ بل مرجعه إلى العادة والاصطلاح؛ وذلك لأنه في الأصل لا يتعلق المقصود به؛ بل الغرض أن يكون معيارًا لما يتعاملون به والدراهم والدنانير لا تُقصد لنفسها بل هي وسيلة إلى التعامل بها؛ ولهذا كانت أثمانًا؛ بخلاف سائر الأموال، فإن المقصود الانتفاع بها نفسها؛ فلهذا كانت مقدرة بالأموال الطَّبْعِيَّة أو الشرعية والوسيلة المحضة التي لا يتعلق بها غرض لا بإداتها ولا بصورتها يحصل بها المقصود كيفما كانت»⁽⁴⁹⁾.

والاقتصاديون مقرون بهذه النتيجة أيضًا⁽⁵⁰⁾، فما توفر فيه كل من القبول العام وكان وسيطًا للتبادل ومعياريًا وخازنًا كفؤًا للقيمة اعتبر عملة تقوم مقام النقد الأصيل (الذهب)، وبناءً على هذه الآراء أفتت المجامع الفقهية والهيئات الشرعية بـسريان الربا على النقود الورقية الإلزامية لتوافر علة الثمنية فيها، واستقر الأمر على هذا. ولكنهم لم ينصوا على أن ما توافر فيه علة الثمنية يصلح لأن يكون نقدًا عامًا أصيلًا إلا بإلزام السلطات به مع توافر العرف والقبول العام.

ويبدو أنه قد اشتدت الحاجة لهذا القول بعد انهيار اتفاقية بريتن وودز عام 1974م وانفكاك الإصدار النقدي في معظم دول العالم عن المخزون الذهبي لديها، فضلًا عن اختزان الدول للاحتياطي الأول للعملة الصعبة المتمثل بالدولار، واعتباره نقدًا عالميًا! وصيرورة النقود الورقية إلى نقود إلزامية تستند في قوتها إلى ما يعادها

(48) الإمام مالك، المدونة الكبرى 5/3

(49) ابن تيمية، مجموع الفتاوى ج 19 - ص 251، 252

(50) Mankiw, Greg, Principles of Economics, money and inflation, 7th edition, 2008, pp.440-449

من موجودات عينية وخدمات اقتصادية وعمليات (صعبة)! فانعقد الإجماع بالاضطرار على اعتبارها نقدًا تسري فيه أحكام النقود واستمر ذلك، دون النظر إلى كفاءتها التي تبين لاحقاً أنها غير كفوءة⁽⁵¹⁾، ولكن أصدرت المجامع والهيئات الشرعية قرارات كثيرة ومتشابهة مجيزة لهذا النقد وموجبة لاعتباره معللة ذلك بتوافر عنصر الثمنية في هذه النقود وبأمر السلطان الملزم لها، دون الالتفات إلى كفاءته الاقتصادية ودون أي إشارة لأفضلية اعتبارها بديلاً عن النظام المعدني! والباحثون يقولون بقول جمهور المعاصرين من الفقهاء بأنه لا شكل محدد للنظام النقدي في الإسلام، ولكن لا ينبغي أن يكون هذا القول ذريعة لاتخاذ أشكال ثبت أنها أقل كفاءة من النظام المعدني الذي ثبت أنه الأكثر استقراراً وقبولاً عاماً ولجوءاً إليه في الملهمات! فلا يصار إلى الأدنى كفاءة إلا بتعذر إقرار الأعلى، وهو ما سنبحث توفره في كفاءة هذه العملات الافتراضية المشفرة.

المطلب الثاني: اعتبار الرواج علةً وسبباً للثمنية وسريان ذلك في العملات الافتراضية المشفرة

أولاً: سريان الأحكام الشرعية على ما توافر فيه علة الثمنية.

● اختلف الفقهاء في علة تحريم الربا في حديث عبادة بن الصامت في الأصناف الستة - واختلفوا إذا ما كانت العلة قاصرة على الأصناف الستة أو متعددة يقاس عليها، والراجح أنها متعددة⁽⁵²⁾، واتفقوا على جريان الربا في جميع الأصناف الستة - مع اختلاف في تعيين العلة على أحد عشر قولاً مشهورة، منها:

أولاً: علة الربا في الأصناف الأربعة هي الكيل والجنس، أي كونه مكيلاً من جنس واحد، فيجري الربا في كل ما يكال مع اتحاد الجنس كالأرز ونحوه، حتى

(51) هذا موضع جدل كبير عند الاقتصاديين وهو رأي الباحث الذي لا يسعه التذليل عليه ومناقشته في هذا البحث.
(52) انظر المناقشة والترجيح: آل سيف، عبد الله بن مبارك، العلة الربوية في الأصناف الأربعة، شبكة الألوكة، 2008م، ص 4-15

وإن لم يكن مطعوماً، ونفوه عما كان غير مكيل ولا موزون وإن كان مأكولاً. وهذا مذهب عمار⁽⁵³⁾، وقول النخعي والزهري والثوري وإسحاق⁽⁵⁴⁾ ومذهب أبي حنيفة⁽⁵⁵⁾، والمشهور في مذهب أحمد⁽⁵⁶⁾.

ثانياً: في الذهب والفضة مطلق الثمنية، وهذا قول الشافعي ومالك وأحمد في الرواية الأخرى⁽⁵⁷⁾.

وهو الذي نختاره في الذهب والفضة، لأنها خلقت أثماً كما اتفق على هذا الفقهاء⁽⁵⁸⁾، ونظراً لأن ما يتوفر فيه وصف الثمن وتتوافر فيه المثلية ويلقى قبولاً عاماً بين الناس يصلح لأن يكون معياراً للتبادل بينهم من حيث أنه يراد لغيره ولا يراد لذاته.

● مالية العملات الافتراضية المشفرة:

المال هو ما يعد في العرف مالاً، ولغة: ما يملك من جميع الأشياء ويستبد به المالك (سواء كان عيناً أم منفعة)، وهو عند الحنفية ما يمكن حيازته وادخاره لوقت الحاجة⁽⁵⁹⁾، وعند الجمهور تعتبر الأعيان والمنافع والحقوق أموالاً، والعملات الافتراضية تحاز ويمكن الانتفاع بها شرعاً في نقل القيم سواء للتعبير عن قيمة نقدية أو غيره مما يجعلها مالاً متقوماً⁽⁶⁰⁾، حيث يذلل فيها جهد ولا يجوز إتلافها أو أخذها من أصحابها وعلى المعتدي بالإتلاف أو السرقة، الضمان.

ثانياً: علة الثمنية وسببها الرواج.

(53) أخرجه ابن أبي شيبة عن عمار بن ياسر قال العبد خير من العبدین والبعر خير من البعيرين والثوب خير من الثوبين لا بأس به يدا بيد إنها الربا في النساء إلا ما كيل ووزن، وابن حزم في «المحل» (484 / 8) وقال الألباني: وإسناده صحيح إرواه الغليل: (194 / 5).

(54) انظر: المغني (35/4)، إعلام الموقعين عن رب العالمين: (2/ 174).

(55) مصنف ابن أبي شيبة: (4 / 304) والطحاوي في شرح مشكل الآثار: (3 / 198).

(56) انظر: الفروع: (147/4-148)، الإنصاف: (11/5).

(57) قال ابن تيمية: «والأظهر أن العلة في ذلك هي الثمنية الال وزن، كما قال جمهور العلماء»، وقال: «والأظهر المنع من ذلك، فإن الفلوس النافقة يغلب عليها حكم الأثمان، وتجعل معيار أموال الناس». كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه 469 / 29.

(58) نقل هذا الاتفاق سابقاً، راجع الموسوعة الفقهية الكويتية مادة نقد.

(59) ابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار، محمد أمين بن عمر ابن عابدين، كتاب زكاة المال، الجزء الثاني، ص 296، دار الكتب العلمية، سنة 1412 / 1992م رقم الطبعة د.ط، وبذلك يفرجون المنافع عن كونها أموالاً.

(60) تقوم يكون فيها يباح الانتفاع به شرعاً، والعملات الافتراضية يباح الانتفاع بها من حيث ذاتها في الأصل، أما ما يترتب عليها من آثار فشيء آخر، ومن أمثلة المال غير المتقوم: الخمر والخنزير والمخدرات.

وتتحقق الثمنية بالرواج وبتعارف الناس على استعمال ما يروج نقدًا، يقول الجعيد: «.. والقضية محل النظر هي أن كل ما سوى الذهب والفضة، إذا راج في زمن معين، ساغ إلحاق بالذهب والفضة في جميع الأحكام، بصرف النظر عن الزمن الذي يملك فيه هذا النقد رائجًا، فإذا زال الوصف عنه المرتبط بالرواج، زالت تلك الأحكام؛ لأن الحكم يدور مع علته وهو الرواج. الثاني: أن النقاد يعرض عليهما ما يعطل صفة النقدية عنهما فتفقد أهميتها، وذلك في أحوال الاضطرار⁽⁶¹⁾. الثالث: لو نظر إلى المفسدة المترتبة من وراء عدم إلحاق ما راج وصار نقدًا بالذهب والفضة لتأكد أن ذلك الإلحاق في وقت الرواج متعين، يقول ابن القيم: «وشريعته سبحانه منزهة من أن تنهى عن شيء لمفسدة فيه ثم تبيح ما هو مشتمل على تلك المفسدة أو مثلها أو أزيد منها. فمن جوز ذلك على الشريعة فما عرفها حق معرفتها، ولا قدرها حق قدرها»⁽⁶²⁾. ويعلق قائلًا: «وقد رأينا أن النقاد، رغم تأصل معنى الثمنية فيهما، إلا أنهما في أزمان متأخرة نحيا عن الاستعمال، وجعل غيرهما مكانهما- وإن كانت هذه النتيجة لها عوامل متعددة قد لا يكون أكثرها عجز النقاد عن المهمة الأساسية -ولكن هذا يعطينا دلالة على أن النقد الذي تأصلت فيه الثمنية بوضوح بدرجة قوية قد اعتراه بعض النقص، فما المانع من أن يكون غيرهما يصعد على هذه المكانة، ولو لفترة وجيزة؟ وهذا مشاهد الآن في الأوراق النقدية وبعض الأوراق التجارية»⁽⁶³⁾.

فالرواج هو المنتج للثمنية، التي هي علة لسريان الأحكام الشرعية على المثلث، إذا توافرت العناصر الأخرى لاعتبار الشيء عملة، وليست لوحدها شرطًا كافية لاعتبار النقدية العامة في التداول العام.

ثالثًا: مدى تحقق الرواج والتمنية في العملات الافتراضية المشفرة:

(61) يقول ابن عاشور: «إلا أن النقاد عند حالة الإضرار، مثل حالة الحصار، وحالة الجذب، والمجاعة لا تغني عن أصحابها شيئًا، فالتقيدان عوضان صالحان يغالب أحوال البشر، وهي أحوال اليسر والأمن والخصب» مقاصد الشريعة الإسلامية، 3 / 480.
(62) الجعيد، ستر بن ثواب، أحكام الأوراق النقدية والتجارية، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، 1984، ص 143
(63) المرجع السابق، ص 143

في تحقيق توافر علتي الرواج والشمية في العملات الافتراضية المشفرة يرى الباحث أنهما يتحققان فيها للأسباب التالية:

- اتساع التعامل بها بحجم تبادل يزيد عن حجم اقتصاديات دول قائمة بذاتها (الرواج):

ولا يقدح في هذا عدم الرواج الجغرافي المحلي؛ فإن العملات المحلية أيضًا لا تعتبر نقودًا مقبولة في خارج نطاقها الجغرافي وتحتاج إلى الصرافة من قبل الصرافين، وكذلك الأمر في العملات الافتراضية المشفرة فإنها تجد قبولًا ضخمًا في التعامل ولكنه في نطاق إلكتروني غير محدود برقعة جغرافية. ولا أرى عدم القبول الجغرافي مؤثرًا في إزالة صفة الرواج عنها، فيستبعد أن يراد بشرط القبول العام الذي وضعه الفقهاء الحصر في القبول الجغرافي لمنطقة ما تمامًا كما هو الحال في تعريف الأسواق، فقد تغير الزمان، وتتغير الأحكام بتغير المكان والزمان والظروف والأحوال على ما هو مقرر في قواعد الشريعة الإسلامية.

- اتخاذ الناس لها ثمنًا (الشمية):

بصرف النظر عن كونه ناشئ من قوى العرض والطلب عليها أو من التقنية التي تضمن التعامل بها، فلها ثمن وقيمة مالية ولكنها مضطربة وغير مستقرة ولا يوجد ما يضمن استقرارها في الوقت الحالي. وعدم الاستقرار لا يلغي الشمية، فالعملات الورقية تشهد عدم استقرار كبير خاصة في فترات الحروب والأزمات ولا زال الناس يستمرون بالتعامل بها، وهذا للضرورة التي تقدر بقدرها، ويجب على القائمين على الأنظمة النقدية في كل دولة إقرار نظام وسياسات تضمن تقلبات طفيفة واستقرارًا نسبيًا مقبولًا بحيث يحقق النقد مقاصده التي من أبرزها اعتباره مقياسًا مستقرًا للقيم. كما أن العملات الافتراضية المشفرة وحدات حساب ولها قيمة مستقلة في ذاتها وتصلح لأن تكون معيارًا لقيم الأشياء.

والباحث للاعتبارات الماضية يرجح توافر علتي الرواج والشمية في العملات

الافتراضية المشفرة.

المطلب الثالث: القرارات المجمعية المدللة على اتفاق إعطاء وصف الثمنية لما توافر فيه علة الرواج:

ونقل هذا من الأهمية بمكان، ولا يسعنا إيراد نقولات كثيرة للتدليل على إطلاق وصف الثمنية لما توفر فيه علة الرواج⁽⁶⁴⁾، حيث اعتبرت العملات الورقية أثماناً تسري عليها هذه الأحكام لهذه العلة، وفيها تشابه مع مبحثنا بالعملات الافتراضية المشفرة من هذه الجزئية، ومن هذه القرارات: قرار المجمع الفقهي الإسلامي الدولي ونصه: «إن مجلس المجمع الفقهي الإسلامي قد اطلع على البحث المقدم إليه في موضوع العملة الورقية، وأحكامها من الناحية الشرعية، بعد المناقشة والمداولة بين أعضائه، قرر ما يلي: أولاً: أنه بناء على أن الأصل في النقد هو الذهب والفضة وبناءً على أن علة جريان الربا فيهما هي مطلق الثمنية في أصح الأقوال عند فقهاء الشريعة. وبما أن الثمنية لا تقتصر عند الفقهاء على الذهب والفضة، وإن كان معدنهما هو الأصل. وبما أن العملة الورقية قد أصبحت ثمنًا، وقامت مقام الذهب والفضة في التعامل بها، وبما تقوم الأشياء في هذا العصر، لاختفاء التعامل بالذهب والفضة، وتطمئن النفوس بتمولها وادخارها ويحصل الوفاء والإبراء العام بها، رغم أن قيمتها ليست في ذاتها، وإنما في أمر خارج عنها، وهو حصول الثقة بها، كوسيط في التداول والتبادل، وذلك هو سر مناطها بالثمنية. وحيث إن التحقيق في علة جريان الربا في الذهب والفضة هو مطلق الثمنية، وهي متحققة في العملة الورقية، لذلك كله، فإن مجلس المجمع الفقهي الإسلامي، يقرر أن العملة الورقية نقد قائم بذاته، له حكم النقدين من الذهب والفضة، فتجب الزكاة فيها، ويجري الربا عليها بنوعية، فضلاً ونسباً، كما

(64) ليس المقصود تخريج ثمنية العملات الافتراضية على هذه الفتاوى، ولكن التدليل على صحة إعطاء وصف الثمنية على ما توفر فيه الرواج بين الناس وصار له قيمة ومالية بينهم، ولو مع تحقق جزئي لها في وظائف النقود.

يجري ذلك في النقدين من الذهب والفضة تمامًا، باعتبار الثمنية في العملة الورقية قياسًا عليهما، وبذلك تأخذ العملة الورقية أحكام النقود في كل الالتزامات التي تفرضها الشريعة فيها..»

وقرار هيئة كبار العلماء رقم (10) بتاريخ: 17 / 8 / 1393 هـ
«وبعد استعراض الأقوال الفقهية التي قيلت في حقيقة الأوراق النقدية من اعتبارها أسنادًا، أو عروضًا، أو فلسفًا، أو بدلًا عن ذهب أو فضة، أو نقدًا مستقلًا بذاته، وما يترتب على تلك الأقوال من أحكام شرعية - جرى تداول الرأي فيها، ومناقشة ما على كل قول منها من إيرادات. فنتج عن ذلك عديد من التساؤلات التي تتعلق بالإجراءات المتخذة من قبل الجهات المصدرة له، وحيث إن الورق النقدي يلقي قبولًا عامًا في التداول، ويحمل خصائص الأثمان من كونه مقياسًا للقيم ومستودعًا للثروة، وبه الإبراء العام.. وحيث ظهر أن الغطاء لا يلزم أن يكون شاملاً لجميع الأوراق النقدية، بل يجوز في عرف جهات الإصدار أن يكون جزءًا من عملتها بدون غطاء، وأن الغطاء لا يلزم أن يكون ذهبًا، بل يجوز أن يكون من أمور عدة كالذهب والعملات الورقية القوية، وأن الفضة ليست غطاء كليًا أو جزئيًا لأي عملة في العالم، كما اتضح أن مقومات الورقة النقدية قوة وضعفًا مستمدة مما تكون عليه حكومتها من حال اقتصادية، فتقوى الورقة بقوة دولتها وتضعف بضعفها، وحيث إن القول باعتبار مطلق الثمنية علة في جريان الربا في النقدين هو الأظهر دليلاً والأقرب إلى مقاصد الشريعة، وحيث إن الثمنية متحققة بوضوح في الأوراق النقدية، لذلك كله فإن هيئة كبار العلماء تقرر بأكثريتها: أن الورق النقدي يعتبر نقدًا قائمًا بذاته كقيام النقدية في الذهب والفضة وغيرها من الأثمان، وأنه أجناس تتعدد بتعدد جهات الإصدار، بمعنى: أن الورق النقدي السعودي جنس، وأن الورق النقدي الأمريكي جنس، وهكذا كل عملة ورقية جنس مستقل بذاته، وأنه يترتب على ذلك الأحكام الشرعية الآتية..»⁽⁶⁵⁾

(65) أبحاث هيئة كبار العلماء، قرار رقم (10)، 92 / 1.

والجدول (1) مبين لأبرز الفروقات بين العملات الافتراضية المشفرة والعملات الورقية الإلزامية.

موضوع المقارنة	العملات الورقية الإلزامية	العملات الافتراضية المشفرة
مركزية	نعم	لا
استمداد القيمة	من قوة مصدرها (الحاكم) وقوى العرض والطلب عليها الناتج عن العرف	من قوى العرض والطلب فقط
القيمة الذاتية	لا يوجد	لا يوجد
التنظيم القانوني	موجود	غير موجود (حاليًا)
الاعتراف الدولي	معترف بها	غير معترف بها/ جزئي
الرواج	عالي (جغرافي)	متوسط (إلكتروني)
درجة الأمان من التزوير	متوسط إلى مرتفع	منخفض من منصات التداول/ عالي من التقنية (سلسلة الثقة)
الاعتمادية	لا تعتمد على التكنولوجيا بشكل رئيس في التعامل	تعتمد على توافر كامل للتكنولوجيا لإجراء عمليات مبادلة
ريع الإصدار	للدولة والمجتمع	لمصدرها/ المعدنين
الكفاءة الاقتصادية (الاستقرار)	متوسطة	منخفضة
تكلفة الإصدار (نسبيًا)	منخفضة	مرتفعة
فرص التلاعب والاحتكار	متوسط إلى مرتفع	مرتفع

الجدول 1 من صنع الباحث: وفيه مقارنة توضيحية بين كل من العملات الورقية والعملات الإلكترونية وبيان لأوجه الاتفاق والاختلاف فيها واشترائها في جزئتي الثمنية الناشئة عن العرف والرواج.

المطلب الرابع: دفع شبهة عدم تحديد نظام نقدي معين زمن الرسول ﷺ

ويعلل الفقهاء عدم تحديد نظام نقدي معين وسلطة قائمة عليه على عهد رسول الله ﷺ بعدم الحاجة لذلك، «فقد كانت الدراهم الفارسية والدنانير الرومية ترد على أهل مكة زمن الرسول فيتعاملون بها وفق أوزانهم الخاصة (الميزان ميزان أهل

مكة⁽⁶⁶⁾، فأقرهم الرسول ﷺ على ذلك، وهذا يدعونا لاستنتاج أن النبي ﷺ قد أقر القاعدة النقدية ولكنه لم يقر عملات أجنبية محددة المعايير والأوصاف، ولهذا كان التعامل بها عن طريق الوزن وليس عن طريق العد وهذا يظهر الفرق بين شكل الأداة النقدية وأسس النظام النقدي المراد تكليفاً. ذلك أن العبرة في تحديد قيمة النقود إنما كانت تتحصل بنقاوة المعدن التي تثبت بسك القطع النقدية⁽⁶⁷⁾.

يقول معبد الجارحي في هذا: «ولما كانت العبرة في تحديد قيمة النقود بنقاوة المعدن التي تثبت بسك القطع النقدية، أو عرضها على خبير، وكذلك بكمية المعدن التي تحتويها كل قطعة، فإن الدولة ليست بحاجة إلى القيام بسك النقود (أو إصدارها كما يسمى الآن)، إلا إذا كان هناك تلاعب في نوع المعدن الداخل في النقود المستوردة، أو أن الدولة نفسها تقوم باستخراج المعادن المستخدمة في صنع النقود من أرضها. ويبدو أن مظنة عدم نقاوة المعدن في النقود الفارسية والرومية لم تكن قائمة في ذلك الوقت، كما أن مساحة الوطن الإسلامي لم تكن قد اتسعت بعد، لتشمل أراضي ينتج منها الذهب والفضة في ذلك الحين، ولهذا لم تتجه الدولة الإسلامية في عهد الرسول ﷺ إلى سك النقود...»⁽⁶⁸⁾.

وبهذا يتبين عدم الحاجة زمن الرسول ﷺ إلى سك النقود وإصدارها، وقد برزت الحاجة إلى ذلك في السنوات اللاحقة، فاستحدثت دار السكة وضربت النقود ووضعت القواعد والتعليمات لحفظ النقود من الغش والتطفيف.

المطلب الخامس: شروط الاعتبار الشرعي والاقتصادي للتداول العام

إن جريان الأحكام الشرعية على ما توافر فيه علة الثمنية لا يعني الإقرار بها للتبادل العام، لأن هذا يعتبر شأنًا اقتصاديًا سياسيًا يخضع للمصلحة العامة للدولة، وبخاصة فيما تُستمد قيمته من خارج ذاته (كهذه العملات المشفرة)،

(66) رواه البزار في البحر الزخار، عن عبد الله بن عباس وله طرق، قال الألباني: إسناده صحيح في تخريج مشكاة المصابيح.

(67) القحطاني، ساره، النقود الإلكترونية حكمها الشرعي وآثارها الاقتصادية، الكويت، 2008، ص 368

(68) الجارحي، النظم المالية في الإسلام، مرجع سابق.

فيجب أن يخضع للسلطات القانونية في كل بلد، ولمعايير الكفاءة الاقتصادية التي تخدم الجميع، فلو جاز لمن شاء أن يصدر ما شاء من العملات ثم يقر التعامل بها في نطاق معين، لتعددت هذه العملات وأجبر الناس على التعامل معها لضرورات وحاجات تخصهم مما قد يفتح المجال واسعا أمام الاحتكارات والاستغلالات والتغريات والمقامرات.. وإصدار المزيد منها، ولصارت مظنة التلاعب والاستفادة للخاصة بالاتجار فيها والمضاربة عليها، وتعدد العملات في بلد ما هو إضرار باقتصادها وتهديد لسيادتها، ويفتح بابا عظيما من أبواب الشر والفساد. ولا يصار إلى أنظمة أقل كفاءة مع وجود الأعلى لمجرد تنامي عرف ما فيها! وحجم الفساد لا يغير الأحكام من حيث الأصل ولكن قد يغيرها مؤقتاً للحاجة العامة التي تنزل منزلة الضرورة، كالتعامل بعملة غير مستقرة نتيجة ظروف سياسية معينة، وهذا كله نتيجة العدول عن النظام المعدني الأكفأ إلى نظام غير كفوء دون مبررات وجيهة.

المبحث الثالث: إصدار النقود من قبل جهات غير حكومية

اجتمعت كلمة الفقهاء منذ عهد عبد الملك بن مروان على أن حق إصدار النقود محصور بالدولة، بل هو من أبرز وأهم واجباتها الاقتصادية ووظائفها السلطانية المالية⁽⁶⁹⁾. قال النووي: «ويكره لغير الإمام ضرب الدراهم والدنانير إن كانت خالصة؛ لأنه من شأن الإمام، ولأنه لا يؤمن فيه الغش والإفساد»⁽⁷⁰⁾، وقال الإمام أحمد: «لا يصلح ضرب الدراهم إلا في دار الضرب بإذن السلطان؛ لأن الناس إن رخص لهم، ركبوا العظائم»⁽⁷¹⁾، ويقول السبهي: «والحق أن مسؤولية إصدار النقود وإدارته، حتى وإن لم يسنده نص توقيفي، فهو من باب المصالح المرسلّة التي لا يستغنى فيها عن الدولة أبداً»⁽⁷²⁾ ويقول: «ولقد لاحظنا عند بحثنا لنقود

(69) الفحطاني، سارة، النقود الإلكترونية حكمها الشرعي وآثارها الاقتصادية، الكويت، 2008، ص 386.

(70) النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف المري، المجموع شرح المهذب، بيروت: دار الفكر 8/6، 1997 م.

(71) ابن مفلح، الفروع، 2/345.

(72) السبهي، عبد الجبار، النقود كما ينبغي أن تكون، ص 12 - مرجع سابق.

عصر التشريع أن ظهور دار السكة كان شرطاً مؤسسياً لازماً لحركة الإصلاح النقدي الكبرى على عهد عبد الملك بن مروان، وكان واحداً من لوازم الاستقلال الاقتصادي، وشرطاً لإنفاذ السياسة الشرعية للدولة الإسلامية، إذ تمت (أسلمة) النظام النقدي تماماً، ومنذ ذلك العهد أصبح الحديث عن النقود وحق إصداره محصوراً بالدولة، كأحد أبرز وظائفها الاقتصادية⁽⁷³⁾. وسبب حصرهم لهذا الحق في الدولة يعود لعدة أمور:

- فالخلفية ومن وافقهم يحصرون هذا الحق بالدولة؛ لغرض حماية النقد من الغش، وعلى رأيهم إذا ضرب نقد سالم من الغش على وزن السكة في نظام المعدنين فإن حكم التعامل فيه عندهم يتردد بين الكراهة والحرمة على خلاف بينهم. قال البلاذري: «وقال الثوري وأبو حنيفة وأصحابه: لا بأس بقطعها إذا لم يضر ذلك بالإسلام وأهله»⁽⁷⁴⁾ يقول التركماني: «ومقتضى هذا الرأي أن عملية ضرب النقود ليست من أعمال السيادة للدولة، ومن الملاحظ على رأي أبي حنيفة أمران: الأول: أن سماحه بضرب النقود من قبل الأفراد قاصر على النقود المعدنية، ذهباً كانت أو فضة، ولا يتعدى السماح على العملة الورقية، أو التي تسير على قاعدة الذهب والفضة؛ لأن السماح للأفراد في هاتين الحالتين، فساد عريض معناه التضخم الذي يؤدي باقتصاد الدولة إلى الهاوية. الثاني: أن سماح أبي حنيفة للأفراد بضرب النقود مشروط بعدم الإضرار بالأمة، فإن أضر منع من ذلك، وفي اشتراط هذا الشرط يذهب أبو حنيفة إلى ما ذهب إليه الجمهور من منع الأفراد من ضرب النقود، ولو كانت على الوفاء؛ لما فيه من الفساد. وبذلك تتفق آراء الفقهاء على القول بأن سلطة إصدار النقود للدولة، أو من أعمال السيادة للدولة»⁽⁷⁵⁾.

(73) السبهاني، عبد الجبار، مبحث تاريخ النقود في عصر التشريع، مجلة الملك عبد العزيز، وانظر: الموسوعة الكويتية، مادة نقد.

(74) البلاذري، فتوح البلدان 1/ 456

(75) التركماني، السياسة النقدية والمصرفية في الإسلام، وانظر مادة نقد في الموسوعة الفقهية الكويتية.

- والجمهور يقصر هذا الحق على الدولة والإمام؛ لأنه حق سيادي للدولة، وعلى رأيهم لو ضرب شخص أو جهة ما نقداً سالماً من الغش وغير ضاراً بالناس يبقى الحكم فيه الحرمة، ولا يتعدى ذلك⁽⁷⁶⁾.

ومع اتفاقهم على حصر الحق بالدولة فقد حذروا من التعدي في استخدام الحق وشدّدوا على مسؤوليتهم في مراعاة مصالح الناس وفق قاعدة العدل والإحسان والقاعدة الشرعية: «عمل الإمام منوط بالمصلحة». وفي هذا يقول ابن تيمية: «فإن الفلوس النافقة يغلب عليها حكم الأثان، وتجعل معيار أموال الناس، ولهذا ينبغي للسلطان أن يضرب لهم فلوساً تكون بقيمة العدل في معاملاتهم، من غير ظلم لهم. ولا يتجر ذو السلطان في الفلوس أصلاً بأن يشتري نحاساً، فيضربه، فيتجر فيه، ولا بأن يحرم عليهم الفلوس التي بأيديهم، ويضرب لهم غيرها، بل يضرب ما يضرب بقيمته، من غير ربح فيه للمصلحة العاملة، ويعطي أجرة الصناعات من بيت المال، فإن التجارة فيها باب عظيم من أبواب ظلم الناس وأكل أموالهم بالباطل، فإنه إذا حرم المعاملة بها حتى صارت عرضاً، وضرب لهم فلوساً أخرى، أفسد ما عندهم من الأموال بنقص أسعارها، فيظلمهم فيها، وظلمهم فيها بصرفها أعلى سعرها، وأيضاً فإذا اختلفت مقادير الفلوس صارت ذريعة إلى أن الظلمة يأخذون صغاراً، فيصرفونها، وينقلونها إلى بلد آخر، ويخرجون صغارها، فتفسد أموال الناس»⁽⁷⁷⁾.

ويقول ابن القيم في ضرورة ضبط الدولة لهذه الأمور وتحقيقها للعدل وسلطتها النقدية في الإجازة والمنع: «ويمنع من إفساد نقود الناس وتغييرها، ويمنع من جعل النقود متجراً، فإنه بذلك يدخل على الناس من الفساد ما لا يعلمه إلا الله، بل الواجب أن تكون رؤوس أموال يتجر بها، ولا يتجر فيها. وإذا حرم السلطان سكة أو نقداً، منع من الاختلاط بما أذن في المعاملة به، ومعظم ولايته وقاعدتها

(76) انظر: الموسوعة الفقهية الكويتية، مادة نقد 16-18، ج 41، ص 176-179

(77) ابن تيمية، كتب ورسائل ابن تيمية في الفقه، 29/469 - مرجع سابق

الإنكار على هؤلاء الزغلية وأرباب الغش في المطاعم والمشارب والملابس وغيرها، فإن هؤلاء يفسدون مصالح الأمة، والضرر بهم عام لا يمكن الاحتراز منه. فعليه ألا يهمل أمرهم، وأن ينكل بهم وأمثالهم، ولا يرفع عنهم عقوبته، فإن البلية بهم عظيمة، والمضرة بهم شاملة، ولا سيما هؤلاء الكيمائيين الذين يغشون النقود والجواهر والعطر والطيب وغيرها»⁽⁷⁸⁾.

ونقل القرطبي عند تفسير قوله تعالى: (وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم)، قول سهل بن عبد الله التستري: «أطيعوا السلطان في سبعة: ضرب الدراهم والدنانير، والمكايل والأوزان، والأحكام، والحج، والجمعة، والعديد، والجهاد»⁽⁷⁹⁾.

المبحث الرابع: التكيف الفقهي للعمليات الافتراضية المشفرة

ما زال الفقهاء يختلفون في التصور الشرعي لكل ما جاء بعد نظام المعدنين، ونحن سنعرض اجتهاداتهم التكيفية لكل ما هو تال لنظام المعدنين ونطبقها على العملات الافتراضية ونناقشها ونستبعد ما لا ينطبق على حالتنا موضع البحث:

أولاً: العملات الافتراضية صيغة غير مادية للنقود الورقية الإلزامية (نقود نائبية)⁽⁸⁰⁾؟ وهذا لا ينطبق عليها؛ لأنها لا تصدر عن رقابة بنك مركزي ولا تخضع لتنظيمه، ولا تعبر عن قيمة عملة سيادية، ومصدرها جهات خاصة هادفة للربح إما من أصل الإصدار وإما من عمليات التحويل. أما النقود الرقمية التي تحاول المصارف المركزية الآن إصدارها كخطوة لمواجهة التحدي الذي فرضته العملات الافتراضية المشفرة عليها، فيمكن أن تصنف وفق هذا التكيف فتأخذ حكم العملات الورقية الإلزامية؛ لأنها مجرد شكل آخر غير فيزيائي لها.

(78) ابن القيم، محمد بن أبي بكر الدمشقي، الطرق الحكيمة في إصلاح الراعي والرعية، مطبعة المدني 350 / 1

(79) القرطبي، تفسير القرطبي، 5 / 259

(80) يقصد بنائبية هنا أي ممثلة لقيم عملات سيادية.

ثانيًا: العملات الافتراضية أداة ائتمان؟

ليست كذلك لأنها ليست دينًا على مصدرها، فلا يمكن الرجوع عليهم بالقيمة ولا يوجد جهة تكفلها.

ثالثًا: العملات الافتراضية سلعة؟

ليست سلعة حيث ليس لها قيمة في ذاتها المجردة كما أن تعريف السلع هي كل ما عدا الأثمان⁽⁸¹⁾ وقد أريد للعملة أن تكون ثمنًا فلا يصح أن تعامل معاملة السلعة بخلاف قصد مطوريها وما يجري من قبولها كأثمان للمبيعات، فهي لا تتراد لذاتها وهذا ضابط الفرق بين النقد وسائر الأموال، والراجع أنها ليست سلعة.

رابعًا: العملات الافتراضية أداة تبادل وليست أداة دفع.

فرق الاقتصاديون بين أدوات الدفع وأدوات التبادل⁽⁸²⁾، فالدفع النهائي لا يتم بعده أي مطالبة قانونية بخلاف أدوات الدفع التي تؤدي إلى تمام العملية لكنها تتطلب عملية إضافية من قبل مصدرها تتمثل في الدفع النهائي. فالشيك وبطاقة الائتمان مثلاً لا تعتبر أدوات دفع نهائي وإنما مجرد أدوات تبادل. والحقيقة أن العملات الافتراضية لا تعتبر أداة تبادل ولا أداة دفع نهائي لأنه لا يتم تدمير هذه النقود لصالح الجهة المستفيدة، ومعنى تدمير قيم النقود أي إلغاء قيمتها حتى لا تنسخ من أداة إلى أداة كما يحصل عن طريق طرف ثالث متحكم في الحوالات النقدية للنقود الإلكترونية الصادرة عن فيزا كارد مثلاً.

خامسًا: وسيلة دفع ونوع جديد من النقود.

وهذا التكييف هو الأقوى احتمالاً؛ نظرًا لإمكانيتها القيام بوظائف النقود جزئيًا

(81) قال المعيني: «والعرض يفتح العين وسكون الرء، خلاف الدنانير والدراهم التي هي قيم الأشياء. وما كان عارضًا لك من مال قل أو كثر» عمدة القاري 3/9. وقال الأصمعي: «العروض: ما كان غير نقد» وقال ابن قدامة: «العروض جمع عرض، وهو غير الأثمان من المال على اختلاف أنواعه من النبات والحيوان والعقار وسائر الأموال» المغني 2/335. وقال ابن قدامة أيضًا: «...وهو هنا ما ليس بنقد».

(82) همزة طارق، النقود الإلكترونية كإحدى وسائل الدفع، دار زين الحقوق، بيروت، لبنان، 2011، ص 244 م.

بشكلها الحالي، وبشكل أكبر مستقبلاً وبخاصة إذا استطيع حوكمتها ووافقت الجهات الرسمية على عدد محدود منها وتم تدارك العيوب التقنية التي تحملها (وإن كان ذلك سيغير من صفتها لتصبح أمراً آخر غير الذي نتحدث عنه)، وأقرت الحكومات وجودها في الأسواق كما أقرت الدول توليد النقود من قبل البنوك التجارية. ولكن هذا مستبعد جداً، وإن حصل مستقبلاً فيبقى ممنوعاً لما ذكرنا، وللتداعيات الاقتصادية بقيام جهات خاصة بالسيطرة والتحكم في المعروض النقدي للدول والاستفادة من أصل الإصدار، مما يؤثر على استقرار القيم وهو أمر غير مقبول من الناحية الشرعية والاقتصادية على سواء. وهو ما نرجحه نظراً لعدم انطباقها على أي من الأوصاف السابقة.

المبحث الخامس: الحكم والتوجيه الشرعي للعملة الافتراضية بناءً على ما سبق
نخلص مما سبق أن العملات الافتراضية المشفرة تقوم بوظيفة النقود جزئياً وتسري فيها الأحكام الشرعية المعروفة نظراً لتوافر علة الرواج والشمية فيها⁽⁸³⁾، ولكن لا يعني اعتبارها نقوداً وأثباتاً أنه يجوز التعامل بها أو اتخاذها كنظام نقدي أو ترخيصها للتداول العام، فهذا الحكم مستقل من حيث هو؛ لأنه مبني على قرار سيادي يراعي مسائل الكفاءة الاقتصادية والتقنية والقانونية والتنظيمية التي تحقق مصلحة العامة، والتي نرى أن هذه العملات لا تحققها، وأبرز هذه القواعد فيها ما يلي:

- إصدارها من قبل جهات خاصة.
- عدم خضوعها للتنظيم والرقابة.
- عدم القدرة على التحكم في الإصدار النقدي.
- اضطراب قيمتها اضطراباً كبيراً.

(83) القيام الجزئي بالوظائف مجزئ كما كانت النقود السلعية من قبل مؤدية لهذه الوظائف بالرغم من عدم كفاءتها التامة في تحقيق العدل نظراً لصفات قاصرة فيها عن تحقيق ذلك. ولكن يدخل عليه مبطل هو التفرد بالإصدار كما سبق.

- عدم كفاءتها التقنية (بالشكل الأمثل والمطلوب والمتوافق مع تطور المجتمعات المعاصرة).

وعليه فنرى أنه بناءً على سلطة الفقيه في المنع⁽⁸⁴⁾ سدا للذريعة؛ فإنه لا يجوز للناس التعامل بهذه العملات بخاصة إذا عاخذ المنع حكم من قبل جهات رسمية والذي قد يبطل ثمنيتها، ويمكن أن يعلل هذا لهم بالأسباب التالية:

- الإضرار بالسيادة النقدية للدولة مما يؤثر على استقرار أسعار الصرف، وبالتالي على مجموع قيمة ما يمتلكه أفراد الشعب من النقود.

- تسرب العملة المحلية وخروجها من حيز التداول داخل نطاق الدولة الواحدة وذلك دون تحصيل منافع تذكر، مما يؤدي إلى اختلالات في الميزان التجاري، دون تحصيل منافع حقيقية.

- ثبت استعمال هذه النقود استعمالاً أصيلاً في المضاربات، وقد اتخذها الناس متجراً، فتحرم لهذا السبب سدا للذريعة؛ لأن النقود وظيفتها أن تكون معياراً للقيم لا سلعة يتجر بها.

- عدم توافر شروط الكفاءة الاقتصادية والتقنية وغياب التشريعات القانونية التي تكفل الحقوق وتلزم بالواجبات.

- خروجها عن الرقابة والسيطرة وما في ذلك من تحديات تحركات المال المشبوهة والتي يجب أن تكافح.

وهذا حكم مصلحي، يزول بتغير الظروف والمصالح، كحاجة أقلية محتاجة للاستقلال النقدي عن دولة معتدية أو ظالمة لا تحقق مقاصد الشريعة الإسلامية في إقامة العدل المالي والنقدي بين الناس فتخضع الأحكام آنذاك للموازانات المصلحية الشرعية بتقدير كل حالة على حدة وفي حالة عدم توافر أنظمة نقدية أقل ضرراً وهذا من الصعوبة بمكان لا يتصور إلا أنه يوضع كشرط احتياطي احترازي في الفتوى، والله أعلم.

(84) لم نستخدم لفظ التحريم، باعتبار الرأي الذي يقول أن الحرام ينبغي أن يأتي فيه نص أو قياس جلي.

الخاتمة

النتائج:

- لا شكل محدد للنقود في النظام الاقتصادي الإسلامي، وليس هذا مبرراً للعدول عن نظام المعدنين الذي ساد فترات طويلة من تاريخ البشرية، ولم يثبت نظام أكفأ منه حتى اللحظة. واتخاذ كنظام نقدي منوط بالمصلحة وما يحقق العدل والكفاءة في التعاملات بين الناس.
- حق الإصدار النقدي - في نظام المعدنين - منوط بالسلطان ونوابه (الدولة) بالاتفاق وفي غيرهما على الراجح، ولا يسمح لغير السلطان ونوابه بإصدار العملات لما فيه من المحابة ومن الافتئات على الهيئة الاجتماعية، ومصادرة حقها في ريع الإصدار، وتمكين جهات خاصة بتحصيل أرباح دون استحقاق، وإطلاق العنان في هذا الباب يستحل فوضى غير مقبولة شرعاً.
- يكون هذا الحق (الإصدار النقدي) تكليفاً للحاكم على أن يقيم فيهم العدل، بجميع متطلباته.
- على السلطان أن يقر النظام النقدي الذي يحقق الكفاءة الاقتصادية التي لا تخل بمقصد استقرار النقود كمقياس عادل ومستقر للقيم، ولا يعدل عنه إلى نظام أقل كفاءة دون أسباب مرحلية وجيهة بتقدير العلماء الاقتصاديين الثقات.
- تتوافر في العملات الافتراضية المشفرة علة الثمنية نظراً لقبولها العام ورواجها في أوساط مهتمة بها وهو مما يمنحها صفة المالية، وبالتالي تسري عليها الأحكام الشرعية المتعلقة بالنقد وذلك تخريجاً على أقوال الفقهاء القدامى والمعاصرين بثمنية ما راج وتعارف عليه الناس.

- مصدر الثمنية هو العرف، أما إعطاء صفة الإبراء والإقرار العام للتداول فهو بإذن السلطان، المقيد بعدم الإضرار وتحقيق العدل في التعاملات بين الناس.
- تواجه العملات الافتراضية المشفرة أخطار اقتصادية وتقنية وقانونية مما يجعلنا نذهب إلى منع التداول بها منعاً مصلحياً، ونقول بسريان الأحكام الشرعية المتعلقة بالعملات على من امتلكها استثناءً لاختلاف التقنيات على ممتلكها في البلاد المختلفة.
- العملات الافتراضية المشفرة لا يمكن أن تحقق الشروط اللازمة للإقرار بها كالإصدار من قبل الحكومة نظراً لطبيعتها غير المركزية (الانتشارية)، ولا زالت مسألة حوكمتها محل نظر ولم تثبت إمكانية⁽⁸⁵⁾ مع توقع ذلك مستقبلاً⁽⁸⁶⁾، وفي حال ثبت فإن الراجح أن لا تضرب النقود وتقر إلا من جهة الحاكم. وحين ذاك لن يكون اسمها نقوداً افتراضية مشفرة ولكن نقوداً رقمية.
- أبرز أخطار هذه النقود اضطراب قيمتها وعدم القدرة على السيطرة بين المعروض منها والطلب عليها، وانتفاع جهات خاصة بالإصدار، وتحقيقها للفوضى المالية نظراً لما يحيط بها من غموض.
- لا يمكن قبول هذه العملات كنقد مساعد أو مكمل لنفس الأسباب سابقة الذكر.

(85) Omoijade, Motsi, handbook of block-chain, digital finance, and inclusion, Academic press, 2018, pp 207-223

(86) Huges & Middelbrook, sarah, Regulating Cryptocurrencies in the United States: Current Issues and Future Directions, 2014, university bookmington school of law, pp 30-35

التوصيات:

- 1 - عدم التعامل بالعملات الافتراضية المشفرة على المستوى الفردي والتوعية بحرمة المضاربة على النقود واتخاذها متجراً ووسيلة للربح طلباً للربح السريع.
- 2 - توعية الجهات الإشرافية في كل البلاد على أخطار هذه العملات، ومنع التعامل بها إن أمكن، وقيامهم بمحاولات جادة لإيجاد بديل نقدي كفؤ.
- 3 - دراسة إمكانية إيجاد نقود رقمية صادرة عن سلطة شرعية مركزية تكون مستندة في أصلها إلى أصول حقيقية كالذهب والفضة، وتعميم التجارب الماضية التي حاولت ذلك إذا ثبتت كفاءتها.
- 4 - دراسة اقتصادية وتقنية معمقة لأمنيات التقنية ومشكلاتها والمتطلبات القانونية والمحاسبية لها.

المصادر والمراجع

- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم الحراني، (1998)، كتاب بيان الدليل على بطلان التحليل، ت: حمدي السلفي، بيروت: المكتب الإسلامي.
- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم الحراني، الفتاوى الكبرى، بيروت: دار المعرفة
- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم الحراني، كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية المسمى: مجموع الفتاوى، ت: عبد الرحمن بن محمد النجدي، مصر، مكتبة ابن تيمية للنشر والتوزيع.
- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد بن خلدون (1984)، مقدمة ابن خلدون، ط5، بيروت: دار القلم.
- ابن عابدين، محمد أمين بن عمر (1421هـ)، رد المحتار على الدر المختار المعروف بحاشية ابن عابدين، بيروت: دار الفكر للطباعة.
- ابن القيم، محمد بن أبي بكر الزرعي، (1995)، اعلام الموقعين عن رب العالمين، بيروت: دار الرسالة.
- الأصبحي، مالك بن أنس، المدونة الكبرى، بيروت: دار صادر
- البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر، (1403هـ)، فتوح البلدان، ت: رضوان محمد رضوان، بيروت: دار البشائر الإسلامية.
- التركماني، عدنان خالد، (1988)، السياسة النقدية والمصرفية في الإسلام، بيروت: دار إحياء التراث.
- السبهاني، عبد الجبار، (1999)، وجهة نظر في تغير قيمة النقود، مجلة جامعة الملك عبد العزيز - الاقتصاد الإسلامي، المجلد 11
- السبهاني، عبد الجبار، (1418هـ)، النقود الإسلامية كما ينبغي أن تكون، مجلة جامعة الملك عبد العزيز - الاقتصاد الإسلامي، المجلد 10
- الشربيني، محمد بن أحمد الخطيب، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، دار الفیحاء، 2008م
- الكفراوي، عرف محمد، النقود والمصارف في النظام الإسلامي، الإسكندرية، دار الجامعات المصرية
- اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، (1999)، فتاوى اللجنة الدائمة

- للبحوث العلمية والإفتاء، جمع وترتيب: أحمد الدويش، الرياض: دار العاصمة.
- المقريري، تقي الدين أحمد بن علي، إغاثة الأمة بكشف الغمة - تاريخ المجاعات في مصر، دمشق: دار ابن الوليد ودار الجماهير الشعبية.
- المنيع، عبد الله بن سليمان، (1412)، الأوراق النقدية حقيقتها وحكمها، مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، السنة 3
- القحطاني، سارة، (2008)، النقود الإلكترونية حكمها الشرعي وآثارها الاقتصادية، الكويت، رسالة دكتوراه
- حمزة، طارق، النقود الإلكترونية كإحدى وسائل الدفع، دار زين الحقوق، بيروت، لبنان، 2011

المراجع الأجنبية:

- Vejacka, Martin, Basic concepts about virtual currencies, Journal of economy business and finance, 2017, pp 1- 2
- Hayes, Adam, What Factors Give Cryptocurrencies Their Value: An Empirical Analysis, university of Wisconsin, 2017, Department of economic, pp. 2- 4
- Mankiw, Greg, Principles of Economics, money and inflation, 7th edition, 2008, pp.440- 449
- Omoijade, Motsi, handbook of block-chain, digital finance, and inclusion, Academic press, 2018
- Huges & Middelbrook, sarah, Regulating Cryptocurrencies in the United States: Current Issues and Future Directions, 2014, university blookmington school of law, pp 30- 35
- Moore, feder & Gander, The impact of DDoS and other security shocks on Bitcoin Currency exchanges: Evedence from Gox, (2016), pp. 1

المواقع الإلكترونية:

- <https://coinmarketcap.com/charts/>
- <http://www.alifta.net/Fatawa>
- <https://digiconomist.net/bitcoin-energy-consumption>
- <https://www.medscape.com/features/slideshow/tech-dangers>

أحاديث الإرشاد إلى عدم استحباب بيع الدَّار والعَقَار أحكام وتوجيهات^(*)

د. أحمد مهدي الشريف بلوافي

أستاذ مشارك في معهد الاقتصاد الاسلامي بجامعة الملك عبد العزيز- السعودية

(سُلم البحث للنشر في 2018/1/13م، واعتمد للنشر في 2018/2/1م)

الملخص

تستعرض هذه المقالة بالدراسة والتحليل والاستنباط توجيهات نبوية تضمنتها أحاديث شريفة تتعلق بكيفية التعامل مع أصول اقتصادية واجتماعية ذات أهمية بالغة في حياة الأفراد والمجتمعات والدول؛ ألا وهي الدَّار والعَقَار. ومن أهم ما خلصت إليه الدراسة ما يلي:

1. مرويات الأحاديث متنوعة وليست بدرجة واحدة؛ فمنها الضعيف ومنها الحسن ومنها الحسن بمتابعاته وشواهد، ومنها الموقوف، ولكن مجمل ما جاء فيها مقبول يُعمل به.

(*) المادة الأولية لهذا المقال قُدمت في الورشة التحضيرية لندوة البركة الثامنة والثلاثين للاقتصاد الإسلامي (9 رجب 1438هـ = 6 أبريل 2017م)، وفي ندوة البركة الثامنة والثلاثين (8-9 رمضان 1438هـ = 3-4 يونيو 2017م) في فندق هيلتون بجدة. وقد نُقِحت المادة وأُضيف عليها بناءً على ملحوظات المشاركين في تلك الفاعليتين وبها استجد للمؤلف من أمور أثناء المراجعة والتنقيح، وأُعيد ترتيب المادة بما يناسب النشر في المجلات العلمية المحكمة. يتقدم الباحث بجزيل الشكر لأولئك المشاركين، وللمُحَكِّمِينَ الكَرِيمِينَ على ما أبدوا من ملحوظات فَيَّهَتْ ساهمت بشكل كبير في إثراء المحتوى العلمي للورقة شكلاً ومضموناً، ومع تقرير ذلك يبقى الكاتب وحده مسؤولاً عما ورد في الورقة من نتائج وآراء.

2. ما ورد في الأحاديث هو للتوجيه والإرشاد، وليس ثمة ما يفيد التحريم أو الكراهة. وقد عمل بذلك بعض الصحابة من باب حصول البركة من تطبيق التوجيهات النبوية، وليس من باب التشريع الملزم.

3. تمّ استخلاص توجيهات من الأحاديث على مستويات التحليل الاقتصادي الثلاثة؛ الكلي، والبيني، والجزئي وقد رُبط ذلك بالضوابط والمقاصد الشرعية المرعية في هذا الباب؛ كعمارة الأرض، وحفظ المال، مع مراعاة ما تُفيد به السياسة الشرعية لتقدير المصلحة والمفسدة من فعل سياسة أو اتخاذ إجراء معين وفي ظل ظروف أو ظروف معينة.

الكلمات المفتاحية: بيع الدّار، بيع العقار، التحليل الجزئي، التحليل البيني، التحليل الكلي، قطاع الإسكان

The ahādīth of the Non-desirability of the Sale of Dwellings and Properties: Rules and directives

Dr.Ahmed Mahdi Al-Shareef Balwafi

Associate Prof. Institute of Islamic Economics, King Abdulaziz University, KSA

Abstract. This paper explores specific narrations of the Prophet -PBUH- (i.e. ahādīth) relating to non-desirability of the sale of properties and residences. The paper examined thoroughly the authenticity of such ahādīth, their true meaning and the rulings that they encompass. In addition, the paper looked at the directives that can be derived from them at the micro, meso and macro levels. The paper concludes with important results and recommendations. Among these are:

There are numerous narrations of the ahādīth, but their degree of authenticity varies significantly. However, the overall result in all narrations collectively is that they are authentic; their degree is no less than agreeable (Hasan) according to some scholars like Shaikh Al-Albani.

The rulings in ahādīth are for persuasion, desirability and not proscription. Some of the companions acted upon the statements of these narrations to attain the blessings from the implementation of the saying of the Prophet -PBUH- and not because it was an obligation; something that they must adhere to.

Keywords: *house sale, property sale, micro-analysis, meso-analysis, macro-analysis, property sector*

المقدمة

يُعد المسكن من الحاجات الأساسية لتحقيق الاستقرار النفسي والاقتصادي والاجتماعي للفرد والمجتمع؛ يقول الحق جل في علاه ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ بُيُوتِكُمْ سَكَنًا﴾⁽¹⁾؛ أي راحة واستقراراً لكم مع أهلکم، والبيوت أصل الحضارة والتمدن - كما يقول ابن عاشور رحمه الله - لأن البلدان ومنازل القبائل تتقوم من اجتماع البيوت.⁽²⁾ لهذا لم يكن غريباً أن أولته الشرائع والقوانين على مر الدهور والعصور عناية خاصة تليق بمكانته وأهميته؛ تقنياً، وإرشاداً، وتوجيهاً، والناظر في عدد من المواثيق الدولية والمحلية يتضح له الأمر في ذلك بكل جلاء. فعلى سبيل المثال جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1948 م: «لكل شخص حق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهة له ولأسرته، وخاصة على صعيد المأكل والملبس والسكن...»⁽³⁾.

وقد كان لشريعة الإسلام قصب السبق والقدح المعلى في هذا المقام - ولا غرابة في ذلك لأنها من عند العليم الخبير -؛ يقول ابن حزم في هذا الشأن: «وفرض على الأغنياء من أهل كل بلد أن يقوموا بفقرائهم، ويجبرهم السلطان على ذلك، إن لم تقم الزكوات بهم، ولا في سائر أموال المسلمين، فيقام لهم بما يأكلون من الثقات الذي لا بد منه، ومن اللباس للشتاء والصيف بمثل ذلك، وبمسكن يُكنهم من المطر، والصيف والشمس، وعيون المارة»⁽⁴⁾.

ولهذا عدت الشريعة المسكن الواسع من أسباب السعادة في الدنيا، والضيق فيه من أسباب الشقاء؛ فقد جاء في الحديث الصحيح: «ثلاث خصال من سعادة

(1) سورة النحل: 80.

(2) المصدر: جماعة من علماء التفسير. (1437 هـ). المختصر في تفسير القرآن الكريم. ط 2، ص 276، ونسخة من العلماء. (1434 هـ). التفسير المبسر. ط 5، ص 276، وابن عاشور. (1984 م). التحرير والتنوير. جزء 15، ص 237. ويرد السكّن في اللغة بمعنى: السكّن، والطمانينة، والراحة، ويرد بمعنى: راحة وطمانينة؛ «وَصَلَ عَلَيْهِمْ أَنْ صَلَاتِكَ سَكَنٌ كَهْمٌ» [التوبة: 103]، ولا شك في أن السكن يحقق ذلك لأنه يحفظ قاطنيه «من غوائل حوادث الجوّ من شدة برد أو حرّ ومن غوائل السباع والحوادث»، كما ذكر ذلك ابن عاشور رحمه الله. وقال ابن منظور: «السكّن والمُسكّن والمُسكن: المنزل والبيت... وأهل الحجاز يقولون مُسكّن، بالفتح. والسكّن: أهل الدار»، ابن منظور. (1414 هـ). طبعة 3، الجزء 14، ص 212.

(3) المصدر: الأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة 25/1. وقد صدر الإعلان بتاريخ 10 ديسمبر 1948 م، وجاء التأكيد على ما ورد في الإعلان في معاهدة عام 1966 م الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأفراد، (1) (Ohchr/Un-Habitat, 2009).

(4) ابن حزم. (2003 م). المحلى بالآثار. ج 4، مسألة رقم 725، ص 281.

المَرْءُ في الدنيا: الْجَارُ الصَّالِحُ، وَالْمَرْكَبُ الْهَنِيءُ، وَالْمَسْكَنُ الْوَاسِعُ⁽⁵⁾، وفي الرواية الأخرى: «أربع من السعادة: المرأة الصالحة، والمسكن الواسع، والجار الصالح، والمركب الهنيء. وأربع من الشقاء: المرأة الشؤم، والجار الشؤم، والمركب الشؤم، والمسكن الضيق»⁽⁶⁾.

لم تكتف الشريعة بالتشريعات والتقنين، وربط سعة البيت بأسباب السعادة؛ بل جاءت بتوجيهات وإرشادات تشير إلى أهمية حسن التعامل مع هذا الأصل وعدم التفريط فيه لأي سبب كالتقليل له عبر عمليات استثمار غير مدروسة العواقب مما قد يعرض ثمنه للتلف -أي ذهاب البركة- الذي أشارت إليه الأحاديث قيد الدراسة. وعلى الرغم مما تضمنته الأحاديث من توجيهات مهمة إلا أن الباحث -وفي حدود ما اطلع عليه من مصادر- لم يعثر من أفرد الموضوع بالتأليف من المعاصرين⁽⁷⁾، ومن ذلك الرسائل الجامعية التي ظهر منها عدد لا بأس به في موضوع العقار في السنوات الأخيرة⁽⁸⁾، ومن القدامى لم أعثر إلا على رسالة صغيرة لابن عبد الهادي المقدسي -الفقيه الحنبلي- في هذا الباب. وهذا ما يطرح عدداً من التساؤلات الجوهرية مثل: هل الأمر راجع إلى أن الموضوع محسوم من حيث أصل الجواز؟ أم أن الأحاديث التي ذكرت في الباب غير ثابتة؟ أم أن ما ورد فيها من قبيل السنن التي يمكن للعقل البشري أن يدرك حكمها من خلال التجربة التي قد تستغرق وقتاً كبيراً حتى يصل للمراد، فجاء التوجيه فيها ليختزل

(5) (الألباني) 1988م. (صحيح الجامع الصغير وزيادته) الفتح الكبير (، الحديث رقم 3029، ص. 572.

(6) (الألباني) 1988م. (مرجع سابق، الحديث رقم، 887، ص. 215 و ص. 582؛ والألباني) 1995م. سلسلة الأحاديث الصحيحة وثنى من فقهها وفوائدها، المجلد رقم 1، الحديث رقم 282، ص. 571.

(7) غالب ما عثرت عليه من مادة في الموضوع عبارة عن فتاوى، ولم تكن دراسات موسعة مستفيضة.

(8) مما أمكن الوقوف عليه في هذا الصدد ما يلي:

1. «نوازل العقار»، أحمد العميرة (2011م).
2. «بيع العقار وتأجيله في الفقه الإسلامي»، عدنان الشمrani (2016م).
3. «بيع العقار والثمار في الفقه الإسلامي»، محمد العثمان (1997م).
4. «الاستثمار العقاري في الاقتصاد الإسلامي»، عبد المحسن يوسف الخرافي (1409هـ).
5. «الخصومة في ثلث العقار: دراسة مقارنة»، عمر بن علي الحمد (1433/1434هـ).

ومن خلال النظر في فترة الدراسات السابقة، وفي فهارس الموضوعات في تلك الرسائل العلمية لم أجد من تناول الموضوع تناولاً مستقلاً، ولا حتى مستفيضاً. فعلى سبيل المثال تعرض له صاحب المرجع الأول [العميرة حفظه الله] في نصف صفحة [ص. 63-64] من رسالة تزيد عدد صفحاتها عن الستائة صفحة.

ذلك على الإنسان ويوفر عليه الجهد والموارد التي كان سييذلها؟ وهي تساؤلات غاية في الأهمية ستجيب الدراسة عن بعضها في ضوء المحددات الموجهة لمسار البحث وبناءً على منهج علمي يجمع بين الاستقراء والاستنباط. ومن هنا فإن الدراسة تستفيد مما جاء في رسالة ابن عبد الهادي المقدسي، وتضيف عليها ما لم تتعرض له بشكل مستفيض؛ كالتفصيل في الأحكام المستنبطة والخروج برأي واضح في ذلك، كما أن الدراسة حاولت استخلاص توجيهات من هذه النصوص النبوية المباركة علها تساهم في ترشيد تعامل الفرد والمجتمع والدولة مع هذا الأصل الاقتصادي والاجتماعي المهم. ومن أجل الخروج بنتائج محددة، وتوجيهات واضحة فإن الأسئلة المحورية التي تحاول المقالة الإجابة عنها تتمثل في الآتي:

1. هل تصح نسبة الأحاديث التي وردت في الباب للنبي -صلى الله عليه وسلم-؟
2. ما الفقه الذي تضمنته الأحاديث وما أهم الأحكام والمسائل التي يمكن استنباطها منها؟
3. هل يُحمل ما ورد فيها على الكراهة والتحريم أم على الإرشاد والتوجيه؟
4. ما الموجهات التي يمكن استخلاصها من هذه الأحاديث والتي يمكن أن يستفيد منها الفرد والمجتمع والدولة في تعامله مع هذا الأصل الاقتصادي والاجتماعي الهام؟

في ضوء ما سبق من حيثيات وتساؤلات انتظمت الورقة في فقرات أربع كما يلي:

1. تخريج الأحاديث.
2. فقه الأحاديث وأهم الأحكام والمسائل المستنبطة منها.
3. التوجيهات الإرشادية التي يمكن استخلاصها من الأحاديث.
4. خاتمة تضمنت أهم النتائج والتوصيات التي أمكن الخروج بها.

والله ولي التوفيق، وهو الهادي إلى سواء السبيل

المبحث الأول: تخريج الأحاديث

من المقرر لدى أهل العلم أننا لا نستطيع بناء الأحكام إلا بعد التأكد من صحة نسبة الأحاديث للرسول - صلى الله عليه وسلم - في باب أو مسألة معينة؛ والأمر في التخريج يطول، وسأقتصر في هذه العجالة على ما أمكن الوقوف عليه من مصادر ورقية وإلكترونية موثوقة.

وفي البداية أشير إلى أنه وفي حدود ما اطلعت عليه من تخريج للأحاديث، كما في رسالة «الاختيار في بيع العقار»⁽⁹⁾ لابن عبد الهادي المقدسي - الفقيه الحنبلي - فإن الأحاديث لم تخل من مقال إلا أنها وبمجموع شواهدا، ومتابعاتها ترقى إلى رتبة لا تنزل عن مرتبة الحسن، كما ذكر ذلك الشيخ محمد ناصر الدين الألباني رحمه الله في سلسلة الأحاديث الصحيحة كما سيأتي معنا. فيما يلي تخريج مختصر لبعض روايات الأحاديث وبألفاظ مختلفة حتى نتجنب الإطالة غير الضرورية من جهة، ولتحصل الهدف المراد تحقيقه من الدراسة بإيراد روايات متنوعة تتضمن عبارات وألفاظاً مهمة تساعد في استنباط الأحكام بشكل شمولي واستخلاص التوجيهات على عدة مستويات:⁽¹⁰⁾

الحديث الأول: وهو الحديث الذي رواه الإمام أحمد، وابن ماجه عن سَعِيدِ بْنِ حُرَيْثٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم -: «مَنْ بَاعَ دَارًا أَوْ عَقَارًا فَلَمْ يَجْعَلْ ثَمَنَهَا فِي مِثْلِهِ كَانَ قَمِنًا أَنْ لَا يُبَارَكَ لَهُ فِيهِ». ورواه ابن ماجه عن حُدَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مَنْ بَاعَ دَارًا وَلَمْ يَجْعَلْ ثَمَنَهَا فِي مِثْلِهَا لَمْ يُبَارَكَ لَهُ فِيهَا)، والحديث لا يقل عن رتبة الحسن كما قرر الشيخ الألباني رحمه الله في السلسلة الصحيحة⁽¹¹⁾، حين قال: «وجملة القول؛

(9) وقد نُشرت في المجلد التاسع من سلسلة «لقاء العشر الأواخر بالمسجد الحرام»، وهي تحمل رقم 102، ومن طباعة دار البشائر الإسلامية (بيروت) عام 1428 هـ (2008 م)، وتحقيق عبد الرؤوف بن محمد بن أحمد الكفائي.

(10) من أراد الاطلاع على الصيغ المختلفة لروايات الأحاديث وتخريجها فعليه العودة إلى دراسة آل محمود (2017 م) أحاديث النهي عن بيع دار أو مال ص. 159-164 و173-185، وإلى الألباني (1995 م)، مرجع سابق، مجلد 5، حديث رقم 2327، ص. 427-432.

(11) الألباني، 1995 م، مرجع سابق، مجلد 5: ص. 430.

إن الحديث بمتابعاته وشاهده الأول لا ينزل عن رتبة الحسن. والله سبحانه وتعالى أعلم». كما ذكر نفس الحكم في صحيح الجامع الصغير وزيادته بلفظ «من باع داراً، ثم لم يجعل ثمنها في مثلها، لم يُبارك له فيها»، ولفظ: «من باع منكم داراً، أو عقاراً فليعلم أنه مألٌ قَمِنٌ أن لا يُبارك له فيه، إلا أن يجعله في مثله»⁽¹²⁾. وفي رواية مسند الإمام أحمد عن سعيد بن حريث - رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول: "من باع عقاراً كان قمناً أن لا يبارك له، إلا أن يجعله في مثله أو غيره".⁽¹³⁾ وهكذا نلاحظ من النقول السابقة، وفي ضوء ما تمكن الباحث من الاطلاع عليه من مصادر، إلى أن المرجع الأساس في تحسين الحديث من المعاصرين هو الشيخ الألباني رحمه الله، ومحققو مسند الإمام أحمد رحمه الله، وقد سبقهم في هذا الحكم الحافظ السخاوي من المتقدمين - كما نقل ذلك الشيخ الألباني رحمه الله⁽¹⁴⁾، وهناك من أوقف الحديث على حذيفة بن اليمان رضي الله عنه ولم يرفعه للنبي - صلى الله عليه وسلم -⁽¹⁵⁾.

الحديث الثاني: روى الطبراني رحمه الله في المعجم الكبير⁽¹⁶⁾ عن عمرو بن حريث، قال: حَدَّثَنِي أَخِي سَعِيدُ بْنُ حُرَيْثٍ، وَكَانَ لَهُ صُحْبَةٌ لِلنَّبِيِّ - صلى الله عليه وسلم -، وَكَانَ نِعَمَ الْأَخِ، فَكُنْتُ أَهْوَى الْكُوفَةَ، فَاسْتَأْذَنْتُ فِي بَيْعِ الدَّارِ، فَأَذِنَ بَيْعَهَا، فَقَالَ لِي: يَا أَخِي، أُمْسِكْ يَدَكَ عَنْ ثَمَنِ هَذِهِ الدَّارِ، وَلَا تُنْقِصْ مِنْهُ شَيْئاً، وَأَنْتَ تَسْتَطِيعُ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم -، يَقُولُ: "مَنْ بَاعَ مِنْكُمْ دَارًا أَوْ عَقَارًا، فَمَا يُبَارِكُ لَهُ فِيهِ إِلَّا أَنْ يَجْعَلَهُ فِي مِثْلِهِ، فَصَدَّقْتُ أَخِي بِقَوْلِهِ، وَالتَّمَسْتُ الْبَرَكََةَ بِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَابْتَعْتُ بَعْضَ دَارِنَا هَذِهِ مِنْ ذَلِكَ، فَأَعْقَبَنَا اللَّهُ بِهَا مَا هُوَ خَيْرٌ". وجاء في كتاب المسند الصحيح

(12) الألباني، 1988م، مرجع سابق، ص. 1055. رقم [6119] ورقم [6120]

(13) الإمام أحمد. (1411هـ/2001م). المسند، تحقيق شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد وآخرون، إشراف عبدالله بن عبد المحسن التركي الحديث رقم 15842.

(14) الألباني. (1995م)، مرجع سابق، المجلد الخامس، ص. 430.

(15) كابين أبي حاتم في «كتاب العلل» كما نقل عنه محقق رسالة ابن عبد الهادي المقدسي، [الكامل، 2008م: ص. 12] والذي ختم التخريج للحديث بقوله: «والحاصل: أن الراجح في حديث حذيفة هذا أنه موقوفٌ عليه، وأما رفعه فلا يثبت من روايته»، وكذا نقل ذلك الشيخ الألباني في سلسلة

الأحاديث الصحيحة، (الألباني، 1995م، مرجع سابق، المجلد الخامس، ص. 428 و 430)

(16) الطبراني. (1415هـ). المعجم الكبير. تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي، ط 1، الحديث رقم 5526.

المختصر للإمام مسلم - رحمه الله - أَنَّ سَعْدَ بْنَ هِشَامٍ بْنَ عَامِرٍ، أَرَادَ أَنْ يَغْزُو فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَقَدِمَ الْمَدِينَةَ، فَأَرَادَ أَنْ يَبِيعَ عَقَارًا لَهُ بِهَا فَيَجْعَلَهُ فِي السَّلَاحِ وَالْكَرَاعِ، وَيُجَاهِدَ الرُّومَ حَتَّى يَمُوتَ، فَلَمَّا قَدِمَ الْمَدِينَةَ لَقِيَ أَنَسًا مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، فَتَنَّهُ عَنْ ذَلِكَ، وَأَخْبَرُوهُ أَنَّ رَهْطًا سَيَّةَ أَرَادُوا ذَلِكَ فِي حَيَاةِ نَبِيِّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَتَنَّهُمْ نَبِيُّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقَالَ: «أَلَيْسَ لَكُمْ فِي أُسْوَةٍ؟»، فَلَمَّا حَدَّثُوهُ بِذَلِكَ رَاجَعَ امْرَأَتَهُ، وَقَدْ كَانَ طَلَّقَهَا وَأَشْهَدَ عَلَى رَجْعَتِهَا⁽¹⁷⁾. وجاء في رواية صحيح أبي داود عن سعد بن هشام قال: طَلَّقْتُ امْرَأَتِي فَاتَيْتُ الْمَدِينَةَ لِأَبِيعَ عَقَارًا كَانَ لِي بِهَا فَأَشْتَرِي بِهِ السَّلَاحَ وَأَغْزُو فَلَقِيتُ نَفَرًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَقَالُوا: قَدْ أَرَادَ نَفَرٌ مِّنَّا سَيَّةَ أَنْ يَفْعَلُوا ذَلِكَ فَتَنَّهُمُ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَقَالَ: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾⁽¹⁸⁾⁽¹⁹⁾.

الحديث الثالث: عن يسار بن معقل - رضي الله عنه - قال: قال صلى الله عليه وسلم: «من باع عُقْرَةَ دَارٍ من غير ضرورة سلط الله على ثمنها تالفًا يتلفه»، رواه الطبراني في الأوسط، وقد ضعف الألباني هذه الرواية⁽²⁰⁾. وروى الطبراني بإسناد حسن - كما نقل الملا القاري - عن معقل بن يسار بلفظ «من باع دَارًا من غير ضرورة سلط الله على ثمنها تالفًا يتلفه»⁽²¹⁾. وفي لفظ: «مَنْ بَاعَ عُقْرَ دَارٍ مِنْ غَيْرِ ضُرُورَةٍ سَلَّطَ اللَّهُ عَلَى ثَمَنِهَا تَالِفًا يُتْلَفُهُ»⁽²²⁾، وعند الطبراني: «ما من عبد يبيع تالفاً⁽²³⁾؛ إلا سلط الله عليه تالفًا»، وفي إسناده مقال⁽²⁴⁾، وفي رواية مسند الإمام أحمد: «من باع

(17) أبو الحسن القشيري النيسابوري (د. ت). المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، ج2، ص. 512 الحديث رقم 746

(18) سورة الأحزاب: 21.

(19) الألباني. (2002/1423م). صحيح أبي داود - الأم. طبعة 1، ج6، الحديث رقم 1213، ص. 86.

(20) الألباني. (د. ت). ضعيف الجامع الصغير وزيادته. ج2، الحديث رقم 5500، ص. 793.

(21) الملا علي القاري. (1422هـ/2002م). مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح. ج5، ص. 983 ورواه الطيالسي بإسناد فيه مجاهيل كما ذكر المناوي؛ المناوي. (1408هـ/1988م). التيسير بشرح الجامع الصغير. ط3، ج2، ص. 407.

(22) السيوطي. (1423هـ/2003م). كتاب الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير. ج3، الحديث رقم 11564، ص. 165.

(23) قال محقق رسالة ابن عبد الهادي المقدسي - عبد الرؤوف بن محمد بن أحمد الكيال ي- (2008م: ص. 13): «التأليد: المال القديم الذي وُلِدَ عندك، وهو نقيض الطَّارِف... وعلى هذا فهو لا يختص بالعقار، ولهذا قال الطحاوي في «شرح مشكل الآثار»: «فكان معناه -والله أعلم-: على من منعه الله عز وجل شيء من المال طال مكثه عنده، صار بذلك نعمة من الله عز وجل عليه، فكان يبعه ما أنعم الله عز وجل عليه من ذلك: مستبدلاً ما هو ضدُّ لذلك، فيسلط الله عز وجل عليه عقوبة له، متلفاً لما استبدل به». اهـ، لكن يعكس [والكلام] لصاحب تحقيق الرسالة] على هذا التعميم ضعف الرواية التي فيها ذكر التالف، مع تخصيص الروايات الأخرى بالحكم بالعقار». اهـ.

(24) كما نقل الكيال. (2008م). مرجع سابق، ص. 12-13.

عُقْدَةً⁽²⁵⁾ مال، سلط الله عليها تالفاً يتلفه⁽²⁶⁾. وقد جاء في بعض الروايات ذكر كلمة «الحاجة» بدل لفظة «الضرورة»، ومن ذلك ما رُوي عن محمد بن عمران بن حُصَيْن، عن أبيه أن رَسُولَ الله صلى الله عليه وسلم، قال: «من بَاعَ عَقْرَهُ من غير حَاجَةٍ صب الله على ذَلِكَ المَالِ تلفاً»⁽²⁷⁾، وفي رواية أخرى ورد لفظ «سلط» بدل صب، ذكرها ابن ناصر الدين، عن عمران بن حُصَيْن، قَالَ رَسُولُ الله صلى الله عليه وسلم: «مَا من عبد يَبِيعُ تالداً إِلَّا سلط الله عَلَيْهِ تالفاً»⁽²⁸⁾ وفي رواية أخرجه الطبراني في الأوسط وضعفها الألباني والهيثمي: «أيما رجل باع عقرة من غير حاجة بعث الله له تالفاً يتلفها»⁽²⁹⁾.

بناءً على ما سبق من نقول لأهل العلم المتخصصين في فن التخريج وعلى ما ورد في المصادر التي توسعت في ذكر روايات الأحاديث بألفاظها وطرقها المختلفة - كما في دراسة آل محمود (2017م)، وفي تحقيق الكمال (2007م) لرسالة ابن عبد الهادي المقدسي - يمكن الخلوص إلى أن مرويات الأحاديث متنوعة وليست بدرجة واحدة «فمنها الضعيف ومنها الحسن ومنها الحسن بمتابعاته وشواهده، ومنها الموقوف، ومن ثم فمجمول ما جاء فيها مقبول يُعمل به»⁽³⁰⁾.

المبحث الثاني: فقه الأحاديث وأهم الأحكام والمسائل المستنبطة منها

مما وقفت عليه في تناول هذا الموضوع بشكل مستقل رسالة مختصرة نفيسة للفقيه الحنبلي ابن عبد الهادي المقدسي الدمشقي⁽³¹⁾ عنوانها «الاختيار في بيع العقار»،

(25) العُقْدَةُ: الصِّعَةُ، والعَقَارُ الذي اعتقده صاحبه وملكاً، نقلاً عن (المقدسي، 2008م: ص. 14).

(26) وهو ضعيف كما نقل آل محمود. (2017م). أحاديث النهي عن بيع دار أو مال. ص. 162.

(27) ابن ناصر الدين. (1993م). توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأسابيهم وألقابهم وكناهم. طبعة 1، ج 2، ص. 502. قال الكمال (2008م). مرجع سابق، ص 13، في الإسناد: محمد بن عمران بن حُصَيْن، لم أجده له ترجمة.

(28) ابن ناصر الدين. (1993م)، مرجع سابق، ج 2، ص. 502.

(29) الألباني. (1412هـ). سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة. طبعة 1، رقم الحديث: 4577، ج 10، ص. 83؛ والهيثمي.

(1414هـ/ 1994م). مجمع الزوائد ومنبع الفوائد. د. ط، الحديث رقم: 6543، ج 4، ص. 111.

(30) آل محمود. (2017م). أحاديث النهي عن بيع دار أو مال. ص. 164.

(31) هو جمال الدين أبي المحاسن يوسف بن حسن بن أحمد بن عبد الهادي العمري المقدسي الدمشقي الحنبلي. وقد اشتهر بابن عبد الهادي المقدسي، وقد ألف الكثير من الكتب - خاصة في الفقه الحنبلي - وأصلها البعض إلى أكثر من أربع مائة مصنف؛ انظر ترجمة مختصرة له كتبها الكمال في تحقيقه لرسالة «الاختيار...»، الصفحات 4-5 من الرسالة.

ومن ثم فإنني أستهل الفقرة بعرض رأيه في الموضوع وأدلف إلى رأي غيره ثم أختتم بأهم الأحكام والمسائل التي يمكن استنباطها من الأحاديث. بعد أن ساق جملة من الأحاديث في الباب أتبع ابن عبد الهادي ذلك قائلاً: «فينبغي للعاقل أن يحرص جهده في ترك بيع العقار؛ ما دام مستغنياً عن ثمنه... وينبغي له إذا باع عقاراً؛ وليس ثمَّ ضرورة داعية إلى ثمنه... أن يُبادر بثمنه ويشتري به غيره من العقار [كما ورد الحديث بذلك]... وإذا دعت ضرورة إلى بيع العقار نُظر في المصلحة في ذلك. فإنه يباع لأموار متعددة، وليس هو من الأمور المكروهة:

1. لقضاء الدين، فإن بيعه في قضاء الدين، لا بأس به.
2. للحج الواجب، فإنه لا بأس به، ومن فضل الله يُحْلِفُ له ما هو خير منه.
3. في التزويج، فإنه لا بأس به في ذلك لتزويج النفس والأولاد.
4. النفقة على النفس والعيال، إذا لم يجد غيره.

وكثيرٌ من الجهال يبيع العقار ليتجر بثمنه. وقد رأيت ذلك من أسرعه ذهَابًا وانمحاقًا، ولا يقيم في أيديهم غالبًا. بل ينبغي للإنسان أن يتخذ العقار، وما تحَصَّل منه من رَيْعِهِ جَعَلَهُ في عَقَارٍ آخَرَ؛ فإن ذلك يكثره وينميه... وقد شاهدنا ذلك؛ فقد كان عبد الهادي الأرموي يفعل ذلك فصار له دنيا مُتَّسِعَةٌ⁽³²⁾. وهكذا يلاحظ من النقل السابق أن الشيخ يميل إلى الكراهة. ومن أجل تعزيز رأيه هذا لم يكتف بما ساقه من «الأدلة الشرعية»، بل عضده بشواهد عايشها يحسب أنها تؤكد ما ذهب إليه. وتلك الحوادث متعلقة بالتاجر عبد الهادي الأرموي الذي كان يُقَلِّبُ أمواله في العقار فصار له بذلك «دنيا مُتَّسِعَةٌ» - كما يقول المؤلف -، وبأختين لصالح الدين الأيوبي - رحمه الله - كن يفعلن ذلك كذلك ففتح الله عليهن مما جعلهن يُوقِفْنَ أملاكًا كبيرة على المدرستين الشافعية والحنبلية في زمانها، علاوة على إنفاقهن على الفقراء والمحاييج⁽³³⁾.

(32) المقدسي. (2007م). مرجع سابق، ص. 17-18.

(33) الأختان هما: سُبَّ الشَّام، والسُّبَّ خاتون، راجع ذلك في رسالة ابن عبد الهادي المقدسي؛ ص. 18-21.

يظهر أن الرأي الذي ذهب إليه ابن عبد الهادي لم ينفرد به؛ بل قال به غيره، إلا أن الغالبية - فيما ظهر لي - لم يشيروا إلى «الكراهة» ولا إلى «الضرورة» إذا عمد الشخص إلى بيع ما بحوزته من عقار أو دار - حتى إذا لم يكن محتاجاً ولا مضطراً لذلك -، وإليك طرفاً من ذلك حسبما سمح بجمعه الحال، واتسع له المقال⁽³⁴⁾:

ففي حاشية السندي على سنن ابن ماجة قال محمد بن عبد الهادي السندي رحمه الله في معنى الحديث: «مَنْ بَاعَ دَارًا أَوْ عَقَارًا فَلَمْ يَجْعَلْ ثَمَنَهُ فِي مِثْلِهِ كَانَ قَمِنًا أَنْ لَا يُبَارَكَ فِيهِ»؛ أي: مَنْ بَاعَ دَارًا يَنْبَغِي أَنْ يَشْتَرِيَ بِثَمَنِهَا مِثْلَهَا، أي: دَارًا أُخْرَى وَإِنْ لَمْ يَشْتَرِ دَارًا بَعْدَ أَنْ بَاعَ دَارَهُ كَانَ حَقِيقًا أَنْ لَا يُبَارَكَ لَهُ فِيهِ، وَقَوْلُهُ: قَمِنًا، أي: جَدِيرًا وَخَلِيقًا وَمَنْ فَتَحَ الْمَيْمَ جَعَلَهُ مَصْدَرًا وَمَنْ كَسَرَهَا جَعَلَهُ وَصْفًا وَهُوَ الْأَقْرَبُ⁽³⁵⁾.

وجاء في مرقاة المفاتيح للملا علي القاري: «مَنْ بَاعَ مِنْكُمْ دَارًا أَوْ عَقَارًا»، وَهُوَ الضَّيْعَةُ أَوْ كُلُّ مَالٍ لَهُ أَصْلٌ مِنْ دَارٍ أَوْ ضَيْعَةٍ، كَذَا فِي الْمَغْرِبِ، فَ «أَوْ» لِلتَّنَوُّعِ («قَمِنٌ») بِفَتْحِ الْقَافِ وَكَسْرِ الْمِيمِ أي: جَدِيرٌ وَحَقِيقٌ («أَنْ لَا يُبَارَكَ») بِفَتْحِ الرَّاءِ أي: لَا يَجْعَلُ الْبَرَكَةَ فِي ثَمَنِ مَبِيعِهِ («لَهُ») أي: لِلْبَائِعِ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ («إِلَّا أَنْ يَجْعَلَهُ») أي: ثَمَنَ بَيْعِهِ («فِي مِثْلِهِ») أي: مِثْلَ مَا ذُكِرَ مِنْ دَارٍ وَعَقَارٍ، قَالَ الْمُظْهَرُ: «يَعْنِي: يَبِيعُ الْأَرَاذِي وَالْدُّورَ وَصَرَفُ ثَمَنِهَا إِلَى الْمُتَقُولَاتِ غَيْرُ مُسْتَحَبٍّ، لِأَنَّهَا كَثِيرَةُ الْمَنَافِعِ قَلِيلَةُ الْأَفَةِ لَا يَسْرِقُهَا سَارِقٌ وَلَا يَلْحَقُهَا غَارَةٌ بِخِلَافِ الْمُتَقُولَاتِ، فَالْأَوَّلَى أَنْ لَا تُبَاعَ وَإِنْ بَاعَهَا فَالْأَوَّلَى صَرَفُ ثَمَنِهَا إِلَى أَرْضٍ أَوْ دَارٍ»⁽³⁶⁾.

ومما ورد في معنى الأحاديث ما جاء في فتوى على موقع الشبكة الإسلامية⁽³⁷⁾: «ذكر البيهقي بعد ما روى الحديث: أن ابن عيينة قال في تفسير هذا الحديث: «من باع داراً ولم يشتر من ثمنها داراً لم يبارك له في ثمنها»، قال سفيان: إن الله - عز وجل -

(34) الملاحظ في النقول التي وردت في هذه الفقرة -خاصة المعاصرة منها- أنها جاءت في شكل فتاوى وردت على بعض أهل العلم وطلبت، ولم أجد فيها أمكن الوقوف عليه من يشير إلى رسالة مستقلة أفردت في الموضوع -حتى رسالة ابن عبد الهادي المقدسي- لم تتم الإشارة إليها في تلك الفتاوى، وهذا ما يعضد أن الموضوع لم يفرد ببحث مستقل في الوسائل العلمية التي تناولت فقه مستجدات العقار.

(35) السندي، د. ت. حاشية السندي على سنن ابن ماجة = كفاية الحاجة في شرح سنن ابن ماجة، د. ط، ج3، ص. 97.

(36) الملا علي القاري. (1422هـ/2002م). مرجع سابق، ج 5، ص. 983.

(37) الفتوى بتاريخ 23-08-2004م: 52436: <http://www.islamweb.net/ramadan/index.php?page=ShowFatwa&lang=A&Id=52436> &Option=FatwaId

يقول: ﴿وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا﴾⁽³⁸⁾، يقول: فلما خرج من البركة ثم لم يعده في مثلها لم يبارك له. وفي شرح سنن ابن ماجه: يعني أن بيع الأرض والدور وصرف ثمنها في المنقولات غير مستحب لأنها كثيرة المنافع قليلة الآفة لا يسرقها سارق ولا يلحقها غارة... وأما إذا جعل ثمنها في مثلها فقد أبقى الأمر على تدبيره الذي هيأه له فينال من البركة التي بارك فيها، فالبركة مقرونة بتدبيره تعالى لخلقه. وفي فتوى أخرى⁽³⁹⁾ للشبكة أكدت نفس المعاني وتحتمت بالخلاصة التالية «وسواء كان الحديث صحيحاً أو ضعيفاً، فلم يقل أحد من أهل العلم بأنه يجب على من باع داره أو عقاره أن يضع الثمن في مثله، وإنما هذا من باب الإرشاد».

وجاء في موقع الإسلام سؤال وجواب للشيخ المنجد: «... قوله: «جعله في مثله» أي يشتري بها داراً أو عقاراً؛ لأن بالدور والعقار تُحْيى الأرض الميتة، ولا فرق بين أن يشتري داراً عامرة أو أرضاً ثم يقوم بعمارها لحصول المقصود، وهو إحياء وإعمار الأرض الميتة... وهذا الحكم ما لم يكن في بيع العقار أو الدار ضرورة، فإن كان بيعها ضرورة، كأن يكون عليه دينٌ قد حل أجله أو غير ذلك... وليس عنده إلا هذه الدار فلا يدخل في الحديث، بل يجب عليه بيعها وتسديد دينه»⁽⁴⁰⁾.

وفي سؤال عن: «رجل باع داراً فهل يجوز له أن يأخذ جزءاً من تلك الأموال ليتاجر بها؟». أجاب الشيخ محمد علي فركوس⁽⁴¹⁾: «... فإن كانت الدار أو الأرض التي يريد بيعها زائدة عن حوائجه الأصلية حيث يمكن الاستغناء عنها بغيرها، أو يجعل ثمنها في مثلها؛ فلا حرج في ذلك، أمّا إذا كانت حاجته إلى أرضه أو داره قائمة ومُلحّة ثمّ باعها وجعل ثمنها في تجارة فلا يُباركُ الله له في هذه التجارة كما أخبر بذلك النبي -صلى الله عليه وسلم-، حيث قال: «مَنْ بَاعَ داراً وَلَمْ يَجْعَلْ ثَمَنَهَا فِي مِثْلِهَا لَمْ يُبَارَكْ لَهُ فِيهَا»، وفي حديث آخر قال -صلى الله عليه وسلم-:

(38) سورة فصلت: 10

(39) حملت الفتوى رقم [96001]، عنوان «هل يلزم من باع عقاراً أن يجعل الثمن في مثله؟» وهي بتاريخ 05 جمادى الأولى 1428 هـ فتاوى الشبكة الإسلامية: <http://fatwa.islamweb.net/fatwa/index.php?page=showfatwa&Option=FatwaId&Id=96001>

(40) موقع الإسلام سؤال وجواب. <https://islamqa.info/ar/172445>

(41) موقع الشيخ محمد علي فركوس: <https://ferkous.com/home/?q=fatwa-963>

«مَنْ بَاعَ دَارًا أَوْ عَقَارًا فَلْيَعْلَمْ أَنَّهُ قَمِينٌ أَنْ لَا يُبَارَكَ لَهُ فِيهِ إِلَّا أَنْ يَجْعَلَهُ فِي مِثْلِهِ»، قال المناوي -رحمه الله-: «لأنَّ الإنسان يُطْلَبُ منه أَنْ يكون له آثَارٌ في الأرض، فلمَّا حَمَّا أثره ببيعها رغبةً في ثمنها جُوزِيَ بفواته». والظاهر أَنَّ الحكم لا يلحق المضطرَّ؛ لاختلاف الأحكام العادية والاضطرارية، والتجارةُ بجزءٍ مِنْ ثمنها عند الحاجة لا يدخل في الحكم؛ مراعاةً لشرط الضرورة التي تُقَدَّرُ بِقَدَرِها، وقد جاء في معنى هذا الحكم حديثُ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ في قوله -صلى الله عليه وسلم-: «مَنْ بَاعَ عَقْرَ دَارٍ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ سَلَطَ اللَّهُ عَلَى ثَمَنِهَا تَالِفًا يَتْلِفُهُ»، والحديث، وإنَّ ضَعْفَهُ أَهْلُ الْعِلْمِ، إِلَّا أَنَّهُ يَشْهَدُ لِلْمُضْطَّرِّ عَمُومُ النُّصُوصِ الشَّرْعِيَّةِ الْوَارِدَةِ فِي بَابِ الْضَّرُورَةِ... اهـ..

وخلاصة الحكم الفقهي المستنبط من هذه الأحاديث ليس في مروياتها بألفاظها المختلفة وطرقها المتعددة ما يشير إلى أن الذي تضمنته للتحريم، بل ولا حتى الكراهة⁽⁴²⁾؛ وأن من قال بالكراهة -كابن عبد الهادي المقدسي رحمه الله- فهي للتنزيه وليس أكثر، ولهذا ورد في بعض الفتاوى المعاصرة في التعليق على أحاديث هذا الباب «وسواء كان الحديث صحيحًا أو ضعيفًا، فلم يقل أحد من أهل العلم بأنه يجب على من باع داره أو عقاره أن يضع الثمن في مثله، وإنما هذا من باب الإرشاد»، بل هناك من أهل العلم من ذهب إلى عدم صحتها؛ فعلى سبيل المثال لما سئل الشيخ ابن عثيمين رحمه الله عن [حديث بيع الدار]، أجاب: «بأن شواهد الشريعة تدل على أنه ليس بصحيح؛ لأن الإنسان إذا باع بيته فإنه يتصرف في ثمنه بما شاء؛ لأنه ملكه سواء اشترى به بدله أو حج به، أو بذله في إعانة على طلب العلم أو غير ذلك مما أباح الله له»⁽⁴³⁾، ومن جهة أخرى فإنه من المقرر عند أهل العلم أن الأمر والنهي إن تعلقا بتحصيل مصلحة دنيوية لا تعلق لهما بعبادة فهذا

(42) في خطاب الدعوة الذي وُجِّه للباحث من قبل المشرفين على ندوة البركة الثامنة والثلاثين (38) تساءل المنظمون - حفظهم الله - : «ما هو المدلول الفقهي للنهي الوارد في الأحاديث [أحاديث بيع الدار والعقار]؟ هل هو تحريم مطلق أم للكراهة».

(43) كان ذلك جواباً للشيخ على سؤال وُجِّه له في برنامج «فتاوى نور على الدرب»، الشريط رقم [199]، وكان السؤال كالآتي: «هذا المستمع عودة مرعي يعمل بالاتصالات السعودية يقول في سؤاله: قرأت في كتاب مختار الأحاديث النبوية تأليف السيد أحمد الهاشمي رحمه الله حديث رَوَاهُ ابن ماجه: «من باع دارًا، ولم يجعل ثمنها في مثله لم يبارك له فيها أو لم يبارك له فيه»، السؤال ما صحة هذا الحديث؟»، [المصدر: موقع الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله: <http://binothaameen.net/content/9335>].

الأمر إرشادي لا تكليف فيه، فلا يترتب عليه ثواب ولا عقاب. قال أبو زرعة العراقي⁽⁴⁴⁾ بعد ذكر حديث «لَا تَتْرُكُوا النَّارَ فِي بُيُوتِكُمْ حِينَ تَنَامُونَ»، فيه فوائد: «(الثانية) هَذَا النَّهْيُ لَيْسَ لِلتَّحْرِيمِ بَلْ وَلَا لِلتَّكْرَاهَةِ وَإِنَّمَا هُوَ لِإِلْشَادِ فَهُوَ كَالْأَمْرِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾»⁽⁴⁵⁾، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا كَانَ لِلنَّدْبِ فِي الْفِعْلِ وَلِلتَّكْرَاهَةِ فِي التَّرْكِ أَنَّ ذَلِكَ لِمَصْلَحَةِ دِينِيَّةٍ وَالْإِلْشَادَ يَرْجِعُ لِمَصْلَحَةِ دُنْيَوِيَّةٍ...»، ولأن القول بأنه يجب على من باع عقارًا أو دارًا أن يجعله في مثله قول بعيد لم يقل به أحد من أهل العلم لا في القديم أو الحديث.

أما ما يمكن الوقوف عليه من مسائل وأحكام أخرى يمكن استنباطها من الأحاديث فهي:

1. يظهر - والعلم عند الله - أن المقصود بالدار أو العقار في الأحاديث ما كان للحاجة الأصلية التي لا يمكن الاستغناء عنها بالنسبة للإنسان أو من يعول، ومن ثم؛ لا يمكن بحال حمل الأحاديث على عدم الاستحباب المطلق لبيع العقار والدار، وإلا لتعطلت الكثير من المنافع للفرد والمجتمع، خاصة من يتخذ من هذا المجال حرفة يتجر فيها، ويستربح منها. علاوة على ما سبق ذكره من أقوال لأهل العلم والمفتين التي تؤكد هذا المعنى فقد نقل صاحب أطروحة «بيع العقار وتأجير» نقولاً مستفيضة عن العلماء يبين فيها إطلاق حكم الجواز ببيع العقار مع بعض الاستثناءات، ولم يذكر منها ما ورد في أحاديث الباب⁽⁴⁶⁾؛ ومن ذلك على سبيل المثال، «كل ما أبيح نفعه واقتناؤه مطلقاً: فبيعه جائز، كالعقارات والمتاع»، وقولهم: «واتفقوا أن بيع المرء عقاره من الدور، والحوائط، والخوانيت، ما لم يكن العقار بمكة: فهو جائز.. واتفقوا على أن بيع عقاره من المزارع، والحوائط غير المشاعة جائز، ما لم يكن أرض عنوة غير أرض مقسومة»، وقولهم: «يجوز

(44) العراقي. (د. ت). طرح الشريب في شرح التريب. د. ط، ص. 1905.

(45) سورة البقرة: 282.

(46) الشمراني. (م. 2016). بيع العقار وتأجير في الفقه الإسلامي، ص. 100-109.

بيع الأعيان المنتفع بها من المأكول والمشروب والملبوس والأرض والعقار، لاتفاق أهل الأمصار في جميع الأعصار على بيعها من غير إنكار...».

2. ومع تقرير ما سبق يبقى السؤال: لماذا هذا التخصيص للدار والعقار؟ ويبدو -والعلم عند الله- أن الجواب تأكيد لأهمية السكن والعقار بالنسبة لاستقرار الفرد، والأسرة والمجتمع. كما تشهد بذلك التجربة التاريخية في القديم والحديث بسبب المكانة التي يحتلها العقار لدى جميع الأمم. وكدلالة على ذلك نجد في زمننا المعاصر أن أكبر ما يرهق كاهل الأفراد والأسر -خاصة في المجتمعات الغربية- من الديون هو الأعباء المترتبة على شراء المنازل لتملكها، وذلك لأنها مرتفعة الثمن، ولأن مدد التمويلات في هذا طويلة الأجل، والقوانين لا تسمح للمصارف بالدخول شراكة في مثل هذه العقود، ولا يسمح في ذلك إلا بالعقد القائم على الربا الذي يتحول إلى كابوس بعد أن يعلو الدين قيمة المنزل (negative equity) مما يؤدي إلى مصادرة المنازل (home repossession or foreclosure) وطرد أصحابها منها لأن القانون يسمح بذلك. وهناك مسألة جزئية أخرى: هل ثمة في تاريخ الوقائع الاقتصادية في زمن التشريع - ما يشير إلى أن الأمر تحول إلى ظاهرة - كالتسعير [الذي لم يتدخل في تحديد مستواه في السوق الرسول عليه الصلاة والسلام] - مما تطلب تدخل ولي الأمر بهذا التوجيه حتى لا تطفو ظاهرة التشرد (homelessness) كما هو الحال في الكثير من المجتمعات المعاصرة، أو حتى لا يتصرف الأولياء «بتعسفٍ أو إجحافٍ» في حق من يعولون. وهي مسألة جديرة بالتأمل ومزيد بحث، والعلم عند الله.

3. الناظر في روايات الأحاديث المتعددة يلحظ ذكر الدار تارة، والعقار تارة أخرى، والأرض كذلك، فما المراد بالدار والعقار والأرض؟ هل هذه الألفاظ بمعنى واحد بحيث تتداخل معانيها أو لكل منها معنى يدل عليه؟

من أجل الوقوف على ذلك نسلط الضوء على معنى العقار حتى يتضح الفرق -إن وجد- بينه وبين غيره.

تعريف العقار:

لغة: قال ابن منظور: «والعُتْرُ والعَقَارُ: المَنْزِلُ والصَّيْعةُ؛ يُقَالُ: مَا لَهُ دَارٌ وَلَا عَقَارٌ، وَخَصَّ بَعْضُهُم بِالْعَقَارِ النَّخْلَ... وَفِي الْحَدِيثِ: مَنْ بَاعَ دَارًا أَوْ عَقَارًا؛ الْعَقَارُ، بِالْفَتْحِ، الصَّيْعةُ وَالنَّخْلُ وَالْأَرْضُ وَنَحْوُ ذَلِكَ. وَالْمُعْتَرُ: الرَّجُلُ الْكَثِيرُ الْعَقَارَ، وَقَدْ أَعْتَرَ. قَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ لِعَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عِنْدَ خُرُوجِهَا إِلَى الْبَصْرَةِ: سَكَنَ اللَّهُ عُقَيْرَكَ فَلَا تُصْحِرِيهَا أَيَّ أَسْكَنْكَ اللَّهُ بَيْتَكَ وَعَقَارَكَ وَسَتَرَكَ فِيهِ فَلَا تُبْرِزِيهِ⁽⁴⁷⁾... وقال الفيومي: «عُقْرُ الدَّارِ أَصْلُهَا فِي لُغَةِ الْحِجَازِ وَتُضَمُّ الْعَيْنُ وَتُفْتَحُ عِنْدَهُمْ وَمَنْ هُنَا قَالَ ابْنُ فَارِسٍ وَالْعُقْرُ أَصْلُ كُلِّ شَيْءٍ وَعُقْرُهَا مُعْظَمُهَا فِي لُغَةِ غَيْرِهِمْ وَتُضَمُّ لَا غَيْرُ. وَالْعَقَارُ كُلُّ مِلْكٍ ثَابِتٍ لَهُ أَصْلٌ كَالدَّارِ وَالنَّخْلِ قَالَ: بَعْضُهُمْ وَرَبِّمَا أُطْلِقَ عَلَى الْمَتَاعِ وَالْجَمْعُ عَقَارَاتٌ⁽⁴⁸⁾. ويطلق العقار في السنة ويُراد به النخل كما في حديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال: «لما قدم المهاجرون المدينة من مكة، وليس بأيديهم يعني شيئاً وكان الأنصار أهل الأرض والعقار فقاسمهم الأنصار...»⁽⁴⁹⁾، قال الإمام النووي رحمه الله: «قَوْلُهُ (وَكَانَ الْأَنْصَارُ أَهْلَ الْأَرْضِ وَالْعَقَارِ) أَرَادَ بِالْعَقَارِ هُنَا النَّخْلَ قَالَ الزَّجَّاجُ: الْعَقَارُ كُلُّ مَالِهِ أَصْلٌ قَالَ: وَقِيلَ إِنَّ النَّخْلَ خَاصَّةٌ يُقَالُ لَهُ الْعَقَارُ⁽⁵⁰⁾ ويرد في السنة أيضاً بمعنى الدَّار كما صح عن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: «اشترى رجل من رجل عقاراً له، فوجد الرجل الذي اشترى العقار في عقاره جرة فيها ذهب...»⁽⁵¹⁾، قال ابن حجر رحمه الله: «والمراد به هنا الدار»⁽⁵²⁾.

(47) ابن منظور. (1414هـ). لسان العرب. مرجع سابق، ج5، ص. 597.

(48) الفيومي. (د.ت). المصباح المنير في غريب الشرح الكبير. د. ط، ج 3، ص. 421.

(49) متفق عليه.

(50) النووي. (1392هـ). المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج. طبعة 2، ج12، ص. 99.

(51) متفق عليه.

(52) نقلاً عن العميرة. (2011م). مرجع سابق، ص. 36.

اصطلاحاً: انتهج الفقهاء في تعريف العقار منهجين؛ يتفقان في جزء ويختلفان في آخر. فقد اتفق عامة الفقهاء من أصحاب المذاهب على دخول الأرض في مسمى العقار وحصل الاختلاف فيما عدا ذلك من دور وغراس وغيرها هل تدخل في ذلك أم لا؟ فانقسموا إزاء ذلك إلى فريقين⁽⁵³⁾:

● الفريق الأول: أن العقار لا يشمل سوى الأرض فقط وأن الغراس والبناء لا يدخلان فيه، بل يدخلان في ذلك تبعاً للأرض فإذا انفصلا عنها فليس بعقار؛ فلو بيعت الأرض المبنية أو المشجرة أو المزروعة طبقت أحكام العقار على ما يتبع الأرض من البناء ونحوه. أما لو بيع البناء وحده أو الشجر وحده من غير الأرض فلا يطبق عليهما حكم العقار. وهو مذهب الحنفية والحنابلة.

● الفريق الثاني: أن العقار يطلق على البناء والشجر، كما يطلق على الأراضي، وهو مذهب المالكية، والشافعية؛ لأنهم يجعلون العقار ما لا يمكن نقله وتحويله مع بقاء هيئته وصورته، وهذا يشمل البناء والأشجار إذ بنقلهما تتغير حالتها وهيئتهما.

ولعل القول الثاني أقرب إلى المراد وذلك لثلاثة أمور⁽⁵⁴⁾:

أ- لأنه موافق لما جاء في السنة النبوية من التوسيع في معنى العقار ليشمل الأرض والنخل والغراس والدور عموماً كما مر معنا فيما مضى.

ب- لأنه الموافق للمعنى اللغوي الذي يوسع في معنى العقار كذلك، قال الحافظ ابن حجر -رحمه الله: «معنى العقار، هل هو الضيعة أو الدار أو الأرض؟ والمعروف في اللغة أنه مقول بالاشتراك على الجميع».

ت- ولأنه موافق لتعريف القوانين المدنية أيضاً؛ كالقانون المدني الليبي، كما

(53) العميرة. (2011م). مرجع سابق، ص. 37-39.

(54) العميرة. (2011م). مرجع سابق، ص. 39.

جاء في المادة 82: «كل شيء مستقر بحيزه ثابت فيه لا يمكن نقله من دون تلف فهو عقار، وكل ما عدا ذلك من شيء فهو منقول».⁽⁵⁵⁾

ولعل هذا هو المراد في الأحاديث التي نحن بصدددها؛ فتكون لفظة العقار شاملة لغيرها بالمعنى الواسع، خاصة وقد تنوعت الألفاظ في مجموع الروايات السابقة. قال الطحاوي: «مِمَّا قَدْ كَانَ ابْنُ عُيَيْنَةَ انْتَزَعَ فِيهِ أَنَّهُ وَجَدَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ: ﴿وَبَارِكْ فِيهَا وَقَدَّرْ فِيهَا أَقْوَاتَهَا﴾»⁽⁵⁶⁾، يَعْنِي الْأَرْضَ، فَكَانَ مَنْ بَاعَ دَارًا أَوْ عَقَارًا، فَقَدْ بَاعَ مَا بَارَكَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِيهِ، فَعَاقِبُهُ بِأَنْ جَعَلَ مَا اسْتَبَدَّلَهُ بِهِ، يَعْنِي مِنْ مَا سِوَاهُ مِنَ الْأَدْرِ وَالْعِمَارَاتِ غَيْرِ مُبَارَكٍ لَهُ فِيهِ، وَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ نَسَّأَلُهُ التَّوْفِيقَ⁽⁵⁷⁾. ولعل المعنى يُصرف لشيء أعم وهو الأصول الثابتة في مقابل الأصول المنقولة كما في قول الملا علي القاري السالف الذكر -والعلم عند الله-.

4. «عَقْدَةٌ أَوْ عَقْدَةٌ مَالٍ»⁽⁵⁸⁾ أم «عَقْرٌ أَوْ عَقْرٌ دَارٍ»⁽⁵⁹⁾، أيهما ثبت ذكره في الأحاديث؟ وما المقصود بهما؟ وردت اللفظتان في الأحاديث، والمراد بهما ما ملكه الإنسان من ضَيْعَةٍ أَوْ عَقَارٍ أَوْ مَتَاعٍ، أَوْ مَالٍ⁽⁶⁰⁾، وهي بهذا تكون مرادفًا للدار والعقار والأرض من قبيل التنويع في التعبير عن نفس الأمر -والعلم عند الله-.

5. «قَمْنٌ أَنْ لَا يَبَارَكَ لَهُ فِيهِ»: هل هو من باب الدعاء أو من باب الإخبار؟ الظاهر أنه من باب الإخبار وليس الدعاء، لأن النبي -صلى الله عليه وسلم- - وهو الذي لا ينطق عن الهوى يعلم ما قد يعرض للناس من أحوال تستدعي منهم التصرف في ما في حوزتهم من دور وعقارات بالبيع وغيره

(55) وزارة العدل الليبية. (د. ت). القانون المدني الليبي: الفصل الثالث تقسيم الأشياء والأموال. ص. 19.

(56) سورة فصلت: 10.

(57) الطحاوي. (1415 هـ). شرح مشكل الآثار. تحقيق شعيب الأرنؤوط، طبعة 1، ج 11، ص. 101.

(58) العَقْدَةُ: الضَّيْعَةُ، وَالْعَقَارُ الَّذِي اعْتَقَدَهُ صَاحِبُهُ وَلِكَأ، الْفِرُوزُ أَبَادِي. (1426 هـ/2005 م). القاموس المحيط. طبعة 8، ص. 300.

(59) جاء في لسان العرب: «عَقْرٌ كُلُّ شَيْءٍ» أصله. وعَقْرُ الدَّارِ - بِالْفَتْحِ وَالضَّمِّ -: أَصْلُهَا، وَقِيلَ: وَسَطُهَا، وَهُوَ مَحَلَّةٌ لِلْقَوْمِ. وَفِي الْحَدِيثِ: مَا غُرِّي قَوْمٌ فِي عَقْرِ دَارِهِمْ إِلَّا ذُلُّوا... قَالَ الْأَصْبَعِيُّ: عَقْرُ الدَّارِ أَصْلُهَا فِي لُغَةِ الْجَحَاذِ، فَأَمَّا أَهْلُ نَجْدٍ فَيَقُولُونَ عَقْرٌ، وَمِنْهُ قِيلَ: الْعَقَارُ وَهُوَ الْمُتْرَلُ وَالْأَرْضُ وَالضِّيَاعُ، ابن منظور. (1414 هـ)، مرجع سابق، ج 5، ص. 596.

(60) إبراهيم مصطفى وآخرون. (د. ت). كتاب المعجم الوسيط. د. ط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة. ج 2، ص. 614.

من أنواع التصرف لقضاء حوائجهم من وقت لآخر، والتعبير بلفظ (قمن⁶¹)، يؤكد أن المقصود الإخبار لا الدعاء⁽⁶¹⁾، واشترط البركة في جعل ثمنه في مثله ينضوي على أن ما كان أفضل فهو داخل من باب أولى.

6. جاء في بعض الروايات لفظ «منكم»؛ «مَنْ بَاعَ مِنْكُمْ دَارًا أَوْ عَقَارًا، فَمَا يُبَارِكُ لَهُ فِيهِ إِلَّا أَنْ يَجْعَلَهُ فِي مِثْلِهِ»، فهل يعني ذلك أن الخطاب موجه للصحاب الكرام؟ أم أنه شامل لعموم الأمة - بل الناس قاطبة-؟ الذي يظهر أنه موجه لعموم الأمة؛ بل جميع الناس؛ لأن لفظة «منكم» وردت في بعض الروايات وليس في جميعها، ولم يذكر أحد من أهل العلم - فيما أمكن للباحث الاطلاع عليه - توجيه ذلك على أنه خطاب خاص بالصحاب الكرام - رضي الله عنهم. وما ورد في الأحاديث هو للتوجيه والإرشاد ولهذا فقد عمل الصحابة بذلك رجاء نيل بركة حديث النبي - صلى الله عليه وسلم - كما نقل عن عمرو بن حُرَيْث قوله: «فَصَدَّقْتُ أَخِي [يعني سعيد بن حُرَيْث] بِقَوْلِهِ، وَالتَّمَسْتُ الْبَرَكَهَ بِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَابْتَعْتُ بَعْضَ دَارِنَا هَذِهِ مِنْ ذَلِكَ، فَأَعْقَبَنَا اللَّهُ بِهَا مَا هُوَ خَيْرٌ».

المبحث الثالث: التوجيهات الإرشادية التي يمكن استخلاصها من الأحاديث

من أجل الوقوف على بعض التوجيهات التي تضمنتها الأحاديث يمكن النظر في ذلك على ثلاثة مستويات وهي؛ الجزئي (micro): أي التحليل على مستوى الوحدة كالفرد والمنشأة، والبيئي (meso): وهو أسلوب تحليل وسط بين الكلي والجزئي، ويكون محور اهتمامه أحد قطاعات الأنشطة الاقتصادية كالزراعة أو الصناعة، أو البعد المؤسسي للعقود والالتزامات وأثرها، أو بشكل أعم المجالات التي لا يغطيها أيًا من التحليلين الكلي والجزئي، والكلي (macro): وهو يعالج المتغيرات المتعلقة بعموم النشاط الاقتصادي كالدخل الوطني والانتاج الإجمالي؛

(61) آل محمود. (2017م). مرجع سابق، ص. 166-167.

وهي مستويات التحليل الاقتصادي كما هو معلوم لدى أهل التخصص. اتبع الباحث هذا التقسيم من أجل الوقوف على نقاط محددة في كل مستوى، ولا يعني ذلك أنه لا توجد تداخلات، بل تشابكات وعلاقات معقدة على أرض الواقع بين هذه المستويات؛ فالتفريق لغرض منهجي للإسهام في زيادة التركيز بشكل أكبر في استخراج ما يمكن من توجيهات من هذه الأحاديث المباركة.

المطلب الأول: التوجيهات الخاصة بالمستوى الجزئي

1. الإرشاد إلى حسن التصرف والتدبير في القرار الاستثماري. ومما يمكن الاستئناس به في هذا المقام مفاضلة العلماء بين الأصول الثابتة والمنقولة والتي تحمل في طياتها لفظة بعيدة النظر في أهمية أخذ المرء الحيلة والحذر الشديدين في القرار الاستثماري المتعلق بالفرص التي قد تعرض له في ظل ظرف أو ظروف معينة والتي يكون ظاهرها تحقيق عوائد «مجزية» إلا أن عاقبتها ومآلها مخاطر «مُذهبة» للمال ومُتلفة له. ومن هذا الباب يعتبر العقار من آمن الأصول من حيث المخاطر، إلا أنه قليل العائد في الغالب. إن هذه الطبيعة «المحافظة» وذاك العائد «المتواضع» في نظر البعض قد يدفع من تلهف نفسه إلى تحقيق عوائد «مجزية»؛ أي الثراء في ظرف زمني قصير إلى التفريط فيه والعدول إلى غيره، وهذا أمر محفوف بالمخاطر لأنه قد يذهب المال بالكلية، وقد حصل شيء من ذلك للكثيرين على مر التاريخ - خاصة الذي دخلوا في «مقامرات» أسواق الأسهم والمال؛ وما كارثة سوق الأسهم السعودية عام 2006م عنا ببعيد. فما يزال البعض يتجرع من ويلاتها ويتحسر على ما فقده من دور وعقار إلى يومنا هذا، كما أن البعض لا يزال تحت وطأة المطالبة بما عليه من مستحقات. أما الآثار النفسية والصحية والاجتماعية، فتلك تكاليف غير مباشرة أخرى، تُضاف إلى ما فُقد من أصول - وهي لا تقدر بثمن بطبيعة الحال-. هذه الأحداث تجعلنا ندرك أهمية الاسترشاد بهذا الهدي النبوي

الشريف، وأن الاستثمار بطريقة «حذرة» أو «محافظة» لمن ليس له مِرَاسٌ، أو ليس لديه أصول وممتلكات متنوعة يُجبر بعضها مخاطر بعضٍ مما يفيد بشكل كبير في كبح جماح العجلة والتسرع غير محسوب العاقبة والمآل.

2. أهمية الاستفادة من التجارب والسنن في تقليب المال من قبل الفرد. حب التملك جبلة فطرية في الإنسان، ومن ذلك ارتباطه بالأرض والعقار، وحبه الشديد لتكثير المال وجمعه ﴿وَيُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا﴾⁽⁶²⁾، وقال تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾⁽⁶³⁾؛ وقد كان للعقار - وما يزال - مكانته الخاصة لدى المجتمعات؛ غنيها وفقيرها، مسلمها وكافرها. إلا أنه قد يحصل التعارض بين الأمرين؛ حب التملك من جهة، والحرص على تكثير المال بأي وجه من جهة أخرى، فيعتمد البعض إلى بيع الأصول الأساسية ومن ذلك الدَّار والعقار مما قد يتسبب في ذهابها بالكلية، ونسي الكثير من أولئك المتعجلين الاستفادة من السنن والتجارب في هذا المضمار، لأنها تساعد في إدراك عواقب الأمور ومآلاتها؛ يقول ابن عبد الهادي المقدسي في هذا الصدد: «وهذا الأمر مستقرٌّ عند الناس، مشاهدٌ لهم بالعقل، تنطق به ألسنتهم، من يعرف الحديث ومن لم يعرفه، مُجَرَّبٌ عندهم، وقد جربته أنا أيضاً ورأيت صحته... وكثير من الجهال يبيع العقار ليتجر بثمنه. وقد رأيت ذلك من أسرع ذهاباً وانمحاءاً، ولا يقيم في أيديهم غالباً...»⁽⁶⁴⁾، ويقول اللحيان: «فالتجارة والعقار والبيع والشراء له سنن ماضية استقرأها الناس عبر التاريخ وتجارب الأمم، وأول ما يسعى المرء إلى امتلاكه بيتاً يؤويه إذ إن استقرار المرء في داره من أسباب السعادة ومن نعيم الدُّنيا، رُوي أن داود عليه السلام قال لابنه سُلَيْمَان: يا بني، أتدري ما جَهْدُ البلاء؟ قَالَ: لا، قَالَ: شراء الخبز من السوق، والانتقال من منزل إلى منزل⁽⁶⁵⁾. وبركة العقار تظهر على المرء في حياته وينتفع بها أهله من بعد وفاته،

(62) سورة الفجر: 20.

(63) سورة العاديات: 8.

(64) ابن عبد الهادي المقدسي، 2007م، مرجع سابق، ص. 17-18.

(65) البغدادي. (1422هـ/2002م). تاريخ بغداد. طبعة 1، ج7، ص. 329.

وفي قصة الزبير بن العوام -رضي الله عنه-، في صحيح البخاري، ما يشهد لذلك حيث توفي رضي الله عنه وعليه دين وكان قد ترك بعد وفاته دُورًا في المدينة ومكة والبصرة والكوفة ومصر فبيعت من بعده؛ لسداد دينه، فأوفت دينه، ثم كان نصيب الواحدة من زوجاته، وكُنَّ أربعًا، ألف ألف ومائتي ألف؛ أي كان الثمن من تركته أربعة ملايين وثمانمائة ألف، وعقب على ذلك ابن حجر في الفتح بقوله: «وفي ذلك بركة العقار والأرض لما فيه من النفع العاجل والآجل بغير كثير تعب ولا دخول في مكروه...»، وقد قيل قديمًا: «العقار هو الابن البار»، لأن للعقار فوائد جمة تتعدى الجانب الترفي كما قال ابن خلدون -رحمه الله-: «وأما فوائد العقار والضّياح فهي غير كافية لما لكها في حاجات معاشه إذ هي لا تفي بعوائد الترف وأسبابه وإنما هي في الغالب لسدّ الخلة وضرورة المعاش. والذي سمعناه من مشيخة البلدان أنّ القصد باقتناء الملك من العقار والضّياح إنما هو الخشية على من يترك خلفه من الدّريّة الضّعفاء، ليكون مرباهم به ورزقه فيه ونشوهم بفائدته ما داموا عاجزين عن الاكتساب فإذا اقتدروا على تحصيل المكاسب سعوا فيها بأنفسهم وربما يكون من الولد من يعجز عن التّكسّب لضعف في بدنه أو آفة في عقله المعاشي فيكون ذلك العقار قوامًا لحاله»⁽⁶⁶⁾.

3. الدلالة على عدم استحباب بيع الأصول الثابتة لتلبية حاجات استهلاكية. ففي شرح سنن ابن ماجه للسيوطي والدهلوي: «يعني أن بيع الأرض والدور وصرف ثمنها في المنقولات غير مستحب لأنها كثيرة المنافع قليلة الآفة لا يسرقها سارق ولا يلحقها غارة، ذكره الطيبي»⁽⁶⁷⁾، ولما سلك ذكره من أمور في النقاط السابقة؛ وهذا كله محمول على التوجيه والإرشاد، لا الوجوب والإلزام.

(66) ابن خلدون. (1408هـ/1988م). ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر. طبعة 2، ص. 460-459.

(67) السيوطي، والدهلوي. (د. ت.). شرح سنن ابن ماجه. ص. 179.

المطلب الثاني: التوجيهات الخاصة بالمستوى البيني

1. ضرورة الاعتناء بقطاع العقار عمومًا والإسكان على وجه الخصوص

السكن حاجة أساسية لاستقرار حياة الفرد والمجتمع. ومن ثم وجب الاعتراف بقطاع العقار بوجه عام، والإسكان بشكل أخص، وذلك بالتخاذ الإجراءات والتدابير التي من شأنها أن تجعل تملك السكن -أو الحصول على مأوى لائق- من الأمور الميسورة، لأن عدم توافر ذلك له عواقب وخيمة ليست اقتصادية فحسب، بل اجتماعية ونفسية مما يؤثر سلباً على استقرار المجتمع؛ وقد بينت الأبحاث في هذا المجال أن الوقاية خير من العلاج. ولهذا خص بعض علمائنا هذا الأمر بالذكر تأكيداً على أهميته، يقول الإمام الجويني -رحمه الله- في كتابه الغياثي: «فأما المساكن، فإني أرى مسكن الرجل من أظهر ما تمس إليه حاجته [والكن⁽⁶⁸⁾] الذي يؤويه وعيلته وذريته، مما لا غناء به عنه»⁽⁶⁹⁾، ولهذا إذا سلب بعض أفراد المجتمع هذا الأمر وتحول إلى ظاهرة -كما هو مشاهد في العديد من البلاد، فإن لذلك أثراً وأبعاداً وخيمة. ومما هو جدير بالملاحظة في هذا الشأن أن الدراسات الاقتصادية لم تلتفت لهذا الأمر بشكل مركز إلا في السنوات الأخيرة حينما طفت ظاهرة التَّشرد (homelessness) في العديد من المجتمعات، وكان مما توصلت إليه بعض الأبحاث في هذا الصدد؛ أن معالجة المشكلة من جذورها بالإجراءات الوقائية، وليس العلاجية للظاهرة بعد تفاقمها سيكون حلاً ناجعاً بكل المقاييس. ومن أمثلة الدراسات والأبحاث في هذا الباب:

(68) الستر، وكل ما يردُّ الحر والبرد.

(69) الجويني. (1401هـ) - الغياثي: غياث الأمم في التياث الظلم. ص. 486. وما بين أهمية توفير السكن -الذي لا غنى للإنسان عنه- في الشريعة الإسلامية مناقشة العلماء مسألة بيع دار الفليس، هل يتابع أم لا؟ وإذا بيعت هل يكتفى به بدلاً منها؟ أم ينظر في أصلها: أي نفيسة أم غير نفيسة؟: «قَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ [في دار السُّكْنَى] - فِي الْأَصَحِّ عَنَّة - وَشَرِيحُ: يُتَابَعُ دَارُ الْفَلْسِ وَيُكْتَرَى بِهِ، وَاخْتَارَ هَذَا ابْنُ الْمُزَنِّ، لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِعُرْمَاءِ النَّبِيِّ أُصِيبَ فِي ثَمَارِ ابْتِنَاعِهَا: «خُلُوا مَا وَجَدْتُمْ، وَلَيْسَ لَكُمْ إِلَّا كَلْبٌ». وَقَالَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ، وَهُوَ قَوْلُ عَبْدِ الْحَكِيمِ وَالشَّافِعِيِّ. لَا يُتَابَعُ دَارُهُ النَّبِيِّ لَأَنَّهُ لَعَنَ عَنْ سُكْنَاهَا. فَإِنْ كَانَتْ الدَّارُ نَفِيسَةً بَعِثَ وَالشَّرِيَّةُ كَيْ يَبْغِضَ كَتَمَهَا مَسْكَنٌ نَبِيتَ فِيهِ، وَيُضَرَّفُ الْبَائِي إِلَى الْعُرْمَاءِ»، مجموعة من المؤلفين. (1427هـ). الموسوعة الفقهية الكويتية. طبعة 2، ج 6، ص 318-319.

(⁷⁰) (Eberle, 2001; Gaetz, 2012; Johnson, 2016; Pleace, et al. 2013; White, 2017)، والتي وثقت بالأرقام والإحصائيات أن الإجراءات الوقائية كانت تهاجم سياسة توفير مساكن من قبل الدول والمجتمعات بأسعار في المتناول بالنسبة لأفراد المجتمع أوفر بكثير من معالجة مضاعفات ظاهرة التَّشَرُّد؛ وبناء المزيد من المستشفيات لخدمة هذه الفئة من المجتمع، وتوفير ملاجئ (مساكن مؤقتة)، أو بناء السجون بالنسبة للذين تعرضوا للتشريد بسبب عمل إجرامي. ومما هو جدير بالأخذ في الحسبان أن ترك أمر القطاع لمؤسسات التمويل عبر صيغ التمويل القائمة على المدائيات - الربا على وجه الخصوص - ستكون له عواقب غير حميدة، ومن ثم وجب التنويع في الصيغ بالسماح للأدوات القائمة على المشاركة للعب دور أكبر في هذا، كما لا يمكن الاعتماد بحال على القطاع الخاص - عبر آلية السوق - لحل الإشكال في هذا بل لا بد من تضافر جهود القطاع العام والقطاع الخيري في ذلك، علاوة على ما يقدمه القطاع الخاص بطبيعة الحال (⁷¹). ومما قد يعضد هذا التوجه ويؤكد عليه ما نجد في زمننا المعاصر من أن أكبر ما يرهق كاهل الأفراد والأسر - خاصة في المجتمعات الغربية - من الديون هو الأعباء المترتبة على شراء المنازل لتملكها وذلك لأنها مرتفعة الثمن (⁷²)، ولأن مدد التمويلات في هذا طويلة الأجل - كما مر معنا سابقاً.

2. اتخاذ سياسات وإجراءات «استثنائية» ومؤقتة لتنظيم قطاع العقار ومما يمكن أن يُثار هنا: هل يمكن لولي الأمر أن يقيد مباحاً؟ (⁷³) - كالتشديد

(70) الجدير بالذكر أن هذه الدراسات تغطي عدداً معتبراً من الدول؛ أمريكا، وكندا، ودول الاتحاد الأوروبي، وأستراليا مما يعزز أهمية اتخاذ سياسات سكانية تعالج الأمر قبل وقوعه، وتحوله إلى ظاهرة.

(71) شيرازي وآخرون. (2015م). تحديات تمويل الإسكان لدى الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية من خلال صيغ التمويل الإسلامية. ص. 5.

(72) وقد وجدت بعض الدراسات أن من أهم ما يغذي هذا الارتفاع هو التمويل القائم على الفائدة والمولد (created) من قبل المصارف التجارية التي استفادت الاستفادة القصوى من خصخصة خلق النقود والائتمان (Jackson and Dyson, 2014: 158). (159-money creation).

(73) وهي مسألة أصولية دقيقة لا يمكن إطلاق القول فيها من غير ضبط ولا تحديد، كما سيتضح بعض ذلك في التناول السريع والمختصر للمسألة في هذه الفقرة.

في مسألة بيع العقار في بعض الأحوال والظروف⁽⁷⁴⁾ - لمصلحة راجحة كالحذ من المضاربات (المجازفات) والتلاعب في قطاع معين - قطاع الإسكان في مثل حالتنا-، أو سوق كسوق المال (capital market)؛ يبدو أن ذلك واردٌ - متى ما كان ذلك منضبطاً بالضوابط الشرعية في هذا الباب⁽⁷⁵⁾. كما حصل في بعض الحقب التاريخية للمجتمعات المسلمة عندما تدخل ولي الأمر (الدولة) في مسألة التسعير، مع أن النبي - صلى الله عليه وسلم - لم يتدخل في ذلك في زمانه، وكما جاء في بعض المصادر فيما يتعلق بالحسبة كما يقرر الماوردي في الأحكام السلطانية، على سبيل المثال، حيث يقول: «وللمحتسب أن يمنع... من يبنى في طريق سابل ويأمرهم بهدم ما بنوه ولو كان المبنى مسجداً لأن مرافق الطرق للسلوك لا للأبنية وأن يمنع الناس من وضع الأمتعة وآلات الأبنية في مسالك الشوارع والأسواق إن استضر به الناس: وعلى المحتسب أن يجتهد برأيه فيما ضرّ ولم يضرّ لأنه في الاجتهاد العرفي دون الشرعي»⁽⁷⁶⁾. كما أن التجربة المعاصرة لبعض الدول في العمد إلى إجراءات استثنائية مؤقتة - كإلغاء البيع القصير (short sale) - في أسواق المال في عدد من الدول الغربية في أعقاب الأزمة المالية الأمريكية (2007-2008م)، مع أن ذلك يعارض فلسفة النهج الليبرالي الذي تعتقه هذه الدول والذي يُقرّم دور الدولة الاقتصادي في حدود ضيقة جداً، أو الحذر من خروج رؤوس الأموال كما فعلت ماليزيا في أزمة 1997-1998م المالية. وقد لعبت هذه السياسات والإجراءات دوراً إيجابياً في تحقيق الاستقرار في أسواق المال والصرف في تلك الدول. ومع كل ما سبق يجب التنبيه إلى أن السياسات والإجراءات في هذا الباب - تقييد المباح -

(74) هذه الظروف حددها البعض بالحاجة العامة الملحة، أو الضرورة وبشكل مؤقت وليس دائم، (الشريف، د. ت مقال: من يملك تقييد المباح أو الإنزام به، والطحان، 2015م: ص. 6).

(75) من القواعد التي قررها أهل العلم في الباب أن «تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة [العامة بطبيعة الحال]»، (الشريف، د. ت، مرجع سابق)، وجاء في الأشباه والنظائر للسيوطي - نقلاً عن (الأحمدي، 2016م: ص. 121) - «الواجب على ولي الأمر أثناء سياسته لرعيته سياسة شرعية أن يقوم بكل ما تقتضيه المصلحة العامة، وله أن يوازن بين المصالح والمفاسد عند تعارضها من خلال استشارة العلماء وأهل الحل والعقد، فالقاعدة الشرعية أن «تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة»»، اهـ.

(76) نقلاً عن ابن الرامي البناء. 1999م. الإعلان في أحكام البنيان. ص. 7.

يجب أن تخضع إلى «البحث والتحري [الدقيقين] واستشارة أهل العلم الأمناء وأهل الخبرة العدول...»⁽⁷⁷⁾، وأن تكون مبنية على «دراسات عميقة من أهل العلم والفقه [والخبرة]، وأن لا تترتب عليها نتائج عكسية تكون على خلاف المقصود»⁽⁷⁸⁾، حتى لا تحصل أية مخالفات أو تضيق على الناس مما يفسد ويعطل عمل آلية السوق، أو يؤثر في ثراء الناس -المباح-؛ لأن «تغول» الدولة وترك اليد الطولى لها -كما حصل في تجربة الدول الاشتراكية - أفسد على الناس معاشهم، وعطل؛ بل دمر اقتصادياتهم، كما أن الاعتماد المفرط على آلية السوق (market fundamentalism) سيجر وراءه كوارث وأزمات كما أبانت عن ذلك التجربة الطويلة والمريرة للاقتصاديات القائمة على المذهب الليبرالي، فيجب الاعتدال والعدل في الأمر وفق محكمات الشرع وضوابطه، لا وفق الرغبات والأهواء.

3. أهمية التحليل البيئي. أفرد بعض الفقهاء باباً مستقلاً للمسائل المتعلقة «بالأصول»⁽⁷⁹⁾ والثمار، مما يدل على أن لها أحكاماً تنفرد بها عن غيرها من المبيعات، أو لأن لها مكانة خاصة تتميز بها عن بقية المبيعات؛ الاستهلاكية منها على وجه الخصوص. مما قد يشير إلى أهمية التحليل البيئي؛ لقطاع أو سلع بينها قاسم مشترك، أو مؤسسات كبرى تؤدي دوراً يتجاوز المستوى الجزئي المحدود كقطاع العوائل والأفراد، وفي المسألة التي نحن بصددنا نجد أن الأحاديث في الباب ركزت على أصول ثابتة لها أهميتها ومكانتها الاقتصادية والاجتماعية على مر العصور والدهور مما يبرر أمر الاعتناء بمسائلها ومستجداتها بما يقيم أمر الناس بتحقيق الاستقرار النفسي والاجتماعي لهم، والذي سينعكس إيجاباً من غير شك على الجانب الاقتصادي والتنموي

(77) الشريف، د. ت، مرجع سابق.

(78) الطحان، 2015م: ص. 7.

(79) الأصول أعم بطبيعة الحال من العقار أو الأرض أو الدار، إلا أن البعض اختار لفظة العقار بدلاً عنها بسبب وضوح هذه الأخيرة لدى عامة الناس، وإلا فمباحث العقار تابعة للأصول، وهو اللفظ الذي درج على استخدامه الأولون. العتيان. (1997م). بيع العقار والثمار في الفقه الإسلامي: بحث مقارنة. مرجع سابق، ص. 6 و9.

بطبيعة الحال.

المطلب الثالث: التوجيهات الخاصة بالمستوى الكلي

1. البعد التنموي، يمكن النظر إليه من خلال أهمية المحافظة وصون الأصول المنتجة اقتصاديًا واجتماعيًا وعدم المساس بها إلا لما فيه مصلحة أعلى، ويمكن الاستئناس في هذا الباب ببعض أحكام الوقف المتعلقة باستبداله أو استثماره. فالتشديد في هذا الأمر جاء من باب المصلحة والحرص على عدم التصرف إلا بما يفيد، لا بما يُذهب الأصول الوقفية أو يجعل ثمرتها تذهب إلى غير المجال الذي خصصت له. وكذا الحال في الأصول المنتجة العامة ينبغي التعامل معها بحذر بما يخدم مصلحة الأمة - بأجياها المختلفة - وليس المصلحة الآنية لجيل من أجيالها خاصة ما يتعلق بقطاعات الموارد الريعية - كالنفط - الذي تحوز الأمة منه على الشيء الكثير. وإذا أضيفت إلى هذه الأحاديث نصوص أخرى كحديث «الفسيلة»⁽⁸⁰⁾، وحديث «إياك! والحلوب»⁽⁸¹⁾، وحديث «النهى عن قطع السدرة»⁽⁸²⁾، أو نصوص أعلى ثبوتًا منها وإحكامًا كعمارة الأرض، وحفظ المال فإن البعد التنموي في دين الإسلام ستوضح أهميته ومكانته بكل جلاء. ومن ثم فإن تضافر هذه النصوص مع غيرها أعتقد أنها تساهم بشكل غير مباشر في المجال التنموي من حيث استقرار الفرد والأسرة - بحيازة السكن وتملكه - مما قد ينعكس إيجابًا على إنتاجية الفرد، كما أن توفر السكن

(80) الحديث رواه الإمام أحمد في المسند، والبخاري في «الأدب المفرد»، وعبد بن حميد في «مسنده»، والبيهقي في «مسنده» عن أنس بن مالك قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنْ قَامَتِ السَّاعَةُ وَفِي يَدِ أَحَدِكُمْ فِيسِيلَةٌ، فَإِنْ اسْتَطَاعَ أَنْ لَا يَقُومَ حَتَّى يَغْرِسَهَا فَلْيَغْرِسْهَا». ولفظ أحمد: «إِنْ قَامَتِ عَلَى أَحَدِكُمُ الْقِيَامَةُ، وَفِي يَدِهِ فِيسِيلَةٌ فَلْيَغْرِسْهَا»، وصححه الألباني في «سلسلة الأحاديث الصحيحة»، الحديث رقم 9، المجلد 1، ص 38.

(81) رواه مسلم.

(82) هذا الحديث أخرجه أبو داود بلفظ: «من قطع سدرة صوب الله رأسه في النار»، برقم 5239. وقال عنه الألباني رحمه الله «صحيح»، وسئل أبو داود عن معنى هذا الحديث فقال: «هذا الحديث مختصر، يعني: من قطع سدرة في فلاة يستظل بها ابن السبيل والبهائم عبثًا وظلمًا بغير حق يكون له فيها، صوب الله رأسه في النار. الألباني. (1419 هـ/1998 م). صحيح سنن أبي داود. طبعة 1، ج 3، ص. 286-287، وقال الشيخ المنجد: «والخلاصة: أن أحاديث النهي عن قطع السدر إما أحاديث ضعيفة لا تصح، وإما أنها حسنة، وتحمل على أحد معنيين: الأول: قطع السدر الذي يستظل به الناس عبثًا من غير حاجة ولا مصلحة. الثاني: قطع شجر السدر الذي يكون في الحرم، وعلى هذا لا حرج عليك في قطع هذه الشجرة التي زرعها ما لم تكن زرعها في طريق لبستظل بها الناس»، وذلك استنادًا إلى التفسير الذي توصل إليه الشيخ الألباني والإمام السيوطي في الأمر، المصدر: موقع الإسلام سؤال وجواب: <https://islamqa.info/ar/45671>.

من شأنه أن يزيح تبعات صحية ومالية ترهق كاهل الموارد المالية العامة كما أبانت عن ذلك الحقائق المتعلقة بظاهرة التشرد في بعض المجتمعات؛ فعلى سبيل المثال وجدت أحدث دراسة قامت بها جامعة ملبورن (Melbourne University) في أستراليا⁽⁸³⁾ -وهي الأولى من نوعها في باب تقدير التكاليف الاقتصادية المترتبة على ظاهرة التشرد التي تتعرض لها بعض فئات المجتمع-، أن الحكومة ستوفر ما مقداره 25600 دولار أسترالي في السنة عن كل شخص يتم إيواءه في سكن لائق بدل الاستمرار في السياسات الحالية التي تركز على توفير ملاجئ مؤقتة⁽⁸⁴⁾، وخدمات صحية، وغيرها بالنسبة للأشخاص الذين ينامون في الطرقات؛ معنى ذلك أنه كلما ازداد عدد الأفراد بدون مأوى كلما زادت الأعباء والتكاليف على الخزنة العامة للدولة، والعكس صحيح. فمن الأجدر والأولى اتخاذ سياسات تقضي على الظاهرة في بداية أمرها، لا بعد تفاقمها؛ لأن التفاقم يساهم في عدم الاتزان النفسي للأفراد. فقد وجدت دراسة⁽⁸⁵⁾ قامت بها الجمعية الكندية للأمراض العقلية (The Canadian Mental Health Association) عام 2004م أن عدم توفر مأوى مناسب يساهم في الأمراض العقلية للأفراد الذين يفتقرون لذلك. ومن ثم تخلص إلى أن السكن حاجة اجتماعية وعلى الحكومة توفيرها بكل السبل والوسائل لتكون في متناول طبقات المجتمع بمختلف أحوالهم وظروفهم وإمكاناتهم.

2. البعد الاستراتيجي في ترتيب الأولويات فيما يتعلق بالأنشطة الاقتصادية والمحافظة على ما هو استراتيجي؛ كالقطاع الزراعي أو الصناعي، أو غيرها -حسباً تقتضيه المصلحة وحسب الظروف أو الظروف التي يمر بها الاقتصاد. ففي مسألة موازنة العلماء بين الأصول الثابتة والمنقولة وتفضيلهم

(83) Witel E. (2017). 'The case for investing in last resort housing' MSI Issues Paper No. 10

(84) وهو ما يعني توفير 1947 مليون دولار أسترالي في السنة بالنسبة لـ 7600 شخص يعانون من التشرد في مقاطعة فيكتوريا (Victoria county).

(White, E., 2017:23).

(85) The Canadian Mental Health Association. (2004). Housing: A Social Necessity

-على ما يبدو- أهمية التركيز على الأصول الثابتة يمكن أن يُستفاد منه سياسة التمييز بين السلع والقطاعات الاستراتيجية؛ والاستراتيجية يُصنف في خانة الأمور التي لا يمكن التنازل أو التخلي عنها بحال، لأنها تمثل دعامة رئيسة في تحقيق الأمن الاقتصادي، والاستقرار الاجتماعي ﴿الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾⁽⁸⁶⁾؛ وهما دعامتان أساسيتان في حياة المجتمعات، علاوة على الحفاظ على الخصوصية الثقافية والهوية الدينية. وخير مثال في زماننا المعاصر هو دعم الحكومات الأوروبية لقطاع الزراعة وعدم تركه لمجال التحرير- أي حرية التجارة- كما تنص على ذلك اتفاقيات منظمة التجارة العالمية (WTO)، ويلحق به القطاع الثقافي الذي وقف فيه مندوب الاتحاد الأوروبي في وجه المندوب الأمريكي قبل انبثاق منظمة التجارة- فيما عرف بجولة مراكش في أواخر عام 1994 م. وهكذا ينبغي للفرد أن لا يفرط في داره أو عقاره مع حاجته أو من يعول لذلك، اللهم إلا إذا كان مما يزيد عن حاجته، أو إذا كان يملك بديلاً أفضل -كما سبق التفصيل فيه فيما مضى-. فإذا كان العلماء لثاقب نظرهم قد قارنوا بين المنقول والثابت من الأصول، وهم لم يعاينوا ما عليه الوضع من التقلبات والكوارث التي آل إليها حال أسواق المال فما عساهم يقولون في من أوضاع ما جمعه عبر سنوات من الكد والكدح في مثل هذه المقامرات التي حَدَّتْ بالرئيس الإندونيسي السابق -سوهارتو- إلى التعليق على الوضع الصعب الذي مرت به بلاده في أزمة 1997/1998 م المالية الآسيوية بقوله: «لقد خسرنّا في ليلة واحدة ما بنيناه في عشرات السنين»⁽⁸⁷⁾. ومما هو متمم لهذا البعد اعتبار رأس المال الثابت أحد الركائز الأساسية للمقومات الاقتصادية للدولة في تكوين رأس المال الاجتماعي، وذلك بالإبقاء عليه وعدم التفريط ببيعه قدر المستطاع، وإن ظهر ما يستوجب ذلك تم استبداله برأس مال ثابت منتج آخر. وتكمن الأهمية

(86) سورة قريش: 4.

(87) بلوافي. (2012 م). الأزمات الاقتصادية والمالية: قضايا وآراء من منظور الاقتصاد الإسلامي. ص. 32.

النسبية للمحافظة على رأس المال العيني في مجابهة النقص في القيم الفعلية لرؤوس الأموال النقدية، ومحاربة التوجه إلى الاستثمار في الأصول النقدية مثل شراء الأسهم والسندات في الأسواق العالمية؛ لأن هذه الأصول أصول غير منتجة، وقد «تتبخر» في أية هزة أو اضطراب مالي، ولهذا جاء التوجيه النبوي في هذه الأحاديث بالعناية برأس المال العيني باعتباره ركيزة مهمة في تكوين رأس المال الاجتماعي⁽⁸⁸⁾.

3. البعد التثقيفي والتعليمي. أن تُغرس هذه المفاهيم وتُؤصل في المناهج التعليمية حتى يدرك أفراد المجتمع أهمية التعامل بحكمة وبحسن تدبير وتصرف مع المال؛ لأنه مال الله ونحن مستخلفون فيه، ومحاسبون عليه. فهذا العبث والاستهتار والتصرف الطائش الذي يتسم به البعض جراء ما يصله من مال - إما بالإرث أو الهبة والوصية - في بعثته هنا وهناك يشير إلى خلل عميق في المفاهيم وفي الرؤية لهذه النعمة؛ الرؤية التي قد تتقاطع مع المفهوم «القاروني» ﴿قَالَ إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَىٰ عِلْمٍ عِنْدِي﴾⁽⁸⁹⁾، وتنسى نسبة الفضل إلى المنعم الأول - وهو الله عز وجل -. ومما هو مهم في الجانب التعليمي الاهتمام بالوقائع الاقتصادية في المجتمعات المسلمة؛ قديماً وحديثاً. ومما يبين هذه الأهمية في موضوعنا ما عضد به ابن عبد الهادي المقدسي الرأي الذي ذهب إليه في أحاديث الباب عندما استشهد بوقائع عاصرها أو حكيت له. إن في الاستشهاد بمثل هذه الوقائع لفئة بالغة الأهمية لأنها تمثل رصيماً مهماً في حقل الدراسات المتعلقة بالوقائع الاقتصادية، التي تشكل رافداً مهماً من روافد المعرفة الاقتصادية للوقوف على الأحوال الاقتصادية وتطوراتها في المجتمعات المسلمة. وتكمن تلك الأهمية في أنها تمدنا بملاحظات، ومبررات غاية في الأهمية فيما يتعلق بفهم المستندات التي اعتمد فيها الفقهاء لتقرير

(88) نقلاً عن الشباني. (1415 هـ). المشكلة الاقتصادية وعلاجها من المنظور الإسلامي (5). مجلة البيان، العدد 81، ص. 40-41، بتصرف.

(89) سورة القصص: 78.

ما توصلوا إليه من أحكام وذلك بالنظر في سياق الظروف الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية التي عايشوها. وهي سياقات غاية في الأهمية لأنها تؤثر في الفتاوى التي يؤدي فيها العرف والعادة دورًا كبيرًا. كما أن هذه الوقائع تكشف جانب السنن الكونية التي تحكم التصرفات والمعاملات مما يفيد الفرد والمجتمع في التعلم من تجارب من سبق.

وهذا البعد -في تقديري- من أكدها وأهمها لما له من تأثير بالغ في جميع ما سلف، وخاصة النهوض الاقتصادي والتنموي. فالأمم التي تغزونا وتغزو العالم اليوم بسلعها وتقنياتها المتطورة ما أنجزت ذلك وحققته إلا بعد إدخال إصلاحات جوهرية في مناهجها التعليمية ومحاضنها التربوية -بما يتلاءم وثقافتها وبيئتها-؛ ركزت على الإنسان بإعادة صياغة تفكيره، من التفكير المقلد إلى المبدع، ومن سلوك الاستهتار واللامبالاة إلى سلوك الجد والمسؤولية والاجتهاد؛ السلوك الذي يحسن التدبير ويقدر عواقب الأمور في تعامله مع الموارد المحدودة والمحدودة جدًا؛ إذا ما قورنت بغيرها - بلادنا العربية والإسلامية على وجه الخصوص والتي تذخر بوفرة هائلة من تلك الموارد-، وما قصة اليابان وألمانيا -في ما مضى؛ أي بعيد نهاية الحرب العالمية الثانية والدمار الذي تعرضت له- ثم الآن ما يسمى بدول الاقتصاديات الصاعدة أو الناشئة (emerging economies)؛ ككوريا الجنوبية، وسنغافورة، وتايوان وغيرهم-، لماذا صعدت وبدأت تنافس الدول المتقدمة في عُقر دارها؟ لم يكن وراء ذلك وفرة الموارد الطبيعية الأولية كالنفط أو الزراعة أو غيرها؛ بل بإعادة صياغة وتشكيل عقل وفكر الإنسان ليكون الركيزة والمنطلق الأساس في هذا النهوض الاقتصادي والتنموي الذي تشهده. ومن الملفت في هذا الشأن أن الكثير لا يعلم أن شركة سامسونج التي غزت العالم بأجهزتها الذكية، ومنتجاتها الكهرو-منزلية بدأت عملها عام 1938 م «كمصدر للأسلاك والخضروات والفواكه لكل من «منشوريا»، و«بكين»»⁽⁹⁰⁾، وهنالك الكثير مما

(90) أجميل. (2007م). قرن الأسواق الناشئة: كيف تستولي سلالة جديدة من الشركات العالمية على العالم؟ ص. 92.

يمكن أن يقال وأن يُسَطَّر من قصص نجاح وصعود لشركات الدول الناشئة مما لا يتسع له المقال هنا. كما أن تجارب بعض الدول الصغيرة كفنلندا وسنغافورة في المجال التعليمي جديرة بالدراسة والتأمل لاستخلاص ما يفيد من دروس تناسب الواقع الثقافي والاجتماعي لدولنا.

فما أحرانا وأولانا أن نعيد النظر - بكل جدية وتجرد وعمق - لمناهجنا التعليمية، وروافدنا التربوية والتثقيفية العامة لُتبنى على أسس علمية طموحة؛ تراعي الموروث الثقافي والاجتماعي بشكل رئيس - كالنصوص التي بين أيدينا في مجال المال والأعمال - ليكون ركيزة انطلاقها مع الاستفادة مما أنتجته التجربة البشرية بطبيعة الحال؛ الاستفادة الواعية لا المستجلبة لكل وافد من غير تمييز بين المفيد وغير المفيد، والمناسب وغير المناسب. فالنهوض الاقتصادي والتنموي بالإنسان ومن أجل أن يسعد الإنسان؛ ومتى تخلفت هذه الركيزة وهذا المنطلق فمهما شَيَّدنا من مظاهر مادية وتَفَنَّنَّا في ذلك فسيبقى ذلك البناء فارغاً غير قائم على أسس قابلة للديمومة والاستمرار.

الخاتمة

النتائج والتوصيات. وقفنا في ما تقدّم من صفحات مع أحاديث الإرشاد إلى عدم استحباب بيع الدّار والعقار وقفات سريعة في ضوء تساؤلات ونقاط محددة؛ بدءاً من تبيان التخريج لهذه الأحاديث، ومروراً بالمدلولات وبعض الأحكام الفقهية ومسائل أخرى ذات صلة، وانتهاءً ببعض التوجيهات، مما يمكن الخلوص معه إلى النتائج والتوصيات التالية:

1. مرويات الأحاديث متنوعة وليست درجة واحدة؛ فمنها الضعيف ومنها الحسن ومنها الحسن بمتابعاته وشواهده، ومنها الموقوف، ولكن مجمل ما جاء فيها مقبول يُعمل به.
2. ما ورد في أحاديث الباب بطرقها المتعددة هو للتوجيه والإرشاد، وليس ثمة ما يفيد التحريم أو الكراهة، وقد عمل بذلك بعض الصحابة - كعمرو بن حُرَيْث - من باب حصول البركة، وليس من باب التشريع المُلزم.
3. يظهر أن الوحيد الذي أفرد الموضوع بالتأليف هو ابن عبد الهادي المقدسي، لأن الباحث لم يعثر - في حدود ما اطلع عليه من دراسات - على شيء من هذا القبيل في كتابات المعاصرين، وخاصة الرسائل والمقالات العلمية.
4. من أهم الإرشادات التي تضمنتها الأحاديث هو توجيه الفرد إلى التروي في بيع الأصول الأساسية التي يتوقف عليها استقرار حياته وحياة من يعول. فإذا فُقد هذا الاستقرار وتحول إلى عامل مُغذٍّ لظاهرة التشرّد التي تتن من وطأتها الكثير من المجتمعات المعاصرة، فإن لذلك تبعات وآثاراً ليس على الفرد فحسب بل على المجتمع والدولة، مما يزيد من العبء والإرهاق على الموارد العامة (بيت المال)؛ فمن الحكمة والعقل أن يكون لدى الدول سياسات تشجع الناس على تملك المنازل بالطرق الشرعية العادلة والمناسبة.
5. إن قطاع الإسكان من الأهمية بمكان، وهذا ما يستوجب القيام بدراسات

موضوعية شاملة حول المسائل الأساسية التي تؤثر سلباً أو إيجاباً على هذا القطاع؛ لا يقتصر التناول فيها على الجانب الفقهي والتنظيمي والاقتصادي فحسب، بل يتعداه إلى الجوانب الاجتماعية والنفسية. ومن الموضوعات المهمة مراجعة صيغ التمويل التي تطبق والتي تكاد تكون نسخاً طبق الأصل لما أفرزته التجربة الغربية في هذا الباب حتى نبدأ من حيث بدأوا، لا من حيث انتهوا؛ بدراسة التجربة بسلبياتها وإيجابياتها لاستخلاص الدروس والعبر المفيدة في ذلك. ومما هو متمم لهذا دراسة المبادرات الناجحة في دول وثقافات أخرى بدل الانكفاء على التجربة الغربية مما قد يساعد في الوقوف على أفكار وممارسات نستلهم منها ما يوافق ظروف مجتمعاتنا ويتسق مع موروثنا الثقافي والاجتماعي.

المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

- ابن الرامي البناء، محمد بن إبراهيم اللخمي. (1999م). الإعلان في أحكام البنيان. تحقيق ودراسة فريد بن سليمان، طبعة 1، تونس: مركز النشر الجامعي.
- ابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد. (1425هـ/2003م). المحلى بالآثار. تحقيق عبدالغفار سليمان البنداري، بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد بن محمد، أبو زيد. (1408هـ/1988م). ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر. تحقيق خليل شحادة، طبعة 2، بيروت: دار الفكر.
- ابن عاشور، محمد الطاهر. (1984م). التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد». د. ط، تونس: الدار التونسية للنشر.
- ابن عبد الهادي المقدسي. (2008م). الاختيار في بيع العقار. لقاء العشر الأواخر بالسجد الحرام (102)، المجلد التاسع، تحقيق، عبدالرؤوف بن محمد بن أحمد الكمال، بيروت: شركة دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع.
- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم. (1414هـ). لسان العرب. طبعة 3، بيروت: دار صادر.
- ابن ناصر الدين، محمد بن عبد الله (أبي بكر) بن محمد ابن أحمد بن مجاهد القيسي الدمشقي. (1993م). توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم. تحقيق محمد نعيم العرقسوسي، طبعة 1، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- أبو الحسن القشيري النيسابوري، مسلم بن الحجاج (د. ت). المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم. تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، د. ط، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- أبو عبدالله، أحمد بن محمد بن هلال بن أسد الشيباني. (1421هـ) مسند الإمام أحمد. تحقيق شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد وآخرون، إشراف عبدالله بن عبدالمحسن التركي، طبعة 1، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- أجميل، أنتوني فان. (2007م). قرن الأسواق الناشئة: كيف تستولي سلالة جديدة من الشركات العالمية على العالم؟ طبعة 1، الرياض: مكتبة جرير.
- الأحدي، محمد بن عواد. (2016م). عقد الرهن العقاري في الفقه الإسلامي والنظام السعودي والقانون المقارن. طبعة 1، جمهورية مصر العربية: مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع.
- آل محمود، عبد اللطيف. (2017م). أحاديث النهي عن بيع دار أو مال. في كتاب «أوراق

- الورشة التحضيرية لندوة البركة الثامنة والثلاثون للاقتصاد الإسلامي»، تنظيم ومراجعة أحمد محي الدين، الخميس 9 رجب 1438هـ الموافق 6 أبريل 2017م، جدة (هلتون): وقف اقرأ للإنماء والتشغيل وندوة البركة الثامنة والثلاثين، ص ص. 155 - 186.
- الألباني، محمد ناصر الدين. (1408هـ/1988م). صحيح الجامع الصغير وزيادته (الفتح الكبير). طبعة 3، بيروت: المكتب الإسلامي.
 - الألباني، محمد ناصر الدين. (1423هـ/2002م). صحيح أبي داود - الأم. طبعة 7، الكويت: مؤسسة غراس للنشر والتوزيع.
 - الألباني، محمد ناصر الدين. (1419هـ/1998م). صحيح سنن أبي داود. طبعة 7، الرياض: مكتبة المعارف.
 - الألباني، محمد ناصر الدين. (1995م). سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها. المجلد الخامس، الرياض: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.
 - الألباني، محمد ناصر الدين. (د. ت). ضعيف الجامع الصغير وزيادته. الطبعة: المجددة والمزينة والمنقحة، بيروت: المكتب الإسلامي.
 - الألباني، محمد ناصر الدين. (1412هـ/1992م)، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة. طبعة 7، الرياض: دار المعارف.
 - الأمم المتحدة. (1948م). الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة 1/25. وهو متاح على الرابط التالي:
- <http://www.un.org/ar/universal-declaration-human-rights/index.html>.
- البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب. (1422هـ/2002م). تاريخ بغداد. تحقيق بشار عواد معروف، طبعة 1، بيروت: دار الغرب الإسلامي.
 - بلوافي، أحمد. (2012م). الأزمات الاقتصادية والمالية: قضايا وراء من منظور الاقتصاد الإسلامي. طبعة 1، السودان: منتدى النهضة والتواصل الحضاري.
 - جماعة من علماء التفسير. (1437هـ). المختصر في تفسير القرآن الكريم. طبعة 2، الرياض: مركز تفسير للدراسات القرآنية.
 - الجويني، أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله. (1401هـ). الغياثي: غياث الأمم في التياث الظلم. طبعة 2، تحقيق عبد العظيم الديب، قطر: وزارة الشؤون الدينية.
 - الحمد، عمر بن علي. (1433/1434هـ). الخصومة في تملك العقار: دراسة مقارنة. أطروحة دكتوراه غير منشورة، المملكة العربية السعودية: جامعة القصيم.
 - الخرافي، عبد المحسن يوسف. (1409هـ). الاستثمار العقاري في الاقتصاد الإسلامي، رسالة ماجستير، مكة المكرمة: قسم الاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى.
 - السندي، محمد بن عبد الهادي التتوي. (د. ت). حاشية السندي على سنن ابن ماجه = كفاية الحاجة في شرح سنن ابن ماجه، د. ط، بيروت: دار الجيل.
 - السيوطي جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر. (1423هـ/2003م) كتاب الفتح الكبير

- في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير. طبعة 1، تحقيق يوسف النبهاني، بيروت: دار الفكر.
- السيوطي، عبدالغني والدهلوي، فخر الحسن. (د. ت). شرح سنن ابن ماجه. عدد الأجزاء: 1، كراتشي: قديمي كتب خانة.
- الشباني، محمد عبدالله. (1415هـ). المشكلة الاقتصادية وعلاجها من المنظور الإسلامي (5). مجلة البيان، العدد 81، ص ص. 37-42، لندن: المنتدى الإسلامي.
- الشريف، محمد بن شاكر. (د. ت). من يملك تقييد المباح أو الإلزام به. موقع صيد الفوائد: <http://www.saaaid.net/Doat/alsharef/50.htm>.
- الشمراني، عدلان بن غازي بن علي. (2016م). بيع العقار وتأجيله في الفقه الإسلامي. الطبعة الأولى، اعتنى به فراس بن خالد بن عبدالعزيز الغنام، الرياض: الجمعية الفقهية السعودية بالتعاون مع مكتبة العبيكان.
- شيرازي، نسيم شاه؛ ذو الخبيري، محمد؛ سيد علي، سلمان. (2015م). تحديات تمويل الإسكان لدى الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية من خلال صيغ التمويل الإسلامية. ورقة عرضية، طبعة 1، جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب (عضو مجموعة البنك الإسلامي للتنمية).
- الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي. (1415هـ) المعجم الكبير. تحقيق حمدي بن عبدالمجيد السلفي، طبعة 1، القاهرة: مكتبة ابن تيمية.
- الطحان، أحمد خالد. (2015م). نور الصباح في فقه تقييد المباح. موقع شبكة الألوكة: <http://www.alukah.net/library/0/83376/>.
- الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي. (1415هـ). شرح مشكل الآثار. تحقيق شعيب الأرناؤوط، طبعة 1، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- العثمان، محمد بن راشد بن علي. (1997م). بيع العقار والثمار في الفقه الإسلامي: بحث مقارن. الطبعة الثالثة، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم. (د. ت). طرح التثريب في شرح التثريب. د. ط، القاهرة: الطبعة المصرية القديمة.
- العميرة، أحمد بن عبدالعزيز. (2011م). نوازل العقار: دراسة فقهية تأصيلية لأهم قضايا العقار المعاصرة. الرياض: بنك البلاد ودار الميمان للنشر والتوزيع.
- الفيروزآبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب. (1426هـ/2005م). القاموس المحيط. تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، طبعة 8، بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع.
- الفيومي، أبو العباس أحمد بن محمد بن علي (د. ت) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير. د. ط، بيروت: المكتبة العلمية.

- القاري، علي بن سلطان محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي. (1422هـ/ 2002م). مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح. طبعة 1، بيروت: دار الفكر.
- اللحيدان، عبدالله بن إبراهيم. (د. ت). العقار له بركة لا يدركها من يريدون الكسب السريع. منقول من شبكة الألوكة، ومتوفر على الرابط التالي: <http://majles.alukah.net/t15810/>.
- مجموعة من المؤلفين. (1427هـ). الموسوعة الفقهية الكويتية. طبعة 2، الكويت: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية.
- مصطفى، إبراهيم؛ والزيات، أحمد؛ وعبد القادر، حامد؛ والنجار، محمد. (د. ت). المعجم الوسيط المؤلف: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، د. ط، القاهرة: دار الدعوة.
- المناوي، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي. (1408هـ/ 1988م) التيسير بشرح الجامع الصغير. ط 3، الرياض: مكتبة الإمام الشافعي.
- نخبة من العلماء. (1434هـ). التفسير الميسر. ط 5، المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.
- النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف. (1392هـ). المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج. طبعة 2، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- الهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان. (1414هـ/ 1994م). مجمع الزوائد ومنبع الفوائد. تحقيق حسام الدين القدسي، د. ط، القاهرة: مكتبة القدسي.
- وزارة العدل الليبية. (د. ت). القانون المدني: الفصل الثالث تقسيم الأشياء والأموال. ص. 19. متاح على موقع وزارة العدل على الرابط التالي: <http://aladel.gov.ly>.

المراجع باللغة الأجنبية:

- Eberle, Margaret. (2001). Homelessness — Causes & Effects: The Relationship between Homelessness and the Health, Social Services and Criminal Justice Systems: A Review of the Literature. A team of consultants and researchers led by Margaret Eberle, USA: British Columbia University.
- Gaetz, Stephen. (2012). The real cost of homelessness: Can we save money by doing the right thing? Toronto: Canadian Homelessness Research Network Press.
- Jackson, Adrew and Dyson, Ben. (2014). Modernizing Money: Why Our Monetary System is Broken and How It Can Be Fixed. Positive Money Movement, London, UK.
- Johnson, Christopher. (2016). Socio-economic and Environmental Impact of Homelessness in Olympia, Washington. Environmental Health and Social Justice, March 3, 2016.
- OHCHR/UN-Habitat. (2009). The Right to Adequate Housing. Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, Fact Sheet No. 21/Rev.1. New York Office: Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights United Nations.
- Pleace, Nicholas; Baptista, Isabel; Benjaminsen, Lars and Busch-Geertsema, Volker. (2013). The Costs of Homelessness in Europe: An Assessment of the Current Evidence Base. EOH Comparative Studies on Homelessness, December 2013, Brussels: European Observatory on Homelessness.
- The Canadian Mental Health Association. (2004). Housing: A Social Necessity. Available at: <https://cmha.ca/documents/housing-a-social-necessity/>.
- Witte, E. (2017). 'The case for investing in last resort housing', MSSI Issues Paper No. 10, Melbourne Sustainable Society Institute, The University of Melbourne.

المواقع الإلكترونية:

- موقع الإسلام سؤال وجواب: <https://islamqa.info/ar/172445>
- موقع الأمم المتحدة: <http://www.un.org/ar/universal-declaration-human-rights/index.html>
- موقع الشبكة الإسلامية: <http://fatwa.islamweb.net>
- موقع الشيخ ابن عثيمين: <http://binothaimeen.net/content/9335>
- موقع الشيخ فركوس: <https://ferkous.com/home/?q=fatwa-963>
- موقع شبكة الألوكة: <http://www.alukah.net>

- c. Ensure that a specific idea is presented in each section to avoid prolonged paragraphs and sub-headings.
 - d. Conclusion should summarize the research and give a comprehensive outlook including the most important (results) and (recommendations).
 - e. List of sources, references and annexes.
7. The citation method should be applied as follows:
- a. Researches in English language shall use (APA) methodology for in text and bibliographic citations.
 - b. Researches in Arabic Language shall adopt the below methodology for citing the sources and references:
 - i. The sources and references in the footnote for the first time are mentioned as follows: (Author's nickname, first name, source material, place of publication, publisher, edition number, publication date, volume and page)
 - ii. The source and reference are mentioned when recurred in the next foot note directly (ibid., volume and page) and when mentioned in another place of the research (the author's nickname, name of the source, the volume and the page).
 - c. If the reference is lacking some data, the abbreviations shall be as follows:
 - i. Without the place of publication: (Untitled Publisher). Without the name of the publisher (Unkown Publisher)
 - ii. Without edition number: (Undated Publication) Without publication date: (Undated Publication)
 - d. Footnotes are placed at the bottom of each page with sequential numbering from the beginning of the research to the end.
 - e. The sources and references of the research shall be indexed at the end of the research.
 - f. Graphics, data, tables, etc., to be placed as follows:
 - i. Graphs and illustrations are included in the text, in black and white colours, numbered sequentially, and their titles and annotations are written at the bottom.
 - ii. The tables are listed in the text, given serial numbers and their titles written on the top while explanatory notes written below the table.

Third: Research Submission Procedures

- Research papers are sent electronically via email to the journal's email address at: info@mashurajournal.com
- The editorial board of the journal shall conduct the initial examination of the research, and then decide whether it is competent for review or rejection.
- The researches and studies submitted for publication in the Journal shall be reviewed by at least two reviewers.
- The research shall be returned to the researchers after review for the purpose of amendment, if necessary.
- If the search is accepted for publication, all the copyrights shall be reserved by the journal and may not be published by any means of paper or electronic publishing, except with the written permission by the editor in chief of the journal.
- The accepted papers are published in its sequence on the official website of the journal.
- Once the research is published, the researcher will be provided a free copy of the journal in which the research has been published.

First: General Publishing Conditions:

1. The Journal publishes articles related to Islamic economics in both Arabic and English, whether original researches, reports and proceedings of conferences, seminars, workshops or thesis proposals related to the field of specialization.
2. The journal shall publish researches that have never been published before, by any means of publication, not been submitted for publication in another journal. The researcher shall confirm the same with a written undertaking.
3. The researches submitted to the journal are not recalled whether published or not published.
4. The research may not be published elsewhere after it has been approved for publication/ published in the journal, except after obtaining written permission from the editor in chief.
5. In the event that the researcher is found to be in breach of the academic integrity, the journal has the right to take the necessary action and notify the same to the co-journals.
6. The journal is not required to detail the reasons in case of the research was not published.

Second: Special Publishing Conditions:

1. The researcher should adhere to the objectives and ethical values of scientific researches, including but not limited to:
 - a. The originality and integrity of the research paper, both scientifically and intellectually.
 - b. Refraining from offending individuals and institutions while undertaking scientific criticism in research.
 - c. Addressing contemporary issues and that are in need for human realism in theoretical and applied spectrums.
 - d. Ensuring the adherence to the objectivity without influence of any personal tendencies and trends.
2. The manuscript should meet the following scientific standards for presenting research:
 - a. The linguistic accuracy free from linguistic and grammatical errors.
 - b. Proper application of the punctuation and spelling rules.
 - c. Accuracy in editing and citing the texts and references.
3. The number of pages of the research paper should not exceed (30) pages of normal (A4) size, including the summaries: Arabic and English, as well as the references and annexure.
4. Font size and type:
 - a. Researches submitted in Arabic should be submitted in Traditional Arabic font: size (16), with margin line (12).
 - b. Researches written in English should be submitted in (Times New Roman) font and size of (14), with the margin of (10).
5. The researches should be accompanied by abstracts in both Arabic and English, in no more than 300 words in a clear language. Both abstracts should include: Clarification of the research subject and the new idea presented at the beginning of the abstracts.
6. The research has to be divided and organized according to the requirements of the research method in order to maintain the styles of the researches and reports published in the journal as following:
 - a. The introduction which shall includes: the research's subject, significance, problem, limitations, objectives, methodology, literature review (if any), and detailed research structure.
 - b. The research contents should be divided into subtopics systematically and coherently.



Publishing Standards

Editorial Board

Editor in Chief

Dr. Khaled bin Ibrahim Al-Sulaiti

Deputy Editor in Chief

Dr. Osama Qais al-Dereai

Managing Editor

Dr. Fuaad Hameed Al-Dulaimi

Deputy Managing Editor

Dr. Ebrahim Hasan Gamal

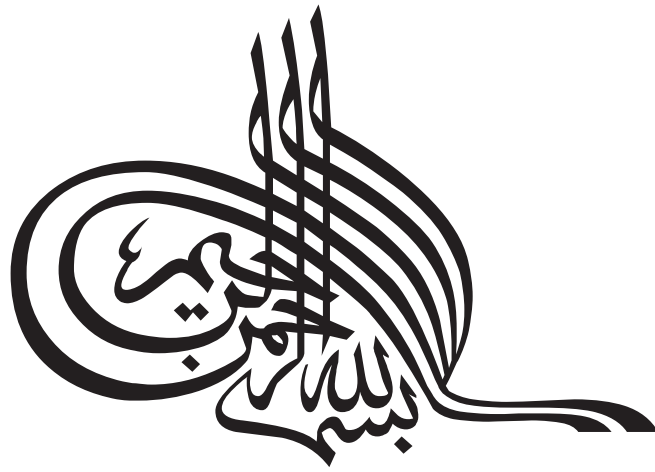
Editorial Team

Mr. Mohammed Muslehuddin Musab

Mr. Nafeel Mahboob

Advisory Board

- **Dr. Khalid Bin Ibrahim Al-Sulaiti**
General Manager, Cultural Village Foundation-Katara (Qatar)
- **Prof. Dr. Aisha Yousef Al-Mannai**
Director, Sheikh Muhammad Bin Hamad Al-Thani Center for Muslim Contribution to Civilization, Hamad bin Khalifa University (Qatar)
- **Prof. Dr. Ibrahim Abdullah Al-Ansari**
Dean, College of Shari'ah and Islamic Studies, Qatar University (Qatar)
- **Prof. Dr. Abdullah Al-Zubair Abdurrahman**
Chairperson, Higher Authority for Shari'ah Supervision of Banks & Financial Institutions, Vice Chairman of Islamic Fiqh Academy, Sudan (Sudan)
- **Prof. Dr. Iyad Bin Nami Al-Sulami**
Head of Centre for Research Excellence, Al-Imam Mohammad Ibn Saud Islamic University (KSA)
- **Dr. Dr. Al-Ayashi Al-Sadiq Faddad**
Senior Researcher, Islamic Research & Training Institute, Jeddah (Algeria)
- **Prof. Dr. Ali Mohamad Al-Sawa**
Member, Fatwa & Shari'ah Supervisory Board of Safwa Islamic Bank (Jordan)
- **Dr. Khalid Al-Abdulqader**
Dean, College of Business and Economics, Qatar University (Qatar)
- **Prof. Dr. Saleh Qadir Karim Al-Zanki**
Head of Islamic Studies, College of Shari'ah and Islamic Studies, Qatar University (Iraq)
- **Dr. Essam Al-Enizi**
Teaching staff member, College of Shari'ah and Islamic Studies, Kuwait University (Kuwait)
- **Dr. Abdelrahman Yousri Ahmad**
Professor of Islamic Economics and Finance, College of Islamic Studies, Hamad bin Khalifa University, Qatar (Egypt)
- **Dr. Murad Boudaia**
Teaching staff member, College of Shari'ah and Islamic Studies, Qatar University (Algeria)
- **Dr. Osama Qais. Al-Dereai**
Managing Director – CEO, Bait Al-Mashura Finance Consultations (Qatar)
- **Prof. Dr. Mohd. Akram Laldin**
Executive Director, International Shari'ah Research Academy (ISRA) (Malaysia)
- **Prof. Dr. Abdel Wadoud Al-Seoudi**
Associate Professor of Jurisprudence and its principles, Faculty of Shari'ah and Law, Islamic University of Sultan Sherrif Ali (Brunei)
- **Dr. Fuaad Hameed Al-Dulaimi**
Head of Shari'ah Audit and Supervision Group, Bait Al-Mashura Finance Consultations (Iraq)
- **Dr. Ahmad bin Abdulaziz Al-Shathri**
Assistant Prof. Islamic Studies Department of Business Management, Salman bin Abdul Aziz University (KSA)
- **Dr. Ebrahim Hasan Mohammed Gamal**
Lecturer at National University, Head of Research & Studies, Bait Al-Mashura Finance Consultations (Yemen)



In the Name of Allah the Most Gracious the Most Merciful

Bait Al-Mashura Journal

مجلة بيت المشورة

International Academic Refereed Journal On Islamic Finance and Banking

Issue (8) State of Qatar - April 2018



ISSN : 2409-0867 Online

ISSN : 2410-6836 Print

mashurajournal.com

Published by



بيت المشورة للاستشارات المالية
Bait Al-Mashura Finance Consultations